

مَطْبُوعَاتُ المَجْمَعِ العِلْمِيِّ العَرَبِيِّ بِدِمَشقَ



كِتَابُ

أَسْرَارُ العَرَبِيَّةِ

تَأْلِيفُ

الإمام أبي البركات عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد الأنباري

٥١٣ - ٥٧٧ هـ

عُنِيَ بِتَحْقِيقِهِ

محمد حجت البديار

من أعضاء المجمع العلمي العربي

مطبعة النفوس بدمشق

١٣٧٧ هـ - ١٩٥٧ م

المقدمة

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله وسلام على عباده الذين اصطفى .

وبعد فقد عهد إليّ العلامة الأستاذ السيد خليل مردم بك رئيس المجمع العلمي العربي في تصحيح كتاب (أسرار العربية) للإمام أبي البركات عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد الأنباري النحوي المتوفى سنة (٥٧٧ هـ) سبع وسبعين وخمسة هجرية ، لإعادة طبعه بعناية المجمع العلمي وبنفقته ، وعدل ذلك بأن كثيراً من أبناء العروبة قد رغبوا عن لغتنا إلى اللغات الأجنبية بما وجدوا من تسهيل في قواعدها ، وتذليل لصعوباتها ، وإسْر في التخاطب بها . وكتاب أسرار العربية بيّن ما في قواعدها النحوية من إحكام في الوضع ، وإتقان في الترتيب والتبويب ، وإحكام ولطائف في الأحكام ؛ وقد وصفه مؤلفه بقوله :

« وبعد فقد ذكرت في هذا الكتاب الموسوم « بأسرار العربية » كثيراً من مذاهب النحويين المتقدمين والمتأخرين ، من البصريين والكوفيين ، وصححت ما ذهبت إليه منها بما يحصل به

شفا الغليل ، وأوضحت فساد ماعداه بواضح التعليل ، ورجعت في ذلك كله إلى الدليل ، وأعفيتها من الإسهاب والتطويل ، وسهّلت على المتعلم غاية التسهيل .

إنّ هذا الكتاب في أبوابه وعناوينه كسائر كتب النحو ، فيه مباحث العرب والمبني ، والمذكر والمؤنث ، والجموع الثلاثة ، والمبتدأ والخبر ، وسائر المرفوعات والمنصوبات والمجرورات بالحروف وبالإضافة ، والمجزومات ؛ وإِنما يمتاز عن غيره بأمرين اثنين (أولهما) أن المؤلف رتب العلل والأسباب ، في علامات الإعراب ، على طريق السؤال والجواب ، كالرفع بالضمّة والألف وثبوت النون ، وكالنصب وعلاماته ، والخفض وعلاماته ، والجزم وعلاماته ، سواء أكانت العلامات حركات أم حروفاً ، وسواء أكانت علامة الإعراب ثبوت الحركة أم الحرف ، أم الحذف . (والثاني) قرب المأخذ وكثرة الفوائد ، مما لا تكاد تجده في كتاب واحد . وهذا مثال من تعليله ودليله من الباب العاشر الذي هو باب الفاعل :

« إن قال قائل : ما الفاعل ؟ قيل اسم ذكرته بعد فعل وأسندت ذلك الفعل إليه ، فإن قيل : لم كان إعرابه الرفع ؟ قيل : فرقاً بينه وبين المفعول ، فإن قيل : فهلاً عكسوا وكان الفرق واقعا ؟ قيل لحسة أوجه (وعدّها) مطلاً مستدلاً ، وهذه

طريقته في كتابه من أوله إلى آخره . وقد أنشد في عدم جواز تقديم الفاعل على الفعل في هذا الباب العاشر قول الشاعر : فأصبحت كُنْتِيَّ وأصبحت عاجنا وشرُّ خصال المرء كنت وعاجن وعاقنا عليه بما يأتي : الكنتيُّ والكنْتُنيُّ والكونيُّ : الكبير العمر ، كأنه نُسب إلى قوله : كنت في شباني كذا وكذا ، وعَجِنَ الرجل : نهض معتمداً بيديه على الأرض كبراً أو بُدناً ، فهو عاجن ، يقال : فلان عَجِنَ وخبز ، أي شاخ وكبر . أما كاتب هذه المقدمة فقد صرف النظر عن إبداء ملاحظاته واجتهاده في التقدير والتعليل ، تفادياً من التطويل الذي أعنى المؤلف تأليفه منه ، وقد اكتفيت بإخراج نسخة صحيحة تامة من هذه النسخ المخطوطة والمطبوعة التي يكمل بعضها بعضاً ، ولا يستغنى بإحداها عن الأخرى ، والمتتبع لها في ذيول هذه الطبعة يعلم الجهد الذي بذل في هذه السبيل ؛ وعيننا أيضاً بتفسير اللغة ، وشرح الشواهد وعزوها إلى أهلها ، وإيراد تراجمهم بالكلم الوجيز ، وبتأريخ وفياتهم ، ليرجع إليهم من شاء في كتب الأعلام ، أو الحوادث والأيام . وقد فاتنا سهواً ذكر بعض التراجم في مواضعها ، فجعلنا لها ملحقاتاً يجمعها في آخر الكتاب . وأما فهارسه المفصلة فقد عني بوضعها وترتيبها ولدي عاصم البيطار ، وأعانني بتحقيقي لهذا الكتاب بحثاً ودرساً ومقابلة وتصحيحاً ، ويحدها القارىء في محلها كما رتبها وفقه الله .

نسخ الكتاب

وقع في يدنا ثلاث نسخ من كتاب « أسرار العربية » :
(الأولى) المطبوعة ، وقد طبعت بمطبعة بريل في مدينة
ليدن (عام ١٨٨٦ م و ١٣٠٣ هـ) وجاء في آخرها : « نقله
من النسخ الموجودة ، وصححه العبد الفقير العالم خريستيان
فريدرج سيبلد الألماني . والنسخة الأولى هي لشيخ العزيم
المدرس العلامة بدار فنون العلوم طوبينكه الهام البرت صوسين ،
أخرجها من دار السلام بغداد ، وهي فاخرة قديمة ، والنسخة
الثانية برلينية متأخرة ، والثالثة والرابعة مغريتان محفوظتان
بالمكتبة الملكية التي بالقصر المشهور بأسكوريال بديار
الأندلس ^(١) »

جاءت هذه النسخة في مائة وسبعين صفحة من القطع
المتوسط ، في كل صفحة أربعة وعشرون سطراً ، وفي كل
سطر ١١ - ١٤ كلمة ، وقد جعلنا هذه النسخة أساساً ، ونقلنا عنها
هذه النسخة التي نطبعها مع صحة النسختين المخطوطتين وقرب عهدهما
بالمؤلف ، إلا أننا آثرنا المطبوعة لنقصان فيها ، وسقوط أبواب

كاملة منها . وقد مضى على طبعة ليدن ثلاثة أرباع القرن فنجد المطبوع كله ، فرأى الجمع العلمي إعادة طبعه ليعم نفعه . (الثانية) من مخطوطات المكتبة الظاهرية بدمشق ، وهي محفوظة تحت رقم (٦٨٠٨) خط ، وقد رمزنا إليها بحرف (ق) وبمجموع أوراقها اثنتان وتسعون ورقة من القطع المتوسط ، في كل ورقة صفحتان ، وفي كل صفحة خمسة عشر سطراً ، في كل منها إحدى عشرة أو اثنتا عشرة كلمة ، ومساحة الورقة (١٥ × ١٢ سم) ومساحة الكتابة فيها (١٢ × ٩ سم) وهي مكتوبة بخط نسخي عني صاحبه بشكله إلا قليلاً ، ورسم في الصفحة الأخيرة منها ما نصه « بلغ من أول الكتاب قراءة على صاحبه الشيخ العالم الفقيه ، أسد الدين أبو (١) المعالي ، الوليد بن يوسف بن مسافر الرندي ، وفقه الله تعالى للخير ، ونفعه بالعلم ، قراءة استكشاف وتفهم ، ورويته له عن مؤلفه شيخنا أبي البركات الأنباري النحوي رضي الله عنه ، وصح له في مجالس في شهر سنة اثنتين وثمانين وخمسمائة ، وكتبه محمد موسى الحازمي حامداً لربه ، ومصلياً على رسوله محمد وآله وصحبه » .

وهذه النسخة عليها تعليقات قليلة لطيفة بقلم الأستاذ البربير ، منها في باب « التحذير » قول المصنف : فإن قيل : فلم انتصب

قولهم : إياك والشر ؟ قيل : لأن التقدير فيه : إياك أحذر ،
فإياك منصوب بأحذر ، والشر معطوف عليه « وعلق عليه
الشيخ البربري بخطه فقال : « والأحسن في التقدير أن يقال :
تقدير ذلك : إياك أعني ، وأحذرك الشر ، فالواو عاطفة جملة
مقدرة على مثلها . ٥١ كاتبه البربري » .

(الثالثة) من مخطوطات المكتبة الظاهرية أيضاً ، وهي
محفوطة تحت رقم : (١٥٤) صرف ونحو ، ورمزنا إليها بحرف
(ظ) ، وقد بلغت تسعين ورقة ، واشتملت كل ورقة على
صفحتين ، وأسطر الصفحات يختلف عددها في هذه النسخة ،
ولكنها تزيد على العشرين سطرأ في كل صفحة ، وفي كل سطر
عشر كلمات وقد تبلغ اثنتي عشرة كلمة ، ومساحة الصفحة
(٢١ x ١٥ سم) ومساحة الكتابة فيها (١٥٥ x ١١٥ سم) ،
ولم يلتزم الناسخ نقط كلماتها كلها ، بل بعض حروف الكلمة
الواحدة منقوطة ، وبعضها متروك ، وكثير من الكلم مهملة ،
وللناسخ قاعدة خاصة في كتابته تحتاج إلى الدربة حتى تقرأ
بيسر ، وقد رسم في آخر الكتاب ما يأتي : « فرغ من كتابته
محمد بن خلف بن راجح بن بلال المقدسي ، يوم الثلاثاء رابع جمادى
الآخر سنة ست عشرة وستمائة ، والحمد لله كثيراً كما هو أهله ،

وقرأته حفظاً على مؤلفه رضي الله عنه سنة ثلاث وسبعين وخمسة مائة بمدينة السلام حرسها الله ، والله الحمد كثيراً ، وصلى الله على محمد وآله وسلم تسليماً .

وقد عارضنا هذه النسخ الثلاث بعضها ببعض ، وأشرنا في الذيل إلى ما اختلفت فيه قلّ أو أكثر ، وإلى نقصان كلماتٍ مختلفة ، أو فقدان بعض الملازم أو الأوراق منها ، كما تراه منبهاً عليه ، أو مشاراً إليه في محله ، وهو يغني عن تفصيله هنا .

حياة الأنباري^(١)

(٥١٣-٥٥٧٧)

هو أبو البركات عبد الرحمن بن أبي الوفاء محمد بن عبيد الله ابن أبي سعيد الأنباري^(٢) ، الملقب كمال الدين النحوي المتفطن ، الفقيه العابد الزاهد .

كان من الأئمة المشار إليهم في علم النحو ، وسكن بغداد من صباه إلى أن مات ، وتفقّه على مذهب الشافعي بالمدرسة النظامية^(٣) ، وتصدّر لإقراء النحو بها ، وقرأ اللغة على أبي منصور

(١) وفيات الأعيان ج ١ ص ٣٥٠ . فوات الوفيات ج ١ ص ٢٦٢ . الكامل لابن الأثير ج ١١ ص ٢١٥ . البداية والنهاية لابن كثير ج ١٢ ص ٣١٠ . طبقات السبكي ج ٤ ص ٤٤٨ . الشذرات لابن العماد ج ٤ ص ٢٥٨ . بغية الوعاة للسيوطي ص ٣٠١ . الأعلام للزركلي (ج ٢ ص ٥٠٨) .

(٢) هذه النسبة إلى أنبار ، بلدة قديمة على الفرات ، بينها وبين بغداد عشرة فراسخ ؛ سميت الأنبار ، لأن كسرى كان يتخذ فيها أنابيب الطعام ، والأنابيب جمع الأنبار ، جمع نبر (بكسر التون) اهـ من الوفيات ج ١ ص ٣٥٠ .

(٣) أنشأها نظام الملك الحسن بن علي بن اسحق الطوسي ، وزير ملك شاه السلجوقي (م ٤٨٥ هـ ١٠٩٢ م) .

الجواليقي^(١) ، وصحب الشريف أبا السعادات هبة الله بن الشجري^(٢) ، وتفقّه على سعيد بن الرزاز^(٣) . وصار معيداً للنظامية ، وكان يعقد مجلس الوعظ ، ثم قرأ الأدب ؛ وحدث باليسير ، لكن روى الكثير من كتب الأدب ، ومن مصنفاته ، وكان إماماً ثقةً صدوقاً ، فقيهاً مناظراً غزير العلم ، تقياً عفيفاً ، لا يقبل من أحد شيئاً ، خشن العيش والمآكل ، لم يتلبس من الدنيا بشيء . ، ودخل الأندلس فذكره ابن الزبير^(٤) في الصلة ،

(١) موهوب بن أحمد بن محمد بن الحسن الجواليقي ، النحوي اللغوي ، كان إماماً في فنون الأدب ، صاحب الخطيب التبريزي ، وهو أول من درّس الأدب في المدرسة النظامية ، ودرّس الأدب فيها بعده ، واختصّ بإمامة المقتفي العباسي ، صنّف شرح أدب الكاتب وغيره (م ٥٣٩ هـ) .

(٢) هبة الله بن علي بن محمد الحسيني الشريف المعروف بابن الشجري : من أئمة العلم باللغة والأدب وأحوال العرب ، مولده ووفاته ببغداد (م ٥٤٢ هـ) .

(٣) سعيد بن محمد بن عمر بن منصور بن الرزاز ، من كبار أئمة بغداد فقيهاً وأصولاً وخلفاً ، وتفقّه على الغزالي وغيره ، وولي تدريس النظامية مدة ، ثم عزل (م ٥٣٩ هـ) ودفن بترية الشيخ أبي إسحق الشيرازي ، وهو الذي بنى له الوزير نظام الملك المدرسة النظامية ، على شاطئ دجلة ، فكان يدرس فيها (م ٤٧٦ هـ) .

(٤) أحمد بن إبراهيم بن الزبير الثقفي من أبناء العرب الداخلين إلى الأندلس ، مؤرخ محدث ، انتهت إليه الرياسة بالأندلس في العربية ، ورواية التفسير والحديث والأصول (م : ٧٠٨ هـ) ، من كتبه « صلة الصلة » ، وصل بها صلة ابن بشكّووال الحزرجي الأنصاري القرطبي ولادة ووفاة ، وله نحو خمسين مؤلفاً ، أشهرها (الصلة) في تاريخ رجال الأندلس .

قال الموفق عبد اللطيف^(١) : لم أرَ في العباد والمنقطعين أقوى منه في طريقه ، ولا أصدق منه في أسلوبه ، جدّ محض لا يعتره تصنع ، ولا يعرف السرور ولا أحوال العالم ، سمع الحديث من أبي منصور محمد بن عبد الملك بن خيرون^(٢) ، وأبي البركات عبد الوهاب بن المبارك الأنطاقي^(٣) وغيرها ، وحدثت باليسير . وروى عنه الحافظ أبو بكر الخازمي^(٤) وغيره . وكان نفسه مباركا ، ما قرأ أحدٌ عليه إلا تميّز ؛ وانقطع في آخر عمره

(١) هو الشيخ موفق الدين البغدادي من فلاسفة الإسلام (م : سنة ٦٢٩ هـ) .

(٢) البغدادي المقرئ ، مُصنّف الفتح والموضح في القراءات ، وتفرد بإجازة أبي محمد الجوهري . (م : ٥٣٩ هـ) .

(٣) الحافظ الحنبلي مفيد بغداد ، متقن كثير السماع ، كان بقية الشيوخ ، وكان ثقة ، ولم يتزوج قط . ذكره ابن السعاني فقال : حافظ ثقة متقن ، واسع الرواية ، دائم البشّر ، سريع الدمعة عند الذكر ، حسن المعاشرة ، وكان متفرغاً للحديث (م : سنة ٥٣٨ هـ) .

(٤) محمد بن مومي المعروف بالخازمي ، الهمداني الشافعي ، الملقب زين الدين . كان فقيهاً حافظاً ، زاهداً ورعاً متقشفاً ، حافظاً للمتون والأسانيد ، غلب عليه علم الحديث ، وصنف فيه تصانيفه المشهورة ، منها الناسخ والمنسوخ ، وكتاب المشقة ، وكتاب سلسلة الذهب فيما روى الإمام أحمد عن الشافعي وغيرها ، واستوطن بغداد (م : سنة ٥٨٤ هـ) .
انظر « الشذرات » لابن العماد (المتوفى سنة ١٠٨٩) ص ١٢٥ و ص ١١٦ و ص ٢٧٨ من الجزء الرابع ، تجد تراجم الثلاثة ، مرتبة على تاريخ وقيّاتهم .

في بيته مشتغلاً بالعلم والعبادة ، وترك الدنيا ومجالسة أهلها ، ولم يزل على سيرة حميدة ، وكانت ولادته في شهر ربيع الآخر ، سنة ثلاث عشرة وخمسمائة . وتوفي ليلة الجمعة تاسع شعبان سنة سبع وسبعين وخمسمائة . ودفن بتربة الشيخ أبي اسحاق الشيرازي ^(١) . وله أربع وستون سنة .

(زهره ونقشه)

كان له رحمه الله دار من أبيه يسكنها ، ودار وحانوت مقدار أجرتهما نصف دينار في الشهر يقنع به ويشتري منه ورقا ، وسير له المستضي ^(٢) خمسمائة دينار ، فردّها ، فقالوا

(١) إبراهيم بن علي بن يوسف : كان مرجع الطلاب ومفتي الأمة في عصره ، بنى له الوزير نظام الملك المدرسة النظامية (وقد تقدم ذكرهما) فكان يدرس فيها ؛ عاش فقيراً صابراً ، وكان ينظم الشعر ، وله تصانيف كثيرة في الفقه وأصوله ، والتاريخ والجدل والمناظرة ، مات ببغداد في سنة (٥٧٦ هـ) وغسله أبو الوفا بن عقيل الحنبلي وصلى عليه بباب الفردوس من دار الخلافة ، وشهد الصلاة عليه المقتدي ، الخليفة العباسي . انظر طبقات السبكي ج ٣ ص ٨٨ والبداية والنهاية لابن كثير ج ١٢ ص ١٢٤ .

(٢) هو أبو محمد الحسن بن يوسف المستنجد ، بن المقتفي (م ٥٧٥ هـ) ، وفي خلافته قال العماد الكاتب (م ٥٩٧ هـ) :

قد أضاء الزمان بالمستضي^١ وارث البرد وابن عم النبي^٢
جاء بالحق والشريعة والعد ل ، فيا مرحبا بهذا المجي^٣
فهنئنا لأهل بغداد فازوا بَعْد بؤس ، بكل عيش هني^٤

له اجعلها لولدك ، فقال : إن كنت خلقته فأنا أرزقه ! وكان لا يوقد عليه ضوء ، وتحتته حصير قصب ، وعليه ثوب وعمامة من قطن يلبسها يوم الجمعة ، فكان لا يخرج إلا للجمعة ، ويلبس في بيته ثوباً خالفاً ، ولسان حال الإمام الأنباري يجيب عن زهده في الدنيا ، وبعده عنها بأنه سلك طريق العلم فبلغ مطلوبه منه ، ولو أراد المال لسلك سبيله .

(مؤلفاته)

لزم هذا الإمام دارة وانقطع عن الناس ، واشتغل بالعلم والعبادة ، وأقبل على تصنيف الكتب النافعة ، في أصول الفقه وفروعه ، وعلم الكلام ، وطبقات الأدباء أو النحاة ، واللغة ، وفن الجدل والمناظرة ، وفي فنون العربية . قال السبكي في طبقات الشافعية : ومن تصانيفه في المذهب : هداية الزاهب في معرفة المذاهب ، وبداية الهداية ، وفي الأصول : الداعي الي الإسلام في علم الكلام ، والنور اللائح في اعتقاد السلف الصالح ، واللباب ، وغير ذلك ، وفي النحو واللغة ما يزيد على خمسين مصنفاً ، وله شعر حسن كثير . وقال ابن العماد الحنبلي في الشذرات : وله مائة وثمانون مصنفاً في اللغة والأصول والزهد ، وأكثرها في فنون العربية .

أقول : ليس المراد من ذكر هذه المصنّفات لسلفنا في علوم اللغة ، استقصاؤها حفظاً ، فإنّ هذا تنقضي الأعمار دون بلوغ الغاية منه ، ولكن من يقف على كتاب سيبويه وما كتب عليه ، ومن جاء بعده كأبي علي الفارسي وأبي اسحاق الزّجاج ، وطريق البصريين والكوفيين والأندلسيين وطرق المتأخرين ، كابن الحاجب وابن مالك وغيرها ، وما اختلفت فيه المذاهب والآراء والتعليقات والأدلة ، يمكنه اختيار أحسن ما كتب لغةً وصرفاً ونحواً وبلاغة فتحصل له الملكة العربية القوية التي يستطيع معها الدارس أن يدرك فرائد اللغة وفوائدها ، ويكشف اللثام عن مخدّرات معانيها الحسان ، وبلاغة القول في المنظوم والمنثور ، بذوق عربيّ سليم ، إلى أن يرقى الى مطالع القرآن في إيجازه ، وحقيقته ومجازه ، ودلائل إيجازه ، وهذا هو الإعراب عن اللغة في مفرداتها وتراكيبها ، ومتنوع أساليبها . وكتب الأنباري من هذه المؤلفات النافعة التي تربي ملكة الذوق في الإعراب والبيان ، وتجعل دارسها بإمعان واضح الحجّة ساطع البرهان .

قال ابن قتيبة في كتابه مشكل القرآن : وللعرب الإعراب الذي جعله الله وشياً لكلامها ، وحلية لنظامها ، وفارقاً في بعض الأحوال بين الكلامين المتكافئين ، والمعنيين المختلفين ، كالفاعل

والمفعول لا يفرق بينها إذا تساوت حالهما في إمكان الفعل أن يكون لكل واحد منها إلاّ بالإعراب ، ولو أن قارئاً قال هذا قاتل أخى (بالتنوين) وقال آخر هذا قاتل أخى بالإضافة ، لدلّ بالتنوين على أنه لم يقتله ، ويجذف النون على أنه قتله ؛ ولو أن قارئاً قرأ : « فلا يجزئك قولهم ، إنا نعلم ما يسرّون وما يعلنون » وترك طريق الابتداء بإنا ، وأعمل القول فيها بالنصب على مذهب من ينصب إنّ بالقول كما ينصبها بالظن ، لقلب المعنى على جهته ، وأزاله عن طريقته ، وجعل النبيّ محزوناً لقولهم : إنّ الله يعلم ، وهذا كفر ممن تعمّده ، وضرب من اللحن لا تجوز الصلاة به » اهـ .

ذكر السبكي أنّ للأنباري في النحو واللغة ما يزيد على خمسين مصنفاً ، وأوصلها السيوطي في بغية الوعاة إلى السبعين ، وذكر أسماءها ، وقال في الشذرات : وله مائة وثمانون مصنفاً ، فزاد الثاني على الأول عشرين ، وهو متأخر عنه في الزمن ، وزاد ابن العماد في الشذرات على السيوطي مائة وعشرة مصنفات ، وقد جاء بعدها ، فصحّ في هؤلاء الثلاثة قول القائل : كم ترك الأول للآخر ، وزيادة الثقة مقبولة كما يقول المحدثون ، ولم نطلع على أسماء مؤلفاته إلا في بغية الوعاة ، وسنلحقها في آخر هذه المقدمة للبحث عنها ، وطع ما يتيسّر طبعه منها إن شاء الله .

أما المطبوع منها فقليل ، وأوله كتاب « نزهة الألباء في طبقات الأدباء » (أي النحاة) وهو مطبوع بمصر (في سنة ١٢٩٤ هـ) بدأه بالإمام علي بن أبي طالب بأنه أول من وضع علم العربية ، وأسس قواعده وحدّ حدوده ، وأخذ عنه أبو الأسود الدؤلي بن بكر بن كنانة ، وكانت وفاة أبي الأسود (سنة ٦٧ هـ) . ثم سُمّي الأنباري بعض من تعلّم العربية من أبي الأسود كعنبسة الفيل ، وميمون الأقرن ، ونصر بن عاصم ، وعبد الرحمن بن هرمز ، ويحيى بن يعمر ، وترجم لكلّ منهم ، ثم ترجم لمن أخذ العربية عنهم ، وهكذا ازدان كتابه بتراجم من اشتهر باللغة والنحو والأدب ، وأشهر من تعلّم منهم ، إلى أن انتهى إلى أسانذته ، فترجم لكلّ منهم .

والثاني كتاب « أسرار العربية » وهو المطبوع في لندن سنة ١٨٨٦ م و ١٣٠٣ هـ وقد وصفنا طبعته الأولى ووصفنا هذه الثانية في هذه المقدمة .

والثالث « الإيضاح في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين » وقد طبع في مدينة لندن سنة ١٩١٣ ثم طبع بمصر عام ١٣٦٤ هـ - ١٩٤٥ م .

(٤) كتاب « اللمعة في صنعة الشعر » نشره في مجلة المجمع العلمي الأستاذ السيد عبد الهادي هاشم ، ووضع له مقدمة مقدمة (٢)

وصفه بها ، وقد بلغ مع المقدمة بضع عشرة صفحة (م ٣٠ ص ٥٩٠ - ٦٠٧) .

(٥) كتاب « الموجز في علم القوافي » وهي رسالة مشتملة على ثمانين صفحات ، نشرها وقدم لها الأستاذ عبد الهادي هاشم بثلاث صفحات (ص ٤٨ م ٣١) من مجلة المجمع العلمي .
وهذه هي أسماء الكتب والرسائل التي سردها السيوطي في بغية الوعاة :

- الإنصاف في مسائل الخلاف ، (وقد طبع كما تقدم) .
- الإغراب في جدل الإعراب . ميزان العربية . حواشي الإيضاح .
- مسألة دخول الشرط على الشرط . زهرة الألباء . في طبقات الأدباء (مطبوع) . تصرفات « لو » . حلية العربية . الأضداد .
- النوادر (١٠) . تاريخ الأنبار . هداية الذاهب في معرفة المذاهب .
- بداية الهداية . الداعي إلى الإسلام في علم الكلام . النور اللائح في اعتقاد السلف الصالح . الباب . المختصر . منشور .
- العقود في تجريد الحدود . التنقيح في مسالك الترجيح . الجمل في علم الجدل (٢٠) . الاختصار في الكلام على ألفاظ تدور بين النظر . نجدة السؤال في عمدة السؤال . عقود الإعراب . منشور الفوائد . مفتاح المذاكرة . كتاب كلا وكلتا . كتاب كيف . كتاب الألف واللام . كتاب في معقون لمع (كذا) .

الأدلة (٣٠) . شفاء السائل في بيان رتبة الفاعل . الوجيز في التصريف . البيان في جمع أفعال . أخف الأوزان . المرتجل في إبطال تعريف الجمل . جلاء الأفهام في متعلق الظرف في قوله تعالى : «أحلّ لكم الصيام» . غريب إعراب القرآن (كذا) . رتبة الإنسانية في المسائل الخراسانية . مقترح السائل في ويل أمه (٤٠) . الزهرة في اللغة . الأسمى في شرح الأسماء . كتاب حيص بيص . حلية العقود في الفرق بين المقصور والمدود . ديوان اللغة . زينة الفضلاء . في الفرق بين الضاد والطاء . البلغة في الفرق بين المذكر والمؤنث . فعلت وأفعلت . الألفاظ الجارية على لسان الجارية . قبسة الأديب في أسماء الذيب (٥٠) . الفائق في أسماء المائق . البلغة في أساليب اللغة . قبسة الطالب في شرح خطبة أدب الكاتب . تفسير غريب المقامات الحريرية . شرح ديوان المتنبي . شرح الحماسة . شرح السبع الطول . شرح مقصورة ابن دريد . المقبوض في العروض . شرحه (٦٠) . الموجز في القوافي . اللعمة في صنعة الشعر . (طبعاً في مجلة الجمع كما تقدم) . الجوهرة في نسب النبي ﷺ وأصحابه العشرة . نكت المجالس في الوعظ . أصول الفصول في التصوف . التفريد في كلمة التوحيد . نقد الوقت . بغية الوارد . نسمة العبير في التعبير (٧٠) .

وكان رحمه الله تعالى ينظم الشعر ، ومما أورده في فوات
الوفيات قوله في العلم والعقل :

العلم أوفى حلية ولباس والعقل أوفى جنة الأكياس
ومنه :

والعلم ثوب والعفاف طرازه ومطامع الإنسان كالآدناس
والعلم نور يهتدى بضياؤه وبه يسود الناس فوق الناس

ومن شعره في بغية الوعاة هذه الأبيات :

إذا ذكرتك كاد الشوق يقتلني وأرقتني أحزان وأوجاع
وصار كلي قلوباً فيك دامية للستقم فيها وللآلام إسراع
فإن نطقت فكلي فيك السنة وإن سمعت فكلي فيك أسماع

محمد بن البيطار

في ٨ ربيع الثاني سنة ١٣٧٧ هـ
في ٢ تشرين الثاني سنة ١٩٥٧ م

التي لا غنى لنا المكشور يخرج من اليد في عطاره والاشجار
فيما ان القرية في الاشجار والاشجار في القرية والاشجار في القرية
المشعر في ان الكثرة في الراء والاشجار في القرية والاشجار في القرية
الطريق الذي يخرجها في الراء والاشجار في القرية والاشجار في القرية
في مشعر المشعر في الراء والاشجار في القرية والاشجار في القرية
المشعر في الراء والاشجار في القرية والاشجار في القرية
من المشعر في الراء والاشجار في القرية والاشجار في القرية
الاشجار في القرية والاشجار في القرية والاشجار في القرية
في القرية والاشجار في القرية والاشجار في القرية
الاشجار في القرية والاشجار في القرية والاشجار في القرية
الاشجار في القرية والاشجار في القرية والاشجار في القرية

باب الوقت

ان الابل على اكثر وقتها في القرية والاشجار في القرية
والاشجار في القرية والاشجار في القرية والاشجار في القرية
وقد المشعر في القرية والاشجار في القرية والاشجار في القرية
المشعر في القرية والاشجار في القرية والاشجار في القرية

الصفحة الثانية من الورقة (٨٧) من مخطوطة دار الكتب الظاهرية
المشار إليها بجرف (ق)

المشايخ القائلين بالشيعة في القرن الثاني عشر

هذا كتاب في بيان ما ورد في كتبنا من أخبار طائفة الشيعة
التي هي في أصلها من قول الله عز وجل لا تجد أمة أوفى

بما عاهدت الله عليه من آل أبي طالب
وآل محمد وآل علي وآل الحسن
وآل الحسين رضي الله عنهم
وآلهم أجمعين

بلغ من أول الكتاب قراءة على صاحبته الشيخ العالم
الفضيلة أسد الدين أبو المعالي الوليد بن يوسف بن مسافر
المزني وقفة الله تعالى للخير ونفعه بالعالم قراءة
استفكتاف ونفتم وكؤمنة له عن مؤلفه شيخنا
الحارث بن الحسن بن النخعي رضي الله عنه وصح له ذلك في
شهر ربيع الثاني سنة ١٠٢٥ هـ وكتبه
موسى الجازي جامداً لوجهه وتصلباً على رأسه

الصفحة الأخيرة من مخطوطة الظاهرية المشار إليها بحرف (ق)

من صلتها دون سائر أخواتها فنقصت فبقيت وكان ساوفا على الضم والياء
أموي للخرجات فبقيت على الضم كقيل وتعد والريد على أنها التامية
لحرف المبتدأ أي هم أو المجرور والمبتدأ فعملوا ضربا نوع هو في الراء الضم أو
سواوود هذا كقيل إلى الراء الضم ضربا عرب وتروجه على الحكاية والنقد
عنتهم لغيرهم كما يشيحه الراء إلى الهم وذهب عن قول الخالف عاقلة
وسر الراء على المجرور لا تعانله أو فعل الطوب والعجج ما ذهب إليه
سبويه وأما قول الخليل أنه من مخرج على الحكاية ما حكاه أبو بكر بن عبد
الكلام فعقد الحكاية الياء وهذا الكلام يصح ابتداءً من غير قول
قابل قاله وأسافر من مخرج خذ الراء فعل إذا كان مؤنث الآخر العاوة
كانت قبله بنت أسماء الصلات فيل جهوراً حدهما كالأصل للآباء
مع الموصولة غير أنه كالماء وانحدر صارت عنده بعض الحركات وعمر الله
منه والرجح الباء من هذه الأسماء لا كانت لا تبدأ إلا مع كل من مضى بعد التثنية
الخرق والياء اسم الأفعول كل من مضى بعد ما كان في كانه معز به دخل
سائر أخواتها فيل جهوراً حدهما أنه يتوفا على الأصل في الأعراس
على الأصل في الأسماء الأعراس كما في الفعل المضارع إذا أصله يهون
الساكن أو ضمير جماعة النسوة نسيباً على الأصل في الأفعال التثنية والوجه
الذي هو جملها على نظيرها ونقصها فظمها حصر ونقصها كل ما
يغيران فكانت مخبراً ما جرحه إن شاء الله تعالى ٥
حروف الاستفهام
أر قال بالجر حروف الاستفهام فساكنة حرف الهزة أو هم وهاء وما عدا
هذه المثبت فساكنة وظهرت في مقامها ما لا ساكن في ما وحده وكيف
والظن في أنزواني ومتى وأي حصر والباء في حكم غيرها ما يضاف إليه
أما الهمزة وأما مقدرتها في باب العطف وأما ما هو محروك منها ما ذكر
منه في الراء مع الراء على الأنثى من الراء في الراء والاشاعر
نقلوا من سبويه في شرحه الراء ما يفسح القف في الألف

المسبوقه كما ايد لو امر الماء يستاق في حلاله المستحق للماء والاعمال
 هناك المسبوقه كما ايد صارا الى يندف ثم ان نحو الفوا في الماء وبارك الله
 واما بله خبير فاحله بنو العنبر الا انهم حذفوا الا في المعال المسبوقه
 وسكور الامم فحذفوا النور لانه لا يدعاه من ان كقر في علمه يدور
 في العجم قال الشافعي عز اذا غاب عن راعه كقر في علمه يدور
 حلو او اربطه عليه قالوا لطف
 ومن ذلك قولهم علمنا من طار العجم يزبدور على الماء قال الشافعي
 عذرة طفف علمنا بكر من ال و عذرتا حذرتا كقر في علمه يدور
 يزبدور على الماء هذا كله ليس شرط في القياس وان كان عام اذ ان
 عذرة الاستعمال وهو الضاد الذي يقاس عليه فهو ان يسهل على
 من الكتاب واحمد لله والاعمال وحل الله في علمه والظاهر
 وسلم تسليمنا الى يوم الدين فرع من كتابه من طار عجم
 لالا طار من يوم المبار راع في حادى الا من سعه و سابه والحمد
 لله كم احكامها هو اهله وعرايه حيا على مولده رحمة الله عنه سيد
 وسعه ورحمة الله عنه التسليم في الله والله اعلم بالصواب
 والحمد لله

الصفحة الأخيرة من مخطوطة الظاهرية المشار إليها بحرف (ظ)

كتاب

أسرار العرب

تأليف

الإمام أبي البركات عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد الأنباري

٥١٣ - ٥٧٧ هـ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

رَبِّ يَسْرُ وَيَقْمُ بِالْخَيْرِ (١)

(قال الشيخ الفقيه الإمام العالم (٢) كمال الدين أبو البركات (٣)
عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد الأنباري النحوي رحمه الله (٤)) :
الحمد لله كاشف الغطاء ، ومانح العطاء ، ذي الجود والإيذاء (٥) ، هـ
والإعادة والإيذاء ، المتوحد بالأحادية (٦) القديمة المقدسة عن
الْحَيْنِ (٧) والفناء ، أهل (٨) الصفات الأزلية المنزهة عن الزوال
والفناء ، والصلاة على محمد سيد الأنبياء ، وعلى آله وأصحابه الأصفياء .

-
- (١) في (ق) : وبه ثقني ، وفي (ظ) : وأعن .
(٢) هذه الجملة مزقت من الصحيفة الأولى في (ظ) ، وكذلك جملة (النحوي
رحمه الله) في السطر الثاني .
(٣) سقط من (ظ) : أبو البركات .
(٤) سقط من (ق) ما وضع بين قوسين .
(٥) في (ق) : والإنداء ، تندى كأندى تسخى وأفضل اهـ ، والإيذاء : المعونة .
(٦) في (ق) : بالذات .
(٧) الحَيْن : الهلاك والمحنة .
(٨) في (ق) و (ظ) : والمتفرّد بالصفات .

وبعد فقد ذكرت في هذا الكتاب الموسوم « بأسرار العربية »^(١) ، كثيراً من مذاهب النحويين المتقدمين والمتأخرين ، من البصريين والكوفيين ، وصححت ما ذهبت إليه منها بما يحصل به شفاء الغليل^(٢) ، وأوضحت فساد ما عداه بواضح التعليل ، ورجعت في ذلك كله إلى الدليل ، وأعفيتها من الإسهاب والتطويل وسهلتها على المتعلم غاية التسهيل ، والله^(٣) تعالى ينفع به ، وهو حسبي ونعم الوكيل .

(١) سقط من (ظ) : الموسوم بأسرار العربية .
(٢) العُلُّ والغُلَّة ، والغَلْلُ والغَلِيل : شدة العطش أو حرارة الجوف والمراد هنا : شفاء النفس .
(٣) في (ق) و (ظ) فالله .

الباب الأول

باب علم : ما الكلام

- إن قال قائل ^(١) : ما الكلام ؟ قيل ^(٢) : الكلام اسم جنس واحد ^(٣) « كلمة » كقولك : نبيقة ^(٤) ونبق ، ولينة ولين وثفينة ^(٥) وثفرين وما أشبه ذلك . فإن قيل : ما الكلام ؟ قيل : ٥ ما كان من الحروف دالاً بتأليفه ^(٦) على معنى يحسن السكوت عليه ، فان قيل : فما الفرق بين الكلم والكلام ؟ قيل : الفرق بينهما أن الكلام ينطلق على المفيد وعلى غير المفيد ، وأما الكلام فلا ينطلق إلا على المفيد خاصة . فإن قيل : فلمَ قلتم إن أقسام الكلام ثلاثة لا رابع لها ؟ قيل : لأننا وجدنا هذه الأقسام ١٠ الثلاثة ^(٧) يعبر بها عن جميع ما يخطر بالبال ، ويتوهم في الخيال

(١) في (ق) و (ظ) : قابل بتسهيل الهزة .

(٢) في (ق) : قيل له .

(٣) في (ق) و (ظ) : واحده .

(٤) دقيق يخرج من لب جذع النخلة حلو .

(٥) الثفنة من الانسان : الركبة ، والثفنة أيضا : الجماعة من الناس .

(٦) سقطت هذه الكلمة من (ق) .

(٧) سقطت هذه الكلمة من (ق) و (ظ) .

ولو^(١) كان هاهنا قسم رابع لبقى في النفس شيء لا يمكن التعبير عنه^(٢) ، ألا ترى أنه لو سقط آخر^(٣) هذه الأقسام الثلاثة لبقى في النفس شيء لا يمكن التعبير عنه بإزاء ما سقط؟ فلما عبر بهذه الأقسام عن جميع الأشياء دلّ على أنه ليس إلا هذه الأقسام الثلاثة .

الم كتاب النحويين
جاء

فإن قيل : لم سمي الاسم اسماً؟ قيل : اختلف فيه النحويون^(٤) فذهب البصريون إلى أنه سُمِّي اسماً لوجبهين : أحدهما أنه سما على مسمّاه ، وعلا على ما تحته من معناه ، فسُمِّي اسماً لذلك^(٥) ، والوجه الثاني : أن هذه الأقسام الثلاثة لها ثلاث مراتب : فمنها ١٠ ما ينجر به وينجر عنه وهو الاسم ، نحو « زيد قائم » ومنها ما ينجر به ولا ينجر عنه وهو الفعل نحو « قام زيد » ومنها ما لا ينجر به ولا ينجر عنه وهو الحرف نحو : « هل وبلى » وما أشبه ذلك . فلما كان الاسم ينجر به وينجر عنه ، والفعل ينجر به ولا ينجر عنه ، والحرف لا ينجر به ولا ينجر عنه ، فقد سما على الفعل والحرف أي ارتفع .

١٥ والأصل فيه « سمو » إلا أنهم حذفوا الواو من آخره ،

(١) في (ظ) : فلو .

(٢) في (ق) و (ظ) : بإزاء ما سقط .

(٣) في (ق) و (ظ) : أحد وهو الصواب .

(٤) في (ق) و (ظ) : اختلف النحويون في ذلك .

(٥) سقطت هذه الكلمة من (ق) و (ظ) .

وعوّضوا الهمزة في أوله ، فصار اسماً وزنه « اِفْعُ » لأنه قد حذف منه لامه التي هي الواو في « سمو » . وذهب الكوفيون إلى أنه سمي اسماً لأنه سِمة على المسمّى يعرف بها ، والسمة العلامة ، والأصل فيه ^(١) « وسم » إلا أنهم حذفوا الواو من أوله وعوّضوا مكانها الهمزة فصار اسماً وزنه « اعلُ » لأنه قد حذف منه فائمه التي هي الواو في وسم .

والصحيح ما ذهب إليه البصريون ؛ وما ذهب إليه الكوفيون وإن كان صحيحاً من جهة المعنى ، إلا أنه فاسد من جهة التصريف وذلك من أربعة أوجه :

الوجه الأول : انك تقول في تصغيره « سُمَيَّ » نحو (حَنُو ^(٢)) ١٠
وَحَنَيَّ ، وَقِنُو ^(٣) وَقِنَيَّ) ولو كان مأخوذاً من السمة لوجب أن تقول : « وَسِيمٌ » كما تقول في تصغير : عدة : وُعَيْدَةٌ ، وفي تصغير : زنة : وُزَيْنَةٌ . فلما قيل « سُمَيَّ » دل على أنه من السمو لا من السمة ، وكان الأصل فيه : « سُمَيَّو » إلا أنه لما اجتمعت الياء

(١) في (ظ) : فيها .

(٢) (الحَنُو) (بكسر الحاء وفتحها) : كل ما فيه اعوجاج من البدن وكلّ عود معوج

ج : أعضاء وُحْنِيَّ ، وكسَمَيَّ : موضع قرب مكة ووالد جابر الشاعر .

(٣) القُنُو (بكسر القاف وضمها) والقِنَاء (بالكسر والفتح) الكِبَاسَة ، وهو

العذق من النخل ، كالعنقود من العنب .

والواو ، والسابق منها ساكن ، قلبوا الواو ياء ، وجعلوها ياءً مشددة ، كما قالوا : سيّد وهينّ وميّت ، والأصل فيه : سيود وهيون وميوت ، إلا أنه لما اجتمعت الواو والياء ^(١) والسابق منها ساكن ، قلبوا الواو ياءً وجعلوها ياءً مشددة ، وقلبوا الواو إلى الياء ولم يقلبوا الياء إلى الواو ، لأن الياء أخف ، والواو أثقل ، فلما وجب قلب أحدهما إلى الآخر ، كان قلب الواو التي هي أثقل ، إلى الياء التي هي أخف أولى .

والوجه الثاني : أنك تقول في تكسيره : « أسماء » نحو : حنّو وأحناء ، وقنّو وأقنّاء ، ولو كان مأخوذاً من السمة لوجب أن تقول في تكسيره : « أوسام » فلما قيل « أسماء » دلّ على أنه من السموّ لا من السمة ، وكان الأصل فيه ^(٢) : « اسماء » إلا أنه لما وقعت الواو طرفاً ، وقبلها ألف زائدة قلبت همزة ، كما قالوا : حذاو وكساء وسماء ، والأصل فيه ^(٣) : حذاو ، وكساو ^(٤) ، وسماء ، إلا أنه لما وقعت الواو طرفاً ، وقبلها ألف زائدة قلبت همزة ؛ وقيل : قلبت ألفاً ، لأنها لما كانت متحركة ، وقبل الألف فتحة لازمة ، قدرّوا أنها قد تحرّكت وانفتح ما قبلها ،

(١) في (ق) و (ظ) : الياء والواو .

(٢) سقطت هذه الكلمة من (ق) .

(٣) سقطت من (ق) و (ظ) .

(٤) في (ظ) : كساو وحذاو .

لأن الألف لما كانت خفيفة زائدة ساكنة ، والحرف الساكن حازم غير حصين لم يعتدوا بها ، فقلبوا الواو ألفاً ، فاجتمع ألفان : ألف زائدة ، وألف منقلبة ^(١) ، والألفان ساكنان وهما لا يجتمعان ، فقلبت المنقلبة همزة لالتقاء الساكنين ، وكان قلبها إلى الهمزة أولى لأنها أقرب الحروف إليها .

والوجه الثالث : أنك تقول : أسميته ، ولو كان مأخوذاً من السمّة ، لوجب أن تقول : وسمته ^(٢) ، فلما قيل : أسميته دلّ على أنه من السموّ لا من السمّة ، وكان الأصل فيه : أسموت ، إلا أنه لما وقعت الواو رابعة قلبت ياءً ، وإنما قلبت ياءً حملاً على المضارع نحو : يُدعى ، ويفزى ، ويشقى والأصل : يدعو ، ويفزو ، ويشقو ، كما قالوا أدعيت ، وأغزيت ، وأشقيت ، والأصل : أدعوت ، وأغزوت ، وأشقت ، إلا أنه لما وقعت الواو رابعة قلبت ياءً ^(٣) ، وإنما قلبت في المضارع ياءً ^(٤) للكسرة قبلها ، فأما : تغازيت وترجيت ، فأما قلبت الواو فيها ياءً ، وإن لم تقلب في لفظ ^(٥) المضارع ، لأن الأصل في تفاعل : فاعلت ، وفي تفعّلت : فعملت ، وفاعلت وفعلت يجب قلب الواو فيها ياءً ^{١٥}

(١) في (ق) ألف منقلبة ، وألف زائدة .

(٢) في (ظ) : أو سمته .

(٣) في (ق) و (ظ) 'قدّم قول المؤلف : (كما قالوا : أدعيت ... قلبت ياء)

على قوله : (وإنما قلبت ياء حملاً ... ويشقوا) .

(٤) في (ق) و (ظ) : ياء في المضارع .

(٥) سقطت هذه الكلمة من (ق) .

وكذلك^(١) تفاعلت وتفاعلت .

والوجه الرابع : أنك تجد في أوله همزة التعويض وهمزة التعويض إنما تكون في ما حذف منه لامه لافاؤه، ألا ترى أنهم لما حذفوا الواو التي هي اللام من « يَنُو » عوضوا الهمزة في أوله فقالوا « ابن » ، ولما حذفوا الواو التي هي الفاء من « عِدَّة » ونحو ذلك لم يعوضوا الهمزة في أوله ؟ فلما عوضوا الهمزة في أوله ، دلّ على أن الأصل فيه : « سَمُو » كما أن الأصل في ابن : يَنُو ، إلا أنهم لما حذفوا الواو التي هي اللام عوضوا الهمزة في أوله فقالوا : اسم ، فدل على أنه مشتق من السموّ لا من السمة .

١٠ ومما يؤيد أنه مشتق من السموّ لا من السمة أنه قد جاء في اسم : « سَمَى على وزن : هدى » والأصل فيه : « سَمَوُ » إلا أنه لما تحركت الواو وانفتح ما قبلها قلبوها ألفاً ، وحذفوا الألف لسكونها وسكون التنوين فصار : « سَمَى » .

عشيرة ذكرها ابن بونو في الاسم خمس لغات : « إسم » ، و « أسم » ، و « سَم »
وهمل رفعت ١٥
المصنوع واخذوا وقصروا
شنت السنين سماه أذكريا
« سَمَى » .
(٢)
قال الشاعر :

باسم الذي في كل سورة سُمهُ^(٣)

(١) في (ق) : فكذلك ، وفي (ظ) : وكذلك في .

(٢) في اللسان : قال الكسائي عن بني قضاة :

« باسم الذي في كل سورة سُمهُ » بالضم ، وأنشد عن غير قضاة

« سَمَهُ » بالكسر

(٣) في (ق) و (ظ) : سَمَهُ ، وپروي : سَمَهُ

وقال الآخر ^(١) :

وعأمتنا أعجبنا مُقدّمه يدعى أبا السمح وقرضابِ سمه ^(٢)

وقال الآخر ^(١) :

والله أسماكُ سُميَ مباركاً آثرَكَ اللهُ به إيثاركاً ^(٣)

وكسرت الهمزة في « إِسْم » لمحا لكسرة سينه في : « سِمُو » لأنه

الأصل ، وضمّت الهمزة في « أُسْم » لمحا لضمّة سينه في « سِمُو »

لأنه أصل ثانٍ والذي يدلّ على ذلك اللغتان الأخريان وهما « سِم »

و « سُم » فإنهما حذفتا لامهما ، وبقيت فإوهما على حركتهما ^(٤) في

الأصلين . ووزن « أُسْم » بضم الهمزة « أُفَع » ووزن « سِم »

« فَع » ووزن « سُم » « فُع » ووزن « سُمى » « فُعَل » . ١٠

فإن قيل : ما حدّ الاسم؟ قيل : كل لفظة دلت على معنى

تحتها غير مقترن بزمان محصّل ^(٥) ، وقيل : ما دلّ على معنى ، وكان

ذلك المعنى شخصاً أو غير شخص ، وقيل : ما استحق الإعراب

أول ^(٦) وضعه . وقد ذكر فيه النحويون حدوداً كثيرة تنيف على

(١) في (ظ) : وقال الراجز . أورد صاحب اللسان هذا البيت والذي يليه ،

ولم يعزهما ، وأنشدهما المؤلف في الإنصاف .

(٢) في (ظ) : القرضاب : اسم للسيف . قرضب الرجل ، إذا أكل شيئاً يابساً

فهو قرضاب ، حكاه ثعلب وأنشد « وعأمتنا » إلى آخره .

(٣) عزاه في « منار السالك » لابن خالد القنائي الأسدي . والظاهر أنه هبان بن

خالد الأسدي الذي لقب بالنواح لحسن مرأته . كما ورد في معجم الشعراء ص ٣٠

(٤) في (ق) و (ظ) حركتها وهو الصواب .

(٥) أي معيّن معبراً عنه بالماضي والحال والاستقبال كالفعل .

(٦) في (ق) و (ظ) : في أول .

طاسو حذو
عليه فكتب
سأله

سبعين حدا^(١)؛ ومنهم من قال : لا حدّ له ، ولهذا لم يجدّه سيديويه
وإنما اكتفى فيه بالمثل فقال : الاسم : « رجل و فرس » .

فإن قيل : ما علامات الاسم ؟ قيل : علامات الاسم كثيرة
فمنها الألف واللام نحو : الرجل والغلام ، ومنها التنوين ، نحو :
رجلٍ و غلامٍ ، ومنها حروف^(٢) الجر ، نحو : من زيدٍ وإلى
عمرو ، ومنها التثنية ، نحو : الزيدان والعمران ، ومنها الجمع ،
نحو : الزيدون والعمرون ، ومنها النداء ، نحو : يا زيد ويا عمرو ،
ومنها الترخيم ، نحو : يا حارٍ ويا مالٍ في ترخيم حارث ومالك ،
وقد قرأ بعض السلف : « وناذوا يا مالٍ لِيَقْضَ عَلَيْنَا رَبُّكَ »^(٣)
ومنها التصغير ، نحو : زَيْدٌ و عُمَيْرٌ في تصغير زيد وعمرو ،
ومنها النسب ، نحو : زَيْدِيٌّ و عُمَيْرِيٌّ في النسب إلى زيد وعمرو ،
ومنها الوصف ، نحو : زيد العاقل ، ومنها أن يكون فاعلاً
أو مفعولاً ، نحو : ضرب زيد عمراً ، ومنها أن يكون^(٤) مضافاً
إليه ، نحو : غلام زيدٍ ، وثوب خز ، ومنها أن يكون مخبراً

(١) في (ق) و (ظ) : وأحصها أن تقول : « كل لفظ دلّ على معنى مفرد يمكن
أن يفهم بنفسه وحده من غير أن يدلّ ببنيتِه لا بالعرض على الزمان
المحصل الذي فيه ذلك المعنى » فهذا الحدّ أحصر ، وغيره أخصر) وقد
سقط هذا الكلام كله من طبعة (ليدن) .

(٢) في (ق) و (ظ) : حرف .

(٣) سورة الزخرف^٥ (الآية ٧٧) .

(٤) في (ق) و (ظ) : مضافاً أو مضافاً إليه .

عنه كما بيّناه^(١) ، فهذه معظم علامات الأسماء .
فإن قيل : لِمَ سُمِّيَ الفعل فعلاً ؟ قيل : لأنه يدلّ على الفعل
الحقيقي ، ألا ترى أنك إذا قلت : « ضرب » دلّ على نفس الضرب
الذي هو الفعل في الحقيقة ، فلما دلّ عليه سمي به ، لأنهم يسمون
الشيء بالشيء إذا كان منه بسبب ، وهو كثير في كلامهم .
فإن قيل : فما حدّ الفعل ؟ قيل : حدّ الفعل كل لفظة دلت
على معنى تحتها مقترن بزمان محصل^(٢) ، وقيل . ما أسند إلى شيء ولم
يسند إليه شيء ، وقد حدّه النحويون أيضاً حدوداً^(٣) كثيرة . فإن قيل :
ما^(٤) علامات الفعل ؟ قيل : علامات الفعل كثيرة ، فمنها : قد ،
والسين وسوف ، نحو : قد قام ، وسيقوم ، وسوف يقوم ، ومنها :
تاء الضمير ، وألفه وواوه ، نحو : قمت ، وقاما ، وقاموا ، ومنها تاء
التأنيث الساكنة ، نحو : قامت ، وقعدت ، ومنها أن الحفيفة
المصدرية ، نحو : أريد أن تفعل ، ومنها إن الحفيفة الشرطية نحو :
إن تفعل أفعل ، ومنها لم ، نحو : لم يفعل ،^(٥) وما أشبه ذلك ، ومنها
التصرف نحو فَعَلَ يَفْعَلُ وكل الأفعال تتصرف إلا ستة أفعال ١٥
وهي : نعم ، وبئس ، وعسى ، وليس ، وفعل التعجب ، وحبذا ،

(١) في (ق) و (ظ) : بيّنا .

(٢) أي معيّن بخلاف الاسم كما تقدم .

(٣) في (ق) و (ظ) : مجدود .

(٤) في (ظ) : فما .

(٥) في (ظ) : لم تفعل .

وفيهما كلها خلاف ، ولها كلها أبواب نذكر ما^(١) فيها إن شاء الله تعالى .
فإن قيل : لِمَ^(٢) سمي الحرف حرفاً ؟ قيل : لان الحرف في اللغة
هو الطرف ، ومنه يقال : حرف الجبل أي طرفه ، فسمي حرفاً
لأنه يأتي في طرف الكلام . فإن قيل : فما حدّه ؟ قيل ما جاء لمعنى
في غيره وقد حدّه النحويون أيضاً بحدود كثيرة لا يليق ذكرها
بهذا المختصر . فان قيل : فإلى^(٣) كم ينقسم الحرف ؟ قيل : إلى
قسمين : مُعْمَلٌ ومُهْمَلٌ ، فالمعمل هو الحرف المختص ، كحرف
الجر ، وحرف الجزم ، والمهمل غير المختص كحرف الاستفهام ،
وحرف العطف ، ثم الحروف المعملة والمهملة كلها تنقسم^(٤) الى ستة
١٠ أقسام ، فمنها : ما يغير اللفظ والمعنى ، ومنها ما يغير اللفظ دون المعنى
ومنها ما يغير المعنى دون اللفظ ، ومنها ما يغير اللفظ والمعنى ولا يغير
الحكم ، ومنها ما يغير الحكم ولا يغير لفظاً^(٥) ولا معنى ، ومنها
ما لا يغير لفظاً ولا معنى ولا حكماً .
فأما ما يغير اللفظ والمعنى فنحو « ليت » فتقول^(٦) : « ليت زيداً

(١) في (ق) و (ظ) : نذكرها فيها وهو الصواب .

(٢) في (ظ) : فلم .

(٣) في (ق) : إلى .

(٤) في (ظ) ينقسم .

(٥) في (ظ) : ولا يغير لفظاً ...

(٦) في (ق) و (ظ) : تقول .

منطلق^(١) « فليت قد غيرت اللفظ وغيرت المعنى ، أما تغيير اللفظ فلأنها نصبت الاسم ورفعت الخبر ، وأما تغيير المعنى فلأنها أدخلت في الكلام معنى التمني . وأما ما يغيّر اللفظ دون المعنى فهو أن^(٢) تقول : « إن زيدا قائم » و « إن » قد غيرت اللفظ لأنها نصبت الاسم ورفعت الخبر ، ولم تغير المعنى لأن معناها التأكيد والتحقيق^(٣) .
• وتأكد الشيء لا يغيّر معناه . وأما ما يغير المعنى دون اللفظ فنحو^(٤) « هل زيد قائم » ؟ و « هل » قد غيرت المعنى لأنها نقلت الكلام من الخبر الذي يحتمل الصدق والكذب ، الى الاستخبار الذي لا يحتمل صدقاً ولا كذباً ، ولم يغيّر^(٥) اللفظ لأن الاسم بعد دخولها مرفوع بالابتداء ، كما كان يرتفع به قبل دخولها . وأما ما يغير اللفظ والمعنى ١٠ ولا يغير الحكم نحو^(٦) اللام في قولهم « لا يدعي زيد » فاللام ههنا غيرت اللفظ لجرها الاسم ، وغيرت المعنى لإدخال معنى الاختصاص ولم تغير الحكم ، لان الحكم حذف النون للإضافة ، وقد بقي الحذف بعد دخولها كما كان قبل دخولها ، فلم تغير الحكم ، وأما ما يغير

(١) في (ق) : قائم .

(٢) في (ق) و (ظ) : دون المعنى فنحو : « إن » تقول ...

(٣) سقطت هذه الكلمة في (ق) و (ظ) .

(٤) في (ق) : فنحو : « هل » ، تقول « هل زيد قائم » .

(٥) في (ق) تغير .

(٦) في (ق) و (ظ) : فنحو وهو الصواب .

الحكم ، ولا يغيّر لا^(١) لفظاً ولا معنى ، فنحو اللام في قوله تعالى
« إذا جاءك المنافقون قالوا نشهد إنك لرسول الله ، والله يعلم أنك
لرسوله ، والله يشهد إن المنافقين لكاذبون »^(٢) ذ « اللام » هنا ما غيرت
لا^(٣) لفظاً ولا معنى ، ولكن غيرت الحكم^(٤) لأنها علقت الفعل
عن العمل ، وأما ما لا يغيّر لا لفظاً ولا معنى ولا حكماً فنحو « ما »
في قوله تعالى : « فبما رحمة من الله لنت لهم »^(٥) ذ « ما » ههنا
ما غيرت لا لفظاً ولا معنى ولا حكماً ، لأن التقدير : فبرحمة من
الله لنت لهم .

فإن قيل : « كيف » اسم أو فعل أو حرف ؟ قيل : اسم ،
والدليل على ذلك من وجهين ، أحدهما : أنه قد جاء عن بعض العرب
أنه قال^(٦) : « على كيف تبيع الاحمرين »^(٧) ودخول حرف الجر
عليها يدل على أنها اسم ، إلا أن هذا الوجه ضعيف ، لأن دخول
حرف الجر^(٨) إنما جاء شاذاً . والوجه الصحيح هو الوجه الثاني^(٩) ،

(١) سقطت « لا » من (ظ) .

(٢) سورة (المنافقون) (الآية الأولى)

(٣) سقطت « لا » من « ظ » .

(٤) في (ق) : للحكم وهو سهو من الناسخ .

(٥) سورة آل عمران (الآية ١٥٩)

(٦) سقط من (ق) و (ظ) قوله : أنه قال .

(٧) هما اللحم والخمر .

(٨) في (ق) و (ظ) : عليها .

(٩) في (ظ) : والصحيح الوجه الثاني .

وهو أنا نقول : لا تخلو كيف من أن تكون اسماً أو فعلاً أو حرفاً
فبطل ^(١) أن يقال هي ^(٢) حرف ، لأن الحرف لا يفيد مع كلمة
واحدة ، و « كيف » تفيد مع كلمة واحدة ، ألا ترى أنك تقول :
« كيف زيد » فيكون كلاماً مفيداً ؟ فإن قيل : فقد ^(٣) أفاد
الحرف الواحد ^(٤) مع كلمة واحدة في النداء نحو : يا زيد ، قيل : إنما
حصلت الفائدة في النداء مع كلمة واحدة لأن التقدير في قولك
يا زيد : أدعو زيدا ، وأنادي ^(٥) زيدا ، فحصلت الفائدة باعتبار
الجملة المقدرة لا باعتبار الحرف مع كلمة واحدة ، فبطل أن يكون ^(٦)
حرفاً . وبطل أيضاً أن يكون ^(٧) فعلاً ، لأنه لا يخلو إما أن يكون ^(٨)
فعلاً ماضياً أو مضارعاً أو أمراً ، فبطل ^(٩) أن يكون فعلاً ماضياً
لأن أمثلة الفعل الماضي لا تخلو إما أن تكون على مثال ^(١٠) فَعَلَ

(١) في (ق) و (ظ) بطل .

(٢) سقطت « هي » من (ق) و (ظ) .

(٣) في (ق) : قد .

(٤) سقطت هذه الكلمة من (ق) و (ظ) .

(٥) في (ق) و (ظ) أو أنادي .

(٦) في (ق) تكون .

(٧) في (ق) تكون .

(٨) في (ظ) لا يخلو أن تكون ...

(٩) في (ق) و (ظ) : بطل .

(١٠) في (ق) و (ظ) : على فعل ..

كضرب ، أو على فُعل كمكث أو على فَعِل كسميع وعليم ،
وكيف على وزن فَعْل ، فبطل أن يكون ^(١) فعلاً ماضياً . وبطل
أن يكون ^(٢) فعلاً مضارعاً لأن الفعل المضارع ما كانت في أوله
إحدى الزوائد الأربع وهي الهمزة ، والنون ، والتاء ، والياء ، ا
و « كيف » ليس في أوله إحدى ^(٣) الزوائد الأربع فبطل أن يكون
فعالاً مضارعاً . وبطل أن يكون ^(٤) أمراً لأنه ^(٥) يفيد الاستفهام
وفعل الأمر لا يفيد الاستفهام ، فبطل أن يكون ^(٦) أمراً . وإذا
بطل أن يكون ^(٧) فعلاً ماضياً أو مضارعاً أو أمراً ، بطل ان
يكون ^(٨) فعلاً ، والذي يدل أيضاً على أنه ليس بفعل أنه يدخل على
١٠ الفعل في نحو ^(٩) قولك « كيف تفعل كذا » ولو كان فعلاً لما دخل
على الفعل ، لأن الفعل لا يدخل على الفعل . وإذا بطل أن يكون
فعالاً أو حرفاً وجب أن يكون اسماً . فإن قيل : فعلامة الاسم
لا تحسن فيه كما لا يحسن فيه علامة الفعل والحرف ، فلم جعلتموه
اسماً ولم تجعلوه فعلاً أو حرفاً ؟ قيل : لأن الاسم هو الاصل ، والفعل
والحرف فرع فلما وجب حمله على أحد هذه الاقسام الثلاثة ، كان حمله
على الاسم الذي هو الاصل أولى من حمله على ما هو فرع .

(١) في (ق) : تكون .

(٢) في (ق) : إحدى هذه .

(٣) في (ق) و (ظ) : لأتيا .

(٤) في (ق) : في قولك .

فإن قيل : فلمَ قدم الاسم على الفعل ، والفعل على الحرف ؟ قيل :
إِنَّمَا قَدِمَ الْإِسْمَ (عَلَى الْفِعْلِ) ^(١) لِأَنَّهُ الْأَصْلُ وَيَسْتَعْنِي بِنَفْسِهِ عَنِ
الْفِعْلِ نَحْوُ ^(٢) : زَيْدٌ قَائِمٌ ، وَأَخَّرَ الْفِعْلَ عَنِ الْإِسْمِ لِأَنَّهُ فَرَعٌ عَلَيْهِ
لَا ^(٣) يَسْتَعْنِي عَنْهُ فَلَمَّا كَانَ الْإِسْمُ هُوَ الْأَصْلُ وَيَسْتَعْنِي ^(٤) عَنِ
الْفِعْلِ ، وَالْفِعْلُ فَرَعٌ ^(٥) عَلَيْهِ ، وَمَفْتَقَرٌ ^(٥) إِلَيْهِ ، كَانَ الْإِسْمُ مَقْدَمًا •
عَلَيْهِ ، وَإِنَّمَا قَدَّمَ الْفِعْلَ عَلَى الْحَرْفِ لِأَنَّ الْفِعْلَ يَفِيدُ مَعَ الْإِسْمِ ^(٦) نَحْوُ :
قَامَ زَيْدٌ ، وَأَخَّرَ الْحَرْفَ عَنِ الْفِعْلِ لِأَنَّهُ لَا يَفِيدُ مَعَ اسْمٍ وَاحِدٍ ،
لِأَنَّكَ ^(٧) لَوْ قُلْتَ : بَزِيدٌ أَوْ لَزِيدٌ مِنْ غَيْرِ أَنْ تَعْلُقَ الْحَرْفَ بِشَيْءٍ لَمْ
يَكُنْ مَفِيدًا ، فَلَمَّا كَانَ الْفِعْلُ يَفِيدُ مَعَ اسْمٍ وَاحِدٍ ، وَالْحَرْفُ لَا يَفِيدُ
مَعَ اسْمٍ ^(٨) ، كَانَ الْفِعْلُ مَقْدَمًا عَلَيْهِ ، فَاعْرِفْهُ تَصَبُّبًا ^(٩) إِنْ شَاءَ ١٠
اللَّهُ تَعَالَى .

-
- (١) سقطت الكلمتان من (ق) و (ظ) .
 - (٢) في (ق) و (ظ) : نحو قولك .
 - (٣) في (ق) و (ظ) : ولا .
 - (٤) في (ق) و (ظ) : ومستغنياً .
 - (٥) في (ق) و (ظ) بنصب الكلمتين .
 - (٦) في (ق) و (ظ) : مع اسم واحد .
 - (٧) في (ق) و (ظ) : فإنك .
 - (٨) في (ق) و (ظ) : اسم واحد .
 - (٩) سقطت هذه الكلمة من (ق) و (ظ) .

الباب الثاني

باب الإعراب والبناء

إن قال قائل : لم سُمي الإعراب إعراباً والبناء بناءً ؟ قيل : أما الإعراب ففيه ثلاثة أوجه ، أحدها أن يكون سمي بذلك لأنه يبين المعاني ، مأخوذ من قولهم : أعرب الرجل عن حجته إذا بينها ، ومنه قوله صلى الله عليه وسلم ^(١) « الثيب تعرب عن نفسها ^(٢) » أي تدين وتوضح ^(٣) ، قال الشاعر ^(٤) .

وجدنا لكم في آل حاميم آية
تأولها منا تقي ومُعرب
فلما كان الإعراب يبين المعاني سمي إعراباً . والوجه الثاني : أن يكون سمي إعراباً لأنه تغير يلحق أواخر الكلم ، من قولهم ^{١٠} « عربت معدة الفصيل » إذا تغيرت ، فإن قيل : « العَرَبُ » في قولهم : عربت معدة الفصيل « معناه الفساد ، وكيف ^(٥) يكون ^(٦)

(١) أخرجه أحمد وابن ماجه ، وعند مسلم وأبي داود والنسائي عن ابن عباس

بلفظ « الثيب أحق بنفسها من وليها » .

(٢) في (ق) و (ظ) : « يعرب عنها لسانها . »

(٣) في (ق) و (ظ) : يدين ويوضح .

(٤) هو الكميث بن زيد الأسدي شاعر الهاشميين (م ١٢٦ هـ) .

(٥) في (ق) و (ظ) : فكيف .

(٦) سقطت من (ظ) .

الإعراب مأخوذاً منه؟ قيل: معنى قولك^(١): «عربت الكلام أي أزلت عربيه وهو فساده، وصار هذا كقولك: أعجمت الكتاب إذا أزلت عجمته، وأشكيت الرجل إذا أزلت شكايته، وعلى هذا حمل بعض المفسرين قوله تعالى: «إن الساعة آتية أكاد أخفيها»^(٢) أي أزيل خفاءها، وهذه الهمزة تسمى: همزة السلب. والوجه الثالث: ٥
أن يكون سمي إعراباً لأن المعرب للكلام كأنه يتحجب إلى السامع بإعرابه، من قولهم: امرأة عروب، إذا كانت متحجبة إلى زوجها قال الله تعالى: «عربياً أتراباً»^(٣) أي متحجبات إلى أزواجهن، فلما كان المعرب للكلام كأنه يتحجب إلى السامع بإعرابه، سمي إعراباً.

١٠

وأما البناء فهو^(٥) منقول من هذا البناء المعروف للزومه وثبوته. فإن قيل: فما حد الإعراب والبناء؟ قيل: أما الإعراب فحدّه اختلاف أواخر الكلم باختلاف العوامل لفظاً أو تقديراً. وأما البناء فحدّه لزوم أواخر الكلم بحركة وسكون. فإن قيل: كم ألقاب الإعراب والبناء؟ قيل: ثمانية^(٦)، فأربعة للإعراب، ١٥

(١) في (ظ): قولهم.

(٢) سورة طه الآية ١٥.

(٣) زاد في (ق): «أبكاراً».

(٤) الواقعة: ٣٧.

(٥) في (ق): فنقول.

(٦) في (ق) و (ظ): ثمانية ألقاب: أربعة.

وأربعة للبناء ، وألقاب^(١) الإعراب : رفع ، ونصب ، وجر ،
وجزم ، وألقاب البناء : ضم ، وفتح ، وكسر ، ووقف ، وهي
وإن كانت ثمانية في المعنى ، فهي أربعة في الصورة . فإن قيل :
فلم كانت أربعة ؟ قيل : لأنه ليس إلا حركة أو سكون ،
٥ فالحركة ثلاثة أنواع : الضم والفتح والكسر ، فالضم من الشفتين
والفتح من أقصى الحلق ، والجر من وسط الفم ، والسكون هو
الرابع . فإن قيل : هل حركات الإعراب أصل لحركات البناء
أو حركات البناء أصل لحركات الإعراب ؟ قيل : اختلف
النحويون في ذلك ؟ فذهب بعض النحويين إلى أن حركات
١٠ الإعراب هي الأصل وأن حركات البناء فرع عليها ، لأن الأصل
في حركات الإعراب أن تكون للأسماء وهي الأصل ، فكانت
أصلاً ؛ والأصل في حركات البناء أن تكون للأفعال والحروف
وهي الفرع فكانت فرعاً ؛ وذهب آخرون إلى أن حركات البناء
هي الأصل ، وحركات^(٢) الإعراب فرع عليها ، لأن حركات
١٥ البناء لا تزول ولا تتغير عن حالها ، وحركات الإعراب تزول
وتتغير ، وما لا يتغير أولى بأن يكون أصلاً مما يتغير . فإن
قيل : هل الإعراب والبناء عبارة عن هذه الحركات أو عن

(١) في (ق) و (ظ) : فألقاب .

(٢) في (ق) و (ظ) : وأن حركات .

غيرها؟ قيل : الإعراب والبناء ليسا عبارة عن هذه الحركات وإنما هما معنيان يعرفان بالقلب ليس للألفظ فيها حظ ، ألا ترى أنك تقول في حدّ الإعراب : هو اختلاف أواخر الكلام باختلاف العوامل ، وفي حدّ البناء : لزوم أواخر الكلام بحركة أو سكون؟ ولا خلاف أن الاختلاف واللزوم ليسا بلفظين ، وإنما هما معنيان .
يعرفان بالقلب ليس للألفظ فيها حظ ، والذي يدلّ على ذلك أن هذه الحركات إذا وجدت بغير صفة الاختلاف لم تكن للإعراب ، وإذا وجدت بغير صفة اللزوم لم تكن للبناء ، فدلّ على أن الإعراب هو الاختلاف ، والبناء هو اللزوم ، والذي يدلّ على صحة هذا إضافة هذه الحركات إلى الإعراب والبناء ، فيقال : ١٠ حركات الإعراب ، وحركات البناء ، ولو كانت الحركات أنفسها هي الإعراب أو البناء لما جاز أن يضاف ^(١) إليه ، لأن إضافة الشيء إلى نفسه لا تجوز ، ألا ترى أنك لو قلت : حركات الحركات لم يجز ؟ فلما جاز أن يقال ^(٢) : حركات الإعراب ، وحركات البناء دلّ على أنها غيرهما ^(٣) ؛ فاعرفه تصب ^(٤) إن شاء الله تعالى . ١٥

(١) في (ق) : تضاف .

(٢) في (ظ) : يقول .

(٣) في (ق) غيرها ، وفي (ظ) : أنها غيرها .

(٤) لم يات هذا الفعل في (ق) و (ظ) في كل الابواب .

الباب الثالث

باب المعرب والمبني

إن قال قائل : ما المعرب والمبني ؟ قيل : أما المعرب فهو ما تغير آخره بتغير العامل فيه لفظاً أو محلاً ، ^(١) وهو على ضربين ٥ اسم متمكن ، وفعل مضارع ، فالاسم المتمكن ما لم يشابه الحرف ولم يتضمن معناه ، والفعل المضارع ما كانت في أوله إحدى الزوائد الأربع وهي : الهمزة ، والنون ، والتاء ، والياء . فإن قيل : لم ^(٢) زيدت هذه الحروف ^(٣) دون غيرها ؟ قيل : ^(٤) الأصل أن تزداد حروف المد واللين ، وهي الواو والياء ^(٥) ١٠ والألف ، إلا أن الألف لما لم يمكن زيادتها أولاً ، لأن الألف لا تكون إلا ساكنة ، والابتداء بالساكن محال ، أبدلوا منها الهمزة ، لقرب مخرجيهما ، لأنها هوائية ^(٦) يخرجان من أقصى الحلق ، وكذلك ^(٧) الواو أيضاً ، لما لم يمكن ^(٨) زيادتها

(١) في (ق) و (ظ) : تقديراً .

(٢) في (ق) : فلم .

(٣) في (ق) و (ظ) : الأحرف .

(٤) في (ق) و (ظ) : لأن الأصل .

(٥) في (ق) : الياء والواو .

(٦) في (ق) و (ظ) : هوائيتان .

(٧) في (ق) : وكذا .

(٨) في (ق) : يمكن .

أولاً ، لأنه ليس في كلام العرب واو زيدت أولاً ، فأبدلوا^(١) منها التاء ، لأنها تبدل منها كثيراً ، ألا ترى أنهم قالوا : تراث ، وتجاه ، وتخممة ، وتهمه ، وتيقور^(٢) ، وتولج ، قال الشاعر :
« مُتَّخِذاً فِي^(٣) ضَعَوَاتٍ^(٤) تَوَلَّجَا »

وهو بيت الصائد ، والأصل : وراث ، ووجه ، ووخمة ، ووهمة ،
ويقور لأنه من الوقار ، و : وولج لأنه من الولوج ، فأبدلوا
التاء من الواو في هذه المواضع كلها ، وكذلك^(٥) ههنا . وأما
الياء فزيدت لأنها لم يعرض فيها ما يمنع^(٦) زيادتها كما عرض
في الألف والواو ، وأما النون فإنما زيدت لأنها تشبه حروف
المدّ واللين ، وتزاد معها في باب : الزيدَيْن ، والزيدَيْن^(٧) ، ١٠

(١) في (ق) و(ظ) : أبدلوا .

(٢) التيقور : الوقار فيقول منه ، والتاء مبدلة من واو .

(٣) في (ق) و(ظ) : من .

(٤) صدر بيت جرير بن عطية من قصيدة يهجو بها البعيث المجاشعي ، وتمته :

« أوردى بني مجاشع وما نجا »

والضَعَوَات جمع ضعة : وهو شجر بالبادية ، وضعا : اختبأ واستتر ،

والتولج والدولج : الكناس كما في اللسان ، وفي ديوان جرير : التولج

والدولج واحد وهو ما انكسر فيه أي دخل .

(٥) في (ق) : فكذا . وفي (ظ) : فكذلك .

(٦) في (ق) و (ظ) : من زيادتها .

(٧) ذكر في (ظ) : المثني فقط ، وقد يكون الجمع لأن الكلمة غير مشكولة .

والتحقيق في ترتيب هذه الأحرف ^(١) أن تقدم الهمزة ثم النون ثم التاء ثم الياء ، وذلك لأن الهمزة للمتكلم وحده ، والنون للمتكلم ولمن معه ، والتاء للمخاطب ، والياء للغائب ، والأصل أن يجبر الإنسان عن نفسه ، ثم عن نفسه ^(٢) وعمّن معه ، ثم المخاطب ، ثم الغائب ، فهذا هو التحقيق في ترتيب هذه الأحرف ^(١) في أوّل الفعل المضارع .

فإن قيل : هل ^(٣) الفعل المضارع محمول على الاسم في الإعراب أم ^(٤) هو أصل ؟ قيل : لا بل هو ^(٥) محمول على الاسم في الإعراب ، وليس بأصل فيه ، لأن الأصل في الإعراب أن يكون للأسماء دون الأفعال والحروف ، وذلك لأن الأسماء تتضمن معاني مختلفة نحو الفاعلية ، والمفعولية ، والإضافة ، فلولم تعرب لالتبست هذه المعاني بعضها ببعض ، يدلك ^(٦) على ذلك أنك لو قلت : « ما أحسن زيداً » لكنت متعجباً ، ولو قلت : « ما أحسن زيد » لكنت نافياً ، ولو

(١) في (ظ) : الحروف .

(٢) سقط من (ظ) قوله : ثم عن نفسه .

(٣) في (ق) و (ظ) : فالفعل .

(٤) في (ق) و (ظ) : أو .

(٥) سقطت كلمة (هو) من (ظ) .

(٦) في (ظ) : يدلّ .

قلت ، « ما أحسنُ زيدٍ ؟ » لَكنتِ مستفهما (عن أيّ شيءٍ منه حسنٌ ^(١)) ، فلو لم تعرب في هذه المواضع لالتبس التعجب بالنفي ، والنفي بالاستفهام ، واشتبهت هذه المعاني بعضها ببعض وإزالة الالتباس واجب . وأما الأفعال والحروف فإنها تدلّ على ما وضعت له بصيغها ، فعدم الإعراب لا يخلّ بمعانيها ، ولا يورث لبساً فيها ، والإعراب زيادة ، والحكيم لا يريد زيادة ^(٢) لغير فائدة .

فإن قيل : فإذا كان الأصل في الفعل المضارع أن يكون مبنياً ، فلمَ أُحمِلَ على الاسم في الأعراب ؟ قيل : إنما حمل الفعل المضارع على الاسم في الإعراب لأنه ضارع الاسم ، ولهذا سمي ١٠ مضارعاً ، والمضارعة : المشابهة ، ومنها سمي الضرع ضرعاً لأنه يشابه أخاه ^(٣) ، ووجه المشابهة بين هذا الفعل والاسم ^(٤) من خمسة أوجه :
الوجه الأول : أنه يكون شائعاً فيتخصص ^(٥) ، كما أن الاسم يكون ^(٦) شائعاً فيتخصص ، ألا ترى أنك تقول :

-
- (١) سقط من (ق) و(ظ) ما بين القوسين .
 - (٢) في (ق) و(ظ) : « لا يزيد شيئاً » ولعله أصح .
 - (٣) في (ق) : صاحبه ، وفي (ظ) : شابه صاحبه .
 - (٤) في (ظ) : بين الاسم والفعل .
 - (٥) في (ظ) : فيخصص .
 - (٦) سقط فعل (يكون) من (ظ) وهو سهو من الناسخ .

« يقوم » فيصلح للحال والاستقبال ، فإذا أدخلت عليه السين أو سوف اختص بالاستقبال ، كما أنك تقول : « رجل » فيصلح لجميع الرجال ، فإذا أدخلت عليه الألف واللام اختص برجل بعينه ؟ فلما اختص هذا الفعل بعد شياعه ، كما أن الاسم اختص بعد شياعه ، فقد شابهه من هذا الوجه .

الوجه ^(١) الثاني : أنه يدخل ^(٢) عليه لام الابتداء كما يدخل ^(٣) على الاسم ، ألا ترى أنك تقول : « إنَّ زيداً ليقوم » كما تقول « إنَّ زيداً لِقائمٌ » ؟ ولام الابتداء تختص بالأسماء ، فلهما دخلت على هذا الفعل ، دلّ على مشابهة بينهما ؛ والذي يدلّ على ذلك أن فعل الأمر ، والفعل الماضي لما بَعُدَا ^(٤) عن شبه الاسم ، لم تدخل هذه اللام عليهما ^(٥) ، ألا ترى أنك لو قلت : « لَأَكْرِمُ زيداً يا عمرو » أو ^(٥) « إنَّ زيداً لِقامٌ ^(٦) » لكان ^(٧) خُلُفاً من الكلام .

-
- (١) في (ق) و (ظ) : والوجه .
 - (٢) في (ق) : تدخل .
 - (٣) في (ق) : بَعُدَ وهو سهو .
 - (٤) في (ظ) : عليها ، وهو سهو .
 - (٥) في (ق) و (ظ) : وإنَّ زيداً .
 - (٦) في (ظ) : القائم وليس فيه شاهد .
 - (٧) في (ق) و (ظ) : لكان ذلك .

- والوجه الثالث : أن هذا الفعل يشترك فيه الحال والاستقبال ، فأشبهه الأسماء المشتركة ، كالعين ينطلق ^(١) على العين الباصرة ، وعلى عين الماء ، وعلى ^(٢) غير ذلك .
- والوجه الرابع : أن ^(٣) يكون صفة كما يكون الاسم ^(٤) كذلك ، تقول : « مررت برجل يضرب » كما تقول : « مررت برجل ضارب » فقد قام « يضرب » مقام « ضارب ^(٥) » .
- والوجه الخامس : هو ^(٦) أن الفعل المضارع يجري على اسم الفاعل في حركاته وسكونه ، ألا ترى أن « يضرب » على وزن « ضارب » في حركاته وسكونه ولهذا يعمل الاسم ^(٧) الفاعل عمل الفعل . فلما أشبه الفعل المضارع الاسم من هذه الأوجه ، ١٠ استحق جملة الإعراب الذي هو الرفع والنصب والجزم . ولكل واحد من هذه الأنواع عامل يختص به ، وأما ^(٨)

(١) في (ق) : تنطلق .

(٢) في (ق) و (ظ) : إلى غير .

(٣) في (ق) و (ظ) : آتة .

(٤) في (ق) : كما أن الاسم يكون صفة كذلك .

(٥) سقط من (ظ) قول المؤلف : فقد قام ... ضارب .

(٦) سقطت من (ق) و (ظ) .

(٧) في (ق) و (ظ) : اسم الفاعل .

(٨) في (ق) و (ظ) : أمّا .

عامل الرفع فاختلف فيه النحويون ^(١) ، فذهب البصريون إلى أنه يرتفع لقيامه مقام الاسم ، وهو عامل معنوي لالفظي ، فأشبهه الابتداء ، فكما ^(٢) أن الابتداء يوجب الرفع ، فكذلك ^(٣) ما أشبهه . فإن قيل : هذا ينقض بالفعل الماضي ، فإنه يقوم مقام الاسم ولا يرتفع ^(٤) . قيل : إنما لم يرتفع ^(٥) لأنه لم يثبت له استحقاق (جملة) ^(٦) الإعراب ، فلم يكن هذا العامل موجباً له الرفع ، لانه نوع منه بخلاف الفعل المضارع فإنه يستحق جملة الإعراب للمشابهة التي ذكرناها قبل ، فبان الفرق بينهما . وأما الكوفيون ^(٧) فذهبوا إلى أنه يرتفع بالزوائد التي

(١) في (ق) و (ظ) : النحويون فيه .

(٢) في (ق) و (ظ) : وكما .

(٣) في (ق) : فكذا .

(٤) في (ق) و (ظ) : ولا يرفع .

(٥) سقطت من (ق) و (ظ) .

(٦) في الأشموني : الرفع له التجرد كما ذهب إليه حذاق الكوفيين ، منهم

الفراء ، لاقوعه موقع الاسم كما قال البصريون ولانفس المضارعة ،

كما قال ثعلب ، ولاحروف المضارعة كما نسب للكسائي ، واختار

المصنف (أي ابن مالك) الأول (أي التجرد) (ج ٢/٣) . وقال ابن

هشام في أوضحه : رافع المضارع تجرده من الناصب والجازم ، وفقاً

للفراء ، لاحلولة محل الاسم خلافاً للبصريين لانقاضه بنحو : هتلا

تفعل (أي لأنّ الاسم لايجل بعد أداة التحضيض) (ج ٢/٢٨١) .

- في أوله ، وهو قول الكسائي^(١) ، وذهب الفراء إلى أنه يرتفع لسلامته من العوامل الناصبة والجازمة . فأما قول الكسائي فظاهر الفساد ، لأنه لو كان الزائد^(٢) هو الموجب للرفع ، لوجب ألا يجوز نصب الفعل ولا جزمه مع وجوده ، لأن عامل النصب والجزم لا يدخل على عامل الرفع ، فلما وجب نصبه بدخول النواصب ، وجزمه بدخول الجوازم ، دلّ على أن الزائد ليس هو العامل . وأما قول الفراء فلا ينفك من ضعف ، وذلك لأنه يؤدي إلى أن يكون النصب والجزم قبل الرفع ، لأنه قال : لسلامته من العوامل الناصبة والجازمة ، والرفع قبل النصب والجزم ، فلهذا كان هذا القول ضعيفا . وأما عوامل النصب فنحو : أن ١٠ ولن وكي وإذن (وحتى)^(٣) . وأما عوامل الجزم فنحو : لم ، ولما ، ولأم الأمر ، ولا في النهي . ولعوامل النصب والجزم موضع نذكرها فيه إن شاء الله تعالى . وأما المبني فهو ضد العرب ، وهو مالم يتغير آخره بتغير العامل فيه فمن ذلك : الاسم غير المتمكن ، والفعل غير المضارع^(٤) . فأما الاسم غير ١٥

(١) جاءت العبارة في (ق) و (ظ) كما يلي : وأما الكوفيون فاختلفوا ،

فذهب الكسائي إلى أنه يرتفع بالزائد في أوله ، وذهب الفراء ...

(٢) في (ق) و (ظ) : في أوله .

(٣) سقطت من (ق) و (ظ)

(٤) في (ظ) والفعل المضارع وهو سهو .

المتمكن فنحو مَنْ ، و كَمْ ، و قَبْلُ ، و بَعْدُ ، و أَيْنَ ، و كَيْفَ
وَأَمْسٍ ، و هُوَ لاءٌ ، و إِنَّمَا بنيت هذه الأسماء لأنها أشبهت
الحروف ، و تضمنت معناها ^(١) ، فأما : « مَنْ » فإنها بنيت
لأنها لا تخلو : إما ^(٢) أن تكون استفهامية ، أو شرطية ،
• أو اسماً موصولاً ، أو نكرة موصوفة ، فإن ^(٣) كانت استفهامية
فقد تضمنت معنى حرف الاستفهام ، و إن كانت شرطية فقد
تضمنت معنى حرف الشرط ، و إن كانت اسماً موصولاً فقد
تنزلت منزلة بعض الكلمة ، و بعض الكلمة مبني ، و إن كانت نكرة
موصوفة فقد تنزلت منزلة الموصوفة ^(٤) . و أما « كَمْ » فإنما بنيت لأنها
١٠ لا تخلو : إما أن تكون استفهامية أو خبرية ، فإن كانت استفهامية
فقد تضمنت معنى حرف الاستفهام ، و إن كانت خبرية فهي نقيضة
« رب » لأن « رب » للتقليل ، و « كَمْ » للتكثير ، و هم يحملون
الشيء على ضده كما يحملونه على نظيره . و أما مَنْ و كَمْ فبنيت ^(٥)
على السكون لأنه الأصل في البناء ، و لم يعرض فيها ما يوجب

(١) في (ق) : أو تضمنت معناها وفي (ظ) : أو تضمنت معانيها .

(٢) في (ق) : من أن •

(٣) في (ظ) : إن .

(٤) في (ق) و (ظ) الموصولة .

(٥) في (ق) و (ظ) : و بنيت « مَنْ » و « كَمْ » .

بناهما على حركة ، فبقيا على الأصل . وأما : قَبْلُ وبعْدُ
فإنما بنيا ، لأن الأصل فيها أن يستعملوا مضافين إلى ما بعدها ،
فما اقتطعا عن الإضافة ، - والمضاف مع ^(١) المضاف إليه بمنزلة
كلمة واحدة - تنزلاً منزلة بعض الكلمة ، وبعض الكلمة مبني ،
قال الله تعالى : « لِّلَّهِ الْأَمْرُ مِنْ قَبْلُ وَمِنْ بَعْدُ » ^(٢) وإنما
بنيا على حركة لأن كل واحدٍ منهما كان له حالة إعراب
قبل البناء ، فوجب أن يبنيا على حركة تمييزاً ^(٣) لهما على ما بني
وليس له حالة إعراب نحو « مَنْ » و « كَمْ » ، وقيل : إنما بنيا
على حركة لالتقاء الساكنين . والقول الصحيح ^(٤) هو الأول .
فإن قيل : فلم كانت الحركة ضمة ؟ قيل : لوجهين : أحدهما
أنه لما حذف المضاف إليه بنيا على أقوى الحركات وهي الضمة ^(٥) ،
تعويضاً عن المحذوف ، وتقوية لهما ، والوجه الثاني : إنما بنوها
على الضم لأن النصب والجر يدخلها ، نحو : جئت قبلاً . ومن
قبلك ، وأما الرفع فلا يدخلها البتة ، فلو بنوها على الفتح
والكسر ^(٦) لالتبست حركة الإعراب بحركة البناء ، فبنوها ١٥

(١) في (ظ) : والمضاف إليه .

(٢) الروم : ٤

(٣) في (ق) و(ظ) : تمييزاً .

(٤) سقطت هذه الكلمة من (ق) و(ظ) .

(٥) في (ق) : وهو الضم ، وفي (ظ) : وهو الضمة .

(٦) في (ق) و(ظ) أو الكسر .

على حركة لاتدخلها وهي الضمة ، لئلا يلتبس ^(١) حركة الإعراب
بحركة البناء . وأما أين وكيف فإنما بنيا [على الفتح ^(٢)] لأنها
تضمنا معنى حرف الاستفهام ، لأن « أين » سؤال عن المكان ،
و « كيف » سؤال عن الحال ، فلما تضمنا معنى حرف الاستفهام ،
وجب أن يبنيا ، وإنما بنيا على حركة لالتقاء الساكنين ، وإنما
كانت الحركة فتحةً لأنها أخف الحركات . وأما « أمس » فإنما
بنيت لأنها تضمنت معنى لام التعريف ، لأن الأصل في « أمس »
الأمس ، فلما تضمنت معنى اللام ، تضمنت معنى الحرف ،
فوجب أن تبنى . وإنما بنيت على حركة لالتقاء الساكنين ، وإنما
كانت الحركة كسرة لأنها الأصل في التحريك لالتقاء الساكنين .
ومن العرب من يجعل « أمس » معدولةً عن لام التعريف فيجعلها
غير مصروفة ^(٣) ، قال الشاعر :

لقد رأيتُ عَجَباً مُدّاً أَمْسَا عَجَائِزاً مِثْلَ السَّعَالِي قُعْسَا
يَا كَلْنَ مَا فِي رَحْلَيْهِنَّ هَمْسَا لَا تَرَكَ اللهُ لِهِنَّ ضَرْسَا ^(٤)

(١) في (ق) تلتبس .

(٢) سقط من (ق) و(ظ) ما بين القوسين .

(٣) أي معربة بالضم رفعاً وبالفتح نصباً وجرراً ، والسَّعَالِي (بفتح السين)
جمع سَعَلَاة (بكسرها) وهي الغول وقد أنشد سيبويه البيت الأول
وذكر الأعمى في شرح شواهد البيت الثاني ، وتجد هذه الأبيات في
باب ما لا ينصرف من كتب النحو ، ولم اقف على قائلها .

(٤) في (ظ) : يَا كَلْنَ مَا يَلْقَى لِهِنَّ هَمْسَا ، وقد سقط البيت الثاني من (ق) .

وأما «هؤلاء» فإنما بنيت لتضمنها معنى حرف الإشارة وإن لم ينطق به ، لأن الأصل في الإشارة أن تكون بالحرف كالشرط ، والنفي ، والتمني ، والعطف ، إلى غير ذلك من المعاني ، إلا أنهم لما لم يفعلوا ذلك ضمّنوا «هؤلاء» معنى حرف الإشارة ، فبنوها ، ونظير «هؤلاء» «ما» التي في التعجب فإنها بنيت لتضمنها ، معنى حرف التعجب ، وإن لم يكن لها ^(١) حرف ينطق به ، لأن الأصل في التعجب أن يكون بالحرف كغيره من المعاني ، إلا أنهم لما لم يفعلوا ذلك ، ضمّنوا «ما» معنى حرف التعجب فبنوها كما بنوا «ما» إذا تضمنت معنى حرف الاستفهام والشرط ، فكذلك ^(٢) ههنا .

١٠

وأما الفعل غير المضارع ، فهو على ضربين : أحدهما الفعل الماضي ، والآخر فعل الأمر ، فأما الفعل الماضي فنحو ، ذهبَ ، وعَلِمَ ، وشرفَ ، واستخرجَ ، ودَحْرَجَ ، واخرَ نَجْمَ ، ^(٣)

(١) في (ق) و (ظ) : له وهو الصواب .

(٢) في (ظ) و كذلك .

(٣) اخرنجم : أراد الأمر ثم رجع عنه ، والقوم أو الإبل اجتمع بعضها على

وأما فعل الأمر فنحو : اذهب ، واعلم ، واشرف ، واستخرج
ودحرج ، واحرنجم ، وسنذكره ^(١) لمّ بني فعل الماضي على
الفتح ، ولمّ بني فعل الأمر على الوقف ، وخلاف النحويين فيه ،
في بابه إن شاء الله تعالى . وأما الحروف فكلمها مبنية لم يعرب
منها شيء ^(٢) لبقائها على أصلها في البناء ، فأعرفه تُصب إن
شاء الله تعالى .

(١) في (ق) و (ظ) : وسنذكر .

(٢) في (ق) : شيء كالأفعال .

الباب الرابع

باب إعراب الاسم المفرد

إن قال قائل : على كم ضرباً ^(١) الاسم المفرد ؟ قيل : على ضربين : صحيح ، ومعتل . فالصحيح في عرف النحويين ما لم يكن آخره ألفاً ، ولا ياء قبلها كسرة ، نحو : رجل ، وفرس ، وما أشبه ذلك ؛ وهو على ضربين : منصرف . وغير منصرف ، فالمنصرف ما دخله الحركات الثلاث مع التنوين ، نحو : هذا زيدٌ ، ورأيت زيداً ، ومررت بزيدٍ ، وهذا الضرب يُسمى « الأمكن » وقد يسمّى أيضاً « متمكناً » . فإن قيل : لم جعلوا التنوين علامةً للصرف دون غيره ؟ قيل : لأن أولى ما يزداد ١٠ حروف المدّ واللين ، وهي الألف ، والياء ، والواو ، إلا أنهم عدلوا عن زيادتها ^(٢) ، ألا ترى أنهم لو جعلوا الواو علامة للصرف لانقلبت ياء في الجرّ لانكسار ما قبلها ؟ وكذلك حكم الياء والألف في الاعتلال ، والانتقال من حال إلى حال ؛ وكان ^(٣) التنوين أولى من غيره لأنه خفيف يضارع حروف العلة ، ألا ترى أنه ١٥

(١) لا يخفى أنّ « كم » الاستفهامية ، تميّز بمنصوب مفرد كما ترى هنا .

(٢) في ق و (ظ) زيادة : (إلى التنوين ، لما يلزم من اعتلالها وانتقالها) .

(٣) في (ظ) : فكان .

غثة في الخيشوم ، وأنه ^(١) لا معتمده في الحلق ، فأشبهه الألف إذ كان حرفاً هوائياً . فإن قيل : فلماذا ^(٢) دخل التنوين الكلام ^(٣) ؟ قيل : اختلف النحويون في ذلك ، فذهب سيوييه إلى أنه دخل الكلام علامة للأخف عليهم ، والأمكن عندهم وذهب بعضهم ^(٤) إلى أنه دخل فرقاً بين الاسم والفعل ^(٥) ، وذهب آخرون إلى أنه دخل فرقاً بين ما ينصرف وما لا ينصرف .

وأما غير المنصرف فما لم يدخله الجرُّ مع التنوين ، وكان ثانياً من وجهين ^(٦) ، نحو : مررت بأحمدَ وإبراهيمَ ، وما أشبه ذلك . وإنما مُنِعَ هذا الضربُ من الأسماءِ الصرفِ لأنه يشبه الفعل ، فمُنِعَ من التنوين ، ومن ^(٧) الجرِّ تبعاً للتنوين لما بينهما من المصاحبة ، وذهب بعضهم ^(٨) إلى أنه منع الجرِّ لأنه أشبه الفعل ، والفعل لا يدخله جرٌّ ولا تنوين ، فكذلك ^(٩) ما أشبهه ،

(١) في (ق) : فإنه .

(٢) في (ق) و (ظ) : ولماذا .

(٣) في (ظ) : في الكلام .

(٤) في (ق) و (ظ) : بعض النحويين .

(٥) في (ق) و (ظ) : الفعل والاسم .

(٦) في (ق) و (ظ) : جهتين .

(٧) في (ق) و (ظ) : ومنع من .

(٨) في (ق) و (ظ) : بعض النحويين .

(٩) في (ظ) : وكذلك .

وهذا الضرب سمي^(١) « المتمكن » ولا يسمّى « أمكن »
وكل^(٢) « أمكن متمكن » ، وليس كل متمكن أمكن .
فإن قيل : فلم يدخل^(٣) الجرّ مع الألف واللام ، أو
الإضافة^(٤) ؟ قيل : للأمن من دخول التنوين مع الألف واللام
والإضافة^(٥) ، وسترى هذا في موضعه إن شاء الله تعالى .
والمعتل : ما كان آخره ألفاً ، أو ياءً قبلها كسرة ، وهو
على ضربين : منقوص ، ومقصور ، فالمنقوص^(٦) : ما كانت
في آخره ياء خفيفة قبلها كسرة ، وذلك نحو : القاضي ، والداعي
فإن قيل : فلم سمي منقوصاً ؟ قيل : لأنه نقص الرفع والجرّ ،
تقول : « هذا قاضٍ يافتي » ومررت بقاضٍ^(٧) « والأصل : ١٠
هذا قاضيٌ ، ومررت بقاضيٍ » ، إلا أنهم استثقلوا الضمة والكسرة
على الياء فحذفوهما ، فبقيت^(٨) الياء ساكنة ، والتنوين ساكناً ،
فحذفوا الياء لالتقاء الساكنين ، وكان حذف الياء أولى من

(١) في (ق) و(ظ) يسمّى .

(٢) في (ق) : فكل .

(٣) في (ق) : دخله .

(٤) في (ظ) والإضافة .

(٥) في (ق) أو الإضافة .

(٦) في (ق) و(ظ) : أما المنقوص . فما . .

(٧) في (ق) و(ظ) : يافتي .

(٨) في (ظ) : وبقيت .

حذف التنوين لوجهين : أحدهما أن الياء إذا حذفت بقي في اللفظ ما يدلّ عليها وهي الكسرة ، بخلاف التنوين فإنه لو حذف ، لم يبق في اللفظ ما يدلّ على حذفه ، فلما وجب حذف أحدهما ، كان حذف ما في اللفظ دلالة على حذفه أولى . والثاني ٥ أن التنوين دخل لمعنى وهو الصرف ، وأما الياء فليست كذلك ، فلهذا وجب حذف أحدهما ، كان حذف ما لم يدخل لمعنى أولى من حذف ما ^(١) دخل لمعنى . وأما إذا كان منصوباً فهو بمنزلة الصحيح ، لحفة الفتحة . فإن قيل : الحركات كلها تستثقل على حرف العلة ، بدليل قولهم : باب وناب ، والأصل فيها : بَوَب ، ١٠ وَنَيْب ، إلا أنهم استثقلوا الفتحة على الواو والياء ، فقلبوا كل واحدة منها ألفا . قيل : الفتحة في هذا البحر ^(٢) لازمة ليست بعارضة ، بخلاف الفتحة التي على ياء « قاضٍ » فإنها عارضة وليست بلازمة ، فهذا المعنى استثقلوا الفتحة نحو ^(٣) : باب وناب ولم يستثقلوها في نحو : قاضٍ . فإن وقفت على المرفوع والمجرور ١٥ من هذا الضرب ، كان لك فيه مذهبان : إسقاط الياء ، وإثباتها ، واختلف النحويون في الأجود منها ، فذهب سيبويه إلى أن

(١) في (ق) و (ظ) : أولى بما دخل لمعنى .

(٢) في (ق) و (ظ) النحو .

(٣) في (ق) و (ظ) في نحو .

حذف الياء أجود إجراً للوقف على الوصل ، لأن الوصل هو الأصل ، وذهب يونس إلى أن إثبات الياء أجود ، لأن الياء إنما حذفت لأجل التنوين ، ولا تنوين في الوقف ، فوجب رد الياء ، وقد قرأ بعض^(١) القراء قوله^(٢) تعالى : « مَا عِنْدَكُمْ يَنْفَدُ وَمَا عِنْدَ اللَّهِ بَاقٍ »^(٣) بغير ياء ، وقد قرأ بعضهم بالياء .
فإن^(٤) كان منصوباً ، أبدلت من تنوينه ألفاً كسائر الأسماء^(٥) المنصرفة الصحيحة ، فتقول : « رأيت قاضياً » كما تقول : « رأيت ضارباً » . وإن^(٦) كان فيه ألف ولام ، كان حكمه في الوصل حكم ما ليس فيه ألف ولام في حذف الضمة والكسرة ، ودخول الفتحة ، وكان لك أيضاً في الوقف في حالة الرفع والجر إثبات ١٠ الياء وحذفها ، وإثباتها^(٧) أجود الوجهين ، لأن التنوين لا يجوز أن يثبت^(٨) مع الألف واللام ، فإذا زال علة إسقاط الياء ،

(١) في (ق) و (ظ) قرأ بها القراء .

(٢) في (ق) و (ظ) : قال الله تعالى .

(٣) النحل : ٩٦

(٤) في (ق) و (ظ) : وإن .

(٥) في (ق) و (ظ) : كالأسماء .

(٦) في (ق) و (ظ) : فإن .

(٧) في (ق) و (ظ) : وإثبات الياء .

(٨) في (ظ) يكتب .

وجب أن تثبت ؛ وكان بعض العرب يقف بغير ياء ، وذلك أنه قدّر حذف الياء في « قاضٍ » ونحوه ، ثم أدخل عليه الألف واللام ، وبقي الحذف على حاله ، وهذا ضعيف جدا ، وقد قرأ^(١) بعض القراء (في قوله تعالى^(٢)) : «^(٣) أجيِب دَعْوَةَ الدَّاعِ إِذَا دَعَا^(٤) » . فإن كان منصوباً لم يكن الوقف عليه إلا بالياء ، قال الله تعالى : « كلاًّ إذا بلغت التَّرَاقِي^(٥) » وذلك لأنه تنزل بالحركة منزلة الحرف الصحيح ، فيخص^(٦) بها من الحذف .

وأما المقصور فهو المختص بألف مفردة في آخره ، نحو : الهوى ، والهدى^(٧) ، والدنيا ، والأخرى ، وسمي مقصوراً لأن حركات الإعراب قصرت عنه ، أي حبست ، والقصر : الحبس ، ومنه يقال : امرأة مقصورة ، وقصيرة ، وقصورة ، قال^(٨) الله تعالى^(٩) :

(١) في (ق) : قرأ به .

(٢) في (ق) و (ظ) : قال الله تعالى .

(٣) البقرة : ١٨٦

(٤) في (ظ) أجيَبوا دعوة الداع ، وفي (ق) : إلى قوله : الداع .

(٥) القيامة : ٢٦

(٦) في (ق) و (ظ) : فتحصن .

(٧) في (ق) : الهدى والهوى .

(٨) في (ق) و (ظ) : وقال .

(٩) الرحمن : ٧٢ .

« حور مقصورات في الخيام » أي محبوسات ، وقال الشاعر ^(١) :

وأنت التي حببت كل قصيرة إليّ ولم تشعري ^(٢) بذلك القصائر
عنيت قصيرات الحجال ولم أرد قصار الخطأ ، شر النساء البجاتر ^(٣)

ويروى : قصورة ، والبهاتر : القصار ^(٤) بمعنى واحد . وهو

على ضربين : منصرف وغير منصرف ، فالمنصرف ما دخله
التنوين ، نحو ^(٥) : هذه عصاً ورحى ^(٦) ، ورأيت عصاً
ورحى ^(٦) ، ومررت بعصاً ورحى ^(٦) ، والأصل فيه : عَصَوٌ ،
ورحى ^(٦) ، إلا أن الواو والياء ^(٧) ، لما تحركا وانفتح ما
قبلها ، قلبا ألفين ، وحذفت الألف منها ، لسكونها وسكون
التنوين ، وكان حذفها أولى لما ذكرناه في ^(٨) حذف الياء ،

(١) هو كَنَيْرٌ عَزَّةٌ ، الشاعر المتيمّ المشهور (م ١٠٥٥ هـ)

(٢) في (ق) بعلم ، وفي (ظ) : تعلم .

(٣) في (ق) و (ظ) : البهاتر جمع بُهَاتِرٌ وهو القصير المجتمع

الحلق وفي رواية : البهاتر وفي القاموس البُهْتَرَةُ بالضم : القصيرة كالبُهْتَرِ

(٤) في (ق) و (ظ) : ويروى ، البجاتر ، وهما بمعنى واحد .

(٥) في (ق) و (ظ) : وذلك نحو .

(٦) في (ق) و (ظ) : رحى وعصا .

(٧) في (ق) و (ظ) : الياء والواو .

(٨) في (ق) : من .

نحو^(١) : قاضٍ ؛ فإن وقفت على شيء من هذا النصب^(٢) ،
فقد اختلف النحويون فيه على مذاهب ، فذهب سيبويه إلى
أن الوقف في حالة الرفع والجر على الألف المبدلة من الحرف
الأصلي^(٣) ، وفي حالة النصب على الألف المبدلة من التنوين
• حملاً للمعتل على الصحيح ، وذهب أبو عثمان المازني إلى أن
الوقف في الأحوال الثلاثة ، على الألف المبدلة من التنوين
لأنهم إنما خصوا الإبدال بحال النصب في الصحيح ، لأنه يؤدي
إلى الألف التي هي أخف الحروف ، ولم يبدلوا في حالة^(٣)
الرفع والجر لأنه يفضي إلى الثقل واللبس ، وذلك غير موجود
١٠ هنا ، لأن ما قبل التنوين هنا لا يكون إلا مفتوحاً ، فأبدلوا
منه ألفاً ، لأنه لا يجلب ثقلاً ، ولا يجلب^(٤) لبساً ؛ وذهب
أبو سعيد السيرافي إلى أن الوقف في الأحوال الثلاثة على
الألف المبدلة من الحرف الأصلي ، وذلك لأن بعض القراء
يميلونها في قوله تعالى « أو أجدُ على النار هدىً » ولو كانت

-
- (١) في (ق) و (ظ) : من نحو .
 - (٢) في (ق) و (ظ) : الضرب .
 - (٣) في (ق) و (ظ) : حال .
 - (٤) في (ق) و (ظ) : بوجب .

مبدلة من التنوين لما جازت (هنا^(١)) إمالتها، ألا ترى أنك لو أملت الألف في نحو: رأيت عمرا، لكان غير جائز؟ فله^(٢) جازت الإمالة هنا، دل على أنها مبدلة من الحرف الأصلي لامن التنوين.

وغير المنصرف: ما لم يلحقه التنوين، وذلك نحو: حبلى، وبشرى، وسكرى، وتثبت فيه الألف وصلًا ووقفًا، إذ ليس يلحقها تنوين تحذف من أجله، فإن لقيها ساكن من كلمة أخرى، حذفت لالتقاء الساكنين.

فإن قيل: فلم أعربت الأسماء الستة المعتلة بالحروف وهي أسماء مفردة؟ قيل: إنما أعربت بالحروف توطئة^(٣) لما يأتي من باب التثنية والجمع. فإن قيل: فلم كانت هذه الأسماء أولى بالتوطئة^(٤) من غيرها؟ قيل: لأن هذه الأسماء منها ما تغلب^(٥) عليه الإضافة، ومنها ما تلزمه الإضافة، فماتغلب عليه^(٦): أبوك، وأخوك، وحموك، وهنوك، وما تلزمه الإضافة: فوك، وذو مال، والإضافة فرع على الأفراد، كما

(١) سقطت من النسختين.

(٢) في (ظ): ولما.

(٣) في (ق) و (ظ): توطيداً.

(٤) في (ق) و (ظ): بالتوطيد.

(٥) في (ق) و (ظ): يغلب.

(٦) في (ق) و (ظ): فما يغلب عليه الإضافة.

أن التثنية والجمع فرع على المفرد، فلما وجدت المشابهة بينها^(١) من هذا الوجه، كانت أولى من غيرها؛ ولما وجب أن تعرب بالحروف لهذه المشابهة أقاموا كل حرف مقام ما يجانسه من الحركات فجعلوا الواو علامة للرفع، والألف علامة للنصب، والياء علامة للجر؛ وذهب الكوفيون إلى أن الواو والضمة قبلها علامة للرفع، والألف والفتحة قبلها علامة للنصب، والياء والكسرة قبلها علامة للجر، فجعلوه معرباً من مكانين، وقد بيّنّا فساده في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين. وذهب بعض النحويين إلى أن هذه الأسماء إذا كانت في موضع رفع، كان فيها نقل^(٢) بلا قلب، وإذا كانت في موضع نصب كان فيها قلب بلا نقل^(٣)، وإذا كانت في موضع جر كان فيها نقل^(٢) وقلب؛ ألا ترى أنك إذا قلت: «هذا أبوك» كان الأصل فيه: «هذا أبوك» فنقلت الضمة من الواو إلى ما قبلها، فكان فيه نقل بلا قلب، وإذا قلت: «رأيت أباك» كان الأصل فيه «رأيت أبوك» فتحرّكت الواو وانفتح ما قبلها فقلبت الواو ألفاً^(٣)، فكان فيه قلب بلا نقل، وإذا قلت: «مررت بأبيك» كان الأصل فيه: «مررت بأبوك» فنقلت

(١) في (ق) و (ظ): بينها المشابهة .

(٢) في (ظ): نقل .

(٣) في (ق): فقلبت ألفاً .

الكسرة من الواو إلى ما قبلها ، وانقلبت الواو ياء لسكونها وانكسار ما قبلها ، فكان فيه نقل وقلب ؛ وذهب بعض النحويين إلى أن الياء والواو والألف^(١) نشأت عن إشباع الحركات كقول الشاعر :

الله يعلم آنا في تلقينا^(٢) يوم الإفراق إلى إخواننا صور^(٣) .
وأني حيثما يشن الهوى بصري من حيث ما سلكو أذنو فأنظور
أراد : فأنظر ، فأشبع الضمة فنشأت الواو . وكما قال الآخر في إشباع الفتحة :

وأنت من الغوائل حين ترمي ومن ذم الرجال بمنزح^(٤)
أراد : بمنزح ، فأشبع الفتحة فنشأت الألف . وقال^(٥) ١٠
الآخر في إشباع الكسرة :
تنفي يداها الحصى في كل هاجرة نفي الدراهم تنقاد الصياريف^(٦)

(١) في (ق) : الواو والألف والياء وفي (ظ) : الواو والياء .

(٢) في (ق) و (ظ) : تلتفتنا .

(٣) في لسان العرب : صَوْرٌ يَصْوَرُ صورا وهو أصور : مال ، (وأورد البيت ولم يعزه) وقال : صُورٌ ، جمع اصوَر وهو المائل العنق اه ،

(٤) في هامش (ق) : وفي نسخة أخرى : بمنزاج وبمنزج بالجيم . أنت بمنزج من كذا أي يبعد منه . والبيت لابن هرمة يرثي ابنه (م ١٥٠ هـ) .

(٥) في (ق) و (ظ) : وكما قال .

(٦) قال في اللسان : فأما قول الفرزدق ، وأورد البيت (ثم قال) : فعلى الضرورة لما احتاج إلى تمام الوزن ، أشبع الحركة ضرورة حتى صارت حرفاً اه .

أراد : الصيارف ، فأشبع الكسرة فنشأت الياء ، والشواهد في (١) إشباع الضمة والفتحة والكسرة كثيرة (٢) جدا ، وهذا القول ضعيف ، لأن إشباع الحركات إنما تكون (٣) في ضرورة الشعر كهذه الأبيات ، وأما في حالة الاختيار فلا يجوز ذلك بالإجماع ، فلما جاز ههنا في حالة الاختيار أن تقول : هذا أبوه ، ورأيت أباه ، ومررت بأبيه ، دل على أن هذه الحروف ما نشأت عن إشباع الحركات . وقد حكى (٤) عن بعض العرب أنهم يقولون : « هذا أبك ، ورأيت أبك ، ومررت بأبك » من غير واو ، ولا ألف ، ولا ياء ، ويحكى (٥) عن بعض العرب أنهم يقولون : « هذا أباك ، ورأيت أباك ، ومررت بأباك » ١٠ بالألف في حالة الرفع والنصب والجر ، كقوله :

إنّ أباه وأبا أباه (٦)

والذي يعتمد عليه هو القول الأول ، وقد بينّا ذلك مستقصى في كتابنا الموسوم : « بالاسماء » (٧) في شرح الأسماء .

(١) في (ق) و (ظ) : على .

(٢) في (ظ) : كثير .

(٣) في (ق) : يكون .

(٤) في (ق) و (ظ) : وقد يحكى .

(٥) في النسختين : أيضاً .

(٦) تمامه : « قد بلغا في المجد غايتها » وقائله أبو النجم العجلي من بني بكر بن

وائل (م سنة ١٣٠) .

(٧) في (ق) و (ظ) : بالاسمى .

الباب الخامس

باب التثنية والجمع

إن قال قائل : ما التثنية ؟ قيل : التثنية صيغة مبنية للدلالة على الاثنين ، وأصل التثنية العطف ، تقول : « قام الزيدان ، وذهب العمران » والأصل : « قام زيد وزيد . وذهب عمرو وعمرو » إلا أنهم حذفوا أحدهما ، وزادوا على الآخر زيادة دالة على التثنية ^(١) للايجاز والاختصار ، والذي يدل على أن الأصل هو العطف ، أنهم يفكّون التثنية في حال الاضطرار ، ويمدّون عنها إلى التكرار ، كقول الشاعر ^(٢) :

كأن بين فكّتها والفكّ فارة مسكٍ ذبحت في سكّ ^(٣) ١٠
وقال الآخر ^(٤) :

(١) في (ق) و (ظ) : طلباً .

(٢) في النسخين . كقوله : كأن بين خلفها ... (البيت الثاني) .

(٣) أورده في اللسان ولم يعزه ، وفارة المسك هي : نافجة المسك اي وعاءه .

والسك (بالضم) ضرب من الطيب . الفكّ : اللحي ج فكوك : وهما فكّان أعلى وأسفل .

(٤) في (ق) و (ظ) و كقول الآخر : كأن بين فكّتها ... (البيت الأول) .

كأن بين خلفها والخلف كشة أغمى في ييس قف^(١)
وقال الراجز^(٢) :

ليث وليث في مجالِ ضنك^(٣)

أراد « ليثان » إلا أنه عدل إلى التكرار في حالة الاضطرار ،

• لأنه الأصل .

فإن قيل : ما الجمع ؟ قيل : صيغة مبنية للدلالة على العدد الزائد
على الاثنين ، والأصل فيه أيضاً العطف كالتثنية ، إلا أنهم لما عدلوا
عن التكرار في التثنية طلباً للاختصار ، كان ذلك في الجمع أولى .

فإن قيل : فلم كان إعراب التثنية والجمع بالحروف دون

١٠ الحركات ؟ قيل : لأن التثنية والجمع فرع على المفرد ،

(والإعراب بالحروف فرع على الحركات ، فكما أعرب المفرد)^(٤)

الذي هو الأصل بالحركات التي هي الأصل ، فكذلك أعرب

(١) كشكشت الحية : صانت من جلدها لا من فيها . وقفّ العشب قفوفاً ييس
والقفّ ما ارتفع من الأرض والشجرة البالية البابسة ، وقفّ انضم بعضه
إلى بعض حتى صار كالقفة .

(٢) في (ق) و (ظ) : وكقول الآخر .

(٣) هذا الشطر يروي لوائثة بن الأسقع الصحابي (رض) في أبيات من الرجز
وعنى بالليث الأول ، نفسه ، وبالتالي بطريقاً من بطارقة الروم ، بارزه في
غزوة خالد بن الوليد مرج الروم ، فقتله وائثة ، والصحيح أنه لجعفر بن
مالك الحنفي . أورده الشنقيطي في الدرر اللوامع (ج ١ ص ١٨)

وأورد قصته .

(٤) سقط من (ظ) ما بين القوسين .

التثنية والجمع اللذان هما فرع بالحروف التي هي فرع ، فأعطي الفرع الفرع ، كما أعطي الأصل الأصل ؛ وكانت الألف والواو والياء أولى من غيرها ، لأنها أشبه الحروف بالحركات . فإن قيل : **فلم خصوا التثنية في حال** ^(١) **الرفع بالألف ، والجمع السالم بالواو ، وأشركوا بينها في الجر والنصب** ^(٢) ؟ • قيل : إنما خصوا التثنية بالألف ، والجمع بالواو ، لأن التثنية أكثر من الجمع لأنها تدخل على من يعقل ، وعلى مالا يعقل ، وعلى الحيوان ، وعلى غير الحيوان من الجمادات والنبات ، بخلاف الجمع السالم ، فإنه في الأصل لأولي العلم خاصة ، فلما كانت التثنية أكثر ، والجمع أقل ، جعلوا الأخف وهو الألف للأكثر ، ١٠ والأثقل وهو الواو للأقل ، ليعادلوا بين التثنية والجمع ؛ وإنما أشركوا بينهما في النصب والجر ، لأن التثنية والجمع لهما ستة أحوال وليس ^(٣) إلا ثلاثة أحرف ، فوقعتم الشركة ضرورة .

فإن قيل : هل النصب محمول على الجر ، أو الجر محمول على النصب ؟ قيل : النصب محمول على الجر ، لأن دلالة الياء ١٥ على الجر ، أشبه من دلالتها على النصب ، لأن الياء من جنس

(١) في (ق) و (ظ) : حالة .

(٢) في النسختين : النصب والجر .

(٣) في (ظ) : وليس لنا .

الكسرة ، والكسرة في الأصل تدلّ على الجرّ ، فكذلك ^(١) ما أشبهها .

فإن قيل : فلم يحمل النصب على الجر دون الرفع ؟ قيل :
لخسة أوجه :

• الوجه الأول : أن الجرّ أزم للأسماء من الرفع لأنه لا يدخل على الفعل ، فلما وجب الحمل على أحدهما ، كان حمله على الأزم أولى من حمله على غيره .

والوجه الثاني : أنها يقعان في الكلام فضلة ، ألا ترى أنك

تقول : « مررت » فلا تفتقر إلى أن تقول : يزيد أو نحوه ،

١٠ كما أنك إذا قلت : رأيت ، فلا ^(٢) تفتقر إلى أن تقول :
زيداً أو نحوه .

والوجه الثالث : أنها يشتركان في الكتابة ، نحو : رأيتك ،

ومررت بك .

والوجه الرابع : أنها يشتركان في المعنى ، تقول : مررت

١٥ يزيد ، فيكون في معنى : جزت زيداً .

والوجه الخامس : أن الجرّ أخفّ من الرفع ، فلما أرادوا

الحمل على أحدهما ، كان الحمل على الأخفّ أولى من الحمل على

(١) في (ظ) : وكذلك .

(٢) في النسختين : لا .

الأثقل . ويحتمل عندي وجه سادس ^(١) : وهو أن النصب من أقصى الحلق ، والجراً من وسط الفم ، والرفع من الشفتين ، وكان ^(٢) النصب إلى الجر أقرب من الرفع ، لأن أقصى الحلق أقرب إلى وسط الفم من الشفتين ، فهما أرادوا حمل النصب على أحدهما ، كان حملة على الأقرب أولى من حملة على الأبعد ، والجار ^(٣) أحق بصقبة ^(٤) ، والذي يدل على اعتبار هذه المناسبة بينهما ، أنهم لما حملوا النصب على الجر في باب التثنية والجمع ، حملوا الجر على النصب في باب ما لا ينصرف . فإن قيل : فما حرف الإعراب في التثنية والجمع ؟ قيل : اختلف النحويون في ذلك ، فذهب سيويه ^(٥) إلى أن الألف ، ١٠ والواو ، والياء ، هي حروف الإعراب ، وذهب أبو الحسن الأخفش ^(٦) ، وأبو العباس المبرد ^(٧) ومن تابعهما ، إلى أنها تدل

(١) هكذا في المطبوع وردت الجملة مبنيةً للجهول ، أما في (ق) و (ظ) فوردت : وجهاً سادساً .

(٢) في (ظ) : فكان .

(٣) في (ق) و (ظ) : الجار .

(٤) أي بما يليه ويقرب منه .

(٥) إمام النحو عمرو بن عثمان المعروف بسيويه الحارثي (م سنة ١٨٠ هـ) .

(٦) هو الأخفش الأوسط سعيد بن مسعدة ، المجاشعي البلخي ، أخذ العربية عن سيويه . (صنف كتباً ، وزاد في العروض بحر الحَبِّ ، فأصبحت ستة عشر (م سنة ٢١٥ هـ) .

(٧) محمد بن يزيد ، أحد أئمة الأدب والأخبار ، له تصانيف كثيرة ، منها « الكامل »

المطبوع . (م سنة ٢٨٦ هـ) .

على الإعراب وليست بإعراب ، ولا حروف إعراب ، وذهب أبو عمر الجرمي^(١) إلى أن انقلابها هو الإعراب ، وذهب قُطْرُب^(٢) ، والفراء^(٣) ، والزيادي إلى أنها هي الإعراب ، والصحيح هو الأول ؛ وأما من ذهب إلى أنها تدلّ على الإعراب وليست بحروف إعراب ففساد ، لأنه لا يخلو إما أن تدلّ على الإعراب في الكلمة أو في غيرها ، فإن كانت تدلّ على الإعراب في الكلمة ، فلا بدّ من تقديره فيها ، فيرجع هذا القول إلى القول الأول وهو مذهب سيبويه ، وإن كانت تدلّ على إعراب في غير الكلمة فليس بصحيح ، لأنه يؤدي إلى أن يكون التثنية والجمع مبنيين ، وليس بمذهب لقايل^(٤) هذا القول ، وإلى أن يكون إعراب الكلمة تركّ إعرابها ، وذلك محال ، وأما من ذهب إلى أن انقلابها هو الإعراب ، فقد ضعفه بعض النحويين ، لأنه يؤدي إلى أن يكون التثنية والجمع مبنيين في

(١) صالح بن اسحاق ، من علماء النحو واللغة . (م سنة ٢٢٥ هـ) .

(٢) محمد بن المستير أبو علي ، نحوي لغوي ، وهو أول من وضع المثلث في

اللغة ، له « المثلثات - ط » وغيره (م سنة ٢٠٦ هـ) .

(٣) يحيى بن زياد الأسلمي الديلمي أبو زكرياء ، المعروف بالفراء ، إمام الكوفيين

بالنحو واللغة وفنون الأدب ، ومن كلام ثعلب : لولا الفراء ما كانت اللغة

(م سنة ٢٠٧ هـ) .

(٤) في (ق) و (ظ) : لقايل .

حالة الرفع ، لأنه لم ينقلب عن غيره ، إذ أوّل أحوال الاسم الرفع ، وليس من مذهب هذا القائل بناء التثنية والجمع في حال من الأحوال ؛ وأما من ذهب إلى أنّها أنفسها هي الإعراب فظاهر الفساد ، وذلك لأن الإعراب لا يُنجل سقوطه ببناء الكلمة ، ولو أسقطنا هذه الأحرف لبطل ^(١) معنى التثنية والجمع ، واختلّ معنى الكلمة ، فدلّ ذلك على أنّها ليست بإعراب ، وإنما هي حروف ^(٢) إعراب على ما بيننا .

فإن قيل : فلمَ فتحوا ما قبل ياء التثنية دون ياء الجمع ؟
قيل لثلاثة أوجه :

الوجه الأول : أن التثنية أكثر من الجمع على ما بيننا ، فلما ١٠ كانت التثنية أكثر من الجمع ، والجمع أقلّ ، أعطوا الأكثر الحركة الخفيفة وهي الفتح ^(٣) ، والأقلّ الحركة الثقيلة وهي الكسرة .

والوجه الثاني : أن حرف التثنية لما زيد على الواحد للدلالة على التثنية ، أشبهه تاء التانيث التي تراد على الواحد للدلالة على التانيث ، وتاء التانيث يفتح ما قبلها فكذلك ما أشبهها ، وكانت

(١) في (ظ) : بطل .

(٢) في (ظ) : حرف .

(٣) في (ق) : الفتحة .

التثنية أولى بالفتح لهذا المعنى من الجمع لأنها قبل الجمع .
والوجه الثالث : أن بعض علامات التثنية الألف ، والألف
لا يكون ما قبلها إلا مفتوحاً ، ففتحوا ما قبل الياء لئلا
يختلف ^(١) ، إذ لا علة هنا توجب المخالفة .

• فإن قيل : فلم أدخلت ^(٢) النون في التثنية والجمع ؟ قيل :

اختلف النحويون في ذلك ، فذهب سيويه إلى أنها بدل من
الحركة والتنوين ؛ وذهب بعض النحويين إلى أنها تكون على
ثلاثة أضرب ، فتارة تكون بدلاً من الحركة والتنوين ،
وتارة ^(٣) بدلاً من الحركة دون التنوين ، وتارة تكون بدلاً

١٠ من التنوين دون الحركة ، فأما كونها ^(٤) بدلاً من الحركة والتنوين

ففي نحو : رجالان ، وفرسان ، وأما كونها ^(٥) بدلاً من الحركة
دون التنوين ففي ^(٦) نحو : الرجالان ، والفرسان ، وأما كونها ^(٥)

بدلاً من التنوين فقط ففي ^(٦) نحو : رحيان ، وعصوان . وذهب

بعض الكوفيين إلى أنها زيدت للفرق بين التثنية والواحد المنصوب

١٥ في نحو قولك : رأيت زيداً .

(١) في (ق) : تختلف .

(٢) في (ق) و (ظ) : دخلت .

(٣) في (ق) و (ظ) : تكون .

(٤) في (ق) و (ظ) : فكونها .

(٥) في (ق) و (ظ) : وكونها .

(٦) في (ق) : في .

فإن قيل : فلمَ كسروا نون التثنية ، وفتحوا نون الجمع ؟
قيل : للفرق بينهما .

فإن قيل : فما ^(١) الحاجة إلى الفرق بينهما مع تباين صيغتهما ^(٢) ؟
قيل : لأنهم لو لم يكسروا نون التثنية ، وفتحوا نون الجمع ،

- لا لتبس جمع المقصور في حالة الجرّ والنصب ، بتثنية الصحيح ، ألا ترى أنك تقول في جمع مصطفي : « رأيت مُصْطَفَيْنَ ، وصررت بِمُصْطَفَيْنَ » قال الله تعالى : « وَإِنَّهُمْ عِنْدَنَا لَمِنَ الْمُصْطَفَيْنَ الْأَخْيَارِ » ^(٣) فلفظ مُصْطَفَيْنَ . كلفظ : زَيْدَيْنِ ، فلو لم يكسروا ^(٤) نون التثنية ، وفتحوا نون ^(٥) الجمع ، لا لتبس هذا الجمع بهذه التثنية .

فإن قيل : فهلاًّ عكسوا ففتحوا نون التثنية وكسروا نون الجمع ، وكان الفرق حاصلًا ؟ قيل : لثلاثة أوجه :
الوجه الأول : أن نون التثنية تقع بعد ألف أوياء مفتوح ما قبلها ، فلم يستثقلوا الكسرة فيها ^(٦) ، وأما نون الجمع فإنها

(١) في (ق) : وما .

(٢) في (ظ) : صيغتها .

(٣) سورة ص : ٤٧

(٤) في (ق) و (ظ) : تكسر

(٥) في (ق) و (ظ) : وتفتح .

(٦) في (ق) و (ظ) : فيها الكسرة .

تقع بعد واوٍ مضموم ما قبلها ، أو ياء مكسور ما قبلها ، فاخترأوا لها الفتحة ، ليعادلوا ^(١) خفةَ الفتحة ثقلَ الواو والضمة ، والياء والكسرة ، ولو عكسوا ذلك لأدى ذلك إلى الاستتقال ، إِمَّا لتوالي الأجناس ، وإِمَّا للخروج من الضمِّ إلى الكسر ^(٢)

٥. والوجه الثاني : أن التثنية قبل الجمع ، والأصل في التقاء الساكنين الكسر ، فحرَّكت ^(٣) نون التثنية بما وجب لها في الأصل ، وفتحت نون الجمع ، لأن الفتحة أخف من الضم .

والوجه الثالث : أن الجمع أثقل من التثنية ، والكسر أثقل من الفتح ، فأعطوا الأخف الأثقل ، والأثقل الأخف ليعادلوا بينهما .

١٠. فَإِنْ قِيلَ : فَلِمَ قَلَّمْ : إِنْ الْأَصْلَ فِي الْجَمْعِ السَّالِمُ أَنْ يَكُونَ لِمَنْ يَعْقَلُ ؟ قِيلَ : تَفْضِيلًا لَهُمْ لِأَنَّهِمُ الْمُقَدَّمُونَ عَلَى سَائِرِ ^(٤) الْخَلْقَاتِ بِتَكْرِيمِ اللَّهِ تَعَالَى لَهُمْ وَتَفْضِيلِهِ إِيَّاهُمْ ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى : « وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِي آدَمَ ، وَجَعَلْنَاهُمْ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ ^(٥) ، وَرَزَقْنَاهُمْ مِنْ الطَّيِّبَاتِ ، وَفَضَّلْنَاهُمْ عَلَى كَثِيرٍ مِمَّنْ خَلَقْنَا تَفْضِيلًا ^(٦) »

(١) في (ق) و (ظ) : لتعادل .

(٢) في (ق) و (ظ) : من ضم إلى كسر .

(٣) في (ظ) : فكسرت .

(٤) في (ق) و (ظ) : ساير .

(٥) في (ق) : والبحر الآية إلى قوله : تفضيلاً .

(٦) الإسراء / ٧٠

فإن قيل : فلمَ جاء هذا الجمع في الأعداد ^(١) من العشرين إلى التسعين ؟ قيل إنما جاء هذا الجمع في الأعداد ^(٢) من العشرين إلى التسعين ، لأن الأعداد ^(٣) لما كان يقع على من يعقل نحو « عشرين » ^(٤) رجلاً « وعلى ما لا يعقل نحو « عشرين » ثوباً » وكذلك إلى التسعين ، غاب جانب من يعقل على ما لا يعقل ، كما يُغاب جانب المذكر على المؤنث في نحو : أخواك هند وزيد ، وما أشبه ذلك .

فإن قيل : فمن أين جاء هذا الجمع في قوله تعالى : « فقال لها وللأرض أئتيا طوعاً أو كرهاً ، قالتا أتينا طائعين » ^(٥) ؟ قيل : لأنه لما وصفها بالقول ، والقول من صفات من يعقل ، أجزاها مجرى من يعقل ، وعلى هذا قوله تعالى : « إني رأيت أحد عشر كوكباً والشمس والقمر رأيتهم لي ساجدين » ^(٦)

(١) في (ظ) : في الأعداد كثيراً .

(٢) سقط من (ظ) قوله : في الأعداد .

(٣) في (ق) و (ظ) : العدد

(٤) في (ق) و (ظ) : عشرون .

(٥) فصلت أو : حم السجدة / ١١

(٦) يوسف / ٤

(٧) في (ظ) : وصفها .

لأنه لما وصفها^(٧) بالسجود، وهو من صفات من يعقل، أجزاها^(١)
مجرى من يعقل، فهذا نُجمت جمع من يعقل .
فإن قيل : فليمَّ جاء هذا الجمع في قولهم في جمع أرض :
« أرضون » وفي جمع سنة « سنون » ؟ قيل : لأن الأصل
في أرضٍ « أرضة » بدليل قولهم في التصغير : أَرِيضَةٌ ،
وكان القياس يقتضي أن تجمع بالألف والتاء ، إلا أنهم
لما حذفوا التاء من أرض ، جمعوه^(٢) بالواو والنون تعويضاً
عن حذف التاء ، وتخصيصاً له بشيء لا يكون في سائر أخواته ؛
وكذلك الأصل في سنة : « سنة » بدليل قولهم في الجمع :
١٠ « سنوات » و « سنهة^(٣) » على قول بعضهم ، إلا أنهم لما حذفوا
اللام ، جمعوه بالواو والنون تعويضاً من حذف اللام ، وتخصيصاً
له بشيء لا يكون في الأمر التام^(٤) ، وهذا التعويض تعويض
جوازٍ ، لا تعويض وجوب ، لأنهم لا يقولون في جمع : شمس
« شمسون » ، ولا في جمع^(٥) غديٍّ « غدون » فهذا لما كان هذا

(١) في (ظ) : أجزاها .

(٢) في (ظ) : جمعوا .

(٣) في (ق) و (ظ) : أو سنهة

(٤) في (ق) و (ظ) في التام .

(٥) في (ظ) : ولا جمع . . .

الجمع في أرض، وسنة، على خلاف الأصل، أدخل فيه ضرب
من التكثير، وفتحت^(١) الراء من «أرضون» وكسرت السين
من «سنون» إشعاراً بأنه جمع جمع السلامة على خلاف
الأصل؛ فاعرفه تصب^(٢) إن شاء الله تعالى.

(١) في (ق) و (ظ) : ففتحت .

(٢) سقط هذا الفعل من جميع أبواب النسختين الخطيتين تقريباً .

الباب السادس

باب جمع التأنيث

إن قال قائل : لم زادوا في آخر هذا الجمع ألفاً وتاء نحو : مسلمات
وصالحات ؟ قيل : لأن أولى ما يزداد حروف المدّ واللين ، وهي
٥ الألف والياء والواو^(١) ، وكانت الألف أولى من الياء والواو ،
لأنها أخفّ منهما ، ولم تجز زيادة أحدهما معها لأنه كان يؤدي إلى
أن ينقلب عن أصله ، لأنه كان يقع طرفاً ، وقبله ألف زائدة
فينقلب^(٢) همزة ، فزادوا التاء بدلاً عن الواو لأنها تبدل منها
كثيراً ، نحو : تراث ، وتجاه ، وتهمة ، وتخمّة ، وتكلمة ، وما أشبه
١٠ ذلك^(٣) والأصل في مسلمات وصالحات : مسلمات ، وصالحات ،
إلا أنهم حذفوا التاء لئلا يجمعوا بين علامتي تأنيث في كلمة واحدة ، وإذا
كانوا قد حذفوا التاء مع المذكر في نحو قولهم : رجل بصري وكوفي ،
في النسب إلى البصرة والكوفة ، والأصل : بصرتي وكوفتي ، لئلا
يقولوا في المؤنث : امرأة بصرتية ، وكوفتية ، فجمعوا بين علامتي
١٥ تأنيث ، فلأن يحدفوا ههنا مع تحقق الجمع كان ذلك من طريق الأولى .

(١) في (ق) : والواو والياء .

(٢) في (ظ) فيقلب .

(٣) سقط من (ق) سائر هذا الباب .

- فإن قيل : فلم كان حذف التاء الأولى أولى ؟ قيل : لأنها تدل على التأنيث فقط ، والثانية تدل على الجمع والتأنيث ، فلما كان في الثانية زيادة معنى ، كان تبقيتها ، وحذف الأولى أولى .
- فإن قيل : فلم لم يحذفوا الألف في جمع : حبل ، كما حذفوا التاء ، فيقولوا : حبلات ، كما قالوا مسلمات ؟ قيل : لأن
- الألف تنزل منزلة حرف من نفس الكلمة ، لأنها صيغت الكلمة عليها ^(١) في أول أحوالها ، وأما التاء فليست كذلك لأنها ما صيغت الكلمة عليها ^(٢) في أول أحوالها ، وإنما هي بمنزلة اسمٍ ضم إلى اسمٍ كحضر موت ، وبعلبك ، وما أشبه ذلك .
- فإن قيل : فلم وجب قلب الألف ؟ قيل : لأنها لو لم تقلب ١٠ لكان ذلك يؤدي إلى حذفها ، لأنها ساكنة ، وألف الجمع بعدها ساكن ^(٣) ، وساكنان لا يجتمعان ، فيجب حذفها لالتقاء الساكنين .
- فإن قيل : فلم قلبت الألف ياء فقيل : حبلات ، ولم تقلب واوا ؟ قيل لوجهين : أحدهما أن الياء تكون علامة للتأنيث ، والواو ليست كذلك ، فلما وجب قلب الألف إلى أحدهما ، ١٥ كان قلبها إلى الياء أولى من قلبها إلى الواو . والوجه الثاني أن الياء أخف من الواو ، والواو أثقل ، فلما وجب قلبها إلى

(١) في (ظ) : عليها الكلمة .

(٢) في (ظ) : ساكنة ،

أحدهما ، كان قلبها إلى الأخرى أولى من قلبها إلى الأثقل .
فإن قيل : فلم قلبوا الهمزة واواً في جمع صحراء فقالوا : صحراوات ؟
قيل : لوجهين ، أحدهما أنهم لما أبدلوا من الواو همزة في نحو :
أَقَّتْ ، وأجوه ، أبدلت الهمزة ههنا واواً من النقاض والتعويض .
• والوجه الثاني أنهم إنما أبدلوا واواً ، ولم يبدلوا ياءً ،
لأن الواو أبعد من الألف ، والياء أقرب إليه منها ، فلو أبدلوا
ياءً ، لأدى ذلك إلى أن تقع ياء بين ألفين ، فكان أقرب إلى
اجتماع الأمثال ، وهم إنما قلبوا الهمزة فراراً من اجتماع الأمثال ،
لأنها تشبه الألف ، وقد وقعت بين ألفين ، وإذا كانت الهمزة إنما
١٠ وجب قلبها فراراً من اجتماع الأمثال ، وجب قلبها واواً لأنها
أبعد من الياء في اجتماع الأمثال .

فإن قيل : فلم^(٢) حمل النصب على الجر في هذا الجمع ؟
قيل : لأنه لما وجب حمل النصب على الجر في جمع المذكور
الذي هو الأصل ، وجب أيضاً حمل النصب على الجر في جمع
١٥ المؤنث الذي هو الفرع ، حملاً للفرع على الأصل ، وإذا كانوا
قد حملوا : أعد ، ونعد ، وتعد ، على يعد في الاعتدال ، وإن لم يكن
فرعاً عليه ، فلأن يحمل جمع المؤنث على جمع المذكور وهو فرع
عليه ، كان ذلك من طريق الأولى ، فاعرفه تصب إن شاء الله تعالى .

(١) سقط من (ظ) : إنما .

(٢) في (ظ) : لم .

الباب السابع

باب جمع التكسير

إن قال قائل : لم سمي جمع التكسير تكسيراً^(١) ؟ قيل :
إنما سمي بذلك على التشبيه^(٢) بتكسير الآنية ، لأن تكسيروها
إنما هو إزالة التثام أجزاءها ، فلما أزيل نظم الواحد فك^(٣) .
نضده في هذا الجمع ، فسمي^(٤) جمع التكسير ؛ وهو على
أربعة أضرب :

أحدها أن يكون لفظ الجمع أكثر من لفظ الواحد ، والثاني
أن يكون لفظ الواحد أكثر من لفظ الجمع ، والثالث أن يكون
مثله في الحروف دون الحركات ، والرابع أن يكون مثله في
الحروف والحركات ، فأمّا ما لفظ الجمع أكثر من لفظ الواحد
فنحو: رجل ورجال، ودرهم ودراهم ، وأمّا ما لفظ الواحد أكثر من
لفظ الجمع فنحو: كتاب وكتب، وإزار وأزُر، وأمّا ما لفظ الجمع

(١) في (ق) و (ظ) لم سمي جمع التكسير .

(٢) في (ق) و (ظ) : التشبيه .

(٣) في (ق) و (ظ) : وفك .

(٤) في (ق) و (ظ) : سمي .

كلفظ الواحد في الحروف دون الحركات^(١) فنحو : أَسَدٌ وَأَسْدٌ^(٢) ،
وَوَثْنٌ وَوِثْنٌ ، وَأَمَّا مَا لَفْظُ الْجَمْعِ مِثْلُ^(٣) الْوَاحِدِ فِي الْحُرُوفِ
وَالْحَرَكَاتِ فَنَحْوُ : الْفُلْكِ ، فَإِنَّهُ يَكُونُ وَاحِدًا ، وَيَكُونُ جَمْعًا ،
فَأَمَّا كَوْنُهُ وَاحِدًا فَنَحْوُ قَوْلِهِ تَعَالَى : « فِي الْفُلْكِ الْمَشْحُونِ^(٤) »
ه فأراد به الواحد ، ولو أراد به الجمع لقال : المشحونة ، وأما
كونه جمعًا فنحو قوله تعالى : « حَتَّى إِذَا كُنْتُمْ فِي الْفُلْكِ
وَجَرَيْنَ بِهِمْ^(٥) » . وقال تعالى : « وَالْفُلْكِ الَّتِي تَجْرِي فِي الْبَحْرِ بِمَا
يَنْفَعُ النَّاسَ^(٦) » فأراد به الجمع لقوله : وجرين ، والتي تجري ؛
غير أن الضمة فيه إذا كان واحداً ، غير الضمة فيه إذا كان
١٠ جمعاً ، وإن كان اللفظ واحداً ، لأن الضمة فيه إذا كان
واحداً كالضمة في : قُفْلٌ ، وَقَلْبٌ^(٧) ، وإذا كان جمعاً كانت
الضمة فيه كالضمة في : كُتُبٌ ، وَأُزُرٌ ؛ وكذلك قولهم :

(١) سقط من (ظ) : دون الحركات . .

(٢) ضبطت في (ق) بسكون السين وكلاهما صحيح .

(٣) في (ق) و (ظ) : مثل لفظ . .

(٤) يس : ٤١ .

(٥) سقط من (ق) و (ظ) : بهم . يونس : ٢٢ .

(٦) البقرة : ١٦٤ .

(٧) القلب : سوار المرأة ، والحية البيضاء وشحمة النخل .

هـجان ودلاص ، يكون واحداً ويكون جمعاً ، تقول : ناقة هـجان ، ونوق هـجان ، ودرع دِلاص ، ودروع دِلاص ، فإذا كان واحداً كانت الكسرة فيه كالكسرة في : كتاب ، وإذا كان جمعاً كانت الكسرة فيه كالكسرة في : كلام ، والهـجان : الكريم من الإبل ، والدلاص : الدرّوع ^(١) البرّاقة ، ويقال : دِلاص ، ودُلّامِص ، ودمالص ودلّاص ، ودملص ^(٢) ، بمعنى واحد ، فأعرفه تصب إن شاء الله تعالى .

(١) في (ق) و (ظ) : الدرّوع .

(٢) في (ظ) كررت مرتين ولعل الأولى منها : داص

الباب الثامن

باب المبتدأ

إن قال قائل : ما المبتدأ ؟ قيل : كل اسم عرّيته من العوامل اللفظية لفظاً وتقديراً ، فقولنا : اللفظية احترازاً ^(١) ، لأن العوامل تنقسم إلى قسمين ، إلى عامل لفظي ، وإلى عامل معنوي ، فأما اللفظي فنحو كان وأخواتها ، وإن وأخواتها وظننت وأخواتها ، وقولنا : تقديراً ، احترازاً ^(٢) من تقدير الفعل في نحو قوله تعالى : « إذا السماء انشقت ^(٣) » وما أشبه ذلك ؛ وأما المعنوي فلم يأت إلا في موضعين عند سيبويه وأكثر البصريين ، هذا أحدهما وهو الابتداء ، والثاني وقوع الفعل المضارع موقع الاسم في نحو ^(٤) : مررت برجل يكتب ، فارتفع « يكتب » لوقوعه موقع « كاتب » . وأضاف أبو الحسن الأخفش ^(٤) إليها موضعاً ثالثاً وهو عامل الصفة ، فذهب إلى أن الاسم يرتفع لكونه صفة لمرفوع ، وينتصب لكونه صفة لمنصوب ، وينجرّ لكونه صفة لمجرور ،

(١) في (ق) و (ظ) احتراز .

(٢) الانشقاق : ١

(٣) سقطت من (ظ) : في .

(٤) انظر الحاشية السادسة من الصفحة (٥١) من هذا الكتاب .

وكونه صفة في هذه الأحوال معنى يعرف بالقلب ، ليس ^(١) للفظ فيه حظ . وسيبويه ^(٢) وأكثر البصريين يذهبون إلى أن العامل في الصفة هو العامل في الموصوف ، ولهذا موضع نذكره فيه إن شاء الله تعالى .

- فإن قيل : فماذا ^(٣) يرتفع الاسم المبتدأ ؟ قيل اختلف النحويون في ذلك ^(٤) ، فذهب سيبويه ومن تابعه من البصريين إلى أنه يرتفع بتعريفه من العوامل اللفظية . وذهب بعض البصريين ^(٥) إلى أنه يرتفع بما في النفس من معنى ^(٦) الإخبار عنه ، وقد ضعفه بعض النحويين ، وقال : لو كان الأمر كما زعم ، لوجب ألا ينتصب إذا دخل عليه عامل النصب ، لأن دخوله عليه لم يغير معنى الإخبار عنه ، ولوجب ألا يدخل عليه ^(٧) مع بقائه ، فلتأجاز ذلك دل على فساد ما ذهب إليه . وأما الكوفيون فذهبوا

(١) في (ظ) فليس .

(٢) انظر الحاشية الخامسة من الصفحة (٥١) من هذا الكتاب .

(٣) في (ق) و (ظ) : بماذا .

(٤) في (ق) : فيه .

(٥) في (ق) و (ظ) : النحويين .

(٦) في (ق) معاني .

(٧) سقطت : عليه من (ق) و (ظ) .

إلى أنه يرتفع بالخبر^(١) ، وزعموا أنها يترافعان ، وأن كل واحد منها يرفع الآخر ، وقد بيننا فساده في « مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين » .

فإن قيل : فلم جعلتم التعرّي عاملاً وهو عبارة عن عدم العوامل ؟ قيل : لأن العوامل اللفظية ليست مؤثرة في المعمول حقيقة ، وإنما هي أمارات وعلامات ، فإذا^(٢) ثبت أن العوامل في محل الإجماع إنما هي أمارات وعلامات ، فالعلامة تكون بعدم الشيء^(٣) . كما تكون بوجود شيء ، ألا ترى أنه لو كان معك ثوبان ، وأردت أن تميز أحدهما على^(٤) الآخر ، لكنت تصبغ أحدهما مثلاً ، وتترك صبغ الآخر ، فيكون عدم الصبغ في أحدهما كصبغ الآخر ، فيتين^(٥) بهذا أن العلامة تكون بعدم

(١) في شرحنا للموفي ، في النحو الكوفي عند قوله : وعامله الخبر عند الشيخين ما يأتي :

هما إماما الكوفة الكسائي والفرّاء ، وكما أن عامله الخبر عندهما ، فعامل الخبر هو المبتدأ ، أي فيها يترافعان ، وهو مذهب الكوفيين كما ترى في إنصاف الأنباري وغيره اهـ (ص ٢٥) .

- (٢) في (ق) و (ظ) : وإذا .
- (٣) في (ق) و (ظ) : شيء .
- (٤) في (ق) و (ظ) : عن .
- (٥) في (ق) و (ظ) : فتبين .

شيء ، كما تكون بوجود شيء^(١) ، وإذا ثبت هذا جاز أن يكون

التعري من العوامل اللفظية عاملاً .

فإن قيل : فلم يخص المبتدأ بالرفع دون غيره ؟ قيل :

لثلاثة أوجه :

أحدها : أن المبتدأ وقع في أقوى أحواله وهو الابتداء ، فأعطي
أقوى الحركات وهو الرفع .

والوجه الثاني : أن^(٢) المبتدأ أول ، والرفع أول ، فأعطي

الأول الأول .

والوجه الثالث : أن المبتدأ مُخْبِرٌ عنه كما أن الفاعل مخبر

عنه ، والفاعل مرفوع ، فكذلك ما أشبهه .

فإن قيل : لماذا لا يكون المبتدأ في الأمر العام إلا معرفة ؟

قيل : لأن المبتدأ مُخْبِرٌ عنه ، والإخبار عمّا^(٣) لا يعرف لا

فائدة منه^(٤) .

فإن قيل : فهل يجوز تقديم خبر المبتدأ عليه ، نحو : قائم

زيد ؟ قيل : اختلف النحويون فيه^(٥) ، فذهب البصريون إلى ١٥

(١) في (ق) : بوجوده .

(٢) في (ظ) : وهو أن .

(٣) في (ق) و (ظ) : عمّن .

(٤) في (ق) و (ظ) : فيه .

(٥) في (ق) و (ظ) : في ذلك .

أنه جائز ، وذهب الكوفيتون إلى أنه غير جائز ، وأنه إذا تقدم عليه الخبر ، يرتفع به ارتفاع الفاعل بفعله ^(١) ، وقالوا : لو جوزنا تقديم خبر المبتدأ عليه لأدى ذلك ^(٢) إلى تقديم ضمير الاسم على ظاهره ، وذلك لا يجوز ، وهذا الذي ذهبوا إليه فاسد ، وذلك لأن اسم الفاعل أضعف من الفعل في العمل لأنه فرع عليه ، فلا ^(٣) يعمل حتى يعتمد ، ولم يوجد ههنا ، فوجب ألا يعمل . وقولهم : إن هذا يؤدي إلى تقديم ضمير الاسم على ظاهره فاسد أيضاً ، لأنه وإن كان مقدماً ^(٤) لفظاً ، إلا أنه مؤخر تقديرًا ، وإذا كان مقدماً في التقدير ^(٥) ، مؤخرًا في اللفظ ^(٥) ، كان تقديمه جائزاً ، قال الله تعالى : « فأوحى في نفسه خيفةً موسى ^(٦) » فالهاء في « نفسه » ضمير موسى ، وإن كان في اللفظ مقدماً على موسى ، إلا أنه لما كان موسى مقدماً في التقدير ، والضمير في

(١) في شرحنا للموفي عند قوله : وعامله الخبر : يرتفع بالضمير العائد إليه من الخبر « قائم » لا بالخبر ، وهو معنى قوله « لا يعمل فيه » .

(٢) سقطت : ذلك من (ق) .

(٣) في (ق) و (ظ) : ولا .

(٤) في (ق) : مقدم وهو سهو .

(٥) في (ق) و (ظ) مقدماً في اللفظ ، مؤخرًا في التقدير . وهو الصواب .

(٦) طه : ٦٧

تقديم^(١) التأخير ، كان ذلك جائزاً ، فكذلك ههنا ، والذي يدل على^(٢) ذلك وقوع الإجماع على جواز « ضَرَبَ غلامه زيدٌ » وهذابتن . وكذلك اختلفوا في الظرف إذا كان مقدماً على المبتدأ ، نحو : « عندك زيد » فذهب البصريون إلى أنه في موضع الخبر كما لو كان متأخراً ، وذهب الكوفيون إلى أن المبتدأ يرتفع بالظرف^(٣) وينجز عن كونه مبتدأ ، ووافقهم على ذلك أبو الحسن الأخفش في أحد قوليه ، وفي هذه المسألة كلام طويل يتناه في « مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين » لا يليق ذكرها بهذا المختصر^(٤) .

(١) في (ق) و (ظ) : تقدير وهو الصواب .

(٢) في (ق) و (ظ) : على جواز .

(٣) أي من غير اعتماد على الاستفهام أو النفي نحو « في الدار زيدٌ » بعمل

الظرف في الاسم الذي بعده المرفوع على الفاعلية للظرف .

(٤) في (ق) و (ظ) : في مسائل الخلاف لا يليق ذكره بهذا المختصر .

الباب التاسع

باب خبر المبتدأ

إن قال قائل : على كم ضرباً ينقسم خبر المبتدأ ؟ قيل : على ضربين : مفرد ، وجملة . فإن قيل : على كم ضرباً ينقسم المفرد ؟
٥ قيل على ضربين ، أحدهما أن يكون اسماً غير صفة ، والآخر أن يكون صفة ، أما الاسم غير الصفة فنحو : « زيد أخوك » ، وعمرو غلامك » فزيد مبتدأ ، وأخوك خبره ، وكذلك عمرو مبتدأ ، وغلامك خبره ، وليس في شيء من هذا النحو ضمير يرجع إلى المبتدأ عند البصريين ، وذهب الكوفيون إلى أن فيه ضميراً يرجع إلى المبتدأ ، وبه قال علي بن عيسى الرُّمَّاني ^(١) من البصريين . والأول هو الصحيح ، لأن هذه أسماء محضة ، والأسماء المحضة لا تتضمن الضمائر ، وأما ما كان صفة فنحو : « زيد ضارب ، وعمرو حسن » وما أشبه ذلك ولا خلاف بين النحويين في أن هذا النحو يحتمل ^(٢) ضميراً يرجع إلى المبتدأ ،
١٥ لأنه ينزل ^(٣) منزلة الفعل ، ويتضمن معناه .

(١) أبو الحسن الورّاق ويعرف بالإخشيدي كان إماماً في علم العربية علامة

في الأدب (م سنة ٣٨٤ هـ) .

(٢) في (ق) و (ظ) : يتحمل .

(٣) في (ق) و (ظ) : يتنزل .

فإن قيل : على كم ضرباً تنقسم الجملة ؟ قيل : على ضربين :
جملة ^(١) اسمية ، وجملة فعلية ، فأما الجملة الاسمية فما كان الخبر ^(٢)

الأوّل منها اسماً ، وذلك نحو : « زيد أبوه منطلق » فزيد مبتدأ
أول ، وأبوه مبتدأ ثانٍ . ومنطلق خبر عن المبتدأ الثاني ، والمبتدأ

الثاني ، وخبره خبر عن المبتدأ الأول : وأما الجملة الفعلية فما

كان الخبر ^(٣) الأول منها فعلاً ، نحو ^(٤) : « زيد ذهب أبوه ، وعمرو

إن تكرر مه يُكرّمك » وما أشبه ذلك أمّا الظرف وحرف الجر فاختلف

النحويون فيها ، فذهب سيبويه وجماعة من النحويين إلى أنها

يعدان من الجمل ، لأنّها يُقدّر معها الفعل ، فإذا قال : « زيد

عندك ، وعمرو في الدار » كان التقدير : « زيد استقر عندك ، ١٠

وعمرو استقر في الدار » ؛ وذهب بعض النحويين إلى أنها يعدان

من المفردات ، لأنه يُقدّر معها : مستقر ، وهو اسم الفاعل ،

واسم الفاعل لا يكون مع الضمير جملة ، والصحيح ما ذهب

إليه سيبويه ومن تابعه ، والدليل على ذلك أنا وجدنا الظرف إن الأصل في

وحرف الجر يقعان في صلة الأسماء الموصولة ، نحو : الذي ، ولا يعلن يقعد

والتي ، ومن ، وما ، وما أشبه ذلك ، تقول : « الذي عندك الحمار والحمران

لأنها جملة فـ

سد لهذا خلاف ما ذهب إليه

سيبويه

(١) سقطت من (ظ) .

(٢) في (ق) و (ظ) : الجزء .

(٣) في (ق) و (ظ) : وذلك نحو .

زيد ، والذي في الدار عمرو» وكذلك سائرهما ، ومعلوم أن الصلة لا تكون إلا جملة ، فإذا وجدناهم يصلون بهما الأسماء الموصولة ، دلنا ذلك على أنها يُعدّان من الجمل لامن المفردات ، وأنّ التقدير «استقر» دون «مستقر» ، لأن «استقر» يصلح أن يكون صلة لأنه جملة ، و «مستقر» لا يصلح أن يكون صلة لأنه مفرد ، ولا بدّ في هذا النحو - أعني الجملة - من ضمير يعود إلى المبتدأ ، تقول : «زيد أبوه منطلق» فيكون العائد^(١) إلى المبتدأ الهاء في أبوه ، فأمتا قولهم : «السمن منوان^(٢) بدرهم» ففيه ضمير محذوف يرجع إلى المبتدأ ، والتقدير فيه «منوان منه بدرهم» وإنا حذف منه تخفيفاً للعلم به ، ولو قلت : «زيد انطلق عمرو» لم يجوز قولاً واحداً ،^(٣) فلو أضفت إلى ذلك : إليه ، أو معه ، صححت المسألة ، لأنه قدر جمع من : إليه ، أو معه ، ضمير إلى المبتدأ ، وعلى هذا قياس كل جملة وقعت خبراً للمبتدأ^(٤) ، وإنما وجب ذلك ليُربط^(٥) الكلام الثاني بالأول ، ولو لم يرجع منه ضمير الأول^(٦)

(١) في (ق) : عائداً .

(٢) المنّا والمنّاة : كيلٌ أو ميزان ، وثنى : منّوان ومنيان ج : أمناء .

(٣) سقط من (ق) و (ظ) قوله : قولاً واحداً .

(٤) في (ق) : خبراً للمبتدأ ، و في (ظ) : خبراً لمبتدأ .

(٥) في (ق) : ليُربط .

(٦) في (ق) و (ظ) : إلى الأول .

لم يكن أولى به من غيره ، فتبطل فائدة الخبر .
فإن قيل : فلم إذا كان المبتدأ جثة جاز أن يقع في خبره
ظرف المكان دون ظرف الزمان ؟ قيل : إنما جاز أن يقع في
خبره ظرف المكان دون ظرف الزمان . لأن في وقوع ظرف
المكان خبراً عنه فائدة ، وليس في وقوع ظرف الزمان خبراً عنه .
فائدة ، ألا ترى أنك تقول في ظرف المكان : « زيد أمامك »
فيكون مفيداً لأنه يجوز ألا يكون أمامك ، ولو قلت في
ظرف الزمان : « زيد يوم الجمعة » لم يكن مفيداً ، لأنه لا يجوز
أن يخلو عن يوم الجمعة ، وحكم الخبر أن يكون مفيداً .

فإن قيل : فكيف جاز الإخبار عنه بظرف الزمان في قولهم ١٠
« الليلة الهلال » قيل : إنما جاز لأن التقدير فيه « الليلة حدوث
الهلال ، أو طلوعه »^(١) فحذف المضاف ، وأقيم المضاف إليه
مقامه ، والحدوث والطلوع حدث ، ويجوز أن يكون خبر المبتدأ
ظرف زمان إذا كان المبتدأ حدثاً كقولك : « الصلح يوم الجمعة ،
والقتال يوم السبت » وما أشبه ، ذلك لأن في وقوعه خبراً ١٥
عنه فائدة .

فإن قيل : فما^(٢) العامل في خبر المبتدأ ؟ قيل : اختلف
النحويون في ذلك ، فذهب الكوفيون إلى أن عامله المبتدأ

(١) في (ق) و (ظ) : طلوع الهلال .

(٢) في (ق) و (ظ) : ما .

على ما ذكرنا، وذهب البصريون^(١) إلى أن الابتداء وحده هو العامل في الخبر، لأنه لما وجب أن يكون عاملاً في الابتداء، وجب أن يكون عاملاً في الخبر، قياساً على العوامل اللفظية التي تدخل على الابتداء، (وهو على رأي بعضهم^(٢)) ، وذهب قوم منهم أيضاً^(٣) إلى أن الابتداء عمل في الابتداء، والابتداء عمل في الخبر، أيضاً^(٤) إلى أن العامل في الخبر هو الابتداء، وجماعة معه إلى أن العامل في الخبر هو الابتداء، لأن الابتداء لا ينفك عن الابتداء، ولا يصح للخبر معنى إلا بهما، فدل على أنها العاملان فيه، والذي اختاره أن العامل في الحقيقة هو الابتداء وحده دون الابتداء، وذلك لأن الأصل في الأسماء ألا تعمل، وإذا ثبت أن الابتداء له تأثير في العمل، فإضافة مالا تأثير له إلى ماله تأثير لا تأثير له، والتحقيق فيه أن تقول: إن الابتداء أعمل^(٥) في الخبر بواسطة الابتداء، لأن^(٥) الابتداء مشارك له في العمل، وفي كل واحد من هذه المذاهب كلام لا يليق ذكره بهذا المختصر، (فاعرفه ١٥ تصب إن شاء الله تعالى^(٦)).

هذا المصنف
بصرفها سبباً
لا طائل تحتهما
بدأت وبعدها
شد هذه الأمور
نص صاصب البراق
الابن علي بن
منه ابن زعفران

- (١) في (ق) و (ظ) : وأما البصريون فاختلفوا، فذهب قوم إلى أن ...
- (٢) سقطت هذه الجملة من (ق) و (ظ) .
- (٣) سقط من (ق) و (ظ) : منهم أيضاً .
- (٤) في (ق) و (ظ) : عمل .
- (٥) في (ظ) : لا أن .
- (٦) سقطت هذه الجملة من (ق) و (ظ) .

الباب العاشر

باب الفاعل

إن قال قائل : ما الفاعل ؟ قيل : اسم ^(١) ذكرته بعد فعل ،
وأسندت ذلك الفعل إليه ^(٢) ، نحو : « قام زيد ، وذهب عمرو »
فإن قيل : فلم كان إعرابه الرفع ؟ قيل : فرقاً بينه •
وبين المفعول .

فإن قيل : فهلاّ عكسوا وكان الفرق واقعاً ؟ قيل :
لخسة أوجه :

أحدها : وهو ^(٣) أن الفعل لا يكون له إلا فاعل واحد ،
ويكون ^(٤) له مفعولات كثيرة ، فمنه ما يتعدى إلى مفعول واحد ،
ومنه ما يتعدى إلى مفعولين ، ومنه ما يتعدى إلى ثلاثة
مفعولين ^(٥) ، مع أنه يتعدى إلى خمسة أشياء ، وهي : المصدر ،
وظرف الزمان ، وظرف المكان ، والمفعول ^(٦) ، والحال ، وليس

(١) في (ق) و (ظ) : كل اسم .

(٢) في (ق) و (ظ) : إلى ذلك الاسم .

(٣) في (ق) و (ظ) : الوجه الأول : هو . .

(٤) في (ق) : تكون .

(٥) سقط من (ظ) قوله : ومنه ما يتعدى إلى ثلاثة مفعولين .

(٦) في (ق) و (ظ) : والمفعول له .

له إلا فاعل واحد ، وكذلك كل فعل لازم يتعدى إلى هذه الخمسة ، وليس له أيضاً إلا فاعل واحد ، فإذا ثبت هذا ، وأن الفاعل أقلّ من المفعول ، والرفع ^(١) أثقل ، والفتح أخف ، فأعطوا الأقلّ الأثقل ، والأكثر الأخف ، ليكون ثقل الرفع موازياً لثقله الفاعل ، وخفة الفتح موازية لكثرة المفعول .

والوجه الثاني : أن الفاعل يشبه المبتدأ ، والمبتدأ مرفوع ، فكذلك ما أشبهه ، ووجه الشبه بينهما أن الفاعل يكون هو والفعل جملة ، كما يكون المبتدأ مع الخبر جملة ، فلما ثبت للمبتدأ الرفع ، حمل الفاعل عليه .

١٠ والوجه الثالث : أن الفاعل أقوى من المفعول ، فأعطي الفاعل الذي هو الأقوى الأقوى وهو الرفع ، وأعطي المفعول الذي هو الأضعف ^(٢) الأضعف وهو النصب .

والوجه الرابع : أن الفاعل أول ، والرفع أول ، والمفعول آخر ، والنصب آخر ^(٣) ، فأعطى الأول الأول ، والآخر الآخر .
١٥ والوجه الخامس : أن هذا السؤال لا يلزم لأنه لم يكن

(١) في (ق) و (ظ) : فالرفع .

(٢) في (ظ) : أضعف .

(٣) سقطت من (ظ) .

الغرض إلا مجرد الفرق وقد حصل ، وبان ^(١) ان هذا السؤال لايلزم ، لأننا لو ^(٢) عكسنا على ماأورده السائل ، فنصبنا الفاعل ، ورفعنا المفعول ، لقال الآخر : فهلاً عكستم ؟ فيؤدي ذلك إلى أن ينقلب السؤال ، والسؤال متى انقلب كان مردوداً ، وهذا الوجه ينبغي أن يكون مقدماً من جهة النظر إلى ترتيب الإيراد ، وإتماً آخرناه لأنه بعيد من التحقيق .

فإن قيل : بماذا يرتفع الفاعل ؟ قيل يرتفع بإسناد الفعل إليه ^(٣) لأنته أحدث فعلاً على الحقيقة ، والذي يدل على ذلك أنه يرتفع في النفي كما يرتفع في الإيجاب ، تقول : « ما قام زيد ، ولم يذهب عمرو » فترفعه وإن كنت قد نفيت عنه القيام والذهاب ، كما لو أوجبت له نحو : « قام زيد ، وذهب عمرو » وأشياء ^(٤) ذلك .

فإن قيل : فلم لا يجوز تقديم الفاعل على الفعل ؟ قيل : لأن الفاعل تنزل منزلة الجزء من الكلمة ^(٥) ، (وهو الفعل) ^(٦) والدليل على ذلك من سبعة أوجه :

١٥

-
- (١) في (ق) و (ظ) : وبيان .
 - (٢) في (ق) و (ظ) : أتأ .
 - (٣) سقط الجار والمجرور من (ظ) .
 - (٤) في (ق) و (ظ) : وما أشبه .
 - (٥) في (ق) و (ظ) : الفعل .
 - (٦) سقطت من (ق) و (ظ) .

أحدها أنهم يسكنون لام الفعل : إذا اتصل به ضمير الفاعل
 قال الله تعالى : « وَإِذْ وَعَدْنَا مُوسَىٰ أَرْبَعِينَ لَيْلَةً ^(١) » لتتوالى
 إلى أربع حركات ^(٢) لوازم في كلمة واحدة ^(٣) إلا أن يحذف من
 الكلمة شيء ^(٤) للتخفيف ^(٥) نحو : عُجِّلَط ^(٦) ، وَعُكَلِط ،
 وَعُغَلِط ، فلو لم ينزلوا ضمير الفاعل منزلة حرف من سنخ
 الفعل ، وإلا ^(٧) لما سكنوا ^(٨) لأمه ، ألا ترى أن ضمير المفعول
 لا يسكن ^(٩) له لام الفعل إذا اتصل به ، لأنه في نيّة الانفصال
 قال الله تعالى : « وَإِذْ يَقُولُ الْمُنَافِقُونَ وَالَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ
 مَرَضٌ مُّأْوَدْنَا اللَّهُ وَرَسُولُهُ إِلَّا عُرُورًا ^(١٠) » فلم يسكن ^(٩) لام

-
- (١) التلاوة : « واعدنا » سورة البقرة : ٥١
 (٢) في (ق) و (ظ) تتوالى أربعة متحركات .
 (٣) في (ق) زيادة قوله : إذ ليس في كلامهم توالي أربعة متحركات
 لوازم في كلمة واحدة .
 (٤) سقطت الكلمة من (ق) و (ظ) .
 (٥) في (ظ) التخفيف ولعله سهو .
 (٦) لَبِنٌ عُجِّلَطٌ وَعُجَّالِطٌ ، وَعُكَلِطٌ وَعُغَلِطٌ وَعُغَلِطٌ خَاثِرٌ ثَخِينٌ .
 (٧) سقطت من (ق) و (ظ) .
 (٨) في (ق) و (ظ) : أسكنوا .
 (٩) في (ق) و (ظ) : تسكن .
 (١٠) الأحزاب : ١٢ .

الفعل إذا^(١) كان في نيّة الانفصال ، بخلاف قوله تعالى :
« وَإِذْ وَعَدْنَا مُوسَىٰ »^(٢) لأنه ليس في نيّة الانفصال^(٣) .
والوجه الثاني : أنهم جعلوا النون في الخمسة الأمثلة علامة للرفع ،
وحذفها علامة للجزم والنصب ، فلولا^(٤) أنهم جعلوا هذه الضمائر
التي هي : الألف ، والواو ، والياء ، في : يفعلان ، وتفعلان ، هـ
ويفعلون ، وتفعلون ، وتفعلين يا امرأة ، بمنزلة حرف من سنخ
الكلمة ، (وإلا) لما جعلوا الإعراب بعده .
والوجه الثالث : أنهم قالوا : « قامت هند » فألحقوا التاء بالفعل ،
والفعل لا يؤنث ، وإِنَّمَا التأنيث للاسم ، فلولم يجعلوا الفاعل
بمنزلة جزء من الفعل ، وإلا لما جاز إلحاق التأنيث^(٥) به . ١٠
والوجه الرابع : أنهم قالوا في النسب إلى كُنتُ « كنتي »
قال الشاعر :

(١) في (ق) و (ظ) : إذ .

(٢) التلاوة « واعدنا » .

(٣) في (ق) لأنه في نيّة الاتصال . وفي (ظ) لأنه في نيّة الانفصال .

(٤) في (ظ) : ولولا .

(٥) في (ق) و (ظ) : علامة التأنيث . م (٦)

فأصبحت كُنْتِيًا^(١) وأصبحت عاجنا^(٢) وشرخصال المرء كنت وعاجن^(٣)
فأثبتوا التاء ، ولو^(٤) لم يتنزل^(٥) منزلة حرف من سنخ الكلمة ،
(وإلا) لما جاز إثباتها .

والموجه الخامس : أنهم قالوا : حبتدا ، وهي مركبة^(٦) من فعل
٥ وفاعل ، فجعلوها بمنزلة اسم واحد ، وحكم على موضعه بالرفع
على الابتداء .

والموجه السادس : أنهم قالوا « زيد ظننت قائم^(٧) » فألغوها ،
والإلغاء إنما يكون للمفردات لا للجمل ، فلو لم ينزل الفعل مع
الفاعل بمنزلة كلمة واحدة ، وإلا لما جاز الإلغاء .

١٠ والموجه السابع : أنهم قالوا للواحد « قفا » على التثنية ، لأن
المعنى : قف قف ، قال الله تعالى : « أَلْقِيَا فِي جَهَنَّمَ^(٨) كُلًّا

(١) الكُنْتِيُّ والكُنْتِنِيُّ والكُونِيُّ : الكثيرُ العُمُرُ ، كأنه نُسِبَ إلى
قوله : كنتُ في شبابي كذا وكذا .

(٢) عَجَنَ الرجلُ : نهَضَ مُعْتَمِدًا بيديه على الأرض ، كَبَرًا أو بُدْنًا ،
فهو عاجن ، يقال : فلان عجن وخبز أي شاخ وكبير .

(٣) في (ظ) بعد البيت : يعجن بيده إذا قام ، ولعلها شرح من الناسخ .

(٤) في (ظ) : ولم ، وهو سهو .

(٥) في (ق) تنزل .

(٦) في (ظ) وهو مركب .

(٧) في (ق) : منطلق .

(٨) سقطت من (ق) و (ظ) تنمة الآية .

كَفَّارٍ عَنِيدٍ^(١)» فَفَتْنِي وَإِنْ كَانَ الْخَطَابُ لِمَلِكٍ وَاحِدٍ ، لِأَنَّ الْمُرَادَ بِهِ^(٢) : أَلْقَى أَلْقَى ، وَالتَّثْنِيَةُ لَيْسَتْ لِلْأَفْعَالِ ، وَإِنَّمَا هِيَ لِلْأَسْمَاءِ ، فَلَوْ لَمْ يَتَنَزَّلِ الْأِسْمُ مَنْزِلَةَ بَعْضِ الْفِعْلِ ، وَإِلَّا لَمَا جَازَتْ تَثْنِيَتُهُ بِاعْتِبَارِهِ .

وَإِذَا^(٤) ثَبَتَ بِهَذِهِ الْأَوْجُهَ أَنَّ الْفَاعِلَ يَتَنَزَّلُ مَنْزِلَةَ الْجُزْءِ مِنْ ٥
الْفِعْلِ ، لَمْ يَجُزْ تَقْدِيمُهُ عَلَيْهِ .

فَإِنْ قِيلَ : لِمَ زَعَمْتَ أَنَّ قَوْلَ الْقَائِلِ : « زَيْدٌ قَامَ » مَرْفُوعٌ بِالْإِبْتِدَاءِ
دُونَ الْفِعْلِ ، وَلَا فَصْلَ بَيْنَ قَوْلِنَا : زَيْدٌ ضَرَبَ ، وَضَرَبَ زَيْدٌ ؟ قِيلَ
لَوْجِبِينَ : أَحَدُهُمَا أَنَّهُ مِنْ شَرَطِ الْفَاعِلِ أَلَّا يَقُومَ غَيْرُهُ مَقَامَهُ مَعَ
وَجُودِهِ ، نَحْوُ قَوْلِكَ : « قَامَ زَيْدٌ » فَلَوْ كَانَ تَقْدِيمُ زَيْدٍ عَلَى الْفِعْلِ بِمَنْزِلَةِ ١٠
تَأْخِيرِهِ لِاسْتِحْوَاجِ قَوْلِكَ : « زَيْدٌ قَامَ أَخُوهُ ، وَعَمْرُوهُ انْطَلَقَ غَلَامَهُ »
وَلَمَّا جَازَ ذَلِكَ دَلَّ عَلَى أَنَّهُ لَمْ يَرْتَفِعْ بِالْفِعْلِ ، بَلْ بِالْإِبْتِدَاءِ . وَالْوَجْهُ
الثَّانِي : أَنَّهُ لَوْ كَانَ الْأَمْرُ عَلَى مَا زَعَمْتَ لَوْجِبَ أَلَّا يَخْتَلِفُ^(٥)
حَالُ الْفِعْلِ ، فَكَانَ^(٦) يَنْبَغِي أَنْ يُقَالَ : « الزَّيْدَانُ قَامَ ،

(١) سُورَةُ (ق) : ٢٤ .

(٢) سَقَطَ مِنْ (ظ) : بِهِ .

(٣) فِي (ق) وَ (ظ) : جَازَ .

(٤) فِي (ق) : فَإِذَا .

(٥) فِي (ق) : تَخْتَلِفُ .

(٦) فِي (ظ) : وَكَانَ .

والزيدون قام « كما تقول »^(١) : قام الزيدان ، وقام الزيدون « فلياً
لم يقل إلا : « الزيدان قاما ، والزيدون قاموا ، دلّ على أنه
يرتفع بالابتداء دون الفعل .

فإن قيل : فلم استتر ضمير الواحد نحو : « زيد قام » وظهر
• ضمير الاثنين ، نحو : « الزيدان قاما » وضمير الجماعة ، نحو :
« الزيدون قاموا » ؟ قيل : لأن الفعل لا يخلو من فاعل واحد ،
وقد يخلو من اثنين وجماعة ، فإذا قدمت اسماً مفرداً على الفعل
نحو : « زيد قام » لم يحتاج معه إلى^(٢) إظهار ضميره ، لإحاطة
العلم بأنته لا يخلو من فاعل واحد ، فإذا قدمت^(٣) اسماً مثني على
١٠ الفعل نحو : « الزيدان قاما » أو مجموعاً نحو : « الزيدون قاموا »
وجب إظهار ضمير التثنية والجمع ، لأنته قد يخلو من ذلك ، فلو
لم يظهر ضميرها^(٤) لوقع الالتباس ، ولم يعلم أن الفعل لاثنين أو
جماعة ، فافهمه تصبب إن شاء الله تعالى .

(١) في (ق) : يقال .

(٢) في (ق) و (ظ) : لم يحتاج إلى .

(٣) في (ق) و (ظ) : قدمت .

(٤) في (ق) ضميرها .

الباب الحادي عشر

باب المفعول^(١)

- إن قال قائل : ما المفعول^(٢) ؟ قيل : كل اسم تعدى إليه فعل .
فإن قيل ؟ فما العامل في المفعول ؟ قيل : اختلف النحويون في ذلك ، فذهب أكثرهم^(٣) إلى أن العامل في المفعول هو الفعل فقط ، وذهب بعضهم^(٤) إلى أن العامل فيه الفعل والفاعل معاً ؛ والقول الصحيح هو الأول ، وهذا القول ليس بصحيح ، وذلك لأن الفاعل اسم ، كما أن المفعول كذلك ، فإذا استويا في الاسمية ، والأصل في الاسم ألا يعمل ، فليس عمل أحدهما في صاحبه أولى من الآخر ، وإذا ثبت هذا وأجمعنا على أن^{١٠} الفعل له تأثير في العمل إضافة مالا تأثير له في العمل ، إلى ماله تأثير ، لا تأثير له ، فدلّ على أن العامل هو الفعل فقط ؛ وهو على ضربين : فعل متعدّ بغيره ، وفعل متعدّ بنفسه ، فأما

(١) في (ق) و (ظ) : المفعول به .

(٢) في (ظ) : به .

(٣) في (ق) و (ظ) : أكثر النحويين .

(٤) في (ق) و (ظ) : بعض النحويين .

ما يتعدى بغيره فهو الفعل اللازم ، ويتعدى بثلاثة أشياء ، وهي :
الهمزة ، والتضعيف ، وحرف الجر ، فالهمزة نحو : « خرج زيد
وأخرجته » والتضعيف نحو : « خرج المتاع وخرجته » وحرف
الجر نحو : « خرج زيد وخرجت به » وكذلك : « فرح زيد ،
وأفرحته ، وفرحته ، وفرحت به » وما أشبه ذلك . وأما المتعدي
بنفسه فعلى ثلاثة أضرب : ضرب يتعدى إلى مفعول واحد ،
كقولك : « ضرب زيد عمراً ، وأكرم عمرو بشراً » وضرب
يتعدى إلى مفعولين : كقولك : « أعطيت زيداً درهماً ، وظننت
زيداً قائماً » وضرب يتعدى إلى ثلاثة مفعولين ، كقولك : « أعلم
الله زيداً عمراً خيراً الناس ، ونبأ الله عمراً بشراً كريماً » وهذا
الضرب منقول بالهمزة والتضعيف مما يتعدى إلى مفعولين
لا^(١) يجوز الاقتصار على أحدهما ، لأن كل واحد من هذه الأشياء
الثلاثة المعدية ، التي هي : الهمزة ، والتضعيف ، وحرف الجر ،
كما أنها تنقل الفعل اللازم من اللزوم إلى التعدي ، فكذلك
١٥ إذا دخلت على الفعل المتعدي ، فإنما تزيده مفعولاً ، وإن^(٢) كان

(١) في (ق) و (ظ) : ولا .

(٢) في (ق) و (ظ) : فإن .

يتعدى إلى مفعول واحد ، صار يتعدى إلى مفعولين ، كقولك
في « ضرب زيد عمراً : أضربت زيدا عمراً » وفي « حفر زيد بئراً ،
أحفرت زيدا بئراً » وما أشبه ذلك ، وإن^(١) كان متعدياً إلى
مفعولين صار متعدياً إلى ثلاثة مفعولين ، ونحوه على ما قدمناه^(٢) .
فاعرفه تصب إن شاء الله تعالى .

•

(١) في (ق) و (ظ) : فإن .
(٢) سقط من (ق) و (ظ) : على .

الباب الثاني عشر

باب ما لم يسمّ فاعله

إن قال قائل : لِمَ لَمْ يسمّ الفاعل ؟ قيل : لأنّ العناية قد تكون بذكر المفعول ، كما تكون بذكر الفاعل ، وقد تكون للجهد بالفاعل ، وقد تكون للإيجاز والاختصار ، وإلى غير ذلك .

فإن قيل : فِلمَ^(٢) كان ما لم يُسمّ فاعله مرفوعاً ؟ قيل : لأنهم لما حذفوا الفاعل ، أقاموا المفعول مقامه ، فارتفع باِسناد الفعل إليه ، كما كان يرتفع الفاعل .

١٠ فإن قيل : فِلمَ إذا حذفَ الفاعل وجب أن يقام اسم آخر مقامه ؟ قيل لأنّ الفعل لا يبدل له من فاعل لئلا يبقى الفعل حديثاً عن غير محدثٍ عنه ، فلمّا حذفَ الفاعل ههنا ، وجب أن يقام اسم آخر مقامه ، ليكون الفعل حديثاً عنه ، وهو المفعول .

فإن قيل : كيف يقام المفعول مقامَ الفاعل وهو ضدّه في المعنى ؟ قيل : هذا غير غريب في الاستعمال ، فإنّه إذا جاز

(١) في (ق) و (ظ) : إلى .

(٢) في (ق) و (ظ) : وِلمَ .

- أن يقال : « مات زيد » وسمّي^(١) زيد فاعلاً ، ولم يحدث بنفسه الموت ، وهو مفعول في المعنى ، جاز أن يقام المفعول ههنا مقام الفاعل ، وإن كان مفعولاً في المعنى ؛ والذي يدلّ على أن المفعول ههنا أقيم مقام الفاعل ، أن الفعل إذا كان يتعدّى إلى مفعول واحد لم يتعدّ إلى مفعول البتّة ، كقولك في^(٢) « ضرب زيد عمراً ، وأكرم بكر بشراً : (ضرب عمرو ، وأكرم بشر) »^(٣) وإن كان يتعدّى إلى مفعولين صار يتعدّى إلى مفعول واحد ، كقولك في : « أعطيت زيدا درهماً وظننت عمراً قائماً : أعطيت زيد درهماً ، وُظنَّ عمرو قائماً » ولو قلت : « ظن قائم عمراً »^(٤) جاز لزوال اللبس ، ولو قلت في : « ظننت زيدا أباك : ظن أبوك زيدا » لم يجوز ، وذلك لأن قولك : ظننت زيدا أباك يؤذن بأن زيدا معلوم ، والأبوّة مظنونة ، فلو أقيم الأب مقام الفاعل ، لانعكس المعنى فصارت الأبوّة معلومة ، وزيد مظنوناً ، وذلك لا يجوز ، وكذلك تقول : « أعطيت زيد درهماً ، وأعطيت درهم زيدا » فيكون جائزاً لعدم الالتباس ، فلو قلت في « أعطيت^{١٥}

(١) في (ق) و (ظ) : ويسمّي .

(٢) سقط من (ظ) : في .

(٣) سقط من (ظ) ما بين القوسين .

(٤) في (ق) و (ظ) : كان جائزاً .

زيداً غلاماً : أعطى غلام زيداً » لم يجز ، لأن كل واحد منها يصح أن يكون هو الآخذ ، فلو أقيم غلام مقام الفاعل لم يُعلم الآخذ من المأخوذ ، فهذا كان ممتنعاً ؛ وكذلك إن كان الفعل يتعدى إلى ثلاثة مفعولين ، (صار يتعدى إلى مفعولين)^(١) كقولك في : « أعلم الله زيداً عمراً خيراً الناس »^(٢) لقيام المفعول الأوّل مقام الفاعل ، وكان هو الأولى لأنه فاعل في المعنى ، فدلّ على أن المفعول ههنا أقيم مقام الفاعل . وإذا كان الأمر على هذا فبناء الفعل للمفعول به ، يقتضي^(٣) نقله بالهمزة ، والتضعيف ، وحرف الجرّ ، ألا ترى أنّ الفعل إذا^(٤) كان يتعدى إلى مفعول واحد ، صار يتعدى بها إلى مفعولين ، وإذا^(٥) كان يتعدى إلى مفعولين ، صار يتعدى بها إلى ثلاثة مفعولين ، وذلك لأنّ بناء الفعل للمفعول به ، يجعل المفعول فاعلاً ، والنقل بالهمزة ، والتضعيف ، وحرف الجرّ ، يجعل الفاعل مفعولاً ، وإذا ثبت هذا فلا بدّ أن تزيد بنقله بالهمزة ، والتضعيف ، وحرف الجرّ مفعولاً وينقص بينائه^(٥) للمفعول مفعولاً .

(١) سقط من (ظ) ما بين القوسين .

(٢) في (ق) و (ظ) بعدما تقدم قوله : « أعلم زيداً عمراً خيراً الناس » وإثباته هو الصواب .

(٣) في (ق) و (ظ) : نقيض وهو الصواب .

(٤) في (ق) و (ظ) : إن .

(٥) في (ق) و (ظ) : وتنقص بينائه .

فإن قيل : فلمَ وجب تغيير الفعل إذا بُني للمفعول ؟ قيل :
لأنَّ المفعول يصحَّ أن يكون هو الفاعل ، فلو لم يغيَّر الفعل ،
لم يعلم هل هو الفاعل بالحقيقة ، أم ^(١) قائم مقامه ؟ .
فإن قيل : فلمَ ضمّوا الأوّل وكسروا الثاني نحو : « ضَرِبَ
زيد » وما أشبه ذلك ؟ قيل : إمّا ضمّوا الأوّل ليكون دلالة
على المحذوف الذي هو الفاعل إذا ^(٢) كان من علاماته ، وإمّا
كسروا الثاني لأنهم لما حذفوا الفاعل الذي لا يجوز حذفه ، أرادوا
أن يصوغوه على بناء لا يشركه فيه شيء من الأبنية ، فبنوه
على هذه الصيغة ، فكسروا الثاني ، لأنهم لو ضمّوه لكان على
وزن : طُنِبَ ^(٣) ، وُجِمِلَ ^(٤) ، ولو فتحوه لكان على ١٠
وزن : نُفَعِرَ ^(٥) وُصِرَدَ ، ولو أسكنوه لكان على وزن : قُنِبَ ^(٦)
وُقِفِلَ ، فلم يبق إلا الكسر فخرّ كوه به .

(١) في (ق) و (ظ) : بالحقيقة أو .

(٢) في (ق) و (ظ) إذ وهو الصواب .

(٣) بضتين هو جبل طويل يشدّ به سرادق البيت أو الوردج أطناب .

(٤) جمع جَمَلٍ في (ق) و (ظ) : وُجِمِدَ .

(٥) النَّفْرَ كَصُرَدَ : البلبل وصفار العصافير . وَالصُّرَدَ : طائر ضخّم

الرأس يصطاد العصافير (ا هـ ق) .

(٦) القُنْبُ : سوار المرأة .

فإن قيل : فلمَ ^(١) كسروا أوّل المعتل ، نحو : قيل ،
وبيع ، ولم يضمّوه كالصحيح ؟ قيل : كان القياس يقتضي أن يُجرى
المعتل مجرى الصحيح في ضمّ أوّله ، وكسر ثانيته ، إلاّ أنهم
استثقلوا الكسرة على حرف العلة فنقلوها إلى القاف ، فانقلبت
٥ الواو ياء لسكونها وانكسار ما قبلها ، كما قلبوها في : ميعاد ،
وميقات ، وميزان ، وأصلها : موعاد ، وموقات ، وموزان ،
لأنّها من الوعد ، والوقت ، والوزن ، وأمّا الياء فثبتت لانكسار
ما قبلها ؛ على أنه من العرب من يشير إلى الضمّ تنبيهاً على أن
١٠ الأصل في هذا النحو هو الضم ، ومن العرب أيضاً من يجذف
الكسرة ولا ينقلها ، ويقرّ الواو ، لانضمام ما قبلها ، وتقلب ^(٢)
الياء واواً لسكونها وانضمام ما قبلها كما قال ^(٣) الشاعر ^(٤) :
ليت وهل ينفع شيئاً ليت ^(٥) ليت شباباً بُوع فاشترت
أراد : بيع ، فقلب الياء واواً لسكونها وانضمام ما قبلها ،

(١) في (ق) و (ظ) : فلماذا .

(٢) في (ق) : ويقلب .

(٣) في (ق) و (ظ) : كقول .

(٤) هو رُوّبة بن العجاج (م سنة ١٤٥ هـ) أمّا مات قال الخليل : دفنا
الشعر واللغة والفصاحة .

(٥) في (ق) و (ظ) : ليت وما ينفع ليت ليت .

كما قلبوها في نحو : موسر ، وموقن ، والأصل : مُيسر ،
وُميقن ، لأنَّهما من اليسر واليقين ، إلا أنَّه لما وقعت الياء
ساكنة مضموماً ما قبلها قلبوها واواً ، فكذلك ههنا .

فإن قيل : فهل يجوز أن يبني الفعل اللازم للمفعول به ؟
قيل : لا يجوز ذلك على القول الصحيح ، وقد زعم بعضهم أنَّه يجوز ،
وليس بصحيح ، إلاَّ أنَّك ^(١) لو بنيت الفعل اللازم للمفعول
به ، لكنت تحذف الفاعل ، فيبقى الفعل غير مستند ^(٢) إلى
شيء ، وذلك محال ، فإن اتصل به ظرف الزمان ، أو ظرف
المكان ، أو المصدر ، أو الجار والمجرور ، جاز أن تبنيه عليه ،
ولا يجوز أن تبنيه على الحال ، لأنها لا تقع إلا نكرة ،
فلو أقيمت مقام الفاعل لجاز إظهارها ^(٣) كالفاعل ، فكانت تقع
معرفة ، والحال لا تقع إلا نكرة .

فإن قيل : فلم إذا أقيم الظرف مقام الفاعل يخرج عن الظرفية ،
ويجعل مفعولاً ، كزيد وعمرو وما أشبه ذلك ؟ قيل : لأنه يتضمن
معنى ^(٤) حرف الجر ، فلو لم ينقل لعلته بالفعل مع تضمين حرف ١٥

(١) في (ق) و (ظ) : لأنك .

(٢) في (ق) و (ظ) : مسند .

(٣) في (ق) و (ظ) : إضمارها .

(٤) سقط من (ق) : معنى .

الجر ، فالفاعل ^(١) لايتضمّن حرف الجر ، فكذلك ^(٢) ما قام مقامه .
فإن قيل : فالمصدر لايتضمن حرف الجر ، فهل يُنقل أو لا ؟
قيل : اختلف النحويّون في ذلك ، فذهب بعضهم ^(٣) إلى أنّه
لاينقل لأنه ليس بينه وبين الفعل واسطة ، وذهب آخرون إلى
أنّه ينقل ، واستدلّوا على ذلك من وجهين : أحدهما أن الفعل
لابدّ له من الفاعل ، والمصدر لو لم يُذكر لكان الفعل دالاً
عليه بصيغته ، فصار وجوده وعدمه ^(٤) سواء ، والفاعل لاابدّ
له ^(٥) منه ، فكذلك ما يقوم مقامه ينبغي أن يجعل بمنزلة المفعول
الذي لايستغنى بالفعل عنه . والوجه الثاني أنّ المصدر إنّما يذكر
١٠ تأكيداً للفعل ، ألا ترى أنّ قولك : « سرت سيراً » بمنزلة قولك ^(٦) :
« سرت سرت » فكما لايجوز أن يقوم الفعل مقام الفاعل ، فكذلك
لايجوز أن يقوم مقامه ما كان بمنزلة ، فهذا وجب نقل المصدر .

(١) في (ق) و (ظ) : والفاعل .

(٢) في (ق) : فكذا .

(٣) في (ق) و (ظ) : بعض النحويين .

(٤) في (ظ) : كعدمه .

(٥) سقط من (ق) و (ظ) : له .

(٦) سقط من (ق) و (ظ) : قولك .

فإن قيل : فإن اجتمع ظرف الزمان ، وظرف المكان ،
والمصدر ، والجار والمجرور ، فأيتها يقام مقام الفاعل ؟ قيل : أنت
مخيرٌ فيها كلها ، أيتها شئت أقمت ^(١) مقام الفاعل ، وزعم
بعضهم ^(٢) أن الأحسن أن تقيم الاسم المجرور مقام الفاعل ، لأنه
لو لم يكن حرف الجرّ لم تقم ^(٣) مقام الفاعل غيره . فاعرفه
تصب إن شاء الله تعالى .

(١) في (ق) و (ظ) : أقمته .

(٢) في (ق) و (ظ) : بض النحويين .

(٣) في (ق) و (ظ) : يُقَمّ .

الباب الثالث عشر

باب نعم وبئس

إن قال قائل : هل نعم وبئس اسمان أو فعلان ؟ قيل :
اختلف النحويون في ذلك ، فذهب البصريون إلى أنها فعلان
هـ ماضيان لا يتصرفان^(١) ، واستدلوا على ذلك من ثلاثة أوجه :
الوجه الأول :^(٢) أن الضمير يتصل بهما على حد اتصاله
بالأفعال ، فإِنَّهم قالوا : نعماً رجلين ، ونعموا رجلاً ، كما قالوا :
قاما ، وقاموا .

والوجه الثاني : أن تاء التانيث الساكنة التي لم يقلبها أحد من
١٠ العرب هاء في الوقف ، تتصل بهما ، كما تتصل بالأفعال ، نحو :
نعمت المرأة ، وبئست الجارية .

والوجه الثالث : أنها مبنيتان على الفتح كالأفعال الماضية ،
ولو كانا اسمين لما بنيا على الفتح من غير علة .

وذهب الكوفيون إلى أنها اسمان ، واستدلوا على ذلك
١٥ من خمسة أوجه :

(١) في (ظ) : ينصرفان .

(٢) في (ق) : أحدهما .

الوجه الأول أنهم قالوا: الدليل على أنها اسمان دخول حرف الجر عليها ، وحرف الجر يختص بالأسماء قال الشاعر^(١) :

أست بنعم الجار يؤلف بيته أخا قلة أو معدم المال مُصرماً
وحكي عن بعض العرب أنه بشر بمولودة فقيل : نعم المولودة
مولودتك ، فقال : « والله ما هي بنعم المولودة ، نصرتها بكاء ،^٥
وبرّها سرقة » وحكي عن بعض العرب أنه قال : نعم السير
على بثس العير^(٢) فأدخلوا^(٣) عليها حرف الجر ، وحرف الجر
يختص بالأسماء ، فدلّ على أنها اسمان .

والوجه الثاني أن العرب تقول : « يانعم المولى^(٤) ونعم النصير^(٥) »
فنداؤهم نعم يدلّ على أنها اسمان^(٦) ، لأن النداء من خصائص
الأسماء .

والوجه الثالث أنهم قالوا: الدليل على أنها ليسا بفعالين أنه

(١) لم اعثر على هذا البيت ولا على قائله ، ومثله قول الآخر :
صَبَّحَكَ اللهُ بِخَيْرٍ بِأَكْرَمِ بِنِعْمِ طَيْرٍ وَشَبَابٍ فَآخِرُ
أورده الشنقيطي في الدرر اللوامع على مع الهوامع للسيوطي وقال
هو من شواهد الأشموني والعيني أيضاً (ج ٢ ص ١٠٨)

(٢) في (ق) و (ظ) : فأدخل .

(٣) في (ق) و (ظ) : وبأ .

(٤) في (ق) و (ظ) : انها اسم .

م (٧)

لا يحسن اقتران الزمان بهما كسائر الأفعال ، ألا ترى أنه لا يحسن أن تقول : « نعم الرجل أمس » ولا « بثس ^(١) الرجل غداً » فلهذا لم يحسن اقتران الزمن بهما ، دلّ على أنهما ليسا بفعالين .
والوجه الرابع : أنهما لا يتصرفان ، ولو كانا فعالين لكانا يتصرفان ^(٢) ، لأن التصرف من خصائص الأفعال ، فلهذا لم يتصرفا ، دلّ على أنهما ليسا بفعالين .

والوجه الخامس : أنه قد جاء عن العرب أنهم قالوا : نعيم الرجل زيد ، وليس في أمثلة الأفعال شي . على وزن : فعيل ، فدلّ على صحة ما ذهبنا إليه . وهو مذهب البصريين ^(٣) ،
وأما ما استدللّ به الكوفيون ففسد ، أما قولهم : إنهما اسمان لدخول حرف الجرّ عليها ، فقلنا ^(٤) ، هذا فاسد ، لأنّ حرف الجرّ إنّما دخل عليها على تقدير الحكاية ^(٥) فلا يدلّ على أنها اسمان ،

(١) في (ق) و (ظ) : نعم .

(٢) في (ق) و (ظ) : متصرفين .

(٣) في (ق) و (ظ) : والصحيح ما ذهب إليه البصريون .

(٤) في ق و (ظ) : قلنا .

(٥) في (ق) : للحكاية .

لأن حروف^(١) الجرّ قد تدخل^(٢) على تقدير الحكاية على ما هو فعل في الحقيقة كقوله^(٣) :

والله ماليبي بنام صاحبه

- ولا خلاف أن « نام^(٤) » فعل ماض ، ولا يجوز أن يقال :
- إنما هو^(٥) اسم لدخول حرف الجر عليه ، فكذلك ههنا ، ولولا تقدير الحكاية لم يحسن دخول حرف الجرّ على : نعم ، وبئس ، ونام ، والتقدير في قوله : « ألسنت بنعم الجار يؤلف بيته » :
- « ألسنت بجارٍ مقولٍ فيه : نعم الجار » وكذلك التقدير في قول بعض العرب : « والله ما هي بنعم المولودة : والله ما هي بمولودة » فيقال^(٦) فيها : « نعم المولودة » وكذلك التقدير في قول الآخر : ١٠

(١) في (ق) و (ظ) : حرف .

(٢) في (ق) و (ظ) : دخل .

(٣) لم اعثر على قائله ، ونصّه في لسان العرب :

تالله ما زيد بنام صاحبه ولا مخالط اللبان جانبه

(٤) في (ظ) : بنام .

(٥) في (ق) و (ظ) : إنه .

(٦) في (ق) : مقولٍ فيها . وفي (ظ) : العرب : والله ما هي بنعم

المولودة : مقولٍ فيها نعم المولودة .

« نَعَمْ السَّيْرُ عَلَى بَشْسِ الْعَيْرِ : مَقُولٌ فِيهِ ^(١) بَشْسِ الْعَيْرِ » وَكَذَلِكَ
التَّقْدِيرُ فِي قَوْلِ الشَّاعِرِ :

وَاللَّهُ مَا لَيْلِي بِنَامِ صَاحِبِهِ

« وَاللَّهُ مَا لَيْلِي بَلِيلٌ مَقُولٌ فِيهَا نَامٌ صَاحِبِهِ » إِلَّا أَنَّهُمْ حَذَفُوا
المُوصُوفَ ، وَأَقَامُوا الصِّفَةَ مَقَامَهُ ، كَقَوْلِهِ سَبَّحَانَهُ وَتَعَالَى :
« أَنْ أَعْمَلَ سَابِغَاتٍ ^(٢) » أَي دَرُوعاً سَابِغَاتٍ ، فَصَارَ التَّقْدِيرُ
فِيهِ ^(٣) : « أَلَسْتُ بِمَقُولٍ فِيهِ : نَعَمْ الْجَارُ ، وَمَا هِيَ
بِمَقُولٍ فِيهَا : نَعَمْ الْمَوْلُودَةُ ؟ وَنَعَمْ السَّيْرُ عَلَى مَقُولٍ فِيهِ بِشْسِ
الْعَيْرِ ، وَمَا لَيْلِي بِمَقُولٍ فِيهَا ^(٤) : نَامٌ صَاحِبِهِ » ثُمَّ حَذَفُوا الصِّفَةَ
الَّتِي هِيَ : مَقُولٌ فِيهِ ^(٥) ، فَأَوْقَعُوا ^(٦) الْحَكِيَّ بِهَا ^(٧) مَوْقِعَهَا ،
وَحَذَفَ الْقَوْلَ بِهَا ^(٨) فِي كِتَابِ اللَّهِ تَعَالَى ، وَكَلَامِ الْعَرَبِ ،
وَأَشْعَارِهِمْ أَكْثَرَ مِنْ أَنْ يُحْصَى ، فَدَخَلَ حَرْفُ الْجَرِّ عَلَى هَذِهِ

(١) فِي (ق) وَ (ظ) : نَعَمْ السَّيْرُ عَلَى عَيْرٍ مَقُولٌ فِيهِ . . .

(٢) سُورَةُ سَبَأَ ، آيَةُ (١١) .

(٣) سَقَطَ مِنْ (ق) وَ (ظ) : فِيهِ .

(٤) فِي (ق) وَ (ظ) : فِيهِ .

(٥) سَقَطَ مِنْ (ق) : فِيهِ .

(٦) فِي (ق) وَ (ظ) : وَأَوْقَعُوا .

(٧) فِي (ق) : بِهِ .

(٨) سَقَطَ مِنْ (ق) وَ (ظ) : بِهَا .

الأفعال لفظاً ، ولكن إن^(١) كان حرف الجرّ داخلاً على هذه الأفعال في اللفظ ، إلا^(٢) أنه داخل على غيرها في التقدير ، فلا يكون فيه دليل^(٣) على الاسميّة .

- وأما قولهم : إن العرب تقول : يانعم المولى ، ونعم^(٤) النصير ، والنداء من خصائص الأسماء ، فنقول : المقصود بالنداء محذوف^٥ للعلم به^(٥) ، والتقدير فيه : يا الله نعم المولى ونعم النصير أنت . وأما قولهم : إنه لا يحسن اقتران الزمان بهما ، ولا يجوز تصرّفهما ، فنقول : إنّما امتنعنا من اقتران الزمان الماضي والمستقبل بهما ، وسلبا التصرف ، لأنّ نعم موضوعة لغاية المدح ، وبئس موضوعة لغاية الذمّ ، فجعل دلالتها على الزمان^(٦) مقصورة على الآن ، ١٠ لأنك إنّما تمدح^(٧) وتذم بما هو موجود في الممدوح^(٧) والمذموم لا بما كان فزال ، ولا بما سيكون في المستقبل . وأما قولهم : إنه قد جاء عن العرب أنّهم قالوا : نعيم الرجل زيد ، فنقول :

(١) في (ظ) : ولكن إذا . وفي (ق) : لكن إن .

(٢) في (ظ) : لا : وهو سهو .

(٣) في (ظ) : دليلاً وهو خطأ .

(٤) في (ق) و (ظ) : ويا .

(٥) سقط من (ظ) : به .

(٦) سقط من (ظ) : على الزمان .

(٧) في (ق) و (ظ) : أو .

هذه رواية شاذة تفرّد بها قطرب وحده ، ولئن صحّت فليس فيها حجة ، لأن هذه اليااء نشأت عن ^(١) إشباع الكسرة ، لأن الأصل في : نَعِمَ : نَعِمَ بفتح النون وكسر العين ، وأشبع ^(٢) الكسرة فنشأت اليااء ، وهذا كثير في كلامهم ، فإنه ^(٣) كلّ ما كان على وزن ^(٤) « فَعِلَ » من الأسماء والأفعال ، وثانيه حرف من حروف الخلق ففيه أربعة أوجه : أحدها استعماله على أصله كقولك : فَخِذْ ، وقد ضحك ، والثاني : إسكان عينه تخفيفاً كقولك : « فَخِذْ ، وقد ضحك » والثالث : إتباع فائه عينه في الكسر ، كقولك : « فَخِذْ ، وقد ضحك » والرابع كسر فائه ، وإسكان عينه لنقل كسرتها إلى الفاء نحو قولك : ^(٥) « فَخِذْ ، وقد ضحك » فكذلك ^(٦) نَعِمَ فيها أربع لغات : « نَعِمَ » بفتح النون وكسر العين ، وهو الأصل ، و « نَعِمَ » بفتح النون وسكون العين ، و « نَعِمَ »

(١) في (ق) : من .

(٢) في (ق) و (ظ) : فأشبع .

(٣) في (ظ) . فإن .

(٤) في (ق) و (ظ) : على : فَعِلَ .

(٥) سقط من (ق) و (ظ) : قولك .

(٦) في (ق) : وكذلك .

بكسر النون والعين ، و « نَعِم » بكسر النون وسكون العين . وأما « نعيم » بالياء ، فإنما نشأت فيه الياء عن إشباع الكسرة كما قال الشاعر :^(١)

كأني بفتحاء الجناحين لقوة علي عجلٍ مني أطأطي شمالي
وقال^(٢) الآخر :

لا عهد لي بنيضالي^(٣) أصبحت كالشَنِّ البالي
وقال^(٢) الآخر^(٤) :

ألم يأتيك والأنباء تنمي بما لاقت لبونُ بني زياد

(١) لم أعلم قائله ، والفتحاء من العقبان اللينة الجناح ، واللقوة الخيفة السريعة . والشطر الثاني في لسان العرب : « دَقُوفٌ من العقبان طأطأت شمالي » وعقاب دَقُوف : تدنو من الأرض إذا انقضت ، والشمال ضدّ اليمين كالشمال والشمال (بكسرهن) جمعه : أشمَلٌ وشمائل وشمَلٌ وشمال (بلفظ الواحد)

(٢) في (ق) و (ظ) : وكما .

(٣) في (ق) و (ظ) بنيضال ولعله الصواب . ناضله مناضلة ونضالاً ونيضالاً : باراه في الرمي ، ونضلتُه : سبقته فيه . والشَنُّ : القرية الحلتقى الصغيرة .

(٤) هو قيس بن زهير بن جذيمة بن رواحة العبسي (م سنة ١٠ هـ) الأبناء تنمي : تزيد وتكثر لبون : هي الإبل ذوات اللبن (بنو زياد) ابن سفيان بن عبد الله العبسي . وكان قيس بن زهير قد طرد إبلاً للربيع بن زياد (في قصة) .

وهذا أكثر من أن يحصى ، وقد ذكرناه مستقصى في المسائل
الخلافية ، فلا نعيده هنا .

فإن قيل : فلمَ وجب أن يكون فاعل نعم وبئس اسم
جنس ؟ قيل : لوجهين ^(١) :

٥ أحدهما : أن نعم لما وضعت للمدح العام ، وبئس للذم العام ،
خصّ فاعلها باللفظ العام .

والوجه الثاني ^(٢) : إنما وجب أن يكون اسم جنس ليبدل
على أن المدوح و ^(٣) المذموم مستحق ^(٤) للمدح و ^(٥) الذم في
ذلك الجنس .

١٠ فإن قيل : فلمَ جاز الإضمار فيها ^(٥) قبل الذكر ؟ قيل :
إنما جاز الإضمار فيها قبل الذكر ، لأن المضمّر قبل الذكر يشبه
النكرة ، لأنه لا يعلم إلى أي شيء يعود حتى يفهم ، ونعم
وبئس لا يكون فاعلها معرفة محضة ، فلما ضارع المضمّر فاعلها ،
جاز الإضمار فيها .

(١) في (ق) : في ذلك وجهان ، وفي (ظ) : في ذلك .

(٢) في (ق) و (ظ) : الآخر .

(٣) في (ق) و (ظ) : أو .

(٤) في (ظ) : يستحق .

(٥) في (ق) و (ظ) : في نعم وبئس .

فإن قيل: فلم^(١) فعلوا ذلك؟ قيل: إنما فعلوا ذلك طلباً للتخفيف والإيجاز^(٢)، لأنهم أبدأ يتوخون الإيجاز والاختصار في كلامهم .
فإن قيل: فكيف يحصل التخفيف، والإيضاح على شريطة التفسير؟ قيل: لأن التفسير إنما يكون بنكرة منصوبة نحو «نعم رجالاً زيد» والنكرة أخف من المعرفة .

فإن قيل: فعلى ماذا انتصبت النكرة؟ قيل^(٣): على التمييز .
فإن قيل: فلم رفع زيد في قولهم: «نعم الرجل زيد»؟
قيل: فيه^(٤) وجهان: أحدهما أن يكون مرفوعاً بالابتداء^(٥) .
ونعم الرجل هو الخبر، وهو مقدم على المبتدأ، والتقدير فيه:
زيد نعم الرجل، إلا أنه مقدم^(٦) عليه، كقولهم: مررت ١٠
به المسكين، والتقدير فيه: المسكين مررت به .

فإن قيل: فأين العائد ههنا من الخبر إلى المبتدأ، قيل:
لأن الرجل لما كان شائعاً في الجنس، كان زيد داخلاً
تحتَه، فصار بمنزلة العائد الذي يعود إليه منه؛ فصار^(٧) هذا

(١) في (ق) و (ظ): فلماذا .

(٢) سقطت الكلمة من (ق) و (ظ) .

(٣) في (ق) و (ظ): انتصبت النكرة على التمييز .

(٤) في (ق) و (ظ): في ذلك .

(٥) في (ق) و (ظ): على الابتداء .

(٦) في (ق) و (ظ): قدّم .

(٧) في (ق) و (ظ): وصار .

كقول الشاعر^(١) .

فأمّا القتال لاقتال لديكم ولكن سير آفي عراض المواكب^(٢)

فإن القتال مبتدأ ، وقوله : لاقتال لديكم خبره ، وليس فيه

عائدٌ ، لأن قوله : لاقتال لديكم ، نبي عام ، لأن « لا » تنفي

الجنس ، فاشتمل على جميع القتال ، فصار ذلك بمنزلة العائد إليه^(٣) ،

وكذلك قول الشاعر^(٤) :

فأمّا الصدور ، لاصدور جعفرٍ ولكن أعجاز أشديد أصريرها^(٥)

والوجه الثاني : أن يكون زيد مرفوعاً لأنه خبر مبتدأ

محذوف ، كأنه لما قيل : نعم الرجل ، قيل : من هذا المدوح ؟

١٠ قيل : زيد ، (أي : هو زيد)^(٥) ، وحذف المبتدأ كثير في

كلامهم . فاعرفه تصب إن شاء الله تعالى .

(١) هو الحارث الخزومي بن خالد بن العاص (م سنة ٥٨٠) وفد على

عبد الملك بن مروان بالشام ، فولاه امارة مكة ، وتوفي فيها .

(٢) أي إنكم لاتحسنون القتال ، وإنما تحسنون السير مع ركاب الإبل

الذين لا يقاتلون .

(٣) سقط من (ظ) : إليه .

(٤) في (ق) و (ظ) : قول الآخر . لم أقف عليه . وفي اللسان : الجعفر :

النهر الصغير فوق الجدول وبه سمّي الرجل . وجعفر : أبو قبيلة من عامر

وهم الجعافرة . وصر بصراً وصريراً وصرّصر : صوت . وصاح

أسدّ الصياح وفي خزنة الأدب : « ضريرها » بالضاد ، والضرير :

المريض الهزول ، وكل شيء خالطه ضرّ : ضرير ومضروب .

(٥) سقط من (ظ) ما بين القوسين .

الباب الرابع عشر

باب حبّذا

إن قال قائل : ما الأصل في « حبّذا » قيل : الأصل في « حبّذا »^(١) : حَبَبَ ذَا « إلا أنه لما اجتمع حرفان متحرّكان من جنس واحد ، استثقلوا اجتماعهما متحرّكين ، فحذفوا حركة الحرف الأوّل ، وأدغموه في الثاني^(٢) ، فصار : حَبَّ ، وركّبوه مع ذافصار بمنزلة كلمة واحدة ، ومعناها المدح ، وتقريب المدح من القلب .

فإن قيل : فليَمَّ^(٣) قلتم إن الأصل : (حَبَبَ : على فَعَلٍ ، دون فَعَلٍ وفَعِلٍ^(٤)) ؟ قيل : لوجبهين : أحدهما أن اسم الفاعل منه حبيب ، على وزن^(٥) : فَعِيلٍ ، وفَعِيلٌ أكثر ما يجيء في ما فعله^(٦) : فَعَلٌ ، نحو شَرَفٌ فهو شريف ، وظَرَفٌ فهو ظريف ،

(١) في (ق) و (ظ) : فيها .

(٢) في (ظ) وأدغموا الثاني .

(٣) في (ق) : وليم ،

(٤) وردت الجملة في (ظ) على الشكل التالي : (حب على وزن فَعَلٍ وفَعِلٍ)

وفيهما خلل واضح .

(٥) في (ق) و (ظ) : على فَعِيلٍ .

(٦) في (ق) : يجيء فعله على .

ولطَفَ فهو لطيف ، وما أشبه ذلك . والوجه الثاني أنه قد
حكي عن بعض العرب أنه نقل الضمة من الباء إلى الحاء ، كما
قال الشاعر^(١) :

وَحُبٌّ بِهَا مَقْتُولَةٌ حِينَ تُقْتَلُ .

فدل على أن أصله : فعلٌ .

فإن قيل : فلم^(٢) جعلوها بمنزلة كلمة واحدة ؟ قيل إنما جعلوها
بمنزلة كلمة واحدة طلباً للتخفيف على ما جرت به عادتهم في كلامهم .
فإن قيل : فلم ركبوه مع المفرد المذكّر دون المؤنث والمثنى
والجمع ؟ قيل : لأنّ المفرد المذكّر هو الأصل ، والتأنيث
والتثنية والجمع كآها فرع عليه ، وهي أثقل منه ، فلمّا أرادوا
التركيب ، كان تركيبه مع الأصل الذي هو الأخرى^(٣) ،
أولى من تركيبه مع الفرع الذي هو الأثقل .
فإن قيل : فلم كانت « حبّذا » في التثنية والجمع والتأنيث

(١) هو الأخطل التغلبي غياث بن غوث أبو مالك (م سنة ٥٩٠ = ٧٠٨ م)

والشطر الأول لهذا البيت :

فقلت اقتلوا عنكم بزاجها

وقتلها (أي الحر) مزجها بالاء .

(٢) في (ق) و (ظ) : فلماذا .

(٣) في (ظ) : أخف .

- على لفظ واحد؟ قيل: إنما كانت كذلك^(١) نحو حبّذا الزيدان،
وحبّذا الزيدون، وحبّذا هند، لأنها جرت في كلامهم مجرى المثل،
والأمثال لا تتغير، بل تلزم سننا واحداً وطريقة واحدة.
- فإن قيل فما الغالب^(٢) على «حبّذا» الاسمية أو^(٣) الفعلية؟
قيل: اختلف النحويون في ذلك، فذهب أكثرهم^(٤) إلى أن
الغالب^(٢) عليها الاسمية، وذلك لأن الاسم أقوى من الفعل،
فإنه ركّب أحدهما مع الآخر، كان التغليب للأقوى الذي هو
الاسم دون الأضعف الذي هو الفعل؛ وذهب بعضهم^(٥) إلى
أن الغالب^(٢) عليها الفعلية، وذلك^(٦) لأن الجزء الأول منها
فعل، فغلب عليها الفعلية، لأن القوة للجزء الأول؛ وذهب
آخرون إلى أنها لا يغلب عليها اسمية ولا فعلية، بل هي جملة
مركبة من فعل ماض، واسم هو فاعل، فلا^(٧) يغلب أحدهما
على الآخر.

-
- (١) في (ق) و (ظ) كانت في التثنية والجمع والتأنيث على لفظ واحد نحو .
(٢) في (ق) و (ظ) : الغلب .
(٣) في (ق) : أم .
(٤) في (ق) و (ظ) : أكثر النحويين .
(٥) في (ق) و (ظ) : بعض النحويين .
(٦) سقطت من (ق) و (ظ) .
(٧) في (ق) : ولا .

فإن قيل : فبماذا ^(١) يرتفع المعرفة بعده : نحو : « حبّذا زيد » ؟
قيل : الخمسة أوجه :

الوجه ^(٢) الأول : أن يجعل حبّذا مبتدأ ، وزيد خبره .
والوجه الثاني : أن تجعل : ذا مرفوعاً بحبّ ارتفاع الفاعل
٥ بفعله ، وتجعل زيدا بدلاً منه .

والوجه الثالث : أن تجعل زيدا خبر مبتدأ محذوف ،
كأنه لما قيل ^(٣) : من هو ؟ قيل : زيد ، أي . هو زيد .
والوجه الرابع : أن تجعل زيدا مبتدأ ، وحبّذا خبره .
والوجه الخامس : أن تجعل ^(٤) : ذا زائدة ، فيرتفع زيد بحبّ
١٠ لأنه فاعل ، وهو أضعف الوجوه ^(٥) .

فإن قيل : فعلى ماذا تنتصب النكرة بعده ؟ قيل : إنما ^(٦)
تنتصب النكرة بعده على التمييز ، ألا ترى أنك إذا قلت :
« حبّذا زيد رجلاً ، وحبّذا عمرو راكباً » يحسن فيه تقدير

-
- (١) في (ق) و (ظ) : فلماذا .
 - (٢) سقط من (ظ) : الوجه .
 - (٣) في (ق) و (ظ) زيادة قوله : حبّذا ، قيل : من هو ؟
 - (٤) وردت الجمل السابقة كلها مبنية للمجهول في (ق) و (ظ) .
 - (٥) في (ق) و (ظ) : الأوجه .
 - (٦) سقطت من (ق) و (ظ)

« مِنْ » كأنك قلت : مِنْ رجل ، وَمِنْ راكب . كما
قال الشاعر ^(١) :

ياحبّذا جبيلُ الرّيانِ مِنْ جبيلٍ وحبّذا ساكنُ الرّيانِ مَنْ كانا
فذهب ^(٢) بعض النحويين إلى أنه إن كان الاسم غير مشتق ،
نحو : حبّذا زيد رجلاً ، كان منصوباً على التمييز ، وإن كان
مشتقاً نحو : حبّذا عمرو راكباً ، كان منصوباً على الحال .
فاعرفه تصب إن شاء الله تعالى .

(١) هو جرير الشاعر الشهير (م ١١٠) كان غزلاً عفيفاً ، وأخباره مع
الشعراء كثيرة . وبعد بيت الشاهد :
وحبّذا نفحات من يمانية تأتيك من قبيل الرّيان أحياناً
(٢) في (ق) و (ظ) : وذهب .

الباب الخامس عشر

باب التعجب

إن قال قائل: لم زيدت «ما» في التعجب نحو: «ما أحسن زيداً»،
دون غيرها؟ قيل: لأن «ما» في غاية الإبهام، والشئ إذا
• كان مبهاً كان أعظم في النفس^(١)، لاحتاله أموراً كثيرة، فلهذا
كانت زيادتها في التعجب أولى من غيرها. فإن قيل: فما معناها؟
قيل: اختلف النحويون في ذلك، فذهب سيبويه وأكثر البصريين
إلى أنها بمعنى شيء، وهو في موضع رفع بالابتداء، «وأحسن»
خبره، تقديره: شيء أحسن زيداً؛ وذهب بعض النحويين من
١٠ البصريين إلى أنها بمعنى الذي، وهو موضع رفع بالابتداء، و«أحسن»
صلته، وخبره محذوف، وتقديره: الذي أحسن زيداً شيء؛
وما ذهب إليه سيبويه والأكثر من أولى لأن الكلام على قولهم
مستقل^(٢) بنفسه، لا^(٣) يفتقر إلى تقدير شيء، وعلى القول

(١) في (ق) و (ظ): النفوس .

(٢) في (ظ): مستقل .

(٣) في (ظ): ولا .

الآخر يفتقر إلى تقدير شيء ، وإذا كان الكلام مستقلاً بنفسه ،
مستغنياً عن تقدير ، كان أولى مما يفتقر إلى تقدير .

فإن قيل : هل : « أحسن » فعل أو اسم ؟ قيل : اختلف
النحويون في ذلك ، فذهب البصريون إلى أنه فعل ماض ، واستدلوا
على ذلك من ثلاثة أوجه :

الأول ^(١) : أنهم قالوا : الدليل على أنه فعل أنه إذا وصل بياء
الضمير فإن نون الوقاية تصحبه ، نحو : « ما أحسنني » وما أشبه ذلك ،
وهذه النون إنما تصحب الضمير ^(٢) في الفعل خاصة لتقيده من
الكسر ، ألا ترى أنك تقول : أكرمني ، وأعطاني ، وما أشبه
ذلك ؟ ولو قلت في نحو ^(٣) : غلامني ، وصاحبني ، لم يجز ، فلهذا ١٠
دخلت ^(٤) هذه النون عليه دلّ على أنه فعل .

والوجه الثاني : أنهم قالوا : الدليل على أنه فعل أنه ينصب
المعارف والنكرات ، و« أفعل » إذا كان اسماً إنما ينصب النكرات
خاصة على التمييز ، نحو « هذا ^(٥) أكبر منك سناً ، وأكثر منك

(١) في (ق) و (ظ) : الوجه الأول .

(٢) في (ق) و (ظ) : بياء الضمير

(٣) في (ق) و (ظ) : نحو غلامي وصاحبني غلامني و....

(٤) في (ق) : ههنا ، وفي (ظ) : دخل ههنا .

(٥) في (ق) : هو .

علماء» وما أشبه ذلك ، فلما نصب ههنا المعارف دلّ على أنه فعل ماض ^(١) .

والوجه الثالث : أنهم قالوا : الدليل على أنه فعل ماض أنه مفتوح الآخر ، فلو ^(٢) لم يكن فعلاً لما كان لبنائه على الفتح وجه ، إذ لو كان اسماً ، لكان يجب أن يكون ^(٣) مرفوعاً لوقوعه خبراً لـ «ما» قبله ^(٤) بالإجماع ، فلما وجب أن يكون مفتوحاً دلّ على أنه فعل ماض .

وذهب الكوفيون إلى أنه اسم ، واستدلوا على ذلك من ثلاثة أوجه :

١٠ الوجه الأول : أنهم قالوا : الدليل على أنه اسم أنه لا يتصرف ، ولو كان فعلاً لوجب ^(٥) أن يكون متصرفاً ، لأن التصرف من خصائص الأفعال ، فلما لم يتصرف دلّ على أنه ليس بفعل ، فوجب أن يلحق الأسماء .

والوجه الثاني : أنهم قالوا : الدليل على أنه اسم أنه يدخله

(١) سقط من (ق) و (ظ) : ماض .

(٢) في (ق) و (ظ) : ولو

(٣) سقط من (ظ) : أن يكون .

(٤) سقط من (ق) و (ظ) قبله .

(٥) في (ق) و (ظ) : لكان يجب .

التصغير ، والتصغير من خصائص الأسماء ، قال الشاعر :
يا ما أميلح غزلاناً شدن لنا من هؤلأيا ككن الضال والسر^(١)
والوجه الثالث: أنهم قالوا: الدليل على أنه اسم أنه يصح نحو^(٢) :
ما أقومه ، وما أبيعه ، كما يصح الاسم في نحو : هذا أقوم
منك ، وأبيع منك ، ولو أنه فعل لوجب أن يعتل كالفعل ،
نحو : أقام وأباع ، في قولهم^(٣) : « أباغ الشيء^(٤) » إذا عرضه
للبيع ، فلما لم يعتل ، وصح كالأسماء مع ما دخله من الجمود
والتصغير ، دل على أنه اسم .

والصحيح ما ذهب إليه البصريون ، وأما ما^(٥) استدل به
الكوفيون ففاسد ، أما قولهم إنه لا يتصرف فلا حجة فيه ،
ولأننا^(٦) أجمعنا على أن : عسى وليس فعلان ، ومع هذا لا يتصرفان

(١) لم أقف على قائله . يقال : شدن الظبي : إذا قوري وطلع قرناه ،
واستغنى عن أمه . ومن هؤلأيا ككن مضغر (هؤلأيا) . و (الضال)
شجر السدر البري ، (والسر) شجر الطلح من أشجار البادية . وأصل
التركيب :

يا ما أميلح غزلاناً لنا شدن

(٢) سقط من (ظ) : نحو .

(٣) في (ظ) : في نحو .

(٤) في (ظ) : المتاع .

(٥) في (ق) : من وهو سهو .

(٦) في (ق) و (ظ) : لأننا .

وكذلك ^(١) ههنا ، وإنما لم يتصرف فعل التعجب لوجهين :
أحدهما : أنهم ^(٢) لما لم يصوغوا للتعجب حرفاً يدلّ عليه ، جعلوا له
صيغةً لا تختلف لتكون ^(٣) دلالة على المعنى الذي أرادوه ، وأآنه
مضمّن معنى ليس في أصله . والوجه الثاني : إنّما لم يتصرف لأن
الفعل المضارع يصلح للحال والاستقبال ، والتعجب إنّما يكون
مماً ^(٤) هو موجود في الحال أو كان فيما مضى ، ولا ^(٥) يكون
التعجب ممماً لم ^(٦) يقع ، فلهذا كان المضارع يصلح للحال والاستقبال ،
كرهوا أن يصرفوه إلى صيغة تحتمل الاستقبال الذي لا يقع
التعجب منه .

١٠ وأما قولهم : إنه ^(٧) يدخله التصغير وهو من خصائص الأسماء ،
قلنا : الجواب عنه من ثلاثة اوجه :

الوجه الأول : أن التصغير ههنا لفظي ، والمراد به تصغير
المصدر لاتصغير الفعل ، لأنّ هذا الفعل منع من التصرف ،

(١) في (ق) و (ظ) : فكذلك .

(٢) سقطت من (ق) .

(٣) في (ق) : ليكون ، وفي (ظ) : فيكون .

(٤) في (ظ) : في ما

(٥) في (ق) : فلا .

(٦) في (ق) : لا .

(٧) سقطت من (ق)

والفعل متى منع من التصرف لا يؤكد بذكر المصدر ، فلما أرادوا تصغير المصدر ^(١) ، صغروه بتصغير فعله ، لأنه يقوم مقامه ، ويدلّ عليه ، فالتصغير في الحقيقة للمصدر لا للفعل .

والوجه الثاني : أن التصغير إنما حسن في فعل التعجب ، لأنه

- لما لزم طريقة واحدة ، أشبه الأسماء ، فدخله بعض أحكامها ، والشئ إذا أشبه الشئ من وجه ، لا يخرج بذلك عن أصله ، كما أن اسم الفاعل محمول على الفعل في العمل ، فلم ^(٢) يخرج بذلك عن كونه اسماً ، والفعل محمول على الاسم في الإعراب ، ولم يخرج ^(٣) عن كونه فعلاً ، فكذلك ههنا .

والوجه الثالث : أنه إنما ^(٤) دخله التصغير حملاً على باب ١٠

أفعل الذي للتفضيل والمبالغة ^(٥) ، لاشتراك اللفظين في ذلك ، ألا ترى أنك لاتقول : « ما أحسن زيداً » ، إلا لمن بلغ غاية الحسن ^(٦) كما لاتقول : « زيد أحسن القوم » ، إلا لمن كان أفضلهم في الحسن ؟ فلهذه المشابهة بينهما ، جاز التصغير في قوله : « يأميلح غزلاًناً »

(١) في (ظ) : التصغير للمصدر .

(٢) في (ق) و (ظ) : ولم .

(٣) في (ق) و (ظ) : بذلك .

(٤) في (ظ) : لا .

(٥) في (ظ) بياض مكان : والمبالغة .

(٦) في (ق) و (ظ) : الغاية في الحسن .

كما تقول : غزلانك أميلح الغزلان ، وما أشبه ذلك ، والذي يدلّ على اعتبار هذه المشابهة بينهما ، أنّهم حملوا : « أفعل منك » ، وهو أفعل القوم » على قولهم : « ماأفعله » فجاز فيها ماجاز فيه ، وامتنع فيها ماامتنع فيه ، فلم يقولوا : « هذا أعور منك » ، ولا : « أعور القوم » لأنهم لم يقولوا : « ماأعوره » وقالوا : هو أقبح عوراً منك ، وأقبح القوم عوراً كما قالوا : « ماأقبح عوره » وكذلك لم يقولوا « هو أحسن منك حسناً » فيؤكّدوا ، كما لم يقولوا : « ماأحسن زيداً ^(١) حسناً » فلما كانت بينهما هذه المشابهة ، دخله التصغير حملاً على : « أفعل » الذي للتفضيل والمبالغة .

١٠ وأما قولهم : إنه يصح كما يصح الاسم ، قلنا : التصحيح حصل ^(٢) من حيث حصل التصغير ، وذلك لجملة على باب : « أفعل » الذي للمفاضلة ، ولأنه أشبه الأسماء لأنه لزم ^(٣) طريقة واحدة ، فلما أشبه الاسم من هذين الوجهين ، وجب أن يصح كما يصح الاسم ؛ وشبهه الاسم ^(٤) من هذين الوجهين لا يخرج ذلك ^(٥) عن كونه فعلاً ، كما أن ما لا ينصرف أشبه الفعل من

(١) سقطت الألف من (ظ) .

(٢) في (ق) : له .

(٣) في (ق) و (ظ) : ألزم .

(٤) في (ق) و (ظ) : للاسم .

(٥) سقطت من (ق) و (ظ) ،

وجيهين ، لم يخرج به ^(١) عن كونه اسماً ، فكذلك هم هنا هذا الفعل وإن أشبه الاسم من وجيهين لا يخرج عن كونه فعلاً ؛ على أن تصحيحه غير مستنكر ، فإن كثيراً من الأفعال المتصرفة جاءت ^(٢) مصححة ، كقولهم : «أغيلت المرأة ، واستنوق ^(٤) الجمل ، واستتست الشاة ، واستحوذ عليهم » قال الله تعالى : « أَسْتَحْوِذَ عَلَيْهِمُ الشَّيْطَانُ » ^(٥) . وهذا أكثر ^(٦) في كلامهم ، والذي يدل على أن تصحيحه لا يدل على كونه اسماً أن « أفعل به » جاء في التعجب ^(٧) مصححاً مع كونه فعلاً ، نحو : « أقوم به ، وابيع ^(٨) به » ، فكما أن التصحيح في : أفعل به لا يخرج عن كونه فعلاً ، فكذلك الصحيح ^(٩) في « ما أفعله » لا يخرج عن كونه فعلاً ، وقد ذكرنا هذه المسألة ١٠ مستوفاة في المسائل الخلافية ^(١٠) .

- (١) في (ق) و(ظ) : ولم يخرج ذلك ، ولعله الصواب .
- (٢) في (ق) : قد جاءت .
- (٣) في لسان العرب : استغيلت (المرأة) إذا حملت وهي ترضعه والاسم الغيلة .
- (٤) قال ابن سيده : استنوق الجمل صار كالناقة في ذلكا .
- (٥) سورة المجادلة (الآية ١٩) واستحوذ : غلب .
- (٦) في (ق) و (ظ) : كثير .
- (٧) في (ق) و (ظ) : في التعجب جاء ..
- (٨) في (ظ) : وأتبع به وهو سهو .
- (٩) في (ق) و(ظ) : التصحيح .
- (١٠) في (ج ١ ص ٨١ - ٩٥) من كتاب الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين تحت عنوان : أفعل التعجب اسم أو فعل ؟

فإن قيل : فلم كان فعل التعجب منقولاً من الثلاثي دون غيره ؟ قيل لوجهين :

أحدهما : أن الأفعال على ضربين : ثلاثي ورباعي ، فجاز نقل الثلاثي إلى الرباعي ، لأنك تنقله من أصل إلى أصل ، ولم يجز نقل الرباعي إلى الخماسي ، لأنك تنقله من أصل إلى غير أصل ، لأن الخماسي ليس بأصل .

والوجه الثاني : أن الثلاثي أخف من غيره ، فلهما كان أخف من غيره ، احتمال زيادة الهمزة ، وأما ما زاد على الثلاثي فهو ثقيل ، فلم يحتمل الزيادة .

١٠ فإن قيل : فلم كانت الهمزة أولى بالزيادة ؟ قيل : لأن الأصل في الزيادة حروف المد واللين وهي الواو ، والياء ^(١) ، والألف ، فأقاموا الهمزة مقام الألف ، لأنها قريبة من الألف ، وإنما أقاموها مقام الألف ، لأن الألف لا يتصور الابتداء بها . لأنها لا تكون إلا ساكنة ، والابتداء بالساكن محال ، فكان ^(٢) تقدير زيادة الألف ههنا أولى لأنها أخف حروف العلة ، وقد كثرت زيادتها في هذا النحو ، نحو : أبيض ، وأسود ، وما أشبه ذلك .

(١) في (ق) : الياء والواو والألف .

(٢) في (ق) و (ظ) : وكان .

فإن قيل : فماذا ^(١) ينتصب الاسم في قولهم : « ما أحسن زيداً » ؟ قيل : ينتصب لأنه مفعول أحسن ، لأن « أحسن » لما تُقِلُّ ^(٢) بالهمزة ، صار متعدياً ، بعد أن كان لازماً ، فتعدى إلى زيد ، فصار ^(٣) زيد منصوباً بوقوع الفعل عليه .

فإن قيل : فلم لا يشتق فعل التعجب من الألوان والخلق ؟
قيل : لوجهين : أحدهما أن الأصل في أفعالها أن تستعمل على أكثر من ثلاثة أحرف ، وما زاد على ثلاثة أحرف لا يبنى منه فعل التعجب . والوجه الثاني : أن هذه الأشياء لما كانت ثابتة في الشخص لا تكاد تتغير ، جرت مجرى أعضائه التي لا معنى للأفعال فيها ، كاليد والرجل وما أشبه ذلك ، فكما لا يجوز أن يقال : ما ^(٤) أيدها ، ولا ما أرجله من ^(٥) أيدها والرجل ، فكذلك لا يجوز أن يقال : ما أحمره وأسوده ^(٦) ؛ فإن كان المراد بقوله : ما أيدها من اليد بمعنى النعمة ، وما أرجله من الرُّجْلة ^(٧) جاز ، وكذلك إن كان المراد بقوله : ما أحمره ، من صفة البلادة لامن

(١) في (ق) و (ظ) : بماذا .

(٢) في (ق) : نقل وفي (ظ) نعل وهو سهو .

(٣) في (ق) و (ظ) : وصار .

(٤) في (ظ) : لا ما .

(٥) في (ظ) : في .

(٦) في (ق) و (ظ) : ولما أسوده .

(٧) الرُّجْلة : القوة على الشيء

الجرّة ، وما أسوده ، من السّودد لامن السّواد جاز^(١) ، وإِنَّمَا جاز في هذه الأشياء لأنّها ليست بألوان ولا خلق .

فإن قيل : فلم^(٢) استعملوا لفظ الأمر في التعجب نحو : « أَحْسِنُ بَزِيدٍ » وما أشبهه ؟ قيل : إِنَّمَا فعلوا ذلك لضرب من المبالغة في المدح .

فإن قيل : فما^(٣) الدليل على أنّه ليس بفعل أمر ؟ قيل : الدليل على ذلك أنّه يكون على صيغة واحدة في جميع الأحوال^(٤) ، تقول : « يارجل^(٥) أَحْسِنُ بَزِيدٍ ، ويارجلان أَحْسِنُ بَزِيدٍ^(٦) ، ويارجال أَحْسِنُ بَزِيدٍ ، وياهند أَحْسِنُ بَزِيدٍ ، وياهندان أَحْسِنُ بَزِيدٍ ، وياهندات أَحْسِنُ بَزِيدٍ^(٧) مع الواحد والاثنين والجماعة والمؤنث على صيغة واحدة لأنّه لا ضمير فيه ، ولو كان

(١) في (ق) و (ظ) : كان جائزاً .

(٢) في (ق) و (ظ) : لِمَ .

(٣) في (ق) و (ظ) : وما .

(٤) في (الموفى في النحو الكوفي وشرحه) : وإِنَّمَا التزم إفراده ، لأنّه

كلام جرى مجرى المثل ، وصار معنى أفعل به كعنى ماأفعله وهو

محض انشاء التعجب ، ولم يبق فيه معنى الخطاب حتى بثني ويجمع ويؤنث

باعتبار تثنية المخاطب وجمعه وتأنينه اه ص ١٣١ .

(٥) في (ظ) : لرجل وهو سهو .

(٦) سقط مثال المتنى من (ظ) .

(٧) سقط من (ظ) : فيكون .

أمراً لكان ينبغي أن يختلف في التثنية ^(١) فتقول : « أحسنا
بزيد ^(٢) » وفي جمع المذكر : « أحسنوا » وفي أفراد المؤنث ^(٣) :
« أحسنني » وفي جمع المؤنث : « أحسنن » فتأتي بضمير الاثنين
والجماعة والمؤنث ، فهأ كان علي ^(٤) صيغة واحدة ، دلّ علي
أن لفظه لفظ الأمر ، ومعناه الخبر .

فإن قيل : فما موضع الجار والمجرور في قولهم : « أحسن بزيد » ؟
قيل : موضعه الرفع لأنه فاعل « أحسنن » لأنه لما كان ^(٥)
فعالاً ، والفعل لا بد له من فاعل ، جعل الجار والمجرور في موضع رفع
لأنه ^(٦) فاعل ، قال الله ^(٧) تعالى « وكفى بالله ولياً ، وكفى
بالله نصيراً ^(٨) » أي وكفى الله ولياً ، وكفى الله نصيراً ، والباء
زائدة ^(٩) ، فكذلك ههنا الباء زائدة ، لأن الأصل في : « أحسن

(١) في (ق) و (ظ) : فتقول في التثنية .

(٢) في (ق) و (ظ) : « أحسننا » .

(٣) في (ق) و (ظ) : وفي المؤنث .

(٤) سقط من (ظ) : علي .

(٥) في (ق) و (ظ) كان « أحسنن » فعالاً .

(٦) في (ق) و (ظ) : بأنه .

(٧) في (ق) و (ظ) : كقوله .

(٨) النساء : (٤٥)

(٩) سقط من (ظ) : والباء زائدة .

بزید : احسنَ زید^(١) « أي صار ذا حسن ، ثم نقل إلى لفظ الأمر ، وزيدت الباء عليه .

فإن قيل : فلمَ زيدت الباء عليه^(٢) ؟ قيل : لوجهين : أحدهما أنه لما كان لفظ فعل التعجب لفظ الأمر ، فزادوا الباء^(٣) فرقاً
• بين لفظ الأمر الذي للتعجب ، وبين لفظ^(٤) الأمر الذي لا يراد به التعجب . والوجه الثاني أنه لما كان معنى الكلام « يا حسن اثبت بزید » أدخلوا الباء لأن اثبت تتعدى^(٥) بحرف الجر ، فلذلك^(٦) أدخلوا الباء . وقد ذهب بعض النحويين إلى أن الجار والمجرور في موضع النصب^(٧) ، لأنه يُقدَّر في الفعل ضميراً
١٠ هو^(٨) الفاعل^(٩) ، كما يُقدَّر في : « ما أحسنَ زیداً » وإذا قدَّر

(١) في (ظ) : زیداً وهو سهو .

(٢) سقط من (ق) و(ظ) : عليه .

(٣) في (ق) و (ظ) زادوا .

(٤) في (ق) و (ظ) : ولفظ الأمر .

(٥) في (ق) : يتعدى .

(٦) في (ظ) : فكذلك .

(٧) في (ق) و (ظ) : نصب .

(٨) في (ظ) : وهو .

(٩) وفي التنزيل : « أسمعُ بهم وأبصرُ » (مریم الآية ٣٨) فلفظ « بهم »

إنما جاز حذفه عند الفراء لكونه مفعولاً والفاعل ضميره المستتر في

أسمع وأبصر .

ههنا في الفعل ضميراً هو الفاعل ، وقع الجار والمجرور في موضع
المفعول ، فكانا في موضع نصب ، والذي اتفق عليه ^(١) أكثر
النحويين هو الأول ، وكان الأول هو الأولى ^(٢) لأن الكلام
إذا كان مستقلاً بنفسه من غير إضمار كان أولى مما يفتقر
إلى إضمار ، ثم حملُ : « أحسن بزيد » على : « ما أحسن »
زيداً في تقدير الإضمار لا يستقيم ، لأن « أحسن » إنما ضمير
فيه لتقدم « ما » عليه ، لأن « ما » مبتدأ ، و « أحسن »
خبره ، ولا بد فيه من ضمير يرجع إلى المبتدأ ، بخلاف : « أحسن
بزيد » فإنه لم يتقدمه ما يوجب ^(٣) تقدير الضمير ، فبان الفرق
بينهما ، فاعرفه تصب إن شاء الله تعالى .

١٠

(١) في (ق) و (ظ) : والذي عليه .

(٢) في (ظ) : الأول أولى .

(٣) في (ظ) : فوجب .

الباب السادس عشر

باب عسى

إن قال قائل : ما « عسى من الكلام » ^(١) ؟ قيل : فعل ماض من أفعال المقاربة لا يتصرف ، وقد حكى ^(٢) عن ابن السراج ^(٣) أنه حرف ، وهو قول شاذ لا يعرج عليه ، والصحيح أنه فعل ، والدليل على ذلك أنه يتصل به تاء الضمير ، وألفه ، وواوه ، نحو : « عسيت ، وعسيا ، وعسوا » ، قال الله تعالى : « قَهْلَ عَسَيْتُمْ إِنْ تَوَلَّيْتُمْ » ^(٤) فلما دخلته هذه الضمائر كما تدخل على الفعل ، نحو : قمت ، وقاما ، وقاموا ، وقمتم ، دلّ على أنه فعل ، وكذلك ^{١٠} أيضاً تلحقه تاء التانيث الساكنة التي تختص بالفعل ، نحو : « عست المرأة » كما تقول : « قامت وقعدت » فدلّ على أنه فعل .

فإن قيل : فلم لا يتصرف ؟ قيل : لأنه أشبه الحرف ، لأنه لما كان فيه معنى الطمع أشبه لعلّ ولعلّ حرف لا يتصرف ، فكذلك ما أشبهه .

(١) في (ق) و (ظ) : الكلم .

(٢) في (ق) و (ظ) : يحكى .

(٣) هو أبو بكر محمد بن السري البغدادي النحوي قرأ النحو على المبرد

وكان شديد الذكاء (م ٣١٦ هـ) .

(٤) سورة محمد (الآية ٢٢) .

فإن قيل : فإذا تفعل ^(١) عسى ؟ قيل : ترفع الاسم وتنصب الخبر مثل كان ^(٢) ، إلا أن خبرها لا يكون إلا مع ^(٣) الفعل المستقبل ، نحو « عسى زيد أن يقوم »

فإن قيل فلم أدخلت في خبره أن ؟ قيل : لأن « عسى » وضعت لمقارنة الاستقبال ، و « أن » إذا دخلت على الفعل المضارع أخلصته للاستقبال ، فلما كانت « عسى » موضوعة لمقارنة الاستقبال ، و « أن » تخلص الفعل للاستقبال ، أُلزموا الفعل الذي وضع لمقارنة الاستقبال « أن » التي هي علم الاستقبال .

فإن قيل : فما ^(٤) الدليل على أن موضع « أن » وصلتها النصب ؟

قيل : لأن معنى « عسى زيد أن يقوم : قارب زيد القيام » ^(٥) والذي يدل على ذلك قولهم : « عسى الغوير أبوساً » ^(٥) ، وكان القياس أن يقال : عسى الغوير أن يباس ، إلا أنهم رجعوا إلى الأصل المتروك فقالوا : « عسى الغوير أبوساً » فنصبوه بعسى ،

(١) في (ق) و (ظ) : تعمل .

(٢) في (ق) و (ظ) : كان .

(٣) في (ق) : إلا « أن » مع ...

(٤) في (ق) و (ظ) : وما .

(٥) قال الاصمعي : وأصله أنه كان غار فيه ناس فأنهار عليهم . أو أنهم

فيه عدو فقتلهم فيه ، فصار مثلاً لكل شيء يخاف أن يأتي منه

شر ثم صغر الغار فصار غوير . (كذا في اللسان والقاموس) .

لأنهم أجروها مجرى قارب ، فكأنه قيل : « قارب الغوير أبوساً » ،
وهو جمع بأس أو بؤس .

فإن قيل فإلم حذفوا « أن » في خبرها ^(١) في بعض أشعارهم ؟
قيل : إنما يحذفونها في بعض أشعارهم ^(٢) لأجل الاضطراب تشبيها
لها بكاد ، فإن كاد من أفعال المقاربة ، كما أن عسى من أفعال
المقاربة ، ولهذا ^(٣) الشبه بينها جاز أن يُحمل ^(٤) عليها في حذف
« أن » من خبرها نحو ^(٥) قوله ^(٦) :

عسى المهم ^(٧) الذي أمسيت فيه يكون وراءه فرج قريب
وكما أن عسى تُشبهه بكاد في حذف « أن » معها ، فكذلك

(١) في (ق) و (ظ) : من خبره .

(٢) في (ق) : الأشعار .

(٣) في (ق) و (ظ) : فلها .

(٤) في (ق) : تحمل .

(٥) في (ق) و (ظ) : في نحو .

(٦) قال الشنيطي في الدرر اللوامع على مع الموامع ، شرح جمع الجوامع :

البيت من قصيدة لهذبة بن خشرم ، (م . سنة ٥٤ هـ تقريباً) قالها

في الحبس يخاطب فيها ابن عمه أبا ذير ، وكان محبوباً معه ، في قصة

مشهورة أفضت إلى قتل هذبة .

(٧) في (ق) : النعم .

- كاد تشبّه بعسى في إثباتها معها ، قال الشاعر (١) .
- قد كاد من طول البلي أن يمصحاً
- فأثبت (أن) مع كاد ، وإن كان الاختيار حذفها ، حملاً على عسى ، فدلّ على وجود المشابهة بينها .
- ٥ فإن قيل : ولم كان الاختيار مع كاد حذف «أن» وهي كعسى في المقاربة ؟ قيل : هما وإن اشتركا في الدلالة على المقاربة إلا أن كاد أبلغ في تقريب الشيء من الحال ، وعسى أذهب في الاستقبال ، ألا ترى أنك لو قلت : «كاد زيد يذهب بعد عام» لم يجوز ، لأن كاد توجب أن يكون الفعل شديد القرب من الحال ، ولو قلت : «عسى الله أن يدخلني الجنة برحمته» ١٠ لكان جائزاً ، وإن لم يكن شديد القرب من الحال ، فلهذا كانت كاد أبلغ في تقريب الشيء من الحال ، حذف معها «أن» التي هي علم الاستقبال ، ولما كانت عسى أذهب في الاستقبال أتت معها بأن التي هي علم الاستقبال .

(١) قال الشنقيطي : قيل إن هذا البيت لرؤبة ، ولم أحقق ذلك ، وأوله «ربع عفاء الدهر طوراً فاحي» والربع المنزل ، وعفاء : درسه ، والبلي : الدروس ، وأمصح : أخلق .

فإن قيل : فما موضع « أن » مع صلتها ، نحو ^(١) : « عسى أن يخرج زيد » ؟ قيل ، موضعها ^(٢) مع صلتها ^(٣) الرفع بأنه فاعل كما كان زيد مرفوعاً بأنه فاعل في نحو : « عسى زيد أن يخرج » .
فإن قيل : فهل يجوز أن تحذف « أن » ^(٤) إذا كانت مع صلتها في موضع رفع ؟ قيل : لا يجوز ذلك ، لأن ^(٥) من شرط الفاعل أن يكون اسماً لفظاً ومعنى ، وإذا قلت : « عسى يخرج زيد » فقد جعلت الفعل فاعلاً ، والفعل لا يكون فاعلاً ، لأن الفاعل مخبر عنه ، والإخبار إنما يكون عن الاسم لا عن الفعل ، بلى إن جعل زيد في نحو : « عسى يخرج زيد » فاعل عسى ، وجعل يخرج في موضع النصب ^(٦) جازت المسألة ، لأن المفعول لا يبلغ اقتضاء ^(٧) الاسمية مبلغ الفاعل ، ألا ترى أنه قد يقوم

-
- (١) في (ق) و (ظ) : في نحو .
 - (٢) في (ق) و (ظ) : موضعه .
 - (٣) في (ق) و (ظ) : صلتها .
 - (٤) سقطت من (ق) .
 - (٥) في (ق) و (ظ) : لأنه .
 - (٦) في (ق) و (ظ) : الخبر .
 - (٧) في (ق) و (ظ) : في اقتضاء .

مقام المفعول الثاني^(١) "ماليس باسم ، نحو : «ظننت زيداً قام أبوه» فقام أبوه جملة فعلية ، وقد قامت مقام المفعول الثاني لظننت ، ، وأمّا الفاعل فلا يجوز أن يقع قطُّ إلا اسماً لفظاً ومعنى كما بيّنناه^(٢) ، فأعرفه تصبٍ إن شاء الله تعالى .

(١) سقط من (ق) و (ظ) : الثاني .

(٢) في (ق) و (ظ) : لما بيّنّا .

الباب السابع عشر

باب كان وأخواتها

• إن قال قائل : أي شيء كان وأخواتها من الكلم ؟ قيل : أفعال ، وذهب بعض النحويين إلى أنها حروف وليست أفعالاً ، لأنها لاتدلّ على المصدر ، ولو كانت أفعالاً لكان ينبغي أن تدلّ على المصدر ، ولما كانت لاتدلّ على المصدر ، دلّ على أنها حروف ^(١) ؛ والصحيح أنها أفعال ، وهو مذهب الأكثرين والدليل على ذلك من ثلاثة أوجه :

الوجه الأول : أنها تلحقها تاء الضمير وألفه وواوه ، نحو : كنت وكانا وكانوا ^(٢) ، كما تقول : قت وقاما وقاموا ، وما أشبه ذلك .

والوجه الثاني : أنها تلحقها تاء التانيث الساكنة نحو : كانت المرأة ، كما تقول : قامت المرأة ، وهذه التاء تختص بالأفعال .
والوجه الثالث : أنها تتصرف نحو : كان يكون ، وصار يصير ، وأصبح يصبح ، وأمسى يمسي ، وكذلك سائرهما ماعدا

(١) في (ق) و (ظ) فلما لم تدل على المصدر ، دلّ على أنها ليست أفعالاً .
(٢) في (ظ) : تقول : كانت ، وكانا ، ، وكنتا .

« ليس » وإِنَّمَا لم يدخلها التصرّف لأنّها أشبهت « ما » وهي ^(١)
تنفي الحال (كما أنّ « ما » تنفي الحال) ^(٢) ولهذا تجري « ما »
بجري « ليس » في لغة أهل الحجاز ، فلمّا أشبهت « ما » وهي
حرف لا يتصرّف ، وجب ألاّ يتصرّف ^(٣) . وأمّا قولهم : إنّها
لا تدلّ على المصدر ، ولو كانت أفعالاً لدلت على المصدر ،
قلنا : هذا إنّما يكون في الأفعال الحقيقية ، وهذه الأفعال غير
حقيقية ، ولهذا المعنى يسمّى ^(٤) أفعال العبارة ، فما ذكرناه (يدلّ
على أنّها أفعال) ^(٥) ، وما ذكرتموه يدلّ على أنّها أفعال غير
حقيقية ، فقد عملنا بمقتضى الدليلين ، على أنّهم قد جبروا هذا
السكر ، وألزموها الخبر عوضاً عن دلالتها على المصدر ، وإذا
وجد الجبر بلزوم الخبر عوضاً عن المصدر كان في حكم الموجود الثابت .
فإن قيل : فعلى كم تنقسم كان وأخواتها ؟ قيل : أمّا كان
فتنقسم على خمسة أوجه :

الوجه الأول : أنّها تكون ناقصة فتدلّ على الزمان المجرد عن

(١) في (ق) و (ظ) : لأنّها .

(٢) سقط من (ق) و (ظ) ما بين القوسين .

(٣) في (ق) و (ظ) : تتصرف .

(٤) في (ق) و (ظ) : تسمى .

(٥) سقط من (ظ) ما بين القوسين

الحدث ، نحو « كان زيد قائماً » ويلزمها الخبر ^(١) لما بيّنتنا .
والوجه الثاني : أنها تكون تامة ، فتدل على الزمان والحدث
كغيرها من الأفعال الحقيقية ، ولا ^(٢) تفتقر إلى خبر ، نحو :
« كان زيد » وهي بمعنى : حدث ووقع ، قال الله تعالى : « وإن
كان ذو عُسرة فَانظُرْ إِلَى مَيْسَرَةٍ ^(٣) » أي : حدث ووقع ،
وقال تعالى ^(٤) : « إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً عَنْ تَرَاضٍ مِنْكُمْ ^(٥) »
وقال تعالى ^(٦) : « وَإِنْ تَكَ حَسَنَةً يَضَاعِفْهَا ^(٧) » في قراءة
من قرأ بالرفع ، وقال تعالى ^(٨) : « كَيْفَ نُكَلِّمُ مَنْ كَانَ فِي
الْمَهْدِ صَبِيًّا » ، أي : وجد وحدث ، وصبياً : منصوب على الحال ،
١٠ ولا يجوز أن تكون ^(٩) ههنا الناقصة ، لأنها ^(١٠) لا اختصاص
لعيسى في ذلك ، لأن كلاً قد كان في المهد صبياً ، ولا عجب في

(١) في (ظ) : الجر وهو سهو .

(٢) في (ق) : فلا .

(٣) سورة البقرة : (الآية ٢٨) .

(٤) (النساء : ٢٩) .

(٥) سقط من (ق) و (ظ) قوله : عن تراض منكم

(٦) (النساء : ٤٠)

(٧) سقط من (ق) و (ظ) : يضاعفها .

(٨) (مريم : ٢٩) .

(٩) في (ق) و (ظ) : تكون : كان .

(١٠) في (ظ) : لأنه .

تكليم من كان فيما مضى في حال الصبي^(١) (وإنما العجب في
تكليم من هو في المهد في حال الصبي^(٢)) ، فدلّ على أنّها ههنا
بمعنى : وجد وحدث ، وعلى هذا قولهم : « أنا مذ كنت
صديقك^(٣) » قال الشاعر :

- ٥ فدى لبني ذهل بن شيبان^(٤) ناقتي إذا كان يومٌ ذوكوا كب أشهبُ
أي حدث يوم ، وقال الآخر :
- إذا كان الشتاء فأدفتوني فإنّ الشيخ يهدمه الشتاء
أي حدث الشتاء .

- والوجه الثالث أن يجعل فيها ضمير الشأن والحديث ، فتكون
الجملة^(٥) خبرها ، نحو : « كان زيد قائم » ، أي كان الشأن
والحديث^(٦) زيد قائم ، قال الشاعر^(٧) .

(١) في (ق) : الصبا

(٢) سقط ما بين القوسين من (ق) و (ظ) .

(٣) في (ق) و (ظ) : أي وجدت .

(٤) ذهل بن شيبان بن ثعلبة جدّ جاهلي ، وبنوه بطن من بكر بن

وائل ، ولم أقف على اسم الشاعر ، ومثله : البيت الذي بعده .

(٥) في (ق) و (ظ) : الجمل .

(٦) في (ظ) : والحدث .

(٧) هذا البيت من شواهد سيبويه ، (ج ١ ص ٣٦) وعزاه في الذيل

للعجيز بن عبد الله السلوي من الشعراء الإسلاميين المقلين .

إذامت كان الناس صنفان شامت وآخرُ مثنٍ^(١) بالذي كنت أصنع
أي كان الشأن والحديث الناس صنفان .

والوجه الرابع : أن تكون زائدة (غير عاملة)^(٢) ، نحو : « زيد

كان قائم » أي زيد قائم ، قال الشاعر :

هـ سَرَاةُ بَنِي أَبِي بَكْرٍ تَسَامِي عَلَى كَانِ الْمَسْوَمَةِ الْعِرَابِ^(٣)
وقال^(٤) الآخر^(٥) :

فكيف إذ امررت بدار قومٍ وجيرانٍ لنا كانوا كرام
(أي : جيران كرام)^(٦) .

والوجه الخامس : أن تكون بمعنى صار ، قال الله تعالى :^(٧)

(١) في (ظ) : مثنى .

(٢) سقط من (ظ) ما بين القوسين .

(٣) أنشده الفراء ، سَرَاةُ جمع سَرِيٍّ وهو السيد الشريف . تَسَامِي أصله :

تَسَامَى من السَمَوْتُ ، وهو العلو . الْمَسْوَمَةُ : المجهول عليها سُومَةٌ ،

أي علامة لتترك في المرعى . الْعِرَابُ : العربية . والمعنى : سَرَاةُ

هذه القبيلة تخال على تلك الحيول العربية المعروفة اه ملخصاً من

ذيل (منار السالك إلى أوضح المسالك) .

(٤) في (ق) و (ظ) أي على المسوومة وقال .

(٥) هو الفرزدق ، من قصيدة يمدح بها هشام بن عبد الملك .

(٦) سقطت من (ظ) .

(٧) البقرة (٣٤) .

« وكان من الكافرين » « وكان من المُنْعَرِقِينَ ^(١) » أي صار ،
وعلى هذا حمل بعضهم قوله تعالى ^(٢) : « كيف نكلم من كان
في المهد صبياً » أي صار ، وقال الشاعر ^(٣) :

بتيها قفر والمطيُّ كأنها قطا الحزن قد كانت فراخا بيوضها
أي صارت فراخا بيوضها .

وأما صار فتستعمل ناقصة وتامة ، فأما الناقصة فتدل ^(٤) على
الزمان المجرد عن الحدث ، ويفتقر ^(٥) إلى الخبر ، نحو « صار
زيد عالماً » مثل كان إذا كانت ناقصة ؛ وأما التامة فتدل على
الزمان والحدث ، ولا تفتقر إلى خبر ، نحو : « صار زيد إلى
عمرو » مثل كان إذا كانت تامة ، وكذلك سائر أخواتها تستعمل
ناقصة وتامة ، إلا : ظلّ وليس وما زال وما فتى ، فإنها لا تستعمل
إلا ناقصة .

(١) هود الآية (٤٣) « فكان » الآية .

(٢) مريم - (٢٩) .

(٣) نسبه في اللسان لابن أحمر . وتيهاء قفر : صحراء يضلّ فيها الساري .
والتطا ضرب من الطير معروف وأضافه إلى الحزن للدلالة على العطش
وشبّهت المطي (النوق) به ، لأنها أشبهت القطا التي فارقت فراخها
لتحمل إليها الماء لتسقيها ، وذلك أسرع لطيرانها .

(٤) في (ق) و (ظ) : أيضاً .

(٥) في (ق) و (ظ) : وتفتقر .

فإن قيل : فلم عملت هذه الأفعال في شيئين ؟ قيل : لأنها عبارة عن الجمل لا عن ^(١) المفردات ، فلما اقتضت شيئين ، وجب أن تعمل فيها ^(٢) .

فإن قيل : فلم رفعت الاسم ونصبت الخبر ؟ قيل : تشبيهاً بالأفعال الحقيقية ، فرفعت الاسم تشبيهاً له بالفاعل ، ونصبت الخبر تشبيهاً له ^(٣) بالمفعول .

فإن قيل : فهل يجوز تقديم أخبارها على أسمائها ؟ قيل : نعم يجوز ^(٤) ، وإنما جاز ^(٥) لأنها لما كانت أخبارها مشبهة بالمفعول ، وأسمائها مشبهة بالفاعل ، والمفعول يجوز تقديمه على الفاعل : فكذلك ما كان مشبهاً به .

فإن قيل : فهل يجوز تقديم أخبارها عليها أنفسها ؟ قيل : يجوز ذلك في ما لم يكن في أوله « ما » نحو : « قائماً كان زيد » وإنما جاز ذلك لأنه لما كان مشبهاً بالمفعول ، والعامل فيه متصرف ، جاز تقديمه عليه كالمفعول ، نحو : « عمرأ ضرب زيد » .

(١) في (ق) و (ظ) : دون المفردات .

(٢) في (ق) و (ظ) فيها .

(٣) سقط الجار والمجرور من (ق) و (ظ) .

(٤) في (ق) و (ظ) : تقديم أخبارها على أسمائها .

(٥) في (ق) و (ظ) : ذلك .

فإن قيل : فإلم لم يجوز تقديم أسمائها عليها أنفسها كما يجوز تقديم أخبارها عليها ؟ قيل : إنما لم يجوز تقديم أسمائها عليها ، لأن أسماءها مشبهة بالفاعل ، والفاعل لا يجوز تقديمه على الفعل ، فكذلك ما كان مشبهاً به ، وجاز تقديم أخبارها عليها لأنها مشبهة بالمفعول ، والمفعول يجوز تقديمه على الفعل كما بينت . ٥

فإن قيل : فإلم لم يجوز تقديم خبر ما في أوله « ما » عليه ؟ قيل : لأن ما في أوله « ما » ماعدا « مادام » للنفي ، والنفي ^(١) له صدر الكلام كالاستفهام ، فكأن الاستفهام لا يعمل ما بعده في ما قبله ، نحو : « أعمراً ضرب ^(٢) زيد » فكذلك النفي لا يعمل ما بعده في ما قبله ، نحو : « قائماً مازال زيد » وقد ذهب بعض النحويين ١٥ إلى أنه يجوز تقديم خبر « مازال » عليها ، وذلك لأن « ما » للنفي ، و « زال » فيها معنى النفي ، إذا ^(٣) دخل على النفي صار إيجاباً ، صار ^(٤) قولك : « مازال زيد قائماً » بمنزلة : « كان زيد قائماً » وكما يجوز أن تقول : « قائماً كان زيد » فكذلك يجوز أن

(١) سقطت الكلمة من (ظ) .

(٢) في (ق) و (ظ) : عمراً أُضْرِبَ ...

(٣) في (ق) و (ظ) : والنفي إذا ..

(٤) في (ق) و (ظ) : وإذا صار إيجاباً صار قولك ..

تقول : « قائماً مازال زيد » وأجمعوا على أنه لا يجوز تقديم خبر « مادام » عليها ، وذلك لأن^(١) « ما » فيها مع الفعل بمنزلة المصدر ، ومعمول المصدر لا يتقدم عليه .

فإن قيل : فهل يجوز تقديم خبر « ليس » عليها ؟ قيل : اختلف النحويون في ذلك ، فذهب الكوفيون إلى أنه لا يجوز تقديم خبرها عليها^(٢) ، وذهب أكثر البصريين إلى جوازه ، لأنه كما جاز^(٣) تقديم خبرها على اسمها ، جاز تقديم خبرها عليها نفسها ، والاختيار عندي ما ذهب إليه الكوفيون ، لأن « ليس » فعل لا يتصرف ، والفعل إنما يتصرف عمله إذا كان متصرفاً في نفسه ١٠ وإذا لم يكن متصرفاً في نفسه ، لم يتصرف عمله ، وأما قولهم : إنه كما جاز تقديم خبرها على اسمها ، جاز تقديم خبرها عليها ففاسد ، لأن تقديم خبرها على اسمها لا يخرجها عن كونه متأخراً عنها ، وتقديم خبرها عليها يوجب كونه متقدماً عليها ، وليس من ضرورة أن يعمل الفعل في مابعد ، ويجب^(٤) أن يعمل في

(١) في (ظ) : أن .

(٢) في (ظ) : عليها نفسها .

(٣) في (ظ) : كلما .

(٤) في (ق) و (ظ) : يجب .

ماقبله ؛ ثم نقول : إنما جاز تقديم خبرها على اسمها لأنها أضعف من « كان » لأنها تتصرف ، ويجوز تقديم خبرها عليها ، وأقوى من « ما » لأنها حرف ولا يجوز تقديم خبرها على اسمها ، فجعل لها منزلة بين المنزلتين ، فلم يجوز تقديم خبرها عليها نفسها ، لتنحطّ عن درجة « كان » ويجوز^(١) تقديم خبرها على اسمها^٥ لترتفع عن درجة « ما » .

فإن قيل : لمَ جاز : « ما كان زيد إلا قائماً » ولم يجوز : « ما زال زيد إلا قائماً » ؟ قيل : لأن « إلا » إذا دخلت في الكلام أبطلت معنى النفي ، فإذا قلت : (« ما كان زيد إلا قائماً » كان التقدير فيه^(٢) : « كان زيد قائماً » وإذا قلت^(٣))^{١٠} « ما زال زيد إلا قائماً » صار التقدير : « زال زيد قائماً » و« زال » لا تستعمل إلا بحرف النفي ، فلهذا كان إدخال حرف الاستثناء يوجب إبطال معنى النفي ، و« كان » يجوز استعمالها من غير حرف النفي ، و« زال » لا يجوز استعمالها إلا بإدخال حرف^(٤)

(١) في (ق) و (ظ) : وجوزوا .

(٢) في (ق) صار التقدير : ...

(٣) سقط من (ظ) ما بين القوسين .

(٤) في (ق) و (ظ) : بحرف .

النفي ، جاز : « ما كان زيد إلا قائماً ولم يجز » مازال زيد
إلا قائماً ، وأما قول الشاعر :

حَرَاجِيحُ مَا تَنْفَكُ إِلَّا مُنَاخَةً عَلَى الْحَسْفِ أَوْ نَرْمِي^(١) بِهَا بَلْدًا قَفْرًا

فالحبر قوله : على الحسف ، وتقديره : ما تنفكُ على الحسف

إلا أن تناخ أو نرمي^(١) بها بلدًا قفرًا ، فاعرفه تصب إن شاء
الله تعالى .

(١) في (ظ) : ترمي . وهذا البيت من قصيدة طويلة لذي الرثمة (غيلان
ابن عقبة ، م سنة ١١٧ هـ) قال أبو عمرو بن العلاء : فتح الشعر
بامرئ القيس وختم بذئ الرثمة ، « حراجيج » جمع حرجوج أو
حرجيج وهي الناقة الجسية الطويلة . « الحسف » الجوع ، وهي أن
تبيت على غير علف .

الباب الثامن عشر

باب ما

إن قال قائل : لم عملت « ما » في لغة أهل الحجاز ، فرفعت الاسم ، ونصبت الخبر ؟ قيل : لأن « ما » أشبهت « ليس » ووجه الشبه بينهما من وجهين : أحدهما أن « ما » تنفي الحال ، كما أن « ليس » تنفي الحال ، والوجه الثاني أن « ما » تدخل على المبتدأ والخبر ، كما أن « ليس » تدخل على المبتدأ والخبر ؛ ويقوي هذه المشابهة بينهما دخول الباء في خبرها كما تدخل في خبر « ليس » (فإذا ثبت أنها ^(١) أشبهت « ليس ») ^(٢) فوجب ^(٣) أن تعمل عملها فترفع الاسم ، وتنصب الخبر ، وهي ١٠ لغة القرآن ، قال الله تعالى ^(٤) : « ما هذا بشراً » وذهب الكوفيون إلى أن الخبر منصوب بحذف حرف الجر ، وهذا فاسد ، لأن حذف حرف الجر لا يوجب النصب ، لأنه لو كان حذف حرف الجر يوجب النصب لكان ينبغي أن يكون

(١) في (ق) : قد .

(٢) سقط من (ظ) ما بين القوسين .

(٣) في (ق) : وجب .

(٤) سورة يوسف الآية (٣١) .

ذلك في كل موضع ، ولا خلاف أن كثيراً من الأسماء يحذف منها حرف الجر^(١) ولا ينتصب^(٢) بحذفه ، كقوله تعالى^(٣) : « وكنى بالله ولياً ، وكنى بالله نصيراً » ولو حذف حرف الجر لكان : « وكنى الله ولياً ، وكنى الله نصيراً » بالرفع^(٤) ، كقول الشاعر^(٥) :

عُمَيْرَةٌ وَدَعِ إِذْ تَجَهَّزْتَ غَادِيَا كَفَى الشَّيْبُ وَالإِسْلَامُ لِمُرءِ نَاهِيَا

وكذلك قولهم : « بحسبك زيد ، وما جاءني من أحد » ولو^(٦) حذفت حرف الجر لقلت : « حسبك زيد ، وما جاءني أحد » بالرفع ، فدل على أن حذف حرف الجر لا يوجب النصب .
١٠ فَإِنْ قِيلَ : لِمَ لَمْ تَعْمَلْ عَلَى لُغَةِ بَنِي تَمِيمٍ ؟ قِيلَ : لِأَنَّ الحرفَ إِذَا يَعْمَلُ إِذَا كَانَ مُخْتَصِماً بِالاسْمِ كحرفِ الجرِّ ، أَوْ بِالفعلِ كحرفِ الجزمِ ، وَإِذَا كَانَ يَدْخُلُ عَلَى الاسْمِ وَالفعلِ لَمْ

(١) في (ق) و (ظ) : يحذف حرف الجر منها .

(٢) في (ق) و (ظ) : تنتصب .

(٣) سورة النساء الآية (٤٥) .

(٤) سقط من (ظ) : بالرفع .

(٥) قال المؤلف في كتابه الإنصاف : وقال عبد بنى الحساس : عُمَيْرَةٌ

وَدَعِ إِلَى آخِرِ البَيْتِ (ص ١١٠) وَلَمْ أَقِفْ عَلَى تَرْجُمَتِهِ .

(٦) في (ق) و (ظ) : لو .

يعمل كحرف العطف ، و « ما » تدخل على الاسم والفعل ،
ألا ترى أنك تقول : « ما زيد قائم ، وما يقوم زيد » فتدخل
عليها ، فلما كانت غير مختصة ، وجب أن تكون غير عاملة .
فإن قيل : فإلم^(١) دخلت الباء في خبرها نحو : « ما زيد
بقائم » ؟ قيل : لوجهين ، أحدهما أنها أدخلت^(٢) تو كيداً للنفي ،
والثاني أن يقدر أنها جواب لمن قال : « إن زيدا قائم » فأدخلت
الباء في خبرها لتكون بإزاء اللام في خبر إن .
فإن قيل : فإلم^(١) بطل عملها في لغة أهل الحجاز إذا فصلت^(٣)
بين اسمها وخبرها بإلا ؟ قيل : لأن « ما » إنما عملت لأنها
اشبهت « ليس » من جهة المعنى وهو ، النفي ، و « إلا » تبطل ١٠
معنى النفي فتزول المشابهة ، وإذا^(٤) زالت المشابهة ، وجب
ألا تعمل .

فإن قيل : فلماذا بطل عملها أيضاً إذا فصلت^(٥) بينها وبين
اسمها وخبرها ب « إن » الخفيفة ؟ قيل : لأن « ما » ضعيفة في

(١) في (ظ) : إلم .

(٢) في (ق) و (ظ) : دخلت .

(٣) في (ظ) : فصل .

(٤) في (ق) و (ظ) : فإذا .

(٥) في (ظ) : فصل .

العمل ، لأنها إنما عملت لأنها أشبهت فعلاً لا يتصرف شيئاً
ضعيفاً من جهة المعنى ، فلهذا كان عملها ضعيفاً بطل عملها مع الفصل ،
ولهذا المعنى يبطل^(١) عملها أيضاً إذا تقدم الخبر على الاسم نحو :
« ما قام زيد » لضعفها في العمل ، فألزمت طريقة واحدة ، وأما^(٢)
ه قول الشاعر^(٣)

فأصبحوا قد أعادَ اللهُ نعمتهم إِذْ هُمْ قُرَيْشٌ وَإِذْ مَا مِثْلَهُمْ بَشَرٌ

فن النحويين من قال : هو^(٤) منصوب على الحال ، لأن
التقدير فيه : وإذ ما بشر مثلهم ، فلهذا قدم مثلهم الذي هو
صفة النكرة انتصب^(٥) على الحال ، لأن صفة النكرة إذا
١٠ تقدمت انتصبت على الحال ، كقول الشاعر^(٦) :

(١) في (ظ) : بطل .

(٢) في (ق) : فأما .

(٣) هو الفرزدق همام بن غالب التميمي أبو فراس (م سنة ١١٠) وهذا
البيت من قصيدة يمدح بها الخليفة العادل عمر بن عبد العزيز القرشي
الأموي .

(٤) سقط الضير « هو » من (ق) .

(٥) في (ق) : انتصبت .

(٦) هو كثير عزة ، الشاعر التميمي الحجازي العفيف وفد على عبد الملك
ابن مروان فعرف أدبه ورفع مجلسه (م سنة ١٠٥ هـ) .

لِيَّةٌ مَوْحِشًا طَلَّلَ يَلْوَحُ كَأَنَّهُ خَلَّلَ^(١)
التقدير فيه^(٢) : طَلَّلٌ مَوْحِشٌ ، وَكَقَوْلِ الْآخِرِ^(٣) :
وَالصَّالِحَاتُ عَلَيْهَا مَغْلَقًا بَابُ

والتقدير فيه^(٢) : بَابُ مَغْلَقٍ ؛ إِلَّا أَنَّهُ لَمَّا قَدَّمَ الصِّفَةَ عَلَى

- النكرة^(٤) نَصَبَهَا عَلَى الْحَالِ . وَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ : هُوَ مَنْصُوبٌ عَلَى الظرف ، لِأَنَّ قَوْلَهُ : مَا مِثْلَهُمْ بَشَرٌ ، فِي مَعْنَى : « فَوْقَهُمْ » . وَمِنْهُمْ مَنْ حَمَلَهُ عَلَى الْغَلَطِ ، لِأَنَّ^(٥) هَذَا الْبَيْتَ لِلْفَرَزْدَقِ ، وَكَانَ تَمِيمِيًّا ، وَليْسَ مِنْ لَفْظِهِ^(٦) إِعْمَالُ « مَا » سِوَاءِ تَقَدُّمِ الْحَبْرِ أَوْ تَأْخُرَ ، فَلَمَّا اسْتَعْمَلَ لُغَةً غَيْرَهُ غَلَطَ ، فَظَنَّ أَنَّهَا تَعْمَلُ مَعَ تَقَدُّمِ الْحَبْرِ ، كَمَا تَعْمَلُ مَعَ تَأْخُرِهِ ، فَلَمْ يَكُنْ فِي ذَلِكَ حِجَّةً . وَمِنْهُمْ ١٠ مَنْ قَالَ : إِنَّهَا لُغَةٌ لِبَعْضِ الْعَرَبِ ، وَهِيَ لُغَةٌ قَلِيلَةٌ لَا يُعْتَدُّ بِهَا . فَاعْرِفْهُ تَصَبُّبًا إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى .

(١) (الطلل) : مَا بَقِيَ شَاخِصًا مِنْ آثَارِ الدِّيَارِ . وَالْحَلَّلَ : جَمَعَ خَلَّةً

(بِالْكَسْرِ) وَهِيَ بَطَانَةٌ تَغْشَى بِهَا أَجْفَانُ السُّيُوفِ . وَقَدْ أَنْشَدَهُ

سَبْيُوهُ (ج ١ ص ٢٨٦) .

(٢) فِي (ق) وَ (ظ) : وَالتقدير .

(٣) : لَمْ أَهْتَدِ إِلَيْهِ .

(٤) فِي (ق) وَ (ظ) : صِفَةُ النُّكْرَةِ نَصَبُهَا .

(٥) فِي (ق) وَ (ظ) : فَإِنَّ .

(٦) فِي (ق) وَ (ظ) : لُغَتُهُ .

الباب التاسع عشر

باب « إن » وأخواتها

إن قال قائل : لِمَ عملت ^(١) هذه الأحرف ؟ قيل : لأنها أشبهت الفعل ، ووجه الشبه بينها من خمسة أوجه :

٥ الوجه الأول : أنها مبنيّة على الفتح كما أن الفعل الماضي مبني على الفتح .

والوجه الثاني : أنها على ثلاثة أحرف كما أن الفعل على ثلاثة أحرف .

والوجه الثالث : أنها تلزم الأسماء كما أن الفعل يلزم الأسماء .
١٠ والوجه الرابع : أنها تدخل عليها نون الوقاية كما تدخل على الفعل نحو « إني و كأنني ولكنني » ^(٢) .

والوجه الخامس : أن فيها معاني الأفعال ، فعنى إنّ وأنّ : حققت ، ومعنى كأنّ ^(٣) : شبّهت ، ومعنى لكنّ : استدركت ، ومعنى ليت ، تمنّيت ، ومعنى لعلّ : ترجّيت ، فلهذا أشبهت هذه الحروف الفعل من هذه الأوجه الخمسة ^(٤) ، وجب أن تعمل ١٥

(١) في (ظ) : عملت .

(٢) في (ق) و (ظ) : وليتني .

(٣) في (ظ) : « أن » وهو سهو .

(٤) سقط من (ق) و (ظ) : الخمسة .

عمله ؛ وإتّما عملت في شيئين لأنها عبارة عن الجمل لاعن
المفردات كما بيّنا في « كان » .

فإن قيل : فلمَ نصبت الاسم ورفعت الخبر ؟ قيل :
لأنها ^(١) أشبهت الفعل وهو يرفع وينصب ، شبهت ، ^(٢) فنصبت
الاسم تشبيهاً بالمفعول ، ورفعت الخبر تشبيهاً بالفاعل .

فإن قيل : فلمَ وجب تقديم المنصوب على المرفوع ؟ قيل
لوجهين : أحدهما أن هذه الحروف تشبه الفعل لفظاً ومعنى ،
فلو قدّم المرفوع على المنصوب لم يُعلم هل هي حروف أو أفعال .

فإن قيل : الأفعال تتصرف ، والحروف لا تتصرف ، قيل

عدم التصرف لا يدلّ على أنّها حروف ، لأنه قد يوجد ^(٣) ١٠

أفعال لا تتصرف ، وهي : نعم ، وبئس ، وعسى ، وليس ،
وفعل التعجب ، وحبّذا ، فلمّا كان ذلك يؤدي إلى الالتباس
بالأفعال ، وجب تقديم المنصوب على المرفوع رفعاً لهذا الالتباس .

والوجه الثاني : أن هذه الحروف لمّا أشبهت الفعل الحقيقيّ

لفظاً ومعنى ، حملت عليه في العمل ، فكانت فرعاً عليه في ١٥

(١) في (ق) و (ظ) : لأنها لما .

(٢) في (ق) و (ظ) : به .

(٣) في (ق) و (ظ) : توجد .

العمل ، وتقديم^(١) المنصوب على المرفوع فرع ، فالزموا الفرع
الفرع ، وتخرج^(٢) على هذا « ما » فإنها ما أشبهت الفعل من جهة
اللفظ ، وإنما أشبهته من جهة المعنى ، ثم الفعل الذي أشبهته
ليس فعلاً حقيقياً ، وفي فعليته خلاف ، بخلاف هذه الحروف ،
فإنها أشبهت الفعل الحقيقي من جهة اللفظ والمعنى من الخمسة
الأوجه التي بينناها ، فبان الفرق بينهما . وقد ذهب الكوفيون
إلى أن « إن » وأخواتها تنصب^(٣) الاسم ولا ترفع الخبر
وإنما الخبر يرتفع بما كان يرتفع به قبل دخولها ، لأنها فرع
على الفعل في العمل ، فلا تعمل عمله ، لأن الفرع أبداً
أضعف من الأصل ، فينبغي ألا تعمل في الخبر ، وهذا ليس
بصحيح ، لأن كونه فرعاً على الفعل في العمل لا يوجب ألا
يعمل عمله ، فإن اسم الفاعل فرع على الفعل في العمل ،
ويعمل عمله ، على أننا قد عملنا بمقتضى كونه فرعاً ، فإننا
ألزمناه طريقة واحدة ، وأوجبنا فيه تقديم المنصوب على

(١) في (ظ) : وتقدم .

(٢) في (ظ) : وتخرج .

(٣) في (ق) و (ظ) : إنما تنصب .

المرفوع ، ولم نجوز فيه الوجهين كما جاز ذلك مع الفعل ، لثلا^(١)
يجري مجرى الأصل ، فهما أوجبنا فيه تقديم المنصوب على
المرفوع ، بأن ضعف هذه الحروف (عن رتبة الفعل) ،^(٢)
وأنحطاطها عن رتبة الفعل ، فوقع الفرق بين الفرع والأصل ؟
ثم لو كان الأمر كما زعموا ، وأتته باقٍ على رفعه ، لكان الاسم
المبتدأ أولى بذلك ، فهما وجب نصب المبتدأ بها ، وجب رفع
الخبر بها ، لأتته ليس في كلام العرب عامل يعمل في الأسماء
النصب ، ولا يعمل الرفع ، فاذهبوا إليه يؤدي إلى ترك القياس ،
ومخالفة الأصول لغير فائدة ، وذلك لا يجوز .

فإن قيل : فلم^(٣) جاز العطف على موضع « إن ولكن » دون ١٠
سائر أخواتها ؟ قيل : لأتتهما لم يغيرا معنى الابتداء ، بخلاف
سائر الحروف لأتتهما غيرت معنى الابتداء ، لأن : كأن ،
أفادت معنى التشبيه ، وليت أفادت معنى التمني ، ولعل^(٤) :
معنى الترجي .

فإن قيل : فهل يجوز العطف على الموضع قبل ذكر الخبر ؟ ١٥

(١) في (ظ) : لكيلا .

(٢) سقط من (ق) و (ظ) ما بين القوسين .

(٣) في (ق) و (ظ) : لم .

(٤) في (ق) و (ظ) : أفادت .

قيل : اختلف النحويون في ذلك ، فذهب أهل البصرة ^(١) إلى أنه لا يجوز ذلك على الإطلاق ، وذلك لأنك ^(٢) إذا قلت « إنك وزيد قائمان » وجب أن يكون ^(٣) مرفوعاً بالابتداء ، ووجب أن يكون عاملاً في خبر زيد ، وتكون « إن » عاملة في خبر الكاف ، وقد اجتمعا معاً وذلك لا يجوز ؛ وأما الكوفيون فاختلفوا في ذلك ^(٤) ؛ فذهب الكسائي إلى أنه يجوز ذلك على الإطلاق ، سواء ^(٥) تبيّن فيه عمل « إن » أو لم يتبيّن ، نحو : « إن زيداً وعمرو قائمان ، وإنك وبكر منطلقان » . وذهب الفراء إلى أنه لا يجوز ذلك إلا في مالم ^(٦) يتبيّن فيه عمل « إن » واستدلوا على ذلك بقوله تعالى : « إن الذين آمنوا والذين هادوا والصابئون والنصارى » ^(٧) فعطف الصابئين على موضع « إن » قبل تمام الخبر ، وهو قوله : « من آمن بالله واليوم الآخر » ومما حكى عن بعض العرب

(١) في (ق) و (ظ) : البصريون .

(٢) في (ق) و (ظ) : أنك .

(٣) في (ق) و (ظ) : يكون زيد .

(٤) سقط من (ق) و (ظ) : في ذلك .

(٥) في (ق) و (ظ) : وسواء .

(٦) في (ق) و (ظ) : لا .

(٧) سورة المائدة : (الآية : ٦٩) .

أنه قال : « إنك وزيد ذاهبان » ، وقد ذكره سيبويه في الكتاب .
والصحيح ما ذهب إليه البصريون ، وما استدلوا ^(١) به
الكوفيون فلا حجة لهم فيه ، وأما ^(٢) قوله تعالى « إن الذين
آمنوا والذين هادوا والصابئون » فلا حجة لهم فيه من وجهين :
أحدهما أنا نقول : في الآية تقديم وتأخير ، والتقدير فيه ^(٣) :
إن الذين آمنوا والذين هادوا ومن آمن بالله واليوم الآخر ^(٤) :
فلا خوف عليهم ولا هم يحزنون ، والصابئون والنصارى كذلك .
والوجه الثاني : أن يجعل قوله ^(٥) : « من آمن بالله واليوم
الآخر » خبر الصابئين ^(٦) والنصارى وتضمير للذين آمنوا والذين
هادوا ^(٧) مثل الذي أظهرت للصابئين والنصارى ، ألا ترى ١٠
أنك تقول : « زيد وعمرو قائم » فتجعل : قائماً خبراً لعمرو ،
وتضمير لزيد خبراً آخر مثل الذي أظهرت لعمرو ، وإن شئت

(١) في (ق) و (ظ) : استدل .

(٢) في (ق) و (ظ) : لا حجة فيه ، فأما ...

(٣) في (ق) و (ظ) : فيها .

(٤) في (ظ) : « وعمل صالحاً » وهي تنمة الآية الكريمة .

(٥) في (ق) و (ظ) : تجعل قوله تعالى .

(٦) في (ق) و (ظ) : خبراً للصابئين .

(٧) في (ق) و (ظ) : خبراً مثل .

جعلته خبراً لزيد ، وأضمرت لعمر وخبيراً ، كما قال الشاعر :^(١)
وإلا فاعلموا أنا وأنتم بُغَاةٌ ما بقينا في شقاق
وإن شئت جعلت قوله « بُغَاةٌ » خبراً للثاني ، وأضمرت
للاول خبراً ، وإن شئت جعلته خبراً للاول ، وأضمرت للثاني
خبراً علي ما بيّنا .

وأما قول بعض العرب « إِنَّكَ وزيد ذاهبان » فقد ذكره^(٢)
سيبويه أنه غلط من بعض العرب ، وجعله بمنزلة قول الشاعر^(٣)
بدالي أني لست مدرك^(٤) ماضى ولا سابق شيئاً إذا كان جاثياً
فقال « سابق » بالجر على العطف ، وإن كان المعطوف عليه

(١) هو بشر بن أبي خازم أبو نوفل الأسدي شاعر ، فعل ، شجاع ،
من أهل نجد ، مات قتيلاً في غزوة أغار بها على بني وائل (سنة
٩٢ قبل الهجرة) وقد أورد هذا البيت المؤلف في الإنصاف وعزاه ،
وترى الكلام للمؤلف هنا وهناك - وفي باب (إن وأخواتها)
وغيره - متشابهاً ، ولكن في كلٍ منها من التفصيل والتعليل ما ليس
في الثاني فلا يستغنى بأحدهما عن الآخر .

(٢) في (ق) و (ظ) : ذكر .

(٣) عزاه في الانصاف لزهير بن أبي سلمى ، المزني ، حكيم الشعراء
في الجاهلية . وكان أبوه وخاله وأختاه وابنائه من الشعراء ،
(م سنة ١٣ قبل الهجرة) .

(٤) في (ظ) : أدرك ، ويبطل الشاهد بهذه الرواية .

منصوباً بالتوهم^(١) حرف الجرّ فيه ، وكذلك قول الآخر^(٢) :
مشائيم ليسوا مصلحين عشيرة ولا ناعب إلا بين غرابها^(٣)
فقال : « ناعب » بالجرّ^(٤) بالعطف على « مصلحين » لأنّه
توهم أن الباء في مصلحين موجودة ، ثم عطف عليه مجروراً
وإن كان منصوباً ، ولا خلاف أن هذا نادر ، ولا يقاس عليه ،
فكذلك هنا . فاعرفه تصب إن شاء الله تعالى .

-
- (١) في (ق) و (ظ) : لتوهم ، وهو الصحيح .
(٢) عزاه في الانصاف إلى الأحوص ، عبد الله بن محمد الأنصاري ،
وكان معاصراً لجرير والفرزدق (م سنة ١٠٥ هـ) .
(٣) قال الأعم الشنتمري (م سنة ٤٧٦ هـ) في شرح هذا البيت : هجو
(أي الأحوص) قوماً وينسبهم إلى الشؤم وقلة الصلاح والخير ،
فيقول : لا يصلحون أمر العشيرة إذا فسد ما بينهم ، ولا يأتمرون
لخير ، فغرابهم لا ينب إلا بالتشيت والفراق اه من (ج ١ ص ٨٣)
من شرح الأعم على كتاب سيبويه .
(٤) سقط من (ظ) : بالجر .

الباب العشرون

باب «ظننت» وأخواتها

إن قال قائل : على كم ضرباً تستعمل ^(١) هذه الأفعال ؟ قيل
أما ظننت فتستعمل على ثلاثة أوجه : أحدها بمعنى ^(٢) الظن
وهو ترجيح أحد الاحتمالين على الآخر . والثاني بمعنى اليقين ،
قال الله سبحانه وتعالى ^(٣) « الَّذِينَ يَظُنُّونَ أَنَّهُمْ مُلَاقُوا رَبِّهِمْ ، وَأَنَّهُمْ
إِلَيْهِ رَاجِعُونَ » ^(٤) وقال الله تعالى « فَظَنُّوا أَنَّهُمْ مُوَاقِعُوهَا » ^(٥)
وقال الشاعر ^(٦) :

فقلت لهم : ظننوا بألفي مدجج ^(٧) سراتهم في الفارسي المسرد
وهذان يتعديان إلى مفعولين ، والثالث : بمعنى التهمة ،

(١) في (ظ) : فيه .

(٢) في (ظ) : معنى .

(٣) سورة البقرة : (الآية : ٤٦) .

(٤) في (ق) و (ظ) بعد الآية : أي يوقنون .

(٥) سورة الكهف : (الآية : ٥٣) .

(٦) هو دريد بن الصمّة الجشبي البكري من هوازن . شجاع من

الأبطال الشعراء العمرين في الجاهلية (م سنة ٨ هـ) .

(٧) أي استيقنوا ، وإنما يخوف أعداءه باليقين لا بالشك .

كقوله ^(١) « وما هوَ على الغَيْبِ بظنِّين ^(٢) » في قراءة من قرأ
 بالظاء ، أي بِمَتَّهِمْ ، وهذا يتعدى ^(٣) إلى مفعول واحد . وأما :
 « خلت ، وحسبت » فتستعملان ^(٤) بمعنى الظنِّ . وأما « زعمت »
 فتستعمل في القول عن غير صحة ، قال الله تعالى « زَعَمَ
 الَّذِينَ كَفَرُوا أَنْ كُنْ يُبْعَثُونَ ^(٥) » . وأما « علمت » فتستعمل على
 أصلها ، فتتعدى إلى مفعولين ، وتستعمل بمعنى : « عرفت »
 فتتعدى ^(٦) إلى مفعول واحد ، قال الله تعالى : « لَا تَعْلَمُهُمْ ،
 نَحْنُ نَعْلَمُهُمْ ^(٧) » . وأما « رأيت » فتكون من رؤية القلب ،
 فتتعدى إلى مفعولين ، نحو : « رأيت الله غالباً » ، وتكون من
 رؤية البصر ، فتتعدى إلى مفعول واحد ، نحو « رأيت زيداً »
 أي : أبصرت زيداً . وأما « وجدت » فتكون بمعنى : علمت ،
 فتتعدى إلى مفعولين ، نحو « وجدت زيداً عالماً » وتكون

(١) في (ق) و (ظ) : تعالى .

(٢) سورة التكويد : (الآية ٢٤) .

(٣) في (ق) و (ظ) : وهذه تتعدى .

(٤) في (ق) : فيستعملان .

(٥) سورة التغابن : (الآية ٧) .

(٦) في (ق) و (ظ) : فتتعدى .

(٧) سورة التوبة : (الآية ١٠١) .

بمعنى : أصبت ، فتتعدى إلى مفعول واحد ، نحو : « وجدت
المضالّة وجدانا » ، وقد تكون لازمة في نحو قولهم : « وجدت
في الحزن وجداً ، ووجدت في المال وجداً ، ووجدت في الغضب
موجدة » وحكى بعضهم « وجدانا » قال الشاعر ^(١) .

٥ . كلانا ردّ صاحبه بغيظٍ على حنقٍ ووجدان شديد
فإن قيل : لم أعلمت ^(٢) هذه الأفعال وليست مؤثرة في
المفعول ؟ قيل : لأن ^(٣) هذه الأفعال ، وإن لم تكن مؤثرة ، إلاّ
أنّ لها تعلقاً بما عملت فيه ، ألا ترى أن قولك : « ظننت « يدل ^(٤)
على الظنّ ، والظنّ يتعلق بمظنون ؟ وكذلك سائرهما ؛ ثم ليس
١٠ . التأثير شرطاً في عمل الفعل ، وإنما شرط عمله أن يكون له تعلق
بالمفعول ، فإذا تعلق بالمفعول ، تعدى ^(٥) إليه ، سواء كان مؤثراً

(١) قال في لسان العرب : وأنتد اللحياني قول صخر النمي :

كلانا ردّ صاحبه بيأس وتأنيب ووجدان شديد

وقال في الأعلام : صخر بن جعد الحضري شاعر فصيح من مخضرمي

الدولتين الأموية ، والعباسية . توفي (نحو ١٤٠ هـ)

(٢) في (ق) : عملت ، وفي (ظ) : فلم عملت .

(٣) سقط من (ق) و (ظ) : أن .

(٤) في (ظ) : تدل .

(٥) سقط الفعل من (ظ) .

أو لم يكن^(١) مؤثراً ، ألا ترى أنك تقول : « ذكرتُ زيداً »
فيتعدى إلى زيد ، وإن لم يكن مؤثراً فيه ، إلا أنه لما كان له
به تعلق عمل ، لأنَّ « ذكرت » تدلُّ على الذكر ، والذكر
لا بدَّ له من مذکور ، فيتعدى^(٢) إليه ، فكذلك ههنا .

- فإن قيل : فلم تعدت إلى مفعولين ؟ قيل : لأنها لما كانت
تدخل على المبتدأ والخبر بعد استغنائها بالفاعل ، وكل واحد
من المبتدأ والخبر لأبد له من الآخر ، وجب أن يتعدى إليهما .
فإن قيل : فهل يجوز الإقتصار فيها على الفاعل والفاعل ؟
قيل : اختلف النحويون في ذلك ، فذهب البعض^(٣) إلى أنه
يجوز ، واستدل عليه بالمثل السائر ، وهو قولهم : « من يسمع^(٤)
يخجل » فاقترص على « يخجل » وفيه ضمير الفاعل^(٤) . وذهب
بعضهم إلى أنه لا يجوز ، واستدل على ذلك من وجهين : أحدهما
أنَّ هذه الأفعال تجاب بما يجاب به القسم ، كقوله تعالى :
« وظنوا ما لهم من محيص^(٥) » فكما لا يجوز الإقتصار على القسم

(١) في (ق) و (ظ) : أو غير مؤثر .

(٢) في (ق) و (ظ) : يتعدى .

(٣) في (ق) و (ظ) : بعض النحويين .

(٤) في (ظ) : فاقترص على ضمير الفاعل ، وهو سهو .

(٥) سورة حم السجدة (الآية : ٤٨) .

دون المقسم عليه ، فكذلك لا يجوز الاقتصار على هذه الأفعال مع فاعليها دون مفعوليها . والثاني أنا نعلم أن العاقل لا يخلو من ظن أو علم^(١) أو شك ، فإذا قلت : ظننت ، أو علمت ، أو حسبت ، لم تكن فيه فائدة ، لأنه لا تخلو^(٢) عن ذلك .

• فإن قيل : فهل يجوز الاقتصار على أحد المفعولين ؟ قيل : لا يجوز ، لأن هذه الأفعال داخلة على المبتدأ والخبر ، وكما^(٣) أن المبتدأ لا بد له من الخبر ، والخبر لا بد له من المبتدأ ، فكذلك لا بد لأحد المفعولين من الآخر .

فإن قيل : فليَ وجب إعمال هذه الأفعال إذا تقدمت ، وجاز إلغاؤها إذا توسّطت^(٤) وتأخرت ؟ قيل : إنما وجب إعمالها إذا تقدمت لوجهين : أحدهما أنها إذا تقدمت فقد وقعت في أعلى مراتبها ، فوجب إعمالها ، ولم يجز إلغاؤها ؛ والثاني أنها إذا تقدمت ، دلّ ذلك على قوّة العناية^(٥) ، وإلغاؤها يدلّ على أطراحها ، وقلة الاهتمام بها ، فلذلك لم يجز إلغاؤها^(٦) مع التقديم ،

(١) في (ق) : من علم أو ظن .

(٢) في (ق) و (ظ) : يخلو .

(٣) في (ق) و (ظ) : فكما .

(٤) في (ق) و (ظ) : أو .

(٥) في (ق) و (ظ) : بها .

(٦) في (ق) و (ظ) : الإلغاء .

لأن الشيء لا يكون معنيًا به مُطَرِّحًا ؛ وأما إذا تَوَسَّطت أو تأخرت ، فإنما جاز إلغاؤها ، لأن هذه الأفعال لما كانت ضعيفة في العمل ، وقد مرَّ صدر الكلام على اليقين لم يغير الكلام عما اعتمد عليه ، وجعلت في ^(١) تعلقها بما قبلها بمنزلة الظرف ، فإذا قال : « زيد منطلق ظننت » فكأنه قال : « زيد منطلق في ظني » وكما ^(٢) أن قولك « في ظني » لا يعمل في ما قبله ، فكذلك ما نزل بمنزلة ^(٣) . وأما من أعمالها إذا تأخرت ^(٤) ، فجعلها ^(٥) متقدمة في التقدير ، وإن كانت متأخرة في اللفظ مجازاً وتوسعاً ؛ غير أن الأعمال مع التوسط أحسن من الأعمال مع التأخر ، وذلك لأنها إذا تَوَسَّطت ، ^(٦) كانت متقدمة من وجه ، ومتأخرة ^(٦) من وجه ،

(١) سقطت : في من (ظ) .

(٢) في (ظ) : فكما .

(٣) في (ق) : تنزل منزله . وفي (ظ) : نزل منزله .

(٤) في (ظ) : تقدمت وهو سهو .

(٥) في (ق) و (ظ) : فقدرها .

(٦) في (ق) و (ظ) : متأخرة .

لأنها متأخرة عن أحد الجزئين ، متقدمة على الآخر ، ولا يتم
أحد الجزئين إلا بصاحبه ، فكانت متقدمة من وجه ، ومتأخرة
من وجه ، فَحَسُنَ إِعْمَالُهَا كَمَا حَسُنَ إِغَاوُهَا ؛ وإذا تأخرت
عن الجزئين جميعاً ، كانت متأخرة من كل وجه ، فكان إِغَاوُهَا
أَحْسَنَ مِنْ إِعْمَالِهَا ، لتأخرها ، وضعف عملها ، فأعرفه تصب
إن شاء الله تعالى .

الباب الحادي والعشرون

باب الإغراء.

إن قال قائل : لم أقيم بعض الظروف والحروف مقام الفعل ؟
قيل : طلباً للتخفيف ، لأن الأسماء والحروف أخفّ من الأفعال
واستعملوها ^(١) بدلاً عنها طلباً للتخفيف .

فإن قيل : فلمَ كثر في « عليك وعندك ودونك » خاصة ؟
قيل : لأن الفعل إنما يضمّر إذا كان عليه دليل من مشاهدة
حال أو غير ذلك ، فلهذا ^(٢) كانت « على » للاستعلاء ، والمستعلى
يشاهد ^(٣) من تحته ، و« عند » للحضرة ، ومن بحضرتك تشاهده ،

و« دون » للقرب ، ومن بقربك ^(٤) تشاهده ، وصار ^(٥) هذا
بمنزلة مشاهدة حال تدلّ عليه ، فلماذا أقيمت مقام الفعل .

فإن قيل : فلمَ خصّ به المخاطب دون الغائب والمتكلم ؟

(١) في (ق) و (ظ) : فاستعملوها .

(٢) في (ق) و (ظ) : ولا .

(٣) في (ق) و (ظ) : مشاهد .

(٤) في (ظ) : بقرب منك .

(٥) في (ق) : صار ، وفي (ظ) : فصار .

قيل : لأن المخاطب يقع الأمر له بالفعل من غير لام الأمر ،
نحو « قم ، واذهب » فلا يفتقر إلى لام الأمر ، وأما الغائب
والمتكلم فلا يقع الأمر لهما إلا باللام ، نحو « ليقم زيد ، ولاقم
معه » فيفتقر^(١) إلى لام الأمر ، فلما أقاموها مقام الفعل ،
• كرهوا أن يستعملوها للغائب والمتكلم ، لأنها تصير قائمة
مقام شيئين ، اللام والفعل ، ولم يكرهوا ذلك في المخاطب لأنها
تقوم مقام شيء واحد وهو الفعل ؛ وأما قوله عليه السلام^(٢)
« ومن^(٣) لم يستطع منكم^(٤) الباءة فعليه الصوم^(٥) » ، فإنه له
وجاء « فإنما جاء لأن من كان بحضرته يستدل بأمره للغائب على
١٠ أنه داخل في حكمه ؛ وأما قول بعض العرب « عليه رجلاً^(٦)
ليسني » فلا يقاس عليه لأنه كالمثل .

فإن قيل : فهل يجوز تقديم معمول هذه الكلم عليها أو لا ؟

(١) في (ق) : ففتقر .

(٢) في (ظ) : ﷺ . في الحديث الذي رواه الشيخان وأصحاب السنن

عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه .

(٣) في (ظ) : من .

(٤) سقطت : منكم من (ق) و (ظ) .

(٥) في (ظ) : بالصوم .

(٦) في (ظ) : زحلاً .

قيل : اختلف النحويون في ذلك ، فذهب البصريون إلى أنه لا يجوز تقديم معمولها عليها لأنها فرع على الفعل في العمل ، فينبغي ألا تتصرف^(١) تصرفه . وأمّا الكوفيون فذهبوا إلى جواز تقديم معمولها عليها ، واستدلوا على ذلك بقوله تعالى : « كِتَابَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ^(٢) » فنصب « كتاب الله » بـ « عليكم » .
واستدلوا أيضاً بقول الشاعر^(٣) :

يا أيها المائح^(٤) دلوي دونكا إني رأيت الناس يجمدونكا
يثنون خيراً ويجمدونكا

والتقدير : دونك دلوي ، فدلوي في موضع نصب بدونك

فدلّ على جواز تقديم معمولها عليها . والصحيح ما ذهب إليه ١٠
البصريون ، وأمّا ما استدللّ به الكوفيون فلا حجة لهم فيه ، لأنّ قوله تعالى « كتاب الله عليكم » ليس هو منصوباً بـ « عليكم »

(١) في (ق) : يتصرف .

(٢) سورة النساء ، (الآية ٢٤) .

(٣) قال في اللسان : وأنشد أبو عبيدة : (البيت . .) وهو من كلام راجز جاهلي .

(٤) المائح يكون في أسفل البئر ليستقي الماء ، والذي يكون على رأس البئر فهو ماتح (بالتاء) .

وإنما هو منصوب على المصدر بفعل مقدر ، وإتاما قدّر هذا الفعل ولم يظهر لدلالة ما تقدّم عليه من قوله تعالى ^(١) : « حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ وَبَنَاتُكُمْ وَأَخْوَاتُكُمْ » الآية ^(٢) ، لأنّ في ذلك دلالة على أنّ ذلك مكتوب ^(٣) عليهم ، فنصب « كتاب الله ^(٤) » على المصدر ، كقوله تعالى : « وَتَرَى الْجِبَالَ تَخْضِبُهَا جَامِدَةٌ وَهِيَ تَمُرُّ مَرَّ السَّحَابِ ، صُنِعَ اللَّهُ » فنصب : « صنع الله » على المصدر بفعل مقدر دلّ عليه ما قبله ^(٥) ؛ قال ^(٦) الشاعر ^(٧) :

(١) سورة النساء (الآية ٢٣) .

(٢) سقطت كلمة : الآية من (ق) و (ظ) .

(٣) في (ظ) : المكتوب .

(٤) سقط لفظ الجلالة من (ظ) .

(٥) والتقدير فيه : صَنَعَ صُنْعاً اللَّهُ ، وحذف الفعل ، واضيف المصدر إلى الفاعل ، كما يضاف إلى المفعول .

(٦) في (ق) و (ظ) : ونحو ذلك قول الشاعر .

(٧) هو عبيد الراعي بن حصين ، من مضر ، شاعر فحل من أهل بادية البصرة ، عاصر جريرا والفرزدق ، وهو من أصحاب الملحّات .

(م . سنة ٥٩٠) .

- دأبت إلى أن ينبت الظل بعدما تقاصرحتي كاد في الآل يمصح^(١)
وجيف المطايا^(٢)، ثم قلت لصحبتى ولم ينزلوا : أبردتم فتروحووا^(٣)
فنصب « وجيف » بفعل دلّ عليه ما تقدم . وأما البيت الذي
أشددوه ، فلا حجة لهم^(٤) فيه من وجهين : أحدهما أن قوله
« دلوي دونكا » في موضع رفع لأنه خبر مبتدأ مقدر ، والتقدير
فيه هذا دلوي دونكا ، والثاني : أنا نسلم أنه في موضع نصب ،
لكن^(٥) بإضمار فعل ، والتقدير فيه : « خذ دلوي دونك »
ودونك تفسير لذلك^(٦) . فاعرفه تصب إن شاء الله تعالى .

(١) في (ق) : والآل : ما أشرف من البعير والسرّاب والحشب والشخص
وعمل الحية كالآلة اه ومصحّ الشيء مصوحاً ذهب وانقطع ،
قال : « قد كاد من طول البلى أن يمصحا » اه من اللسان .

(٢) الوجيف : ضرب من سير الإبل والحيل .

(٣) في اللسان : أبرد القوم دخلوا في آخر النهار . وفي اللسان أيضاً :
راح أهله وروّحهم وتروّحهم : جاءهم رواحا ، والرواح الذهاب
أو السير بالعشي اه .

(٤) سقط من (ق) و (ظ) : لهم .

(٥) في (ق) و (ظ) : ولكن .

(٦) في (ق) : لذلك الفعل المقدر ، وفي (ظ) : لذلك المصدر .

الباب الثاني والعشرون

باب التحذير

إن قال قائل : ما وجه التكرير إذا أرادوا التحذير في نحو ^(١) قولهم : « الأسدَ الأسدَ » ؟ قيل : لأنهم أرادوا أن يجملوا أحد الاسمين قائماً مقام الفعل الذي هو « احذر » ولهذا إذا كررنا لم يجز إظهار الفعل ، وإذا حذفوا أحد الاسمين ، جاز إظهار الفعل ، فدلّ على أن أحد الاسمين قائم مقام الفعل فإن قيل : فأيّ الاسمين أولى بأن يقوم مقام الفعل ؟ قيل : أولى الاسمين بأن يقوم مقام الفعل هو الأول ، لأنّ الفعل يجب أن يكون مقدماً على الاسم الثاني لأنه مفعول ، فكذلك الاسم الذي يقوم مقام الفعل ينبغي أن يكون مقدماً .

فإن قيل : فلم انتصب قولهم : « إياك والشر » قيل : لأنّ التقدير فيه (« إياك احذر » فإياك منصوب باحذر ، والشر معطوف عليه وقيل : أصله ^(٢) « احذر إياك ^(٣) من الشر » فوضع الجار

(١) سقط من (ق) : نحو .

(٢) سقط من (ظ) ما بين القوسين .

(٣) في (ظ) : إياك احذر .

والمجرور المنصب ، فلهذا حذف حرف الجر^(١) صار المنصب في ما بعده .

فإن قيل : فلمَ قدرُوا الفعل بعد «إِيَّاكَ» ولم يقدرْوه قبله ؟

قيل : لأنَّ «إِيَّاكَ» ضمير المنصوب المنفصل ، ولا^(٢) يجوز أن

يقع الفعل قبله ، لأنَّك لو أتيت به قبله لم يجوز أن تأتي به بلفظه ،

لأنك تقدر على ضمير المنصوب المتصل ، وهو الكاف ، ألا

ترى أنك لو قلت : «ضربتُ إِيَّاكَ» لم يجوز ؟ لأنك تقدر على

أن تقول : «ضربتك» . فأما قول الشاعر^(٣) :

إِلَيْكَ حَتَّى بَلَغْتَ إِيَّاكَ

١٠ فشاذا لا يقاس عليه .

فإن قيل : فلمَ لم يستعملوا لفظ الفعل مع «إِيَّاكَ» كما

(١) في (ق) و (ظ) : الجر .

(٢) في (ق) و (ظ) : فلا .

(٣) هو حميد بن مالك الأرقط . لقب بالأرقط لأنَّه كان بوجهه ، وهو

شاعر إسلامي مجيد . والشاهد في وضعه «إِيَّاكَ» موضع الكاف

ضرورة .

يستعملوه^(١) مع غيره ؟ قيل : إنما خصت «إياك» بهذه^(٢)
لأنها لا تكون إلا في موضع نصب ، لأنها ضمير المنصوب
المنفصل ، فصارت^(٣) بنية لفظه تدلُّ على كونه مفعولاً ، فلم
يستعملوا معه لفظ الفعل ، بخلاف غيره من الأسماء ، فإنه
يجوز أن يقع مرفوعاً ومنصوباً ومجروراً ، إذ ليس في بنية لفظه
ما يدلُّ على كونه مفعولاً ، فاستعملوا معه لفظ الفعل ، فأعرفه
تصب إن شاء الله تعالى .

(١) في (ق) و (ظ) استعملوه ، وفي المطبوع سهو واضح .

(٢) في (ق) و (ظ) : بهذا .

(٣) في (ظ) : فصار .

الباب الثالث والعشرون

باب المصدر

إن قال قائل : لم كان المصدر منصوباً ؟ قيل : لوقوع الفعل عليه ، وهو المفعول المطلق .

فإن قيل : هل الفعل مشتق من المصدر ، أو المصدر مشتق من الفعل ؟ قيل : اختلف النحويون في ذلك ، فذهب البصريون إلى أن الفعل مشتق من المصدر ، واستدلوا على ذلك من سبعة أوجه :
الوجه الأول : أنه يسمّى مصدراً ، والمصدر هو الموضع الذي تصدر عنه الإبل ، فلهذا سمي مصدراً دلّ على أنه قد صدر عنه الفعل .

١٠

والوجه الثاني : أن المصدر يدلُّ على زمان مطلق ، والفعل يدلُّ على زمان معيّن ، فكما^(١) أن المطلق أصل للمقيّد ، فكذلك المصدر أصل للفعل .

والوجه الثالث : أن الفعل يدلُّ على شيئين ، والمصدر يدلُّ على شيء واحد^(٢) ، قبل الاثنين ، فكذلك يجب أن يكون المصدر قبل الفعل .

(١) في (ق) و (ظ) : وكما .

(٢) في (ق) و (ظ) بعد ما تقدم قوله : وكما أن الواحد .

والوجه الرابع : أن المصدر اسم ، وهو يستغني عن الفعل ،
والفعل لا بد له من الاسم ، وما يكون مفتقراً إلى غيره ، ولا
يقوم بنفسه ، أولى بأن يكون فرعاً ممّا لا يكون مفتقراً
إلى غيره .

٥ والوجه الخامس : أن المصدر لو كان مشتقاً من الفعل
لوجب أن يدلّ على ما في الفعل من الحدث والزمان ومعنى
ثالث ، كما دلّت أسماء الفاعلين والمفعولين على الحدث ، وعلى
ذات الفاعل والمفعول به ، فلهذا لم يكن المصدر كذلك ، دلّ
على أنه ليس مشتقاً من الفعل .

١٥ والوجه السادس : أن المصدر لو كان مشتقاً من الفعل
لوجب أن يجرى على سنن واحد ، ولم يختلف كما لم تختلف أسماء
الفاعلين والمفعولين . فلهذا اختلف المصدر اختلاف سائر الأجناس
دلّ على أن الفعل مشتق منه ،

والوجه السابع : أن الفعل يتضمّن المصدر ، والمصدر
١٥ لا يتضمّن الفعل ، ألا ترى أن « ضَرَبَ » يدلّ على ما يدلّ
عليه « الضَّرْبُ » ، و « الضَّرْبُ » لا يدلّ على ما يدلّ عليه
« ضَرَبَ »^(١) ، وإذا كان كذلك ، دلّ على أن المصدر أصل ،

(١) في (ظ) : « ضربت » .

والفعل فرع عليه ^(١) ، وصار هذا كما نقول في الأواني المصوغة من الفضة ، فإنها فرع عليها ، ومأخوذة منها ، وفيها زيادة ليست في الفضة ، فدل على أن الفعل مأخوذ من المصدر ، كما كانت الأواني مأخوذة من الفضة .

وأما الكوفيون فذهبوا إلى أن المصدر مأخوذ من الفعل ،^٥ واستدلوا على ذلك من ثلاثة أوجه :

الوجه ^(٢) الأول : أن المصدر يعتلُّ لاعتلال ^(٣) الفعل ، ويصحُّ لصحته ، تقول : « قمت قياماً » فيعتلُّ المصدر لاعتلال الفعل ، وتقول : « قاوم قواماً » فيصحُّ المصدر لصحة الفعل ، فدلَّ على أنه فرع عليه ،

١٠

والوجه الثاني : أن الفعل يعمل في المصدر ، ولا شك أن رتبة العامل قبل رتبة الممول .

والوجه الثالث : أن المصدر يذكر توكيداً للفعل ، ولا شك أن رتبة المؤكِّد قبل رتبة المؤكِّد ، فدلَّ على أن المصدر مأخوذ من الفعل .

١٥

(١) سقط من (ق) و (ظ) : عليه .

(٢) سقطت من (ق) و (ظ) .

(٣) في (ظ) : كاعتلال .

والصحيح ما ذهب إليه البصريون ، وأما ^(١) ما استدلُّ به الكوفيون ففاسد ^(٢) . أما قولهم إنه يصح لصحة ^(٣) الفعل ، ويعتلُّ لاعتلاله ، فنقول : إنما صحَّ لصحته واعتلُّ لاعتلاله ^(٤) طلباً للتشاكل ، ليجري الباب على سنن واحد ، لئلا تختلف طرق تصاريف الكلمة ، وهذا لا يدلُّ على الأصل والفرع ، ألا ترى أنهم قالوا : « يَعدُّ » والأصل ^(٥) : « يَوعِدُّ » فحذفوا الواو لوقوعها بين ياء وكسرة ^(٦) وقالوا : « أَعِدُّ ، وَتَعِدُّ ، وَتَعِدُّ » فحذفوا الواو وإن لم تقع بين ياء وكسرة ، حملاً على « يَعدُّ » لئلا تختلف طرق تصاريف الكلمة ، وكذلك قالوا : ^{١٠} « أَكْرِمُ » والأصل فيه « أَأَكْرِمُ » إلا أنهم حذفوا إحدى الهمزتين استئثقالاً لاجتماعهما ، ثم قالوا : « يُكْرِم ، وَتُكْرِم ، وَتُكْرِم » فحذفوا الهمزة وإن لم يجتمع ^(٨) همزتان حملاً على

(١) في (ق) و (ظ) : وما .

(٢) في (ق) : فاسد .

(٣) في (ق) : لصحته أعني الفعل .

(٤) في (ق) و (ظ) : إنما يصحَّ لصحة الفعل ، ويعتلُّ لاعتلاله .

(٥) في (ق) و (ظ) : فيه .

(٦) في (ظ) : أو .

(٧) في (ق) و (ظ) : بتأخير يكرم .

(٨) في (ق) : تجتمع .

- « أكرم » ايجري الباب على سنن واحد ؟ وكذلك ^(١) ههنا .
وأما قولهم : إنَّ الفعل يعمل في المصدر ، فنقول : هــذا لا يدلُّ على أنه أصل له ، فإنَّا أجمعنا على أن الحروف تعمل في الأسماء والأفعال ، ولا شكَّ أن الحروف ليست أصلاً للأسماء والأفعال ، فكذلك ههنا . وأما قولهم : إنَّ المصدر يذكر تأكيداً للفعل ، فنقول : هذا لا يدلُّ على أنه فرع عليه ، ألا ترى أنَّك تقول : « جاءني زيد زيد ^(٢) » ، ورأيت زيداً زيداً » ولا يدلُّ هذا على أنَّ زيداً الثاني فرع على الأوَّل ، فكذلك ههنا ، وقد بيَّنا هذا مستوفى في المسائل الخلافية ^(٣) .
- ١٠ فإن قيل : فلم ^(٤) كان قولهم : « سرت أشدَّ السيرة »
- منصوباً على المصدر ؟ قيل : لأنَّ « أفعِل » لا يضاف إلا إلى ما هو بعض له ، وقد أضيف إلى المصدر الذي هو السَّير ، فلما أضيف إلى المصدر كان مصدراً ، فانتصب انتصاب المصادر كلها .
- فإن قيل : فعلى ماذا ينتصب قولهم : « قعد القُرفصاء »

(١) في (ق) و (ظ) : فكذلك .

(٢) سقطت « زيد » الثانية من (ظ) .

(٣) (ج ١ ص ١٤٤ - ١٥٢) من الإنصاف ، ٢٨ - مسألة أصل

الاشتقاق المصدر أو الفعل .

(٤) في (ظ) : لم .

ونحوه ؟ قيل : ينتصب على المصدر بالفعل الذي هو ^(١) قبله ، لأنَّ القرفصاء لما كانت نوعاً من القعود ، والفعل الذي هو « قعد » يتعدى إلى جنس القعود الذي يشتمل على القرفصاء وغيرها ، تعدى إلى القرفصاء الذي هو ^(٢) نوع منه ، لأنه إذا عمل في الجنس ، عمل في النوع ، إذ كان داخلاً تحته ، هذا مذهب سيبويه ، وذهب أبو بكر بن السراج إلى أنه صفة لمصدر ^(٣) محذوف ، والتقدير فيه : « قعد القعدة القرفصاء » إلا أنه حذف الموصوف ، وأقام الصفة مقامه . والذي عليه الأكثرون مذهب سيبويه ، لأنه لا يفتقر إلى تقدير موصوف ، (وما ذهب إليه ابن السراج يفتقر إلى تقدير موصوف) ^(٤) ، وما لا يفتقر إلى تقدير موصوف ^(٥) أولى مما يفتقر إلى تقدير موصوف ^(٥) . فاعرفه تصب إن شاء الله تعالى .

(١) سقط من (ق) و (ظ) : هو .

(٢) قي (ق) و (ظ) : التي هي .

(٣) في (ق) و (ظ) : لموصوف .

(٤) : سقط من (ظ) ما بين القوسين .

(٥) سقط من (ق) و (ظ) : موصوف .

الباب الابع والعشرون

باب المفعول فيه

إن قال قائل : ما المفعول فيه ؟ قيل : هو الظرف ، وهو كل اسم من أسماء المكان أو الزمان ^(١) يراد فيه معنى « في » ذلك ^(٢) نحو « صمت اليوم ، وقت الليلة ، وجلست مكانك » هـ والتقدير فيه « صمت في اليوم ، وقت في الليلة ، وجلست في مكانك » وما أشبه ذلك .

فإن قيل : فلم سمي ظرفاً ؟ قيل : لأنه لما كان محلاً للأفعال ، سمي ظرفاً ، تشبيهاً بالأواني التي تحمل الأشياء فيها ، ولهذا سمي ^(٣) الكوفيون الظروف « محال » لخلول الأشياء ^(٤) فيها . ١٠
فإن قيل : فلم ^(٥) لم يبنوا الظروف لتضمُّتها معنى الحرف ؟ قيل : لأنَّ الظروف وإن نابت عن الحرف ، إلا أنَّها لم تتضمَّن

(١) في (ق) و (ظ) : الزمان أو المكان .

(٢) في (ق) و (ظ) : وذلك .

(٣) في (ق) و (ظ) : يسمي .

(٤) في (ق) و (ظ) : الأفعال .

(٥) في (ق) و (ظ) : لم .

معناه ، والذي يدلُّ على ذلك ، أنه يجوز إظهاره مع لفظها ، ولو كانت متضمنة للحرف لم يحز إظهاره ، ألا ترى أن « متى ، وأين ، وكيف » لما تضمنت معنى همزة الاستفهام ، لم يحز إظهار الهمزة معها ؟ فلماً جاز إظهاره ههنا ، دلَّ على أنها لم تتضمن معناه ، وإذا لم تتضمن معناه ، وجب أن تكون معربةً على أصلها .

فإن قيل : فلم تعدى الفعل اللازم إلى جميع ظروف الزمان ، ولم يتعدَّ إلى جميع ظروف المكان ؟ قيل : لأنَّ الفعل يدلُّ على جميع ظروف الزمان بصيغته ، كما يدلُّ على جميع ١٠ ضروب المصادر ، وكما أنَّ الفعل يتعدى إلى جميع ضروب المصادر ، فكذلك يتعدى إلى جميع ظروف الزمان ، وأما ظروف المكان فلم يدلَّ عليها الفعل بصيغته ، ألا ترى أنَّك إذا قلت : « ضرب ، أو سيضرب » لم يدلَّ على مكانٍ دون مكان ، كما يكون فيها ^(٢) دلالة على زمان دون زمان ، فلماً لم يدلَّ الفعل على ظروف المكان بصيغته ، صار الفعل اللازم منه ١٥ بمنزلة من زيد وعمرو ، وكما أنَّ الفعل اللازم لا يتعدى بنفسه

(١) سقط من (ظ) : جميع .

(٢) في (ق) و (ظ) : فيه .

إلى زيد وعمرو ، فكذلك لا يتعدى إلى ظروف ^(١) المكان .
فإن قيل : فلم تعدى إلى الجهات الست ونحوها من
ظروف المكان ؟ قيل : لأنها أشبهت ظروف الزمان من وجهين :
أحدهما أنها مبهمة غير محدودة ، ألا ترى أنك إذا قلت :
« خلف زيد » كان غير محدود ، وكان هذا اللفظ مشتملاً
على جميع ما يقابل ظهره ^(٢) إلى أن تنقطع الأرض ؟ (كما أنك
إذا قلت : « أمام زيد » كان أيضاً غير محدود ، وكان هذا
اللفظ مشتملاً على جميع ما يقابل وجهه إلى أن تنقطع الأرض ^(٣)) ،
كما أنك إذا قلت : « قام » دلّ على كل زمانٍ ماضٍ من
أول ما خلق الله ^(٤) الدنيا إلى وقت حديثك ، وإذا ^(٥) قلت :
« يقوم » دلّ على كل زمانٍ مستقبل .

والوجه الثاني : أن هذه الظروف لا تتقدّر ^(٦) على وجه واحد ،
لأنّ فوقاً يصير تحتاً ، وتحتاً يصير فوقاً ، كما أنّ الزمان المستقبل

(١) في (ظ) : ظرف .

(٢) في (ظ) : وجهه ، ولعله سهر من الناسخ .

(٣) سقط من (ظ) ما بين القوسين .

(٤) في (ق) و (ظ) : من أول خلق الله تعالى الدنيا .

(٥) في (ق) و (ظ) : فإذا .

(٦) في (ق) و (ظ) : تتقرر

يصير حاضراً ، والحاضر يصير ماضياً ، فلهذا أشبهت ظروف الزمان ،
تعدى الفعل إليها كما يتعدى إلى ظروف الزمان .

فإن قيل : فكيف قالوا : « زيد منبّي معقِد الإزار »
ومعقِد القابلة ، ومناط الثريا ، وهما خطأ جانبي أنفها « يعني
الخطئين اللذين يكتنفان أنف الظبية ، وهي كلها مخطوطة ^(١) ؟

قيل : الأصل فيها كلها أن تستعمل بحرف الجر ، إلا أنهم
حذفوا حرف الجر في هذه المواضع اتساعاً كقول الشاعر ^(٢) :
فلا تبغينكم قنأً وعوارضاً ولأقبلن الخيل لابةً ضرغد ^(٣)
وقال الآخر ^(٤) الآخر ^(٥) :

١٠ لدن بهز الكف يعسل متنه فيه كما عسل الطريق الشعب ^(٦)

(١) في (ق) و (ظ) : مخصوصة .

(٢) في (ق) و (ظ) : وكقول . والشاعر هو عامر بن الطفيل كما في اللسان ،
من بني عامر بن صعصعة ، فارس قومه ، وأحد فتاك العرب وشعرائهم
وساداتهم في الجاهلية (م سنة ١١ هـ) ولم يُسلم .

(٣) في اللسان : أي لأطلبنكم بقناً وعوارضاً - وهما مكانان معروفان -
(فأسقط الباء ، فلما سقط الحافض تعدى الفعل إليها فنصبها)
(ولأقبلن الخيل) أي لأستقبلنّها . واللابة الحرّة . التهذيب :
ضرغد : اسم جبل .

(٤) سقطت من (ق) و (ظ) .

(٥) نسبته في الدرر اللوامع للشنقيطي لساعدة بن جؤية .

(٦) يصف الشاعر رجلاً بالبن - أي لئن . يعسل : يعدو ، والعسلان
عدو الذئب - أي يعسل في عدوته هذه ، فأضمر لتقدم ذكره
- وكما عسل الطريق : يريد أنه لا كزازة فيه إذا هزته ولا جسوء -
أي ولا صلابة ولا خشونة .

أراد في الطريق ، ومن حقها أن يحفظ ^(١) ولا يقاس عليها .
فأما قولهم « دخلت البيت » فذهب أبو عمر الجرمي إلى أن
« دخلت » فعل متعدٍ تعدى إلى البيت فنصبه ، كقولك : « بنيت
البيت » وما أشبه ذلك . وذهب الأكثرون إلى أن « دخلت »
فعل لازم ، وقد ^(٢) كان الأصل فيه أن يستعمل مع ^(٣) حرف
الجر ، (إلا أنه حذف حرف الجر) ^(٤) اتساعاً على ما بيننا ،
وهذا هو الصحيح ، والذي ^(٥) يدلُّ على أن « دخلت » فعل
لازم من وجهين ، أحدهما أن مصدره على ^(٦) « فعول » وهو
من مصادر الأفعال اللازمة ، كقعد قعوداً ، وجلس جلوساً ،
وأشبه ^(٧) ذلك . والثاني : نظيره ^(٨) فعل لازم ^(٩) وهو « غرت »
ونقيضه فعل لازم وهو « خرجت » فيقتضي ^(١٠) أن يكون لازماً
(حملاً على نظيره) ^(١١) ونقيضه ، فاعرفه تصب إن شاء الله تعالى .

(١) في (ق) : تحفظ .

(٢) سقطت من (ق) و (ظ) .

(٣) في (ق) و (ظ) : معه .

(٤) سقط من (ظ) ما بين القوسين .

(٥) في (ق) و (ظ) : والدليل على .

(٦) في (ق) و (ظ) : يجيء على .

(٧) في (ق) و (ظ) : وما أشبه ذلك .

(٨) في (ق) و (ظ) : أن نظيره .

(٩) سقط من (ظ) : فعل لازم .

(١٠) في (ظ) : ويقضي .

(١١) سقط من (ظ) : ما بين القوسين .

الباب الخامس والعشرون

باب المفعول معه

إن قال قائل : ما العامل للنصب ^(١) في المفعول معه ؟ قيل :

اختلف النحويون في ذلك ، فذهب البصريون الى أنَّ العامل فيه هو الفعل ، وذلك لأنَّ الأصل في نحو ^(٢) قولهم « استوى الماء والخشبة » أي مع الخشبة ، إلا أنَّهم أقاموا الواو مقام مع توسعاً في كلامهم ، فقوي الفعل بالواو ، فتعدى إلى الاسم ^(٣) فنصبه ، كما قوي بالهمزة ^(٤) في قولك « أخرجت ^(٥) زيداً » ، ونظير هذا نصبهم الاسم في باب الاستثناء بالفعل المتقدم بتقوية

١٠ « إلا » نحو : « قام القوم إلا زيداً » فكذلك ههنا المفعول معه منصوب بالفعل المتقدم بتقوية الواو . وذهب الكوفيون إلى أنَّ المفعول معه منصوب على الخلاف ، وذلك لأنه إذا قال « استوى الماء والخشبة » لا يجسن تكرار ^(٦) الفعل فيقال :

(١) في (ق) و (ظ) : النصب .

(٢) سقطت من (ظ) : نحو .

(٣) في (ظ) : الفعل وهو سهو .

(٤) في (ظ) : قوى الهمزة .

(٥) في (ظ) : خرجت ، وهو سهو .

(٦) في (ق) و (ظ) : تكرير .

« استوى الماء واستوت الخشبة » لأنَّ الخشبة لم تكن معوجة حتى تستوي^(١) ، فلمَّا لم يحسن تكرير الفعل كما يحسن في « جاء زيد وعمرو » فقد خالف الثاني الأول ، فانصب على الخلاف . وذهب أبو إسحاق الزجاج إلى أنه منصوب بعاملٍ مقدرٍ ، والتقدير فيه « استوى الماء ولابس الخشبة » وزعم أنَّ الفعل لا يعمل في المفعول وبينهما الواو . والصحيح هو الأوَّل ؛ وأما قول الكوفيين : إنه منصوب على الخلاف لأنه لا يحسن تكرير الفعل ، فقلنا^(٢) : هذا هو الموجب لكون الواو غير عاملة ، وأنَّ الفعل هو العامل بتقويتها لابنفس المخالفة ، ولو جاز أن يقال مثل ذلك ، لجاز أن يقال إنَّ « زيداً » في قولك : ١٠ « ضربت زيداً » منصوب لكونه مفعولاً لا بالفعل ، وذلك محال ، لأنَّ كونه مفعولاً لا^(٣) يوجب أن يكون : « ضربت » هو العامل فيه النصب ، فكذلك هنا . وأما قول الزجاج : فإنه^(٤) ينتصب بتقدير عاملٍ ، لأنَّ الفعل لا يعمل في المفعول وبينهما الواو ، فليس بصحيح أيضاً ، لأنَّ الفعل يعمل في المفعول

(١) في (ق) و (ظ) : فتستوي .

(٢) في (ق) و (ظ) : قلنا .

(٣) سقطت : لا من (ق) و (ظ) وبسقوطها يستوي الكلام .

(٤) في (ق) و (ظ) : إته .

على الوجه الذي يتصل به المفعول ، فإن كان الفعل لا يفتقر إلى تقوية تعدى إلى المفعول بنفسه ، وإن كان يفتقر إلى تقوية بحرف الجرّ أو غيره ^(١) ، عمل بتوسطه ، ألا ترى أنك تقول : « أكرمت زيداً وعمراً » فتنصب « عمراً » بـ « أكرمت » كما تنصب « زيداً » به فلم تمتنع ^(٢) الواو من وقوع « أكرمت » على ما بعدها ، فكذلك ههنا .

فإن قيل : لم حذف « مع » وأقيمت « الواو » مقامها ؟ قيل : حذف « مع » وأقيمت « الواو » مقامها ، توسعاً في كلامهم ، وطلباً ^(٣) للتخفيف والاختصار .

١٠ فإن قيل : فلم كانت « الواو » أولى من غيرها من الحروف ^(٤) ؟ قيل : إنما كانت « الواو » ^(٥) أولى من غيرها ، لأن « الواو » في معنى « مع » ولأن معنى ^(٦) « مع » المصاحبة ، ومعنى « الواو »

(١) في (ق) و (ظ) : كحرف الجر وغيره .

(٢) في (ق) و (ظ) : تمتع .

(٣) في (ق) و (ظ) : طلباً .

(٤) سقط من (ق) و (ظ) : من الحروف .

(٥) سقط من (ق) و (ظ) : الواو .

(٦) في (ظ) : ومعنى ، وفي (ق) : لأن .

الجمع ، فلهما كانت في معنى « مع » كانت أولى من غيرها .
فإن قيل : فهل يجوز تقديم المنصوب ههنا على الناصب ؟
قيل : لا يجوز ذلك ، لأنَّ حكم « الواو » ألا تتقدّم على ما قبلها ،
وهذا الباب : من النحويين من ^(١) يجري فيه القياس ، ومنهم
من يقصره على السماع ، والأكثر على القول الأوّل . فاعرفه °
تصب إن شاء الله تعالى .

(١) سقطت « من » من (ظ) وهو سهو .

الباب السادس والعشرون

باب المفعول له

إن قال قائل : ما العامل في المفعول له النصب ؟ قيل :
العامل في المفعول له الفعل الذي قبله ، نحو : « جئتكَ طمعاً
في برّك » وقصدتك ابتغاء^(١) معروفك » وكان الأصل فيه :
« جئتكَ للطمع^(٢) في برّك » وقصدتك للابتغاء في معروفك^(٣) »
إلا أنه حذف اللام ، فاتصل الفعل به فنصبه .

فإن قيل : فلم تعدى إليه الفعل اللازم كالتعدى ؟ قيل :
لأن العاقل لما كان لا يفعل شيئاً إلا لعلة^(٤) ، وهي علة للفعل ،
وعذر لوقوعه ، كان في الفعل دلالة عليه ، فلهذا كان^(٥) دلالة
عليه ، تعدى إليه .

فإن قيل : فهل يجوز أن تكون معرفة ونكرة ؟ قيل :
نعم يجوز أن يكون معرفة ونكرة والدليل على ذلك قوله تعالى :

(١) في (ظ) : لا ابتغاء .

(٢) في (ق) و (ظ) : طمع .

(٣) في (ق) و (ظ) : لا ابتغاء معروفك .

(٤) في (ق) و (ظ) : وهو .

(٥) في (ق) و (ظ) : كان فيه .

« وَمَثَلُ الَّذِينَ يُنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ ابْتِغَاءَ مَرْضَاةِ اللَّهِ وَتَثْبِيتًا مِنْ أَنْفُسِهِمْ »^(١) ف « ابتغاء مرضاة الله » معرفة بالإضافة ، و « تثبيتاً » نكرة ، قال الشاعر^(٢) :

وَأَغْفِرُ عَوْرَاءَ الْكَرِيمِ إِدْخَارَهُ وَأَعْرِضُ عَنْ شَتْمِ اللَّثِيمِ تَكْرُمًا
« فَادْخَارَهُ » معرفة بالإضافة ، و « تکرما » نكرة ، وقال ه
الآخر^(٣) :

يَرْكَبُ كُلُّ عَاقِرٍ جَهْرًا مَخَافَةَ وَزَعْلِ الْمَجْبُورِ
والهول من تهول المهور^(٤)

(١) سورة البقرة الآية (٢٦٥) .

(٢) هو حاتم بن عبد الله الطائي كما في كتاب سيبويه (ج ١ ص ١٨٤) يقول : إذا جهل علي الكريم ، احتملت جهله إبقاءً عليه وادخاراً له ، وإن سبني اللثيم أعرضت عن شتمه إكراماً لنفسي عنه ه . وحاتم هو أبو عدي ، يضرب المثل بجوده ، وأخباره وفيرة متفرقة في كتب الأدب والتاريخ (م سنة ٤٥ ق ٥) .

(٣) هو العجاج عبد الله بن رؤبة التميمي . ولد في الجاهلية وقال الشعر فيها ، ثم أسلم ، وعاش الى أيام الوليد بن عبد الملك ، ففلج وأقعد الى أن توفي (نحو سنة ٩٠ ه) .

(٤) في (ظ) : بكل .

(٥) في (ظ) : الهبور . وصف ثوراً وحشيّاً فيقول : يركب لنشاطه وقوته كل عاقر من الرمل وهو الذي لا يثبت ، والجمهور : المتراكب لحوفه من طائر أو سبع ، أو لزعله وسروره ، والزعل : النشاط ، والمجبور المسرور ، وهول جهوله كهول القبور ، ويروي الهبور كما هنا وهي الغيابات من الأرض المطمئنت ، واحدها هبور ، لأنها ممكن للصائد ، فهو يخافها لذلك (هـ من شرح شواهد سيبويه للشتمري) .

وذهب أبو عمر الجرمي إلى أنه لا يجوز أن يكون إلا نكرة ،
وتقدّر بالإضافة^(١) في هذه المواضع في نية الانفصال ، فلا
يكتسي التعريف^(٢) من المضاف إليه ، كقولهم : « مرت برجل
ضارب زيدا^(٣) غداً » قال الله تعالى : « هَذَا عَارِضٌ مُّمْطِرُنَا »^(٤)
وقال الشاعر^(٥) :

سلّ الهموم بكلّ معطي رأسه تاج مخالط صهبة متعيس
والذي عليه الجمهور ، والمذهب المشهور هو الأول ، والذي^(٦)
ادّعاه الجرمي من كون الإضافة في نية الانفصال يفتقر الى
دليل ، ثم لو صحّ هذا في الإضافة ، فكيف يصحّ^(٧) له مع
لام التعريف في قول الشاعر :

-
- (١) في (ق) و (ظ) : ويقدر الإضافة .
(٢) في (ق) بتأخير الكلمة إلى آخر الجملة .
(٣) في (ق) : ضارب زيد .
(٤) سورة الأحقاف (الآية ٢٤) .
(٥) هو المرّار الأسدي والمعنى : سلّ همومك اللازمة لك ، بفراق من
تهوى ونأيه عنك ، بكلّ بعير تربّله للسفر ، معط رأسه ، أي ذلول
متقاد تاج ، أي سريع ، والتّجّ السرعة والقوت ، والصهبة : أن
يضرب بياضه الى الحمرة ، والمتعيس والأعيس : الأبيض ، وهو أفضل
ألوان الإبل .

- (٦) في (ق) و (ظ) : وما .
(٧) سقط من (ق) سهواً : يصحّ .

« والمهول من تهول الهبور ^(١) » وأشباهه ^(٢) ؟

فإن قيل : فهل يجوز تقديم المنصوب ههنا على الناصب ؟
قيل : نعم ^(٣) يجوز ذلك : لأن العامل فيه يتصرف ، ولم يوجد
ما يمنع من جواز تقديمه كما وجد في المفعول معه ، فكان جائزاً
على الأصل . وهذا الباب يترجمونه ^(٤) البصريون ، وأما الكوفيون ه
فلا يترجمونه ، ويجعلونه من باب المصدر فلا يفردون له باباً ،
فاعرفه تصب إن شاء الله تعالى .

(١) في (ظ) : الهبور .

(٢) في (ق) و (ظ) : وما أشبه ذلك .

(٣) سقط من (ق) و (ظ) : نعم .

(٤) في (ق) و (ظ) : إنما يترجمه .

الباب السابع والعشرون

باب الحال

إن قال قائل : ما الحال ؟ قيل : هيئة الفاعل والمفعول ^(١) ،
ألا ترى أنك إذا قلت : « جاءني زيد راكباً » كان الركوب
هئية زيد عند وقوع المحي منه ، وإذا قلت : « ضربته مشدوداً »
كان الشد هئته عند وقوع الضرب له ؟

فإن قيل : « فهل تقع الحال من الفاعل والمفعول معاً بلفظ
واحد ؟ قيل يجوز ذلك ، والدليل عليه قول الشاعر ^(٢) :

تعلقت ليلي وهي ذات مؤصد ولم يبد للآتراب من ثديها حجم
١٠ صغيرين نزعى البهيم ياليت أننا إلى اليوم لم نكبر ولم تكبر البهيم ^(٣)

(١) في (ق) و (ظ) : أو المفعول .

(٢) هو قيس بن معاذ ، ويقال قيس بن الملوّح العامري ، لم يكن مجنوناً وإنما

لقب بذلك لهيامه في حب ليلي بنت سعد (م نحو سنة ٥٨٠ هـ) .

(٣) البهيم جمع بهيمة ، وهي الصغير من أولاد الغنم والبقر وغيرها ،

الذكر والأنثى في ذلك سواء . كان المجنون وصاحبه ليلى يريان

البهيم وهما صبيان ، فعلقها علاقة الصبا ، وفي ذلك قال : « تعلقت

ليلى » وقوله : وهي ذات مؤصد ، قال ابن سيده : الأصد

والأصيدة والمؤصد : صدره تلبسه الجارية ، فإذا أدركت درعت ،

وأنشد ابن الأعرابي لكثير :

وقد درعها وهي ذات مؤصد .

فنصب « صغيرين » على الحال من التاء في « تعلقت » وهي فاعلة ،
ومن « ليلى » وهي مفعولة ، وقال الآخر ^(١) :

متى ما تلقني فردين ترجف روائف اليتيم واستطارا ^(٢)

فنصب « فردين » على الحال من ضمير الفاعل والمفعول في « تلقني »

وهذا كثير في كلامهم .

فإن قيل : فما العامل في الحال النصب ؟ قيل : ما قبلها من

العامل ، وهو ^(٣) على ضربين : فعل ، ومعنى فعل ، فإن كان فعلاً

نحو : « جاء زيد راكباً » جاز أن يتقدم الحال ^(٤) نحو « راكباً

جاء زيد » لأن العامل ^(٥) لما كان متصرفاً ، تصرف عمله فجاز

تقديم معموله عليه ؛ وإن كان العامل فيه معنى فعل نحو : ١٠ .

« هذا زيد قائماً » لم يجوز تقديم الحال عليه ، فلو قلت : « قائماً

هذا زيد » لم يجوز ، لأن معنى الفعل لا يتصرف تصرفه ،

(١) قال في اللسان : وأنشد أبو عبيدة ، وذكر البيت . وهو معمر

ابن المنشي النحوي ، من أئمة العلم بالأدب واللغة . مولده ووفاته

بالبصرة . (م سنة ٢٠٩ هـ) .

(٢) في (ق) و (ظ) : وتستطاراً وهو أصح للوزن والمعنى . الرافعة :

أسفل الألية ج روائف . والاستطارة والتطير : التفرق والذهاب .

(٣) في (ظ) : وهي .

(٤) في (ق) و (ظ) : تتقدم الحال عليه .

(٥) في (ق) : فيه .

فلم يجوز تقديم معموله عليه . وذهب الفراء إلى أنه لا يجوز تقديم الحال على العامل^(١) سواء كان العامل فيه فعلاً أو معنى فعل ، وذلك لأنه يؤدي إلى أن يتقدم المضمَر على المظهر ، فإنه إذا قال : «راكباً جاء زيد» ففي «راكب» ضمير «زيد» ، وقد تقدم عليه ، وتقديم المضمَر على المظهر لا يجوز ، وهذا ليس بشيء ، لأن «راكباً» وإن كان مقدماً في اللفظ ، إلا أنه موخر في المعنى والتقدير^(٢) ، وإذا كان مؤخراً في التقدير جاز التقديم ، قال الله تعالى : «فَأَوْجَسَ فِي نَفْسِهِ خِيفَةً مُوسَى»^(٣) فالهاء في «نفسه» عائدة إلى «موسى» إلا أنه لما كان في تقدير التقديم ، والهاء في تقدير التأخير ، جاز التقديم ، وهذا كثير في كلامهم . فكذلك ههنا .

فإن قيل : فلم عمل الفعل اللازم في الحال ؟ قيل : لأن الفاعل لما كان لا يفعل الفعل إلا في حالة ، كان في الفعل دلالة على الحال ، فتعدى إليها ، كما تعدى إلى ظرف الزمان لما كان في الفعل دلالة عليه .

(١) في (ق) و (ظ) : على العامل في الحال .

(٢) في (ق) و (ظ) : في التقدير .

(٣) سورة طه (الآية ٦٧) .

فإن قيل : لم^(١) وجب أن يكون^(٢) الحال نكرة ؟ قيل :
لأن الحال جرى^(٣) مجرى الصفة للفعل ، ولهذا سماها سيويه :
نعتاً للفعل ، والمراد بالفعل المصدر الذي يدلُّ الفعل عليه ، وإن
لم تذكره^(٤) ، ألا ترى أن « جاء » يدل على « مجيء » ، وإذا
قلت : « جاء راكباً » دل على « مجيء » موصوفٍ بركوب ،
فإذا كان^(٥) الحال مجري^(٦) مجرى الصفة للفعل وهو نكرة ،
فكذلك وصفه يجب أن يكون نكرة . وأما^(٧) قولهم :
« أرسلها العراك^(٧) » ، وطلبته جهداً وطاقتك ، ورجع عوده

(١) في (ق) و (ظ) : فلم .

(٢) في (ق) و (ظ) : تكون .

(٣) في (ق) و (ظ) : تجري .

(٤) في (ق) و (ظ) : يذكر .

(٥) في (ق) و (ظ) : كانت .

(٦) في (ق) و (ظ) : فأما .

(٧) وردت هذه الجملة في بيت للبيد بن ربيعة العامري . أدرك الاسلام .

وترك الشعر وهو أحد أصحاب المعلقات (م سنة ٥٤١ هـ) . والبيت :

فأرسلها العراك ولم يهداها ولم يشفق على نعص الدخال

والعراك حال من الهاء في أرسلها ، أي معاركة . والضمير للإبل أو

الأتن والنعص من نعص بوزن طرب . . إذا لم يستطع إتمام مراده .

والدخال : أن يدخل بعير - وقد شرب مرة - في الأبل الواردة

لشرب معها .

على بدئه^(١) « فهي مصادر أقيمت مقام الحال ، لأن التقدير^(٢)
« أرسلها تعترك^(٣) ، وطلبته تجتهد » و « تعترك » و « تجتهد » جملة
من الفعل والفاعل في موضع الحال ، كأنك قلت : « أرسلها
معتركة » ، وطلبته مجتهداً » إلا أنه أضمر ، وجعل المصدر دليلاً
٥ عليه ، وهذا كثير في كلامهم . وذهب بعض النحويين إلى أن
قولهم « رجع عوده على بدئه » منصوب لأنه مفعول « رجع »
لأنه يكون متعدياً كما يكون لازماً ، قال الله تعالى :
« فَإِنْ رَجَعَكَ اللَّهُ إِلَى طَائِفَةٍ مِنْهُمْ »^(٤) فأعمل « رجع » في
الكاف التي للخطاب ، فقال : « رَجَعَكَ اللَّهُ »^(٥) ، فدل على أنه
١٠ يكون متعدياً . ومما يدل على أن الحال لا يجوز أن يكون^(٦)
معرفة أنها لا يجوز أن تقوم مقام الفاعل في ما لم يسم فاعله ،

(١) أي عائداً ، ويقال هذا في حق إنسان عهد منه عدم الاستقرار على ما ينتقل إليه ، بل يرجع إلى ما كان عليه .

(٢) في (ظ) : والتقدير .

(٣) في (ظ) : لتعترك .

(٤) سورة التوبة (الآية ٨٣) .

(٥) في (ق) و (ظ) : رجعت .

(٦) في (ق) : تكون .

لأن الفاعل قد يضمّر فيكون معرفة ، فلو جاز أن يكون^(١)
الحال معرفة لما امتنع ذلك ، كما لم يمتنع في ظرف الزمان والمكان ،
والجارّ والمجرور ، والمصدر على ما بيّنا . فافهمه تصبّ إن
شاء الله تعالى^(٢) .

(١) في (ق) : تكون .

(٢) في (ق) و (ظ) بدل الجملة الأخيرة : والله أعلم .

الباب الثامن والعشرون

باب التمييز

إن قال قائل : ما التمييز ؟ قيل : تبيين النكرة المفترسة للعيهم .
فإن قيل : فما العامل فيه ^(١) «المنصب» ؟ قيل : فعل وغير فعل ،
فأما ما كان العامل فيه فعلاً فنحو : «تصبَّب زيد عرقاً ، وتفقأ
الكبش شحماً» فـ «عرقاً وشحماً» كل واحد منهما انتصب ^(٢)
بالفعل الذي قبله .

فإن قيل : فهل ^(٣) يجوز تقديم هذا النوع على العامل فيه ؟
قيل : اختلف النحويون في ذلك ، فذهب سيبويه إلى أنه لا يجوز
تقديم هذا النوع على عامله ، وذلك لأن المنصوب ههنا هو
الفاعل في المعنى ، ألا ترى أنك إذا قلت : «تصبَّب زيد عرقاً»
كان الفعل للعرق في المعنى لا لزيد ؟ فلمَّا كان هو الفاعل في المعنى
لم يحز تقديمه ، كما لو كان فاعلاً لفظاً ؛ وذهب أبو عثمان المازني
وأبو العباس المبرد ومن وافقهما ^(٤) ، إلى أنه يجوز تقديمه على

(١) في (ظ) : ما العامل فيها .

(٢) في (ق) و (ظ) : منصوب .

(٣) في (ق) و (ظ) : هل .

(٤) في (ق) و (ظ) : تابعها .

العامل فيه ، واستدلوا على ذلك بقول الشاعر^(١) :
أتهجر سلمى بالفراق^(٢) حبيها وما كاد^(٣) نفساً بالفراق تطيب
ولأن هذا العامل فعل متصرف فجاز تقديم معموله عليه
كما جاز تقديم الحال على العامل فيها ، نحو : « ركباً جاء زيد »
لأنه من^(٤) فعل متصرف فكذلك ههنا . والصحيح ما ذهب
إليه سيويوه ، وأما ما استدلل به المازني والمبرد من البيت ،
فإن الرواية الصحيحة فيه :

وما كاد^(٥) نفسي بالفراق تطيب

وذلك لاجته^(٥) فيه ، ولئن صحّت تلك الرواية ، فنقول :
نصب « نفساً » بفعل مقدر ، كأنه قال : « أعني نفساً » . وأما
قولهم : إنّه فعل متصرف فجاز تقديم معموله عليه كالحال ،
قلنا : هذا العامل وإن كان فعلاً متصرفاً ، إلا أنّ هذا المنصوب
هو للفاعل في المعنى ، فلا يجوز تقديمه على ما بيننا ، وأما تقديم

(١) البيت قيل : للخبيل السعدي وهو ربيعة بن مالك من بني أنف الناقة ،
من تميم . شاعر فعل مقل من مخزومي الجاهلية والاسلام . ولم تعلم
سنة وفاته . وقيل لأعشى همدان . وقيل لقيس بن الملوّح .

(٢) في (ق) و (ظ) : للفراق .

(٣) في (ق) و (ظ) : كان .

(٤) سقطت « من » من (ق) و (ظ) .

(٥) في (ظ) : لهم .

الحال على العامل فيها ، فإنما جاز ذلك لأنك إذا قلت : « جاء زيد ركباً » كان « زيد » هو الفاعل لفظاً ومعنى ، وإذا استوفى الفعل فاعله ينزل ^(١) « ركباً » منزلة المفعول المحض ، فجاز تقديمه كالمفعول نحو : « عمراً ضرب زيد » بخلاف التمييز ، فإنك إذا قلت « تصبب زيد عرقاً » لم يكن « زيد » هو الفاعل في المعنى ، وكان الفاعل في المعنى هو « العرق » فلم يكن « عرقاً » في حكم المفعول من هذا الوجه ، لأن الفعل قد استوفى فاعله لفظاً لا معنى ، فلم يجوز تقديمه كما لا يجوز تقديم الفاعل .

وأما ما كان العامل فيه غير فعل فنحو « عندي عشرون رجلاً » وخمسة عشر درهماً « وما أشبه ذلك ، فالعامل ^(٢) فيه هو العدد ، لأنه مشبّه بالصفة المشبّهة باسم الفاعل ، نحو : « حسن وشديد » وما أشبه ذلك ، ووجه المشابهة بينهما أن العدد يوصف به كما يوصف بالصفة المشبّهة باسم الفاعل ، وإذا ^(٣) كان في العدد نون نحو « عشرون » أو تنوين مقدر نحو : « خمسة عشر » صار النون والتنوين مانعين من الإضافة ، كالفاعل

(١) في (ق) و (ظ) : تنزل .

(٢) في (ق) و () : والعامل .

(٣) في (ق) و (ظ) : فإذا .

الذي يمنع المفعول من الرفع ، فصار التمييز فضلةً كالمفعول ، وكذلك ^(١) حكيم ما كان منصوباً على التمييز في ما ^(٢) كان قبله حائل ، نحو : « لي مثله غلاماً ، والله درّه رجلاً » فإنّ الهاء منعت الاسم بعدها أن ينجرّ بإضافة ما قبلها إليه ، كالفاعل الذي يمنع المفعول من الرفع ، فنصب على التمييز لما ذكرناه .

فإن قيل : فلمَ وجب أن يكون التمييز نكرة ؟ قيل : لأنّه يبين ما قبله ، كما أنّ الحال يبين ما قبله ، ولما ^(٣) أشبه الحال وجب أن يكون نكرة ، كما أنّ الحال نكرة ؛ فأما قول الشاعر ^(٤) :

ولقد أعتدي وما صقع الديك على أدهم أجش الصهيل ^(٥)
وقال الآخر :

-
- (١) في (ظ) : فكذلك .
(٢) في (ق) و (ظ) : بما .
(٣) في (ق) و (ظ) : تبين ما قبلها ، فلما .
(٤) لم أقف على قائله .
(٥) اغتدى : بكتر ، وصقع الديك : صاح ، والأدهم : الأسود من الخيل أو الإبل . وأجش الصهيل : خشن الصوت .

أَجِبَ الظَّهْرَ لَيْسَ لَهُ سَنَامٌ ^(١)

بنصب « الصهيل ، والظهر » والصحيح ^(٢) أنه منصوب على التشبيه بالمفعول ، كالضارب الرجل . فاعرفه تصب إن شاء الله تعالى .

(١) أنشده سيبويه للناطقة الذيباني (أبو أمانة) مات (نحو سنة ١٨) قبل الهجرة ، وأوله : ونأخذ بعده بذناب عيش (إلى آخره) وذناب كل شيء عَقْبُهُ ومؤخَّرُهُ . وبغير أَجِبُ أي مقطوع السَّنَام . وصف مرض النعمان بن المنذر ، وأنه إن هلك ، صار الناس بعده في أسوأ حال وأضيق عيش ، وتمسكوا منه بمثل ذنَب بغير أَجِبُ ، وهو الذي لا سنام له من الهزال .

(٢) في (ق) و (ظ) : فالصحيح .

الباب التاسع والعشرون

باب الاستثناء.

إن قال قائل : ما الاستثناء ؟ قيل : إخراج بعض من كل
بمعنى « إلا » نحو : « جاء في القوم إلا زيداً » ^(١) .

- ٥ فإن قيل : فما ^(٢) العامل في المستثنى من الموجب النصب ؟
قيل : اختلف النحويون في ذلك ، فذهب البصريون إلى أن
العامل هو الفعل بتوسط « إلا » ، وذلك لأن هذا الفعل ،
وإن كان لازماً في الأصل ، إلا أنه قوي بـ « إلا » فتعدى
إلى المستثنى ، كما تعدى الفعل بالحروف المعدية ، ونظيره نصبهم
الاسم في باب المفعول معه ، نحو : « استوى الماء والخشبة » .
١٠ فإن الاسم منصوب بالفعل المتقدم بتقوية الواو ، فكذلك ههنا .
وذهب بعض النحويين إلى أن العامل هو « إلا » بمعنى
« أستثنى » وهو قول الزجاج من البصريين . وذهب الفراء من
الكوفيين إلى أن « إلا » مركبة من « إن ولا » ثم خففت
« إن » وأدغمت في « لا » فهي تنصب في الإيجاب اعتباراً

(١) جاء المثال في (ظ) و (ق) متأخراً بعد قوله : من الموجب النصب .

(٢) في (ق) و (ظ) : ما .

بـ « إن » وترفع في النفي اعتباراً بـ « لا » . والصحيح ما ذهب إليه البصريون^(١) ، وأما قول بعض النحويين والزجاج : ان^(٢) العامل هو « إلا » بمعنى « أستثنى » ، ففاسد من خمسة أوجه : الوجه^(٣) الأول : أنه لو كان الأمر كما زعموا لوجب ألا يجوز في المستثنى إلا النصب ، ولا خلاف في جواز الرفع والجر في النفي على البدل في قولك^(٤) : « ما جاءني أحد إلا زيد » ، وما مررت بأحدٍ إلا زيد » .

والوجه الثاني : أن هذا يؤدي إلى إعمال معاني الحروف ، وإعمال معاني الحروف لا يجوز ، ألا ترى أنك تقول : « ما زيد قائماً » ولو قلت : « ما زيداً قائماً^(٥) » بمعنى^(٦) : « نفيت زيداً قائماً » لم يجز ذلك ، فكذلك ههنا .

والوجه الثالث : أنه يبطل بقولهم : « قام^(٧) القوم غير زيد » فإن « غير » منصوب ، فلا يخلو إما أن يكون منصوباً بتقدير

(١) في (ق) و (ظ) : والصحيح قول البصريين .

(٢) في (ظ) : بأن .

(٣) سقط من (ق) .

(٤) في (ق) و (ظ) : نحو .

(٥) في (ظ) : « ما زيد إلا قائماً » .

(٦) في (ق) و (ظ) : على معنى .

(٧) في (ق) : جاءني .

« إلا » ، وإما أن يكون منصوباً بنفسه ، وإما أن يكون منصوباً بالفعل الذي قبله ؛ بطل أن يقال إنه منصوب بتقدير « إلا » لأننا لو قدرنا « إلا » لفسد المعنى ، لأنه يصير التقدير فيه : « قام القوم إلا غير زيد » وهذا فاسد ؛ وبطل أيضاً^(١) أن يقال إنه يعمل في نفسه ، لأن الشيء لا يعمل في نفسه ، ° فوجب أن يكون العامل فيه^(٢) هو الفعل المتقدم ، وإنما جاز أن يعمل فيه وإن كان لازماً لأن « غير » موضوعة على الإيهام المفرط^(٣) ، ألا ترى أنك تقول : « مررت برجلٍ غيرك » ، فيكون كلُّ من عدا المخاطب داخلاً تحت « غير » ؟ فلهذا كان فيه هذا الإيهام المفرط ، أشبه الظروف المبهمّة نحو : « خلف » ، ° وأمام ، ووراء ، وقدام » وما أشبه ذلك ؛ وكما أن الفعل يتعدى إلى هذه الظروف من غير واسطة ، فكذلك ههنا .
والوجه الرابع : أنا نقول : لماذا قدرتم « أستثني زيداً » ، وهلاً قدرتم « امتنع زيد » كما حكى عن أبي علي الفارسي أنه كان مع عضد الدولة في الميدان ، فسأله عضد الدولة عن ١٥

(١) سقط من (ق) و (ظ) : أيضاً .

(٢) سقطت : فيه من (ق) و (ظ) .

(٣) سقطت : المفرط من النسخين

المستثنى بماذا انتصب ^(١) ؟ فقال أبو عليّ الفارسيّ ^(٢) : لأنّ التقدير : « أسثنى زيداً » فقال ^(٣) عضد الدولة ، وهلاً ^(٤) قدّرت : « امتنع ^(٥) » فرفته ؟ فقال له أبو عليّ : هذا الجواب الذي ذكرته لك ^(٦) ميدانيّ ، وإذا رجعنا ^(٧) ذكرت لك الجواب الصحيح إن شاء الله تعالى .

٥. والوجه الخامس : أنا إذا أعملنا معنى « إلاّ » كان الكلام جملتين ، وإذا أعملنا الفعل بتقوية « إلاّ » كان الكلام جملة واحدة ، والكلام متى كان جملة واحدة ، كان أولى من تقدير جملتين . وأما قول الفراء بأنّ ^(٨) « إلاّ » مركبة من « إنّ ولا » فدعوى تفتقر إلى دليل ، ولو قدّرنا ذلك ، فنقول : الحرف إذا ركّب مع حرف آخر تغيّر عما كان عليه في الأصل قبل التركيب ، ألا ترى أنّ « لو » حرف يمتنع به ^(٩) الشيء ، لامتناع

(١) في (ق) و (ظ) : ينتصب .

(٢) في (ق) و (ظ) : ينتصب لأنّ التقدير فيه . . .

(٣) في (ق) و (ظ) : له .

(٤) في (ق) و (ظ) : هلاً

(٥) في (ق) و (ظ) : امتنع زيد .

(٦) في (ق) و (ظ) : جواب ميدانيّ .

(٧) في (ظ) : رجعت .

(٨) في (ق) : إنّ . وقد سقطت من (ظ) .

(٩) في (ق) و (ظ) : له .

غيره ، فإذا ركّب ^(١) مع « ما » تغيّر ذلك المعنى ، وصارت بمعنى « هلاً » ؛ وكذلك أيضاً إذا ركبت مع « لا » كقوله : « لولا الكميّ المنعّم » ^(٢) ، وما أشبه ذلك ، فكذلك ههنا .

فإن قيل : فبماذا يرتفع المستثنى في النفي ؟ قيل : يرتفع

على البدل ، ويجوز النصب على أصل الباب .

فإن قيل : فإلم كان البدل أولى ؟ قيل : لوجبه ، أحدهما

الموافقة للفظ ^(٣) ، فإنه إذا كان المعنى واحداً ، فيكون ^(٤)

اللفظ موافقاً أولى ، لأنّ اختلاف ^(٥) اللفظ يشعر باختلاف

المعنى ، وإذا ^(٦) اتفقا ، كان موافقة اللفظ أولى .

(١) في (ق) : وإذا ركبت ، وفي (ظ) : وإذا ركب .

(٢) قاله جرير الخطمي ونقائضه مع الفرزدق مطبوعة ، وكذا ديوان

شعره (م سنة ١١٠ هـ) وأصل البيت :

تعدّون عقر النيب أفضل مجدّم بني ضوطرى ، لولا الكميّ المنعّم

النيب : جمع ناب ، وهي الناقة المسنة لعظم نابها ، والضوطرى

الحقماء ، والكميّ : الشجاع . والمنعّم الذي عليه مغفر بيضة .

أي : لولا عدتم الكميّ المنعّم ؟ يقول جرير للفرزدق :

ليس الفخر في عقر النوق والجمال ، إنما الفخر بقتل الشجعان والأبطال !

(٣) في (ق) و (ظ) : لموافقة اللفظ .

(٤) في (ق) : فكون ، وقد سقطت من (ظ) .

(٥) في (ظ) : خلاف .

(٦) في (ق) و (ظ) : فإذا .

والوجه الثاني : أن البدل يجري في تعلّق العامل به كجراه
لو ولي العامل ، والنصب في الاستثناء على التشبيه بالمفعول فلما
كان البدل أقوى في حكم العامل ، كان الرفع أولى من النصب
على ما بيّنا .

٥ فإن قيل : فلمَ جاز البدل في النفي ، ولم يجز في الإيجاب ؟
قيل : لأنّ البدل في الإيجاب يؤدي إلى محال ، وذلك لأنّ
المبدل منه يجوز أن يقدر كأنه ليس في الكلام ، فاذا قدرنا^(١)
هذا في الإيجاب صار^(٢) محالاً ، لأنه يصير التقدير : « جاءني
إلا زيد » وصار^(٣) المعنى : ان جميع الناس جاؤوني غير زيد ،
١٠ وهذا لا يستحيل في النفي ، كما يستحيل في الإيجاب ، لأنّه
يجوز ألا يجيئه أحد سوى زيد ، فبان الفرق بينهما . فاعرفه
تصب إن شاء الله تعالى .

(١) في (ق) و (ظ) : قدر .

(٢) في (ق) و (ظ) : كان .

(٣) في (ق) و (ظ) : وبصير .

الباب الثلاثون

باب ما يجزّ به في الاستثناء.

إن قال قائل : لم أعربت « غير » إعراب الاسم الواقع بعد « إلا » دون « سوى وسواء » ؟

- قيل : لأن « غير » لما أقيمت ههنا مقام « إلا » وكان ما بعدها مجروراً بالاضافة ، ولا بدّ لها في نفسها من إعراب ، إعربت إعراب الاسم الواقع بعد « إلا » ليدل بذلك على ما كان يستحق الاسم الذي بعد « إلا » من الإعراب ، ويبقى حكم الاستثناء ، وأما « سوى ، وسواء » فلزمها النصب ؛ لأنها لا يكونان^(١) إلا ظرفين ، فلم يجز نقل الإعراب إليهما كما جاز في « غير » لأن ذلك يؤدي إلى تمكّنها ، وهما لا يكونان متمكّنين ، فلذلك^(٢) لم يجز أن يعربا إعراب الاسم الواقع بعد « إلا » وأما « حاشا » فاختلف النحويون في ذلك^(٣) ، فذهب سيويه ومن تابعه من البصريين إلى أنه حرف جر وليس بفعل ،

(١) سقط من (ظ) سطر كامل من قوله : إلا ظرفين وما

لا يكونان متمكّنين .

(٢) في (ظ) : فكذلك .

(٣) في (ق) و (ظ) : فيها .

والدليل على ذلك أنه لو كان فعلاً لجاز أن يدخل عليه « ما » كما "تدخل على الأفعال ، فيقال : « ما حاشا زيدا » كما يقال : « ما خلا زيدا » فلمّا لم يقل دلّ على أنه ليس بفعل ، فوجب أن يكون حرفاً . وذهب الكوفيون الى أنه فعل ، ووافقهم أبو العباس المبرد من البصريين ، واستدلوا على ذلك من ثلاثة أوجه :

الوجه الأول : أنه يتصرف ، والتصرف من خصائص الأفعال ، قال النابغة ^(٢) :

ولا أرى فاعلاً في الناس يشبهه وما أحاشي من الأقسام من أحد
فإذا ثبت أن يكون متصرفاً ^(٣) ، وجب أن يكون فعلاً .

والوجه الثاني : أنه يدخله الحذف ، والحذف إنما يكون في الفعل لا في الحرف ، ألا ترى أنهم قالوا في « حاشا لله ^(٤) : حاش لله » ولهذا قرأ أكثر القراء بإسقاط الألف ^(٥) : « حاش لله » .

(١) في (ق) و (ظ) : كما يجوز ان .

(٢) أبو أملمة زياد بن معاوية الذياني في الطبقة الأولى من شعراء الجاهلية .

(م نحو ١٨ ق ٥) .

(٣) في (ق) و (ظ) : أنه متصرف .

(٤) « حاشا لله ما هذا بشرا » سورة يوسف (الآية : ٣١) « حاشا لله ما علمنا

عليه من سوء » سورة يوسف (الآية : ٥١)

(٥) في (ق) و (ظ) أخرت الجملة إلى ما بعد الآية .

والوجه الثالث : أن لام الجر يتعلق به في قولهم : « حاشا لله »
وحرف الجر إنما يتعلق بالفعل لا بالحرف ، لأن الحرف
لا يتعلق بالحرف .

- والصحيح ما ذهب إليه البصريون ؛ وأما قول الكوفيين
إنه يتصرف بدليل قوله ^(١) : « وما أحاشي » فليس فيه حجة ،
لأن قوله « أحاشي » مأخوذ من لفظ « حاشى » وليس متصرفاً
منه ^(٢) ، كما يقال : بسمل وهمل وحمل وسجل وحولق إذا
قال : بسم الله ، ولا إله إلا الله ، وسبحان الله ، والحمد لله ،
ولا حول ولا قوة إلا بالله ، وإذا ^(٣) كانت هذه الأشياء
لا تتصرف ، فكذلك ههنا . وقولهم : إنه يدخله الحذف ،
والحذف لا يدخل الحرف ، قلنا : لا نسلم ، بل الحذف قد ^(٤)
يدخل الحرف ، ألا ترى أنهم ^(٥) قالوا في « ربّ : ربّ » ؟ وقد
قرئ بها ، قال الله تعالى : « رَبِّمَّا يُؤدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْ كَانُوا
مُسْلِمِينَ » ^(٦) بالتشديد ^(٧) والتخفيف ، وفي « ربّ » أربع لغات :

(١) في (ظ) : قولهم .

(٢) سقط الجار والمجرور من (ظ) .

(٣) في (ق) و (ظ) : وإن .

(٤) سقط من (ق) : قد .

(٥) سقط من (ظ) : أنهم .

(٦) سورة الحجر (الآية : ٢) .

(٧) في (ق) و (ظ) : قرئ بالتشديد ...

بضم^(١) الراء وتشديد الباء وتخفيفها ، وبفتح الراء وتشديد الباء وتخفيفها ، وكذلك حكيتهم عن العرب أنهم قالوا في : « سوف أفعال : سو أفعال » وهو حرف ، وزعمتم أن الأصل في « سأفعل : سوف أفعال » فحذفت الفاء والواو معاً ، فدلّ على أن الحذف يدخل الحرف . وأما قولهم : إنّ لام الجرّ تتعلّق به ، قلنا : لا نسلم ، فإنّ اللام في قولهم : « حاشَ لله » زائدة ، فلا^(٢) تتعلّق بشي . ، كقوله تعالى : « عسى أن يكون رديّ لكم »^(٣) أي : « ردّ فيكم » كقوله تعالى^(٤) : « الذين همّ لربّهم يرهّبون »^(٥) وما أشبه ذلك ، وإنّما زيدت اللام مع هذا الحرف تقوية له ، ١٠ لئلا كان يدخله من الحذف ؛ فدلّ على أنّه ليس فعلاً^(٦) ، وأنه حرف .

وأما « خلا » فإنّها تكون فعلاً وحرفاً ، فإذا كانت فعلاً كان ما بعدها منصوباً ، وتتضمّن ضمير الفاعل ، وإذا كانت

(١) في (ق) : ضمّ .

(٢) في (ق) : لا .

(٣) سورة النمل (الآية : ٧٢) .

(٤) في (ق) و (ظ) : و كقوله .

(٥) سورة الأعراف (الآية : ١٥٣) .

(٦) في (ق) و (ظ) : بفعل .

حرفاً ، كان ما بعدها مجروراً ، لأنها حرف جر ، فإن دخل عليها : « ما » كانت فعلاً ، ولم يجوز أن تكون حرفاً ، لأنها مع « ما » بمنزلة المصدر ، وإذا كانت فعلاً ، كان ما بعدها منصوباً لا غير ، قال الشاعر ^(١) :

ألا كلُّ شيءٍ ما خلا الله باطلٌ وكلُّ نعيمٍ لا محالةَ زائلٌ .
وسنذكر هذا ^(٢) في باب ما ينصب به في الاستثناء .

(١) هو لبيد بن ربيعة بن مالك العامري . أدرك الإسلام وترك الشعر ، وعاش عمراً طويلاً (م : سنة ٤١ هـ) وهو أحد أصحاب الملقّات .
(٢) في (ق) : وسنذكرها ، وفي (ظ) : وسنذكره .

الباب الحادي والثلاثون

باب ما ينصب به في الاستثناء

إن قال قائل : لم عملت ^(١) : « ما خلا ، وما عدا ، وليس ، ولا يكون » النصب ؟ قيل : لأنها أفعال ، أما « ما خلا ، وما عدا » فهما فعلان لأن « ما » إذا دخلت ^(٢) عليهما ، كانا معها ^(٣) بمنزلة المصدر ، وإذا كانا ^(٣) بمنزلة المصدر ، انتفت عنهما الحرفية ، ووجبت ^(٤) لهما الفعلية ، وكان فيهما ضمير الفاعل ، فكان ^(٥) ما بعدها منصوباً ، وحكي ^(٦) عن بعض العرب أنه كان يجرّ بها إذا لم يكن معها « ما » فيجريها ^(٧) مجرى « خلا » لأن ^(٨) « خلا » تارة تكون فعلاً فيكون ما بعدها منصوباً ، وتارة تكون حرفاً فيكون ما بعدها مجروراً ؛ وأما سيبويه فلم يذكر

(١) في (ظ) : عمل .

(٢) في (ظ) : معها وهو سهو .

(٣) في (ق) و (ظ) : كانا معها .

(٤) في (ظ) : وجب .

(٥) في (ق) : وكان .

(٦) في (ق) و (ظ) : ويجكى .

(٧) في عبارة المطبوع اضطراب « ما » فيجري بها مجرى ...

(٨) سقط من (ق) و (ظ) : لأن خلا ...

بعد « عدا » إلا النصب لا غير . وأما « ليس ، ولا يكون »
فإنما وجب أن يكون ما بعدها منصوباً لأنه خبر لهما ، لأن
التقدير في قولك : « جاءني القوم ليس زيداً ، ولا يكون عمراً »
أي ^(١) « ليس بعضهم زيداً ، ولا يكون بعضهم عمراً » ف « بعضهم »
الاسم ، وما بعده الخبر ، وخبر « ليس ولا ^(٢) يكون » [منصوباً] ^(٣)
كما لو لم يكونا في باب ^(٤) الاستثناء .

فإن قيل : فلمَ لزم ^(٥) افظاً واحداً في التثنية والجمع والتأنيث ؟
قيل : لأنهما ^(٦) فلما استعملا في الاستثناء قاما مقام « إلا » ،
و « إلا » لا يغيّر لفظه ، فكذلك ما قام مقامه ، ليدلوا على
أنه قائم مقامه .

فإن قيل : فلمَ لا يجوز أن يعطف عليهما بالواو و « لا »
فيقال : « ضربت القوم ليس زيداً ولا عمراً ، وأكرمت القوم
لا يكون زيداً ولا عمراً » ؟ قيل : لأن العطف « بالواو ولا »
لا يكون إلا بعد النفي ، فلهذا أقما ههنا مقام « إلا » غيراً
عن أصلهما في النفي ، فلم يجز العطف عليهما « بالواو ولا »
فاعرفه تصب إن شاء الله تعالى .

(١) سقطت من (ق) و (ظ) .

(٢) في (ظ) : وما .

(٣) وردت هكذا بالنصب في المطبوع وهو خطأ .

(٤) سقطت من (ق) و (ظ) .

(٥) في (ق) و (ظ) : لزما وهي الصحيحة .

(٦) في (ق) : لأنها وهو سهو .

الباب الثاني والثلاثون

باب كم

إن قال قائل : لم بنيت « كم » على السكون ؟ قيل : إنما بنيت لأنها لا تخلو إما أن تكون استفهامية أو خبرية ، فإن كانت استفهامية ، فقد تضمنت معنى حرف الاستفهام ، وإن كانت خبرية ، فهي نقيضة^(١) « رب » لأن « رب » للتقليل ، و « كم » للتكثير ، وهم يحملون الشيء على ضده كما يحملونه على نظيره ، فبنيت « كم »^(٢) حملاً على « رب » . وإنما بنيت على السكون ، لأنه الأصل في البناء .

١٠ فإن قيل : فلم^(٣) وجب أن تقع^(٤) « كم » في صدر الكلام ؟ قيل : لأنها إن كانت استفهامية ، فالاستفهام له صدر الكلام ، وإن كانت خبرية ، فهي نقيضة^(١) « رب » و « رب » معناها التقليل ، والتقليل مضارع^(٥) للنفي ، والنفي له صدر الكلام كالاستفهام .

(١) في (ق) : تقيض .

(٢) سقطت من (ظ) .

(٣) في (ق) و (ظ) : لم .

(٤) في (ق) : يقع .

(٥) في (ق) و (ظ) : بضارع .

فإن قيل : فإِلمَ كان ما بعدها في الاستفهام منصوباً ، وفي الخبر مجروراً ؟ قيل : للفرق بينهما ، فجعلت في الاستفهام بمنزلة عدد ينصب ما بعده ، وفي الخبر بمنزلة عدد يجر ما بعده ، وإنما جعلت في الاستفهام بمنزلة عدد [ينصب ما بعده ، لأنها في الاستفهام بمنزلة عدد]^(١) يصلح للعدد القليل والكثير ، لأن المستفهم يسأل عن عددٍ كثير وقليل^(٢) ، ولا يعلم مقدار ما يستفهم عنه ، فجعلت في الاستفهام بمنزلة العدد المتوسط بين القليل والكثير ، وهو من أحد عشر إلى تسعة وتسعين ، وهو ينصب ما بعده ، فهذا كان ما بعدها^(٣) في الاستفهام منصوباً ؛ وأما في الخبر فلا تكون إلا للتكثير ، فجعلت بمنزلة العدد الكثير ، وهو يجر ما بعده ، ولهذا^(٤) كان ما بعدها مجروراً في الخبر^(٥) ، لأنها^(٦) نقيضة^(٧) « رب » و « رب » تجر ما بعدها ، وكذلك^(٨) ما حمل عليها .

-
- (١) سقط من (ظ) ما بين القوسين .
 - (٢) في (ق) و (ظ) : قليل وكثير .
 - (٣) في (ظ) : بعده .
 - (٤) في (ق) و (ظ) : فهذا .
 - (٥) في (ق) و (ظ) : في الخبر مجروراً .
 - (٦) سقط من المطبوع قوله : قيل : إنما كان ما بعدها في الخبر مجروراً لأنها
 - (٧) في (ق) : نقيض .
 - (٨) في (ق) و (ظ) : فكذلك .

فإن قيل : فلمَ جاز النصب مع الفصل في الخبر ؟ قيل :
إنما جاز ذلك وهو النصب ^(١) عدولاً عن الفصل بين الجار
والمجرور ، لأنَّ الجار والمجرور بمنزلة الشيء الواحد ^(٢) ، وليس
الناصب مع المنصوب بمنزلة الشيء الواحد ، على أن بعض العرب
ينصب بها في الخبر من غير فصل ، ويجزئها في الاستفهام
حملاً [لإحديهما] ^(٣) على الأخرى .

فإن قيل : فلمَ إذا كانت استفهامية لم تبيِّن إلا بالمفرد
النكرة ، وإذا كانت خبرية جاز أن تبيِّن بالمفرد والجمع ؟
قيل : لأنها إذا كانت استفهامية ، حملت على عدد ينصب
١٠ ما بعده ، وذلك لا يبيِّن إلا بالمفرد النكرة ، نحو : « أحد عشر
رجلاً ، وتسع وتسعون جارية ^(٤) » فلذلك لم يجوز أن تبيِّن إلا
بالمفرد النكرة ، وإذا كانت خبرية حملت على عدد يجزئ ما بعده ،
والعدد الذي يجزئ ما بعده ، يجوز أن يبيِّن بالمفرد ^(٥) كـ « مائة
درهم » وبالجمع كـ « ثلاثة أثواب » فلهذا جاز أن يتبيِّن بالمفرد

(١) في (ق) و (ظ) : إنما جاز النصب .

(٢) في (ق) : شيء واحد .

(٣) وردت هكذا في المطبوع ، وجاء في (ظ) : لأحدهما ، وفي (ق) :
لأحدهما وهو الصحيح .

(٤) في (ق) و (ظ) : امرأة .

(٥) في (ظ) : بالمفرد والنكرة .

والجمع ، وأما اختصاصها بالتنكير فيهما جميعاً ، فلأن « كم »
لما كانت للتكثير ، والتكثير^(١) والتقليل لا يصح إلا في
النكرة لا في المعرفة ، لأن المعرفة تدلُّ على شيء مختص ،
فلا يصح فيه التقليل ولا التكثير ، ولهذا كانت ربَّ تختصُّ
بالنكرة ، لأنها لما كانت للتقليل ، والتقليل^(٢) إنما يصح في
النكرة لا في المعرفة كما بيَّنا في « كم » فأعرفه تصبُّ إن شاء
الله تعالى .

(١) في (ق) : فالتكثير .

(٢) في (ق) و (ظ) : فالتقليل .

الباب الثالث والثلاثون

باب العدد

إن قال قائل : لم أدخلت الهاء من الثلاثة إلى العشرة في المذكّر نحو : « خمسة رجال » ولم تدخل في المؤنث نحو : « خمس نسوة » قيل : إنما فعلوا ذلك للفرق بينهما . فإن قيل : فهلاً عكسوا وكان الفرق حاصلًا^(١) ؟ قيل : لأربعة أوجه^(٢) :

الوجه الأول : أن الأصل في العدد أن يكون مؤنثاً ، والأصل في المؤنث أن يكون بالهاء ، والمذكّر هو الأصل فأخذ الأصل الهاء^(٣) ، فبقي المؤنث بغير هاء .

١٠ والوجه الثاني : أن المذكّر أخفّ من المؤنث ، فلهما كان المذكّر أخفّ من المؤنث احتمال الزيادة ، والمؤنث لما كان أثقل ، لم يحتمل الزيادة .

والوجه الثالث : أن الهاء زيدت للبالغة كما زيدت في : « علامة ، ونسأبة » والمذكّر أفضل من المؤنث ، فكان أولى بزيادتها .

(١) في (ق) و (ظ) : واقعا .

(٢) سقط من (ق) أبواب متعددة من الكتاب ، ويبتدىء القسم الناقص هنا وينتهي في منتصف باب : حروف الجر .

(٣) سقطت من (ظ) .

والوجه الرابع : أنهم لما كانوا يجمعون ما كان على مثال « فعال » في المذكّر بالهاء ، نحو : « غراب وأغربة » ويجمعون ما كان على هذا المثال في المؤنث بغير هاء نحو « عقاب وأعقب » حملوا العدد على الجمع ، فأدخلوا الهاء في المذكّر ، وأسقطوها في ^(١) « المؤنث » ، وكذلك حكمها بعد التركيب إلى العشرة ^(٢) ، إلا العشرة فإنها تتغيّر ، لأنها تكون في حال التركيب في المذكّر بغير هاء ، والمؤنث بالهاء ، لأنهم لما ركبوا الآحاد مع العشرة ، صارت ^(٣) معها بمنزلة اسم واحد ، كرهوا أن يثبتوا الهاء في العشرة ، لئلا يصير بمنزلة الجمع بين تأنيثين في اسم واحد على لفظ واحد .

١٠

فإن قيل : فلم يبن ما زاد على العشرة ، من أحد عشر إلى تسعة عشر ؟ قيل : لأن الأصل في « أحد عشر : أحد وعشر » فلما حذف حرف العطف وهي الواو ^(٤) ، ضمنا معنى حرف العطف ، فلما تضمنا معنى الحرف وجب أن يبنيا ، وبنيا على حركة لأن لها حالة تمكن قبل البناء ، وكان الفتح أولى لأنه أخف الحركات ، وكذلك سائرهما .

(١) في (ظ) : من .

(٢) سقط من (ظ) : إلى العشرة .

(٣) في (ظ) : وصيّرت .

(٤) في (ظ) : فلما حذف واو العطف .

فإن قيل : فلمَ لم يَدنوا اثنين في « اثني عشر » ؟ قيل :
لوجهين :

أحدهما : أن علم التثنية فيه هو علم الإعراب ، فلو نزعوا
منه الإعراب لسقط معنى التثنية .

والثاني : أن إعرابه في وسطه ، وفي حال التركيب لم يخرج
عن ذلك ، فوجب أن يبقى على ما كان عليه . وبني « عشر »
لوجهين :

أحدهما : أن يكون بني على قياس أخواته لتضمنه معنى
حرف العطف .

والثاني : أن يكون بني لأنه قام مقام النون من « اثنين »
فلما قام مقام الحرف وجب أن يبنى ، وليس هو كالمضاف
والمضاف إليه ، لأن كل واحد من المضاف والمضاف إليه له حكم
في نفسه ، بخلاف « اثني عشر » ألا ترى أنك إذا قلت « ضربت
اثني عشر رجلاً » كان الضرب واقعاً بالعشر والاثنين ، كما لو
قلت : « ضربت اثنين » ولو قلت : « ضربت غلام زيد » لكان
الضرب واقعاً بالغلام دون زيد ؟ فلماذا قلنا إن العشر قام مقام
النون ، وخالف المضاف إليه .

فإن قيل : فلمَ حذفت الواو من أحد عشر إلى تسعة عشر
وجعل الاسمان اسماً واحداً ؟ قيل : إنما فعلوا ذلك حملاً على العشرة

وما قبلها من الآحاد ، لقربها ^(١) منها ، لتكون على لفظ الأعداد المفردة ، وإن كان الأصل هو العطف ، والذي يدلُّ على ذلك أنَّهم إذا بلغوا إلى ^(٢) العشرين ردُّوها إلى العطف لأنَّه الأصل ، وإِنَّمَا ^(٣) ردُّوها إذا بلغوا إلى العشرين لبعدها عن الآحاد .

- ٥ فإن قيل : فهلَّا اشتقُّوا من لفظ الاثنين كما اشتقُّوا من لفظ الثلاثة والأربعة نحو : « الثلاثين والأربعين » ؟ قيل : لاَّ أنهم لو اشتقُّوا من لفظ الاثنين لما كان يتم معناه إلا بزيادة واوٍ ونون ، أو ياء ونون ، وكان ^(٤) يودِّي إلى أن يكون له إعرابان ، وذلك لا يجوز ، فلم يبق من الآحاد شيء يشتقُّ منه إلا العشرة ، فاشتقُّوا من لفظها عدداً عوضاً ^(٥) عن اشتقاقهم من لفظ الاثنين ، فقالوا عشرون .

- فإن قيل : فلمَ كسروا العين من « عشرين » ؟ قيل : لأنَّه لما كان الأصل أن يشتق من لفظ الاثنين ، وأول الاثنين مكسور ، كسروا أوَّل العشرين ليدلُّوا بالكسر على الأصل .
١٥ فإن قيل : فلمَ وجب أن يكون ما بعد أحد عشر إلى تسعة

(١) في (ظ) : وقربها .

(٢) سقطت من (ظ) .

(٣) في (ظ) : وإِنَّمَا هم .

(٤) في (ظ) : فكان .

(٥) سقطت من (ظ) .

وتسعين واحداً نكرةً منصوبة ؟ قيل : إنما كان واحداً نكرةً لأنَّ المقصود من ذكر النوع تبين المدود من أيّ نوع هو ، وهذا يحصل بالواحد النكرة ، [وكان الواحد النكرة]^(١) أولى من الواحد المعرفة ، لأنَّ الواحد النكرة أخف من الواحد المعرفة ، ولا يلزم فيه ما يلزم في العدد الذي يضاف إلى ما بعده ، ولأنَّه^(٢) ليس بمضاف ، فيتوهم أنه جزء مما بينته كما يلزم بالمضاف^(٣) ، فلذلك وجب أن يكون واحداً نكرة . وإِنَّمَا وجب أن يكون منصوباً لأنَّه من أحد عشر إلى تسعة عشر أصله التنوين ، وإِنَّمَا حذف للبناء ، وكأنَّه^(٤) موجود في اللفظ ، لأنَّه لم يقيم مقامه شيء يبطل حكمه ، فكان باقياً في الحكم ، فنزع من الإضافة . وأمَّا العشرون إلى التسعين ففيه النون موجودة ، فنعت من الإضافة ، وانتصب على التمييز على ما بيَّناه في بابه .

فإن قيل : فلم إذا بلغت إلى المائة أضيفت إلى الواحد ؟ قيل : لأنَّ المائة حملت على العشرة من وجه ، لأنها عقد مثلها ، وحملت على التسعين لأنها تليها ، فالزمت الإضافة ، تشبيهاً بالعشرة ، وبنيت^(٥) بالواحد تشبيهاً بالتسعين .

-
- (١) : سقط من (ظ) ما بين القوسين .
 - (٢) في (ظ) : لأنه .
 - (٣) في (ظ) : في المضاف .
 - (٤) في (ظ) : فكانه .
 - (٥) هكذا وردت ولعل الصحيح : وبيئت .

فإن قيل : فلم قالوا « ثلاثمائة » ولم يقولوا « ثلاث مئين » ؟
قيل : كان القياس أن يقال : « ثلاث ^(١) مئين » إلا أنهم اكتفوا
بلفظ المائة لأنها تدل على الجمع ، وهم يكتبون بلفظ الواحد
عن الجمع ، قال الله تعالى : « ثُمَّ نُخْرِجُكُمْ طِفْلاً » ^(٢) أي
أطفالاً . قال ^(٣) الشاعر :

كلوا في بعض بطونكم تعقوا فإن زمانكم زمن خميص ^(٤)
أي في ^(٥) بطونكم ، والشواهد على هذا النحو كثيرة ^(٦) .
فإن قيل : فلم أجري الألف مجرى المائة في الإضافة إلى
الواحد ؟ قيل : لأن الألف عقد ، كما أن المائة عقد .

فإن قيل : فلم يجمع الألف إذا دخل ^(٧) على الآحاد ، ولم
يفرد مع الآحاد كالمائة ؟ قيل : لأن الألف طرف كما أن
الواحد طرف ، لأن الواحد أوّل ، والألف آخر ، ثم تتكرر
الأعداد ، فلذلك أجري مجرى ما يضاف إلى الآحاد . فاعرفه
تصب إن شاء الله تعالى .

(١) سقطت من (ظ) .

(٢) سورة الحج (الآية : ٥) .

(٣) في (ظ) : وقال .

(٤) لم أقف على قائمه ، والشاهد فيه : وضع البطن في موضع البطون ، والمعنى :
عفوا عن كثرة الأكل واقنعوا باليسير ، فان زمانكم زمن مجاعة وجدب .

(٥) في (ظ) : في بعض .

(٦) في (ظ) : كثير .

(٧) في (ظ) : دخلت .

الباب الرابع والثلاثون

باب النداء

إن قال قائل: لم بني المنادى المفرد المعرفة؟ قيل: لوجهين:
أحدهما: أنه أشبه كاف الخطاب، وذلك من ثلاثة أوجه:
• الخطاب، والتعريف، والإفراد، لأن كل واحد منهما يتصف
بهذه الثلاثة، فلهذا أشبه كاف الخطاب من هذه الأوجه،
بني كما أن كاف الخطاب مبنية.

والوجه الثاني: أنه أشبه الأصوات لأنه صار غايةً ينقطع
عندها الصوت، والأصوات مبنية، فكذلك ما أشبهها.

١٠ فإن قيل: فلم بني على حركة؟ قيل لأن له حالة تمكن
قبل النداء، فبني على حركة: تفضيلاً على ما بني وليس له
حالة تمكن.

فإن قيل: فلم كانت الحركة ضمة؟ قيل: لثلاثة أوجه:

الوجه الأول: أنه لو بني على الفتح لالتبس بما لا ينصرف،
١٥ ولو بني على الكسر لالتبس بالمضاف إلى النفس، وإذا بطل
بناؤه على الكسر والفتح^(١)، تعيّن بناؤه على الضم.
والوجه الثاني: أنه بني على الضم فرقاً بينه وبين المضاف،

(١) في (ظ) الفتح والكسر.

لأنه إن كان المضاف^(١) مضافاً إلى النفس كان مكسوراً ،
وإن كان مضافاً إلى غيرك كان مفتوحاً^(٢) ، فبني على الضم
لئلا يلتبس بالمضاف ، لأن الضم لا يدخل المضاف .

والوجه الثالث : أنه بني على الضم لأنه لما كان غاية يتم
بها الكلام وينقطع عندها ، أشبه « قبل » و « بعد » فبنوه على
الضم كما بنوها على الضم .

فإن قيل : فلمَ جاز في وصفه الرفع والنصب نحو : « يا يزيد
الظريف » والظريف ؟ قيل : جاز الرفع حملاً على اللفظ ، والنصب
حملاً على الموضع ، والاختيار عندي هو النصب ، لأن الأصل
في وصف^(٣) المبني هو الحمل على الموضع لا على اللفظ . ١٠

فإن قيل : فلمَ جاز الحمل ههنا على اللفظ وضمة زيد ضمة
بناء ، وضمة الصفة ضمة إعراب ؟ قيل : لأن الضم لما أطرد
في كل اسم منادى^(٤) ، أشبه الرفع للفاعل لا طرده فيه ،
فلما أشبه الرفع ، جاز أن يتبعه الرفع ، غير أن هذا الشبه
لم يخرجها عن كونها ضمة بناء ، وأن الاسم مبني^٥ ، فهذا كان ١٥

(١) سقطت الكلمة من (ظ) .

(٢) في (ظ) : منصوباً .

(٣) في (ظ) : الوصف .

(٤) في (ظ) : منادى مفرد .

- الأقيس هو النصب ، ويجوز الرفع عندي على تقدير مبتدأ محذوف ، والتقدير فيه : « أنت الظريف » ويجوز النصب على تقدير فعل محذوف ^(١) ، والتقدير فيه « أعني الظريف » ، ويؤيد الرفع فيه بتقدير المبتدأ ، والنصب له بتقدير الفعل أن المتنادى أشبه الأسماء المضمرة ، والأسماء المضمرة لا توصف .
- ٥ . فإن قيل : فلمَ جاز في العطف أيضاً الرفع والنصب نحو : « يا زيد والحارث والحارث ^(٢) » ؟ قيل : إنما جاز الرفع والنصب على ما يبتدأ في الوصف من الحمل تارة على اللفظ ، وتارة على الموضع ، قال الله تعالى : « يَا جِبَالُ أَوِّبِي مَعَهُ وَالطَّيْرُ ^(٣) »
- ١٠ و « الطير » بالرفع والنصب ، فنقرأ بالرفع حمله على اللفظ ، ومن قرأ بالنصب حمله على الموضع .
- فإن قيل : فلمَ كان المضاف والنكرة منصوبين ؟ قيل : لأن الأصل في كل منادى أن يكون منصوباً لأنه مفعول ، إلا أنه عرض في المفرد المعرفة ما يوجب بناءه ، فبقي ما سواه
- ١٥ على الأصل .
- فإن قيل : فما العامل فيه النصب ؟ قيل : اختلف النحويون

(١) سقطت من (ظ) .

(٢) سقطت من (ظ) : والحارث .

(٣) سورة سبأ (الآية : ١٠) .

في ذلك ، فذهب بعضهم^(١) إلى أن العامل فيه النصب فعل
مقدّر ، والتقدير فيه « أدعو زيدا وأنادي^(٢) زيدا » وذهب
آخرون إلى أنه منصوب بـ « يا » لأنها ثابتة عن : « أدعو وأنادي^(٣) »
والذي يدلُّ على ذلك أنه تجوز فيه الإمالة نحو : « يا زيد »
والإمالة لا تجوز في الحروف ، إلا أنه لما قام مقام الفعل
جازت الإمالة فيه^(٤) .

فإن قيل : أليس المضاف والنكرة مخاطبين ، فهلا بنيا لوقوعها
موقع أسماء الخطاب كما بنى المفرد ؟ قيل : لوجهين :
(أحدهما) أن المفرد وقع بنفسه موقع أسماء الخطاب ،
وأما المضاف فيتعرف^(٥) بالمضاف إليه ، فلم يقع موقع أسماء
الخطاب كالمفرد ، وأما النكرة فبعيدة الشبه من أسماء الخطاب
ولم يجوز بناؤها^(٥) .

[(والوجه الثاني) أنا لو سلمنا أن المضاف والنكرة وقعا
موقع أسماء الخطاب ، إلا أنه لم يلزم بناؤها]^(٦) ، لأنه عرض

(١) في (ظ) : بعض النحويين .

(٢) في (ظ) : أر أنادي .

(٣) في (ظ) : جاز فيه الإمالة .

(٤) في (ظ) : فيعرف .

(٥) في (ظ) : فلم يجوز بناؤها .

(٦) سقط من (ظ) : ما بين القوسين .

ففيها ما منع من النداء^(١) ، اما المضاف فوجود المضاف إليه ،
لأنه^(٢) حل محلّ التنوين ، ووجود التنوين يمنع البناء^(٣) ،
فكذلك ما يقوم مقامه ، وأما النكرة فنصبت ليفصل بينها وبين
النكرة التي يقصد قصدها ، وكانت النكرة التي يقصد قصدها
أولى بالتغيير لأنها هي المخرجة عن بابها ، فكانت أولى بالتغيير .

فإن قيل : فهل يجوز حذف حرف النداء ؟ قيل : يجوز حذف
حرف^(٤) النداء إلا مع النكرة والمبهم ، لأن الأصل فيهما
النداء بـ « أي » نحو : « يا أيها الرجل ، ويا أيها الرجل »
فلمّا أطرحوا « أيّا » والألف واللام ، لم يطرحوا حرف النداء ،
لئلا يؤدي ذلك إلى الإجحاف بالاسم .

فإن قيل : فهل يجوز في وصف « أي » ههنا ما جاز في وصف
زيد نحو : « يا زيد الظريف والظريف » ؟ قيل : اختلف
النحويون في ذلك ، فذهب جماهير النحويين إلى أنه لا يجوز فيه
إلا الرفع ، لأن الرجل ههنا هو المنادى في الحقيقة ، إلا أنهم
أدخلوا « أيّا » ههنا^(٥) توصلًا إلى نداء ما فيه الألف واللام ،

(١) في (ظ) : البناء وهو الصحيح .

(٢) في (ظ) : لأجل أنه .

(٣) في (ظ) : من البناء .

(٤) سقط من (ظ) ولعله سهو .

(٥) في (ظ) : « يا » توصلًا .

فلما كان هو ^(١) المنادى في الحقيقة لم يجوز فيه إلاّ الرفع مع كونه صفة ، إيداناً بأنه المقصود في النداء ^(٢) . وذهب أبو عثمان المازني إلى أنه يجوز فيه النصب ، نحو : « يا أيها الرجل » كما يجوز « يا زيد الظريف » وهو عندي القياس لو ساعده الاستعمال .

فإن قيل : فلم لم يجمعوا بين : « يا » و « الألف واللام » ؟
قيل : لأن « يا » تفيد التعريف ، والألف واللام تفيد التعريف ، فلم يجمعوا بين علامتي تعريف ، إذ لا ^(٣) يجتمع علامتا تعريف في كلمة واحدة .

فإن قيل : قولهم « يا زيد » هل تعرف بالنداء ، أو بالعلمية ؟

قيل : في ذلك وجهان :

(أحدهما) : أنا نقول إن تعريف العلمية زال منه وحدث

فيه تعريف النداء والقصد ، فلم يجتمع فيه تعريفان .

(والثاني) أنا نسلم أن تعريف العلمية والنداء ^(٤) اجتماعاً

فيه ولكن جاز ذلك لأننا ^(٥) منعنا عن الجمع بين التعريفين إذا

(١) سقط الضير من (ظ) .

(٢) في (ظ) : بالنداء .

(٣) في (ظ) : ولا .

(٤) في (ظ) : النداء والعلمية .

(٥) في (ظ) : لأننا إنما ..

كانا بعلامة لفظية كـ «يا» مع «الألف واللام» والعلمية ليست بعلامة لفظية ، فبان الفرق بينهما .

فإن قيل : أليس قد قال الشاعر :

فديتك يا التي تيمت قلبي

وقال الآخر :

فيا الغلامان اللذان فرّا

فكيف جاز الجمع بين «يا» و «الألف واللام» ؟ قيل :

إنما قوله :

فديتك يا التي تيمت قلبي وأنت بخيلة بالودّ عني^(١)

فإنما جمع بين «يا» و «الألف واللام» لأن الألف واللام ١٠

في الاسم الموصول ليستا للتعريف ، لأنه إنما يتعرّف بصلته بالألف واللام ، فلمّا كانا فيه زائدين لغير التعريف ، جاز أن يجمع بين «يا» وبينهما . وأما قول الآخر :

فيا الغلامان اللذان فرّا إياكما أن تكسباني شرّا^(٢)

(١) هذا البيت من شواهد سيبويه (ج ١ - ٣١٠) ولم ينسبه ولا نسبه

الأعلم التنميري في شرح شواهد . وقال البغدادي في الخزانة :

وهذا من الأبيات الخمسين التي لم يعرف لها قائل ولا ضمية (ج ٢ - ٢٥٥) .

وقوله «بالودّ عني» أي عليّ وحروف الجر يبدل بعضها من بعض .

(٢) ورؤي : «إياكما أن تعقبانا شرّا» وهذا البيت شائع في كتب النحو ،

ولم يعرف له قائل ولا ضمية ، والشاهد منه ظاهره من شرحنا

على الموفي ، في النحو الكوفي .

فالتقدير فيه : فيا أيها الغلامان ، فحذف الموصوف ، وأقام
الصفة مقامه لضرورة الشعر ، وما جاء لضرورة الشعر^(١)
لا يورد نقضاً .

فإن قيل : قد^(٢) قالوا « يا الله » فجمعوا بين « يا » و « الألف
واللام » ؟ قيل : إنما جاز أن يجمعوا بينها لوجهين :

- ٥ (أحدهما) أن الألف واللام عوض عن حرف سقط من
نفس الاسم ، فإن أصله : « إله » فأسقطوا الهمزة من أوله ،
وجعلوا الألف واللام عوضاً منها^(٣) ، والذي يدل على ذلك أنهم
جوزوا قطع الهمزة ليدلوا على أنها قد صارت عوضاً عن همزة
القطع^(٤) ، فلهذا كانت عوضاً عن همزة القطع ، وهي حرف
من نفس الاسم ، لم يمتنعوا^(٥) من أن يجمعوا بينها .
- ١٠ (والوجه الثاني) أنه إنما جاز في هذا الاسم خاصة ، لأنه
كثر في استعمالهم ، فحذف على ألسنتهم ، فجوزوا فيه ما لا يجوز
في غيره .

(١) في (ظ) : للضرورة .

(٢) في (ظ) : فقد .

(٣) في (ظ) : منها .

(٤) سقط من (ظ) : القطع .

(٥) في (ظ) : لم يميزوا وهو سهو .

فإن قيل : فلم ألحقت الميم المشددة في آخر هذا الاسم ،
نحو « اللهم » ؟ قيل : اختلف النحويون في ذلك ، فذهب
البصريون إلى أنها عوض من « يا » التي للتنبية ، والهاء مضمومة
لأنه نداء ، ولهذا لا يجوز أن يجمعوا بينها ، فلا^(١) يقولون
« يا اللهم » لئلا يجمعوا بين العوض والمعوّض . وذهب الكوفيون
إلى أنها ليست عوضاً من « يا » وإنما الأصل فيه « يا الله أمنا
بخير » إلا أنه لما كثرت في كلامهم ، وجرى على ألسنتهم ،
حذفوا بعض الكلام تخفيفاً ، كما قالوا « ايش » والأصل فيه
« أي شيء » ، وقالوا « وَيَأْمَهُ » والأصل فيه « ويل أمه » وهذا
كثير في كلامهم ، فكذلك^(٢) ههنا ، قالوا : والذي يدل على
أنها ليست عوضاً عنها^(٣) ، أنهم يجمعون بينها ، قال الشاعر^(٤) :
إني إذا ما حدثت ألتا أقول يا اللهم يا اللهم

(١) سقطت من (ظ) ولعله سهو من الناسخ .

(٢) في (ظ) : وكذلك .

(٣) سقطت من (ظ) .

(٤) هو أمية بن عبد الله أبي الصلت التقي ؛ شاعر جاهلي حكيم من أهل

الطائف ، وهو ممن حرّموا على أنفسهم الخمر ، ونبذوا عبادة الأوثان

في الجاهلية ، (م : سنة ٥٥ هـ) . وذكر له بيت قبل الشاهد وهو :

إن تغفر اللهم تغفر حجّاً وأيُّ عبد لك لا ألتا

وقال الآخر :

وما عليك أن تقولي كما صليت أو سبحت ^(١) يا اللهم
أردد علينا شيخنا مسلماً ^(٢)

فجمع بين « الميم » و « يا » ، ولو كانت عوضاً عنها ^(٣) لم

- يجمع بينهما ، لأن العوض والمعوض لا يجتمعان . والصحيح
ما ذهب إليه البصريون ، وأما قول الكوفيين إن أصله « يا لله
أمننا بخير » فهو فاسد ، لأنه لو كان الأمر على ما ذكروا ^(٤)
وذهبوا إليه ، لما جاز أن يستعمل هذا اللفظ إلا في ما يؤدي
إلى ^(٥) هذا المعنى ، ولا شك أنه يجوز أن يقال : « اللهم

(١) في (ظ) : سبحت أو صليت .

(٢) في اللسان : وقال الفراء : إن « يا » قد يقال مع اللهم ، فيقال :
يا اللهم ، واستشهد بشعر لا يكون مثله حجة :

وما عليك أن تقولي كلما صليت أو سبحت يا ألتهمما
أردد علينا شيخنا مسلماً ه .

وفي الدرر اللوامع :

وما عليك أن تقولي كلما سبحت أو هلت يا اللهم ما
استشهد به على أن زيادة (ما) بعد اللهم من الضرورات أيضاً
وبعده : أردد علينا شيخنا مسلماً
وهذا الرجز بما لا يُعرف قائله .

(٣) في (ظ) : عنها .

(٤) سقط الفعل من (ظ) .

(٥) في (ظ) : عن .

العنه ، اللهم أخزه ^(١) « وما أشبه ذلك ، قال الله تعالى :
« وَإِذْ قَالُوا اللَّهُمَّ إِن كَانَ هَذَا هُوَ الْحَقُّ مِنْ عِنْدِكَ ، فَأَمْطِرْ
عَلَيْنَا حِجَارَةً مِنَ السَّمَاءِ ، أَوْ ائْتِنَا بِعَذَابٍ أَلِيمٍ » ^(٢) ولو كان
الأمر على ما ذهبوا إليه لكان التقدير فيه « أمنا بخير إن كان
هذا هو الحق من عندك فأمطر علينا حجارة من السماء ، أو
ائتنا بعذاب أليم » ولا شك أن هذا التقدير ظاهر الفساد ^(٣) ،
إذ لا يكون أمهم بالخير أن يمطر عليهم حجارة من السماء ،
أو يُؤْتَوَا بعذاب أليم . وقولهم إنه يجوز أن يجمع بين « الميم »
و « يا » بدليل ما أنشدوه ، فلا حجة فيه ، لأنه إنما جُمِعَ
بينها لضرورة الشعر ، ولم يقع الكلام في حال الضرورة ،
وإنما سهل الجمع بينهما للضرورة ، أن العوض في آخر الكلمة ،
والجمع بين العوض والمعوّض جائز في ضرورة الشعر ، قال ^(٤)
الشاعر :

(١) في (ظ) زيادة : اللهم أملكه .

(٢) سورة الأنفال (الآية ٣٢) .

(٣) سقطت من (ظ) .

(٤) في (ظ) : كما قال .

هما نفشا في في من فويهما^(١)
فجمع بين « الميم » و « الواو » وهي عوض منها^(٢) ، فكذلك^(٣)
ههنا . فاعرفه تصب إن شاء الله تعالى .

(١) صدر بيت للفرزدق وتمته :

على النابح العاوي أشد رجام

والشاهد فيه الجمع بين الواو والميم التي هي بدل منها في : فم
والبيت آخر قصيدة للفرزدق قالها في آخر عمره تائباً إلى الله بما فرط
منه في مهاجاته الناس ، ودم فيها إبليساً وابن إبليس ، وأراد بالنابح
العاوي من يتعرض للهجو والسب . وجعل الهجاء كالمراجعة لجعله
المهاجي كالكلب .

(٢) في (ظ) : فيها .

(٣) في (ظ) : وكذلك .

الباب الخامس والثلاثون

باب الترخيم

إن قال قائل : ما الترخيم ؟ قيل : حذف آخر الاسم في النداء .
فإن قيل : فلم خص الترخيم في النداء ^(١) ؟ قيل : لكثرة
• دوره في الكلام ، فحذف طلباً للتخفيف ، وهو باب تغيير ،
ألا ترى أنه عرض فيه حذف الإعراب والتنوين ، وهما من ^(٢)
باب تغيير ، والتغيير يؤنس بالتغيير .

فإن قيل : فهل يجوز تخريم ما كان على ثلاثة أحرف ؟
قيل : اختلف النحويون في ذلك ، فذهب البصريون إلى أنه
١٠ لا يجوز تخميمه ، وذلك لأن الترخيم إنما دخل في الكلام
لأجل التخفيف ^(٣) وما كان على ثلاثة أحرف ، فهو على غاية
الخفة ، فلا يحتمل الحذف ، لأن الحذف منه يؤدي إلى
الإجحاف به . وذهب الكوفيون إلى أنه يجوز تخميمه إذا
كان أوسطه متحركاً ، وذلك نحو قولك : في عنق « يا عن »

(١) في (ظ) : بالنداء .

(٢) في (ظ) : فلما كان باب تغيير ، فالتغيير ...

(٣) في (ظ) : إنما دخل الكلام للتخفيف .

(٤) في (ظ) : في .

وفي كتف «يا كَتِ» وما أشبه ذلك ، لأنَّ^(١) في الأسماء ما يماثله^(٢) ويضاهيه ، نحو «يد ، وغد ، ودم» والأصل فيه «يدي ، وغدو ، ودمو»^(٣) بدليل قولهم : «دموان» وقيل : «دميان» أيضاً ، فتقصوها للتخفيف ، فبقيت «يد ، وغد ، ودم» فكذلك ههنا ، وهذا فاسد من وجهين :

- (أحدهما)^(٤) أن الحذف في هذه الأسماء قليل في الاستعمال ، بعيد عن القياس ، أمّا قلته في الاستعمال فظاهر ، لأنها كلمات يسيرة معدودة ، وأمّا بعده عن القياس ، فلأن القياس يقتضي أن حرف العلة إذا تحرك وانفتح ما قبله يقبل^(٥) ألفاً ولا يحذف ، فلهذا حذف^(٦) ههنا من «دمو» دلّ على أنه على خلاف القياس .

(الوجه الثاني) أنهم إنما حذفوا «الياء والواو» من «يد ، وغد ، ودم» لاستئصال الحركات عليها ، لأنّ الأصل فيها

-
- (١) في (ظ) : وذلك لأن .
 - (٢) في (ظ) : ما يماثله .
 - (٣) في (ظ) : والأصل في يد : يدي ، وفي غد : غدو ، وفي دم : دمو .
 - (٤) سقطت من (ظ) .
 - (٥) في (ظ) : أن يقبل .
 - (٦) سقط الفعل من (ظ) وهو سهو .

« يَدَيَّ ، وَغَدَوْتُ ، وَدَمَوْتُ » ؛ وَأَمَّا ^(١) في باب الترخيم فإِنَّمَا وقع الحذف فيه على خلاف القياس ، لتخفيف الاسم الذي كثرت حروفه ، ولم يوجد ههنا لأنه في غاية الحفّة ، فلا حاجة بنا إلى تخفيفه بالحذف .

٥. فَإِنْ قِيلَ : فَلِمَ جاز الترخيم ما في ^(٢) علامة التأنيث ، نحو قولك في سنة « ياسن » ^(٣) وما أشبه ذلك ؟ قيل : لأنّ هاء التأنيث بمنزلة اسم ضمّ إلى اسم ، وليست من بناء الاسم ، فجاز حذفها كما يحذف الاسم الثاني من الاسم المركّب ، تقول في ترخيم حضر موت : « يا حضر » وفي بعلبك : « يا بعل » وما أشبه ذلك .

١٠. فَإِنْ قِيلَ : فهل يجوز ترخيم المضاف إليه ^(٤) ؟ قيل : اختلف النحويّون في ذلك ، فذهب البصريّون إلى أنّه لا يجوز ترخيمه ، [لأنّ الترخيم إنّما يكون في ما يؤثّر النداء فيه بـ « يا » والمضاف إليه لم يؤثّر فيه النداء بـ « يا » ، فكذلك لا يجوز

(١) في (ظ) : أمّا .

(٢) هكذا وردت وما في (ظ) هو الصحيح وهو قوله : فَلِمَ جاز ترخيم ما فيه علامة التأنيث ؟

(٣) في (ظ) : في ثبة : « ياثب » .

(٤) سقطت من (ظ) .

ترخيمه [^(١)] وذهب الكوفيون إلى أنه يجوز ترخيمه، واحتجوا ^(٢)
بقول زهير بن أبي سلمى وهو ^(٣) :

خذوا حظكم يا آل عكرم واحفظوا أو اصروا والرحم بالغيب تذكر ^(٤)

أراد يا آل عكرمة ، فحذف التاء للترخيم ، وهو عكرمة بن
خصفة بن قيس بن غيلان ^(٥) ، واحتجوا أيضاً بقول الشاعر : هـ

أبا عرو لا تبعد فكل ابن حرة سيدعوه داعي ميتة فيجيب ^(٦)

أراد : أبا عروة إلا أنه حذف التاء للترخيم ، واحتجوا أيضاً

(١) سقط من (ظ) ما بين القوسين .

(٢) في (ظ) : ويحتجون .

(٣) سقط الضير من (ظ) .

(٤) تقدمت ترجمة زهير (في ص ١٥٤) والشاهد في ترخيم عكرمة وتركه
على لفظه ، والأواصر : العواطف والأرحام ، ويقال : أصرتة على
رحم أي عطفته ، والمعنى : خذوا حظكم من مودتنا ومساملتنا ،
وكانوا قد عزموا على غزو قومه .

(٥) في (ظ) : قيس غيلان .

(٦) لم أقف على قائله ، وعرو في البيت مرختم عروة . وأنشده
ابن الأنباري في مسائل الخلاف ، وكذا ابن هشام في شرح الألفية
(ميتة) ، والميتة : الحال التي يموت عليها الإنسان . وقوله :
لا تبعد أي لا تهلك ، وهكذا تستعمله العرب فيمن هلك فساء
هلاكه ، وشق على من يفقده . والسين في (سيدعوه) للتأكيد ،
لا للتسويق .

بقول الآخر^(١) :

أما ترين اليوم أم حمز قاربت بين عنقي وجمزي
أراد أم حمزة ، فحذف التاء للترخيم ، فيدل^(٢) على جوازه ،
وما أنشدوه لاحجة^(٣) فيه ، لأنه رخمه للضرورة ، وترخيم
المضاف^(٤) إليه يجوز في ضرورة الشعر ، كما يجوز الترخيم في
غير النداء لضرورة الشعر ، قال الشاعر^(٥) :
ألا أضحت حبالكم رماما^(٦) وأضحت منك شاسعة أماما
يريد : أمامة .

(١) هو رؤبة بن العجاج وقد تقدم ذكره (ص ٩٢) والشاهد فيه
ترخيم حمزة وهو مضاف إليه . وصف الشاعر كبره ، وأنه قد قارب
بين خطاه في عنقه وجمزه ضعفا ، والعنق والجز ضربان من السير ،
والجز أشدهما ، وهو كالوثب .

(٢) في (ظ) : فدل .

(٣) في (ظ) : لهم فيه .

(٤) سقطت من (ظ) .

(٥) البيت لجرير وقد تقدم ذكره (ص ١١١) والشاهد فيه ترخيم أمامة
في غير النداء ضرورة ، وتركها مفتوحة وهي في موضع رفع بأضحت .
والرمام جمع رميم ، وهو الخلق البالي ، يريد أن حبال الوصل
بينه وبين أمامة قد تقطعت للفراق ، الحاصل بينها . والشاسعة :
البعيدة .

(٦) في (ظ) : رجالكم لماما .

وقال الآخر ^(١) :

إن ابن حارث إن أشتق لرؤيته أو امتدحه فإن الناس قد علموا
يريد: ابن حارثة ، وهذا كثير في كلامهم .

- فإن قيل : فهل يجوز ترخيم الاسم المفرد الذي قبل آخره
حرف ساكن بحذف آخره مع حذف ^(٢) الساكن ، نحو أن تقول
في « سَبَطَر : يَسْبَب » أو لا ؟ قيل : اختلف النحويون في
ذلك ، فذهب البصريون إلى أنه لا يجوز ذلك ، لأنه كما
بقيت حركة الاسم المرخَّم بعد دخول الترخيم كما كانت قبل
دخول ^(٣) الترخيم ، فكذلك السكون ، لأنه موجود في الساكن
حسب وجود الحركة في المتحرِّك ، [فكما بقيت الحركة في
المتحرِّك] ^(٤) ، فكذلك السكون في الساكن . وذهب

(١) هو لأوس بن حبناء التميمي ولم أقف على ترجمته ، والشاهد فيه
ترخيم حارثة وتركه على لفظه مفتوحاً كما كان قبل الترخيم . وهذا
يقوي مذهب سيبويه في حمله على وجهي الترخيم في غير النداء
ضرورة ، كما كان في النداء جارياً عليها ، لأن حارثة هنا اسم رجل
وهو حارثة بن بدر الغُدَّاني ، سيد غُدَّانة بن يربوع بن حنظلة بن
تميم . (م سنة ٥٦٤) له أخبار في الفتوح ، وقصص مع عمر وعلي
ومع زياد وغيره ، في دولة معاوية وولده . كما في الإصابة (١ / ٣٧١) .

(٢) في (ظ) : مع الحرف .

(٣) سقطت من (ظ) .

(٤) سقطت من (ظ) ما بين القوسين .

الكوفيون إلى أن ترخيمه يحذف^(١) الأخير منه ، وحذف الحرف الساكن الذي قبله ، وذلك لأن الحرف إذا سقط من هذا النحو بقي آخره ساكناً ، فلو قلنا : إنه لا يحذف ، لأدّى ذلك إلى أن يشابه الأدوات وما أشبهها من الأسماء ، وذلك لا يجوز . وهذا ليس بصحيح ، لأنه لو كان هذا معتبراً لكان ينبغي أن يحذف الحرف المكسور ، لثلاثاً يؤدي ذلك إلى أن يشابه المضاف إلى المتكلم ، ولا قائل به ، فدلّ على فساد ما ذهبوا إليه .

فإن قيل : فلمَ جاز أن يبنى المرخم على الضمّ في أحد القولين ، كما جاز أن يبقى^(٢) على حركته وسكونه ؟ قيل : لأنهم لو قدروا ببقية الاسم المرخم بمنزلة اسم ، لم يحذف منه شيء ، فبنوه على الضمّ ، نحو : « يا حارُ ويا مالُ » كما لو لم يحذف منه شيء . فاعرفه تصب إن شاء الله تعالى .

(١) في (ظ) : يحذف الحرف ..

(٢) في (ظ) : يبنى .

الباب السادس والثلاثون

باب الندبة

إن قال قائل : ما الندبة ؟ قيل : تفجع يلحق النادب عند
فقد المندوب ، وأكثر ما يلحق ذلك النساء لضعفهن عن تحمّل
المصائب .

فإن قيل : فما علامة الندبة ؟ قيل : «وا»^(١) أو «يا»
في أوله ، و «ألف وهاء» في آخره ، وإثما زيدت «وا»^(٢)
أو «يا» في أوله ، و «وألف وهاء» في آخره ليمدّ بها
الصوت^(٣) ، ليكون المندوب بين صوتين مديدين ، وزيدت
الماء بعد الألف لأن الألف خفيفة^(٤) ، والوقف عليها يزيد لها
خفاء^(٤) ، فزيدت الماء عليها في الوقف ، لتظهر الألف بزيادتها
بعدها في الوقف .

فإن قيل : فلمَ وجب ألاّ يندب إلاّ بأعراف أسمائه وأشهرها ؟
قيل : ليكون ذلك عنديراً للنادب عند السامعين ، لأنهم إذا

(١) في (ظ) : واو .

(٢) في (ظ) : صوته .

(٣) في (ظ) : خفيفة .

(٤) في (ظ) : خفة .

عذروه شاركوه في التفجع والرزية^(١) ، فإذا شاركوه في التفجع ، هانت عليه المصيبة .

فإن قيل : فلم لحقت ألف الندبة آخر المضاف إليه ، نحو : « يا عبد الملكاه » ولم تلحق آخر الصفة ، نحو : « يا زيد الظريفاه » ؟ قيل : لأن ألف الندبة إنما تلحق ما يلحقه تنبيه النداء ، والمضاف والمضاف إليه بمنزلة شيء واحد ، والدليل على ذلك أنه لا يتم المضاف إلا بذكر المضاف إليه ، ولا بد مع ذكر المضاف من ذكر المضاف إليه ، ألا ترى أنك لو^(٢) قلت في « غلام زيد وثوب خز : غلام وثوب » لم يتم إلا بذكر المضاف إليه ؟ فلما كان المضاف والمضاف إليه بمنزلة الشيء الواحد ، جاز أن تلحق ألف الندبة آخر المضاف إليه ، وأما الصفة فليست مع الموصوف بمنزلة شيء واحد ، فهذا^(٣) لا يلزم ذكر الصفة مع الموصوف ، بل أنت مخير في ذكر الصفة ، إن شئت ذكرتها ، وإن شئت لم تذكرها ، ألا ترى أنك إذا قلت : « هذا زيد الظريف » كنت مخيراً في ذكر الصفة ، إن شئت ذكرتها ، وإن شئت لم تذكرها ؟ وإذا^(٤) كنت مخيراً في ذكر الصفة

(١) سقطت من (ظ) .

(٢) في (ظ) : إذا .

(٣) في (ظ) : ولهذا .

(٤) في (ظ) : فإذا .

دلّ على أنّها ليسا بمنزلة شيء واحد ، وإذالم يكونا بمنزلة شيء واحد وجب ألا تلحق ألف الندبة الصفة بخلاف المضاف إليه . وقد ذهب بعض الكوفيين ^(١) ويونس بن حبيب البصري ^(٢) إلى جواز إلحاقها الصفة ^(٣) حملاً على المضاف إليه ، وقد يدنا ^(٤) الفرق بينهما . ويحكون عن بعض العرب أنه قال : « واعدما ^(٥) ، ٥ وأجمعتي الشاميتناه » وهو شاذ لا يقاس عليه .

فإن قيل : فلم جاز ندبة المضاف إلى المخاطب نحو : « واغلامكاه » ولم يحز نداؤه ؟ قيل : لأنّ المندوب لا ينادى ليحجب ، ^(٦) بل ينادى ليظهر النادب مصيبتة ، وأنّه قد وقع في أمر عظيم ، وخطب جسيم ويظهر تفجّعه كيف لا يكون في ١٠ حالة من إذا دعي أجاب ، وأما المنادى فهو مخاطب ، فلو جاز نداؤه لكان يؤدي إلى أن يجمع فيه بين علامتي خطاب ، وذلك لا يجوز . فاعرفه تصب إن شاء الله تعالى .

(١) في (ظ) : ذهب الكوفيون .

(٢) أبو عبد الرحمن من أصحاب أبي عمرو بن العلاء ، سمع منه الكسائي والفراء ، كان بارعاً في النحو صاحب قياس (م ١٨٢ هـ) .

(٣) في (ظ) : بالصفة .

(٤) في (ظ) : ثبت .

(٥) سقطت من (ظ) .

(٦) في (ظ) : فيحجب .

الفصل السابع والثلاثون

باب « لا »

إن قال قائل : لم بنيت النكرة مع « لا » على الفتح ،
نحو « لا رجل في الدار » ؟ قيل : إنما بنيت مع « لا »^(١)
لأن التقدير في قولك « لا رجل في الدار » : لا من رجل في
الدار ، لأنه جواب قائل قال : « هل من رجل في الدار »
فلما حذفت من اللفظ ، وركبت مع « لا » تضمّنت معنى
الحرف ، فوجب أن تبني ، وإنما بنيت على حركة لأن لها
حالة تمكن قبل البناء ، وإنما كانت الحركة فتحة ، لأنها
أخف الحركات . وذهب بعض النحويين إلى أن هذه الحركة
حركة إعراب لا حركة بناء ، لأن « لا » تعمل نصب
إجماعاً^(٢) ، لأنها نقيضة « إن » لأن « لا » للنفي ، و « إن »
للاثبات ، وهم يحملون الشيء على ضده كما يحملونه على
نظيره ، ألا ترى^(٣) أن « لا » لما كانت فرعاً على « إن » في
العمل ، و « إن » تنصب مع التنوين ، نصبت « لا » بغير

(١) في (ظ) : أولاً .

(٢) في (ظ) : بالإجماع .

(٣) في (ظ) : إلا أن : « لا » .

تنوين ، لينحطّ الفرع عن درجة الأصل . إذ الفروع تنحطّ
عن درجات الأصول أبداً^(١) ؛ وهذا عندي فاسد ، لأنّه لو
كان معرباً لوجب ألاّ يجذف منه التنوين ، لأنّ التنوين ليس
من عمل « إنّ » وإنّما هو شيء . يستحقّه الاسم في أصله ، وإذا
لم يكن من عمل « إنّ » فلا معنى لحذفه مع « لا » لينحطّ .
الفرع عن درجة الأصل ، لأنّ الفرع إنّما ينحطّ عن درجة
الأصل في ما كان من عمل الأصل ، وإذا لم يكن التنوين من
عمل الأصل ، وجب أن يكون ثابتاً مع الفرع ، ثم انحطاطها
عن درجة « إنّ » قد ظهر في أربعة مواضع^(٢) :

- ١٠ (الأول) أنّ « إنّ » تعمل في المعرفة والنكرة و « لا »
لا تعمل إلاّ في النكرة خاصة .
- (والثاني) أنّ « إنّ » لا تتركب مع اسمها لقوتها ، و « لا »
تركب مع اسمها لضعفها .
- (والثالث) أنّ « إنّ » تعمل في اسمها مع الفصل بينها^(٣)
وبينه بالظرف وحرف الجر^(٤) ، و « لا » لا تعمل مع الفصل . ١٥

(١) في (ظ) : قدّمت « أبداً » : أبداً عن ...

(٢) في (ظ) : أشياء .

(٣) في (ظ) : بينها .

(٤) في (ظ) : وحروف .

(والرابع) أن « إن » تعمل في الاسم والخبر عند البصريين ، و « لا » تعمل في الاسم دون الخبر عند كثير من المحققين ، فانحطت^(١) « لا » التي هي الفرع ، عن درجة « إن » التي هي الأصل .

فإن قيل : فلمَ إذا عطف على النكرة جاز فيه النصب على اللفظ كما جاز فيه الرفع على الموضع ، والعطف على لفظ المبني لا يجوز ؟ قيل : لأنه لما اطرد البناء على الفتحة في كل نكرة ركبت مع « لا » لأنها^(٢) أشبهت النصب للمفعول لا طراداه فيه ، فأشبهت حركة المعرب ، فجاز أن يعطف عليها بالنصب .

فإن قيل : فلمَ جاز أن تبني صفة النكرة معها على الفتح ، كما جاز أن تنصب حملاً على اللفظ ، وترفع حملاً على الموضع ؟ قيل : لأن بناء الاسم مع الاسم أكثر من بناء الاسم مع الحرف ، فلما جاز أن يبني الاسم مع الحرف ، جاز أيضاً أن يبني مع الصفة ، لأن الصفة قد تكون مع الموصوف كالشيء الواحد بدليل أنه لا يجوز السكوت على الموصوف دون الصفة في نحو قولك :

(١) في (ظ) : فانحطت درجة .

(٢) سقطت من (ظ) .

«أَيُّهَا^(١) الرجلُ» ثم هما في المعنى كشيء واحد، فجاز أن تبني كل واحد منهما مع صاحبه، ولا يجوز ههنا أن تركب «لا» مع النكرة إذا ركبت مع صفتها، لأنه يؤدي إلى أن تجعل ثلاث كلمات بمنزلة كلمة واحدة، وهذا لا نظير له في كلامهم.

فإن قيل: فلمَ جاز الرفع إذا كررت، نحو: «لا رجل» في الدار ولا امرأة؟ قيل: لأنك إذا كررت، كان جواباً لمن قال: «أرجل في الدار أم امرأة» فتقول: «لا رجل في الدار ولا امرأة»^(٢) ليكون الجواب على حسب السؤال.

فإن قيل: لمَ بنيت «لا» مع النكرة دون المعرفة؟ قيل:

لأن النكرة تقع بعد «من» في الاستفهام، ألا ترى أنك ١٠ تقول: «هل من رجل في الدار؟ فإذا وقعت بعد «من» في السؤال، جاز تقدير «من» في الجواب، وإذا حذف «من» في السؤال^(٣)، تضمنت النكرة معنى الحرف، فوجب أن تبني؛ وأما المعرفة فلا تقع بعد «من» في الاستفهام، ألا ترى أنك لا تقول: «هل من زيد في الدار» فإذا لم تقع بعد «من» في السؤال، ١٥ لم يحز تقدير «من» في الجواب، وإذا لم يحز تقدير «من» في الجواب،

(١) في (ظ): يا .

(٢) في (ظ): ولا امرأة في الدار .

(٣) في (ظ): الجواب .

لم يتضمّن المعرفة معنى الحرف ، فوجب أن يبقى على أصله في الإعراب ؛ فأما قول الشاعر :

« لا هيثمَ الليلة في المطي »^(١)

فإنّما جاز لأن التقدير فيه^(٢) : « لا مثل هيثم » فصار في حكم النكرة فجاز أن يبنى مع « لا » ، وعلى هذا قولهم : « قضية ولا أبا حسن لها »^(٣) أي ولا مثل أبي حسن ، ولولا هذا التقدير لوجب الرفع مع التكرير^(٤) ، نحو : « لا زيد عندي ولا عمرو » . فإن قيل : فلم وجب التكرير في المعرفة ؟ قيل : لأنه جاء

(١) هذا الشاهد من شواهد سيبويه (ج ١ ص ٣٥٤) وقامه :

« ولا فتى مثلُ ابنِ خيرِي »

قال الصاغاني في العباب : ذكر (مثل) هنا يعيّن أن يكون ما قبله بتقدير : لا مثل هيثم ، (وهيثم) اسم رجل كان حسن الخداء للابل ، وابن خيرِي ، قال ابن الكلبي : (في جمهرة نسب عذرة) فمن بني ضبيس جميل بن عبد الله بن معمر بن الحارث بن خيرِي ابن ظبيان اه . وجميل هذا هو صاحب بُئينة المشهور ، وهو المراد بابن خيرِي ، فيكون نسب إلى أحد أجداده ؛ ومدحه بالفتوة لأنه كان شجاعا يحمي أديار المطي من الأعداء . (الشاهد ٢٦١) من الخزانة .

(٢) سقطت من (ظ) .

(٣) سقطت من (ظ) .

(٤) في (ظ) : النكرة ولعله سهو .

مبنيًا على السؤال ، كأنه قال ^(١) : « أزيد عندك أم عمرو » ؟
فقال : « لا زيد عندي ولا عمرو » ؛ والدليل على أن السؤال
في تقدير التكرير أن المفرد لا يفتقر إلى ذكره في الجواب ،
ألا ترى أنه إذا قيل : « أزيد عندك » ؟ كان الجواب أن تقول :
« لا » من غير أن تذكره ، كأنك قلت : « لا أصل لذلك » .
فأما قولهم : « لا بدّ لك ^(٢) أن تفعل كذا » فإنما لم تكرر لأنه
صار بمنزلة « لا ينبغي لك » فأجروها مجراها ، حيث كانت في
معناها ^(٣) ، كما أجروا « يذر » في ^(٤) مجرى « يدع » لاتفاقها في ^(٥) المعنى .
فإن قيل : لم لا تبني ^(٦) مع المضاف ؟ قيل : لم ^(٧) يجوز أن
تبني مع المضاف ، لأنّ المضاف والمضاف إليه بمنزلة شيء واحد ، ١٠

(١) في (ظ) : قيل .

(٢) في (ظ) : لا نولك وهو سهو .

(٣) في (ظ) : وردت الجملة كما يلي : « فأجروها مجرى حيث في معناها »
وفي الجملة اضطراب .

(٤) سقطت من (ظ) .

(٥) في (ظ) : على .

(٦) في (ظ) : فلم لا تبني « لا » .

(٧) في (ظ) : وإنما لم .

فلو بنيا مع « لا » لكان يؤدي إلى أن تجعل ثلاث كليات بمنزلة واحدة ، وهذا لا نظير له في كلامهم ، والمشبه للمضاف ^(١) في امتناعه من التركيب ، حكمه حكم المضاف إليه ^(٢) . فاعرفه تصب إن شاء الله تعالى .

(١) في (ظ) : بالمضاف .

(٢) سقطت من (ظ) .

الباب الثامن والثلاثون

باب حروف الجر

إن قال قائل : لم عملت هذه الحروف الجرّ؟ قيل : إنّما عملت لأنّها اختصت بالأسماء ، والحروف^(١) متى كانت مختصة ، وجب أن تكون عاملة ، وإنّما وجب أن تعمل الجرّ لأن إعراب الأسماء رفع ونصب وجر ، فلما سبق الابتداء إلى الرفع في المبتدأ ، والفعل إلى الرفع أيضاً في الفاعل ، وإلى النصب في المفعول ، لم يبق إلا الجرّ ، فهذا وجب أن تعمل الجرّ ؛ وأجود من هذا أن تقول إنّما عملت الجرّ لأنّها تقع وسطاً بين الاسم والفعل ، والجرّ وقع^(٢) وسطاً بين الرفع والنصب ، فأعطى^{١٠} الأوسط الأوسط . ثم إن هذه الحروف على ضربين :

(أحدهما) يلزم الجرّ فيه^(٣) .

(والآخر)^(٤) لا يلزم الجرّ فيه .

(١) في (ظ) : والحرف . . . مختصاً . . . يكون عاملاً .

(٢) في (ظ) : يقع .

(٣) في (ظ) : الحرف ولعله سهو من الناسخ .

(٤) في (ظ) : والثاني .

فأما ما يلزم الجرّ فيه ^(١) فـ « من ، وإلى ، وفي ، واللام ،
والباء ، وربّ » وأما ما لا يلزم الجرّ فيه ^(٢) فـ « الواو ، والتاء
في القسم ، وحتى » ولها مواضع نذكرها فيها ^(٣) إن شاء الله تعالى .

وأما ما لا يلزم الجرّ فيه فـ « عن ، وعلى ، والكاف ، وحاشا ،
و خلا ، ومد ، ومنذ » فأما « عن » فتكون اسماً كما تكون
حرفاً ، فإذا كانت اسماً دخل عليها حرف الجرّ ، فكانت بمعنى
الناحية ، وما بعدها مجرور ^(٤) بالإضافة ، قال ^(٥) الشاعر :

فقلت اجعلي ضوء الفراقد كآهـ

يميناً وضوء ^(٥) النجم من عن شمالك ^(٦)

١٠ وقال ^(٤) الآخر :

(١) في (ظ) : زيادة قوله : فعلى ضربين أحدهما يلزم الجرّ ، فأما ما يلزم

الجرّ فـ « من ... » .

١٥ (٢) سقطت من (ظ) .

(٣) في (ظ) : مجرور أ .

(٤) في (ظ) : كقول .

(٥) في (ظ) : ومهوى .

(٦) الفرقدان : نجمان في السماء لا يعرفان ، ولم أقف على قائل البيت .

فلقد أراني للرماح دريةً من عن يميني تارةً وشمالي^(١)

وقال^(٢) الآخر :

جرت عليها^(٣) كل ریح سيهوج من عن يمين الخط أو سماهيج^(٤)

وقال^(٢) الآخر :

من عن يمين الحبيبتا نظرة قبل^(٥)

(١) البيت من قصيدة لقطري بن الفجاءة المازني الخارجي يفتخر فيها بشجاعة يوم «دولاب» وقد كان خطيباً شجاعاً توفي عام (٥٧٨ هـ) . وقد روي البيت بهز «درية» من الدرء أي الدفع ، والدرية : الحلقة التي يتعلم عليها الطعن ، وروي كذلك بتخفيف الهززة بقلبها باء وإدغامها في الباء الثانية .

(٢) في (ظ) : كقول .

(٣) في (ظ) : عليه .

(٤) أورد صاحب اللسان هذا الرجز على الشكل الآتي :

يا دار سلمى بين دارات العوج جرت عليها كل ریح سيهوج

هوجاء جاءت من جبال بأجوج من عن يمين الخط أو سماهيج

والريح السيهوج الشديدة ، ومفعول جرت محذوف أي جرت عليه

ذيلها . ولم أقف على قائل هذا الرجز .

(٥) للشاعر القطامي و صدره :

فقلت للركب لما أن علا بهم

والقطامي (بضم القاف وفتحها) هو عمير بن شيم (بضم الشين ويقال

بكرها أيضاً) ، من بني تغلب ، كان حسن التشيب رقيقه ، وهو

ابن أخت الأختل الشاعر الأموي المشهور .

- وإذا كانت حرفاً كان ما بعدها مجروراً بها^(١) ، كقولك :
« رميت عن القوس » وما أشبه ذلك . وأما « على » فتكون اسماً
وفِعْلاً وحرفاً ، فإذا كانت اسماً دخل عليها حرف الجرّ ، فكانت^(٢)
بمعنى « فوق » وما بعدها مجروراً بالإضافة ، كقول الشاعر :
غدت من عليه بعدما تمّ ظمؤها تصلّ وعن قبض بزراء مجهّل^(٣)
وقال^(٤) الآخر :
- أتت من عليه تنفض الطل بعدما رأّت حاجب الشمس استوى فترفعاً^(٥)
وقال^(٤) الآخر :

(١) سقطت من (ظ) .

(٢) في (ظ) : وكانت .

(٣) البيت من قصيدة طويلة لزاحم العقيلي ، وقد ورد في شرح « الكتاب » :

غدت من عليه بعدما تمّ خمسها تصلّ وعن قبض ببيداء مجهّل
وضمير غدت يعود إلى قطة يصفها ، والماء في عليه تعود إلى فرخها
والظلم (بكسر الظاء وسكون الميم) مدة صبر القطة عن الماء ،
وتصلّ : أي تصوت أحشاؤها لجفافها ، والقبض (بفتح فسكون) قشور
البيض ، والزبراء المجمل : المفازة التي لا يهتدي فيها أحد ، وقد جعل
للقطة فرخاً وبيضاً لتكون أكثر تشوقاً للعودة فتكون أسرع طياراً .

(٤) في (ظ) : وكقول .

(٥) في (ظ) : وترقعا . والبيت ليزيد بن الطثرية من بني عامر بن

صعصعة ، كان حسن الشعر ، حلو الحديث ، صاحب غزل ، متلافاً

للمال ، قتل في إحدى المواقع عام (١٢٧ هـ) .

فهي تنوش الحوض نوشاً من على نوشاً به تقطع أجواز الفلا^(١)
وإذا كانت فعلاً كانت مشتقة من مصدر ، وتدل على زمان
مخصوص ، نحو : « علا الجبل يملو علواً فهو عالٍ » كقولك :
« سلا يسلو سلواً فهو سالٍ » وما أشبه ذلك ، [وإذا كانت حرفاً
كان ما بعدها مجروراً بها ، نحو « على زيدٍ دينٌ » وأشباهه]^(٢) .
وأما الكاف فتكون اسماً كما تكون حرفاً ، فإذا^(٣) كانت اسماً
قدروها تقدير « مثل » وجاز أن يدخل عليها حرف الجر ، وكان
ما بعدها مجروراً بالإضافة ، كقول الشاعر :
وصاليات كما يؤثفين^(٤)

(١) الرجز لأبي النجم العجلي وهو الفضل بن قدامة من أكابر الرجاز في
شراء العرب ، نبغ في العصر الأموي وتوفي عام (١٣٠ هـ) والشاعر
يصف إبلاً ، ويريد أنها عالية الأجسام طوال الأعناق ، تتناول ماء
الحوض من فوق ، وتشرب شرباً يعينها على قطع القلوات ، وقد
ورد البيت في اللسان من (علا) بالألف المدودة .

(٢) سقط من (ظ) ما بين القوسين .

(٣) في (ظ) : وإذا .

(٤) الشطر من رجز مشهور لحطام المجاشعي وهو يصف دياراً خلت من
أهلها فنظر إلى آثارها باقية لم تتغير ، والصاليات : الأثافي (أحجار
القدر) . ويؤثفين : ينصبن للقدر ، والمعنى أن الأحجار لا تزال تحتفظ
بسوادها كما كانت وهي آثاف مستعملة . والشاعر هو حطام بن
نصر وينتهي نسبه إلى مجاشع بن دارم . م (١٧)

فالكاف الأولى حرف جر ، والثانية اسم لأنه لا يجوز أن يدخل حرف جرّ على حرف جرّ ، كقول الشاعر ^(١) :

يضحكن عن كالبرد المنهمم ^(٢)

وتكون الكاف أيضاً فاعلة ، كقول الشاعر ^(٣) :

٥. أَتَذْتَهُونَ وَلَنْ يَنْهَى ذَوِي شَطَطٍ كَالطَّمَنِ يَهْلِكُ فِيهِ الزَّيْتُ وَالْفُتْلُ ^(٤)

فالكاف هنا اسم لأنها فاعلة ، وهي في موضع رفع بإسناد الفعل إليها ؛ فإذا كانت حرفاً كان ما بعدها مجروراً بها ، نحو : « جاءني الذي كزريد » وما أشبه ذلك . وأما « حاشا ، وخلا » فقد ذكرناها في باب الاستثناء فيما قبل . وأما « مذ ، ومنذ » ١٠ فلها باب نذكرها فيه فيما بعد إن شاء الله تعالى .

(١) في (ظ) : وكقول الآخر .

(٢) من رجز للعجاج وقوله :

بيض ثلاث كنعاجُ جم يضحكن عن كالبرد المنهم

والنعاج جمع نعجة وهي البقرة الوحشية يشبه بها النساء في العيون والأعناق ، وجم جمع جماء ، وهي التي لا قرن لها (صفة للنعاج) والمنهم : الذائب .

(٣) هو الأعشى ميمون بن قيس ، من شعراء الطبقة الأولى في الجاهلية ،

كثير فنون الشعر ، أدرك الإسلام ولم يسلم ، وتوفي عام (٥٧) .

والشطط في البيت : الجور والظلم ، والمعنى : لا يمنع الجائر عن

الجور مثل طعن نافذ إلى الجوف يغيب فيه الزيت مع فتيلة الجراحة .

(٤) في (ظ) : الريث والقتل .

ثم إن معاني هذه الحروف كأنها مختلفة ، فأما « من » فتكون على أربعة أوجه :

(الوجه الأول) أن تكون لابتداء الغاية ، كقولك : « سرت من الكوفة إلى البصرة » .

(والوجه الثاني) أن تكون للتبعيض ، كقولك « أخذت من المال درهماً » .

(والوجه الثالث) أن تكون لتبيين الجنس ، كقوله تعالى : « فَاجْتَنِبُوا الرِّجْسَ مِنَ الْأَوْثَانِ »^(١) . فـ « من » هذه دخلت

لتبيين المقصود بالاجتناب ، ولا يجوز أن تكون للتبعيض ، لأنه ليس الأمر به اجتناب بعض الأوثان دون بعض^(٢) ، وإنما المقصود اجتناب جنس الأوثان .

(والوجه الرابع) أن تكون زائدة في النفي ، كقوله تعالى : « مَا لَكُمْ مِنْ إِلَهٍ غَيْرُهُ »^(٣) والتقدير : « ما لكم إله غيره » و « من » زائدة : كقول الشاعر :

(١) سورة الحج (الآية : ٣٠) .

(٢) في (ظ) : البعض . هنا ينتهي القسم الذي سقط من (ق) .

(٣) وردت هذه الآية الكريمة تسع مرات في القرآن الكريم : الأعراف :

٥٨ ، ٦٤ ، ٧٢ ، ٨٤ ، وهود : ٥٠ : ٦١ ، ٨٣ ، والمؤمنون :

٢٣ ، ٣٢ .

وما بالربع من أحد^(١)

أي : أحد . وذهب بعض النحويين إلى أنه يجوز أن تكون زائدة في الواجب ، ويستدل بقوله تعالى : « وَيُكْفَرُ عَنْكُمْ مِنَ سَيِّئَاتِكُمْ » (٢) فـ « من » (٣) زائدة بقوله تعالى (٤) : « قُلْ لِلْمُؤْمِنِينَ يَمْضُوا مِنْ أَبْصَارِهِمْ » (٥) ، و « من » زائدة ، وما استدلت به لاحجة له فيه ، لأن « من » ليست زائدة ، فأما (٦) قوله تعالى : « وَيُكْفَرُ عَنْكُمْ مِنَ سَيِّئَاتِكُمْ » فـ « من » فيه للتبويض لازائدة ، لأنه من الذنوب ما لا يكفر بإبداء الصدقات أو إخفائها وإيتائها للفقراء ، وهي مظالم العباد ؛ وأما قوله تعالى : « يَمْضُوا مِنْ أَبْصَارِهِمْ » فـ « من » فيه أيضاً للتبويض ، لأنهم

(١) من قصيدة مشهورة للناطقة الذياني يعتذر فيها للنعمان بن المنذر ومطلعها :
يادارمية بالعلياء فالسند أقوت وطال عليها سالف الأمد
وقفت فيها أصيلاً أسائلها عيتت جواباً وما بالربع من أحد
ويروي : وقفت فيها أصيلاً كي أسائلها ، و : طويلًا كي أسائلها ،
وأصيلاً . . . وعيتت جواباً : (لم تدر وجه الجواب) .

(٢) سورة البقرة (الآية : ٢٧١) .

(٣) في (ق) و (ظ) : أي سيئاتكم ، و « من » . . .

(٤) في (ق) : وبقوله . وفي (ظ) : ولقوله .

(٥) في (ق) و (ظ) : أي أبصارهم ، والآية الكريمة من سورة النور (٣٠) .

(٦) في (ظ) : وأما .

إنما أمروا أن يفضوا أبصارهم عما حُرِّمَ^(١) عليهم ، لا عما أحل لهم ، فدلّ على أنها للتبويض ، وليست زائدة . وأما « إلى » فتكون على وجهين :

(أحدهما) أن تكون غاية ، كقولك : « سرت من الكوفة

إلى البصرة » .

- (والثاني) أن تكون بمعنى « مع » كقوله تعالى : « فَأَغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ ، وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَنْزِلْكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ »^(٢) أي : مع المرافق ، ومع الكعبين .
- وأما « في » فمعناها الظرفية ، كقولك : « زيد في الدار » ، وقد يُتَّسَعُ فيها فيقال : « زيد ينظر في العلم » . وأما « اللام »
- ١٠ فمعناها التخصيص والملك ، كقولك : « المال لزيد » أي يختص به ويملكه . وأما « الباء » فمعناها الإصاق ، كقولك « كتبت بالقلم » أي : ألصقت كتابتي بالقلم^(٣) . وأما « رب » فمعناها التقليل ، وهي تخالف حرف^(٤) الجر من أربعة أوجه :

(١) في (ظ) : حرم الله .
(٢) سورة المائدة (الآية : ٦) .
(٣) في (ق) و (ظ) : به .
(٤) في (ق) و (ظ) : حروف .

- (الوجه الأول) أنها تقع في صدر الكلام ، وحروف الجر
لا تقع في صدر الكلام .
- (والوجه الثاني) أنها لا تعمل إلا في نكرة ، وحروف الجر
تعمل في المعرفة والنكرة .
- ٥ (والوجه الثالث) أنه ^(١) يلزم مجرورها الصفة ، وحروف
الجر لا يلزم مجرورها الصفة .
- (والوجه الرابع) أنها يلزم معها حذف الفعل الذي أوصلته
إلى ما بعدها ، وهذا لا يلزم الحرف ^(٢) . واختصاصها بهذه الأشياء
لمعانٍ اختصت بها ، فأما كونها في صدر الكلام ، فإنها ^(٣)
١٠ لما كانت تدلّ على التقليل ، [وتقليل الشيء يقارب نفيه ،
أشبهت حروف النفي ، وحروف النفي لها صدر الكلام . وأما
كونها لا تعمل إلا في النكرة ، فلأنها لما كانت تدلّ على
التقليل] ^(٤) ، والنكرة تدلّ على التكثير ^(٥) ، وجب أن تختص
بالنكرة التي تدلّ على التكثير ^(٥) ليصحّ فيها التقليل . وأما
١٥ كونها تلزم الصفة مجرورها ، فجعلوا ذلك عوضاً عن حذف الفعل

(١) في (ق) و (ظ) : أنها .

(٢) في (ق) و (ظ) : الحروف .

(٣) في (ظ) : فلأنها .

(٤) سقط من (ظ) ما بين القوسين .

(٥) في (ظ) : الكثرة .

الذي يتعلق به ، وقد يظهر ذلك في ضرورة الشعر^(١) . وأما حذف الفعل معها فللعلم به ، ألا ترى أنك إذا قلت : « ربُّ رجل يفهم » كان التقدير فيه « ربُّ رجل يفهم أدركت أو لقيت » فحذف الفعل لدلالة الحال عليه ، كما حذف في قوله تعالى : « وَأَدْخِلْ يَدَكَ فِي جَيْبِكَ »^(٣) . . . إلى قوله : « إِلَى مِرْعَوْزٍ وَقَوْمِهِ » هـ ولم يذكر مرسلًا لدلالة الحال عليه ، فكذلك وهنا . وأما « عَنْ » فعناها المجاوزة . وأما « عَلَى » فعناها الاستعلاء . وأما « الكاف » فعناها التشبيه ، وقد تكون زائدة ، كقوله تعالى : « أَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ »^(٣) وتقديره : « ليس مثله شيء » .

١٠

قال^(٤) الشاعر :

(١) سقط من (ظ) : الشعر .

(٢) سورة النمل : (الآية ١٢) ونصها : « وَأَدْخِلْ يَدَكَ فِي جَيْبِكَ تَخْرُجْ

بِضَاءٍ مِنْ غَيْرِ سَوْءٍ ، فِي تِسْعِ آيَاتٍ إِلَى فِرْعَوْنَ وَقَوْمِهِ ، إِنَّهُمْ كَانُوا

قَوْمًا فَاسِقِينَ » .

(٣) سورة الشورى (الآية : ١١) .

(٤) في (ق) و (ظ) : وكقول الشاعر .

لواحق الأقراب فيها كالمقق^(١)

وتقديره : فيها المَقَق ، وهو الطول . . فاعرفه تصب إن

شاء الله تعالى .

(١) من أرجوزة طويلة لرؤبة بن العجاج يصف فيها حمار الوحش وأتته وهو من الفصحاء المشهورين . ومن مخضرمي الدولتين الأموية والعباسية توفي عام (١٤٥ هـ) . لواحق : ج لاحقة وهي الهزيلة الضامرة ، الأقراب : ج قرب (كقفل وعنق) : البطن ، والمقق (بفتحيتين) الطول والمعنى : إن هذه الأتة خاص البطون قد أصابها الهزال ، وإن فيها طولاً .

الباب التاسع والثلاثون

باب « حتى »

إن قال قائل : على كم وجه ^(١) تستعمل « حتى » ؟ قيل :
على ثلاثة أوجه :

(الأول) أن تكون حرف جرّ كـ « إلى » ، نحو قوله تعالى : هـ
« سَلَامٌ هِيَ حَتَّى مَطَلَعِ الْفَجْرِ » ^(٢) وما بعدها مجرور بها في قول
جماعة النحويين ، إلا في قول شاذ لا يعرّج عليه ، وهو ما قد
حكى عن بعضهم أنه قال إنه مجرور بتقدير « إلى » ^(٣) بعد
« حتى » ^(٤) ، وهو قول ظاهر الفساد .

(والوجه الثاني) أن تكون عاطفة حملاً على الواو ، نحو : ١٠
« جاءني القوم حتى زيدٌ » ، ورأيت القوم حتى زيداً ، ومررت
بالقوم حتى زيدٍ »

(١) سقطت من (ظ) ، وفي (ق) : وجهاً . وجر ميمكم الاستفهامية
قول للفراء والزجاج .

(٢) سورة القدر (الآية : ٥) .

(٣) في (ظ) قال : مجرور بـ « إلى » .

(٤) في (ظ) : تقديره : حتى انتهى إلى مطلع الفجر .

فإن قيل : فلم حملت «حتى» على الواو؟ قيل : لأنها أشبهتها ، ووجه الشبه بينهما أن أصل «حتى» أن تكون غاية ، وإذا كانت غاية كان ما بعدها داخلاً في حكم ما قبلها ، ألا ترى أنك إذا قلت : [«جاءني القوم حتى زيد» كان زيد داخلاً في المحيى ، كما لو قلت]^(٢) : «جاءني القوم وزيد» ؟ فلما أشبهت الواو في هذا المعنى ، جاز أن تحمل عليها .

فإن قيل : فلم إذا كانت عاطفة وجب أن يكون ما بعدها من جنس ما قبلها ، ولا يجب ذلك في الواو؟ قيل : لأنها لما كانت الغاية والدلالة على أحد طرفي الشيء ، فلا يتصور أن يكون طرف الشيء من غيره ، فلو قلت : «جاء الرجال حتى النساء» لجعلت النساء غاية للرجال ومقطعاً^(٣) لهم ، وذلك محال . (والوجه الثالث) أن تكون حرف ابتداء كـ «أما» ، نحو : «ضرب القوم حتى زيد ضارب ، وذهبوا^(٤) حتى عمرو ذاهب» قال الشاعر :

(١) في (ق) : ولم .

(٢) سقط من (ظ) ما بين القوسين .

(٣) في (ق) و (ظ) : ومنقطعاً .

(٤) في (ظ) : ضربت . . . وذهبت .

فما زالت القتلى تمّجّ دماءها بدجلة حتى ماء دجلة أشكل^(١)
وقال الآخر :

مطوت بهم حتى تكلّ ركابهم^(٢) وحتى الجياد ما يقدن بأرسان^(٣)

فإن قيل : فهل يكون للجملّة بعدها موضع من الإعراب^(٤) ؟

قيل : لا يكون للجملّة بعدها موضع من الإعراب ، لأنّ الجملة
إنّما يحكم لها بموضع من الإعراب إذا وقعت موقع المفرد ،
(يجوز)^(٥) أن تقع وصفاً نحو^(٦) : « مررت برجل يكتب » أو
حالاً^(٧) نحو : « جاءني زيد يضحك » أو خبر مبتدأ ، نحو :

(١) البيت لجريز بن عطية من قصيدة هجو فيها الأخطل التغلي ، والأشكل :
ما فيه بياض وحمرة مختلطان .

(٢) في (ق) و (ظ) : غزّيم .

(٣) البيت لامرئ القيس كبير شعراء الجاهلية ، كان أبوه ملك أسد
وغطفان فقتلوه وأدرك ابنه ثأره ، توفي نحو عام (٨٠ ق . هـ)
ومعنى البيت : يجد في السير بأصحابه غازيا حتى تكلّ المطي ،
وتقطع الحيل وتجهّد ، فلا تحتاج إلى قود بأرسان . والشاهد فيه
جعل حتى الثانية غير عاملة . وروى البيت كذلك : مررت بهم
حتى تكلّ غزيم .

(٤) في (ق) و (ظ) : أولا ؟

(٥) هكذا وردت ، والصحيح ما جاء في (ق) و (ظ) : نحو أن . . .

(٦) في (ظ) : نحو قواك .

(٧) في (ظ) : أو حال .

«زيد يذهب» وإذا^(١) لم تقع ههنا موقع المفرد فينبغي ألا يحكم لها بموضع من الإعراب . فهذه الأوجه الثلاثة^(٢) التي في «حتى» ، وقد تجتمع كلها في مسألة واحدة ، نحو قولهم : «أكلت السمكة حتى رأسها» ، وحتى رأسها ، وحتى رأسها ، بالجر ، والرفع ، والنصب^(٣) ، فالجر على أن تجعل «حتى»^(٤) حرف جر ، والنصب على أن تجعلها حرف عطف ، فتعطفه^(٥) على السمكة ، والرفع على^(٦) أن تجعلها حرف ابتداء ، فيكون مرفوعاً بالابتداء ، وخبره محذوف ، وتقديره : «حتى رأسها مأكول» وإنما حذف الخبر لدلالة الحال عليه ، وعلى هذه الأوجه الثلاثة ينشد^(٧) :

(١) في (ظ) : فإذا .

(٢) في (ظ) : الثلاثة الأوجه .

(٣) في (ق) و (ظ) تأخير وتقديم في هذه الكلمات .

(٤) سقطت من (ظ) .

(٥) في (ق) : فتعطف .

(٦) سقطت من (ق) .

(٧) في (ق) : وعلى هذه الأوجه ينشد قول الشاعر ، وفي (ظ) وعلى

هذه الأوجه الثلاثة قول الشاعر .

ألقى الصحيفة كي يخفف رَحَاهُ والزاد حتى تَعْلَمَهُ ألقاها^(١)
بالرفع والنصب والجر^(٢)، فالجر "بمحتى" ، والنصب على العطف ،
والرفع على الابتداء ، وألقاها الخبر. فاعرفه نصب إن شاء الله تعالى .

(١) البيت لروان بن سعيد وينتهي نسبه إلى المهلب بن أبي صفرة ، بصري
من تلاميذ الخليل ، برع بالعربية والنحو وكانت له مناظرات مع
الكسائي وغيره ، ويعرف بـروان أو بابن مروان النهوي . ويصف
في البيت المتلمس حين رمى كتاب عمرو بن هند إلى عامله في البحرين ،
وفيه يأمره بقتله ، وفر إلى ملوك الشام ، وقتل طرفة بن العبد
الشاعر وكان رفيقه في رحلته ، ولم يلتفت إلى تحذيره .

(٢) في (ق) و (ظ) تأخير وتقديم في هذه الكلمات .

الباب الرابعون

باب : مذ ومنذ

إن قال قائل : لم قلتم إن الأغلب على « مذ » الاسمية ،
وعلى « منذ » الحرفية ، وكل واحد منهما يكون اسماً ، ويكون^(١)
ه حرفاً جارياً ؟ قيل : إنما قلنا إن الأغلب على « مذ » الاسمية ،
[وعلى « منذ » الحرفية]^(٢) ، لأن « مذ »^(٣) دخلها الحذف ،
والأصل فيها^(٤) « منذ » فحذف^(٥) النون منها ، والحذف إنما يكون
في الأسماء ، والدليل على أن الأصل في مذ : « منذ » أنك لو
صغرتها أو كسرتها لرددت النون إليها^(٦) ، فقلت في تصغيرها
١٠ « مُنَيْذ » وفي تكسيرها « أمناذ » لأن التصغير والتكسير
يردّان الأشياء إلى أصولها ، فدلّ على أن الأصل في مذ : منذ .

(١) سقطت (يكون) من : (ق) و (ظ) .

(٢) سقط من (ق) و (ظ) ما بين القوسين .

(٣) في (ق) و (ظ) : لأنه .

(٤) في (ظ) فيه .

(٥) في (ق) و (ظ) فحذفت .

(٦) في (ق) و (ظ) : فيها .

فإن قيل : فلم [إذا كانا اسمين]^(١) ، كان الاسم بعدهما مرفوعاً ، نحو : « مارأيته مذ يومان ومنذ ليلتان » قيل : إنما كان الاسم بعدهما مرفوعاً إذا كانا اسمين لأنه خبر المبتدأ ، لأن « مذ ، ومنذ » هما للمبتدأ^(٢) ، وما بعدهما هو الخبر ، والتقدير في قولك : مارأيته مذ يومان ومنذ ليلتان : أمد ذلك يومان ، وأمد ذلك ليلتان .

فإن قيل : فلم^(٣) بنيت « مذ ، ومنذ » ؟ قيل : لأنها إذا كانا حرفين بنيا ، لأن الحروف كلها مبنية ، وإذا كانا اسمين بنيا لتضمنتها معنى الحرف ، لأنك إذا قلت : « مارأيته مذ يومان ومنذ ليلتان » كان المعنى فيه « مارأيته من أول اليومين إلى آخرهما ، ومن أول الليلتين إلى آخرهما » ، ولما^(٤) تضمنتا معنى الحروف^(٥) ، وجب أن يبني ، وبنيت « مذ » على السكون لأن الأصل في البناء أن يكون على السكون ، فبنيت على الأصل ، وبنيت « منذ » على الضم لأنه لما وجب أن تحرك الذال

(١) سقط من (ظ) ما بين القوسين .

(٢) في (ق) و (ظ) : المبتدأ .

(٣) في (ق) و (ظ) : لم .

(٤) في (ق) و (ظ) فلما .

(٥) في (ق) و (ظ) الحرف .

لالتقاء الساكنين بنيت على الضم . . . إتباعاً لضمة الميم ، كما قالوا
في « مُنْتِن : مُنْتِن » فضموا التاء إتباعاً لضمة الميم ، ومنهم
من يقول : « مُنْتِن » فيكسر الميم إتباعاً لحركة التاء .^(١) ،
ونظير هذين الوجهين قراءة من قرأ : « الحمد لله »^(٢) فضم اللام
• إتباعاً لضمة الدال ، وقراءة من قرأ « الحمد لله » فكسر^(٣) الدال
إتباعاً لكسرة اللام ، فهذا كانت « مذ ، ومنذ » مبنيتين ، وهما
تختصان بابتداء الغاية في الزمان ، كما أن « من » تختص بابتداء
الغاية في المكان ، وذهب الكوفيون إلى أن « من » تستعمل
في (الزمان ، كما تستعمل في)^(٤) المكان ، واستدلوا^(٥) على جواز
١٠ ذلك : بقوله تعالى : « لَمَسْجِدٍ أُسَسَ عَلَى التَّقْوَى مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ
أَحَقُّ أَنْ تَقُومَ فِيهِ »^(٦) فأدخل « من » على « أول يوم » وهو

(١) وردت الجملة في (ظ) كما يلي : كما قالوا في مُنْتِن : « مُنْتِن » بكسر

الميم إتباعاً لكسرة التاء . أما في (ق) فقد ورد آخر الجملة كما يلي .

بكسر الميم إتباعاً لحركة التاء .

(٢) سورة الفاتحة (الآية : ١) .

(٣) في (ظ) : بكسر .

(٤) سقط من (ظ) ما بين القوسين .

(٥) في (ظ) : واحتجوا واستدلوا . . .

(٦) سورة التوبة (الآية ١٠٨) .

ظرف زمان ، ويستدلون^(١) أيضاً بقول زهير بن أبي سلمى^(٢) :
لِمَنِ الدِّيَارُ بِقُنَّةِ الحِجْرِ أَقْوَمِينَ مِنْ حَجَجٍ وَمِنْ دَهْرٍ^(٣)
وما استدلوا به لا حجة لهم فيه ، أما قوله تعالى : «لمسجد
أسس على التقوي^(٤) من أول يوم أحق أن تقوم فيه» فالتقدير
فيه «من تأسيس أول يوم» فحذف المضاف وأقيم المضاف إليه
مقامه ، كقوله تعالى : « وَأَسْأَلُ القَرْيَةَ الَّتِي كُنَّا فِيهَا ، وَالْعَيْرَ
الَّتِي أَقْبَلْنَا فِيهَا^(٥) » والتقدير فيه : أهل القرية ، وأهل العير ،
وهذا كثير في كلامهم^(٦) . وأما قول زهير بن أبي سلمى^(٧) :

(١) في (ق) : واستدلوا ، وفي (ظ) : ويستدل .
(٢) هو حكيم شعراء الجاهلية ، وصاحب الحكم المشهورة ، من أصحاب المعلقات ،
لم يجتمع الشعر في أسرة كما اجتمع في أسرته . توفي عام (١٣ ق . هـ)
(٣) اشتهر هذا البيت بأنه مطلع قصيدة لزهير في مدح هرم بن سنان
والصحيح أن حماد الراوية وضعه مع بيتين بعده في أول القصيدة
في مجلس هارون الرشيد وكان المفضل الضبي حاضراً فحمله على الاعتراف
بذلك .

(٤) في (ق) و (ظ) ابتداء بالآية من قوله تعالى : من أول . . .

(٥) سورة يوسف (الآية : ٨٢)

(٦) سقط من (ق) : في كلامهم .

(٧) في (ق) و (ظ) : زهير فقط .

« من حجج ومن دهر » فالرواية فيه ^(٥) « مذ حجج ، ومذ دهر »
وإن صح ما رووه ، فالتقدير فيه « من مر حجج ، ومن مر دهر »
كما تقول ^(٢) : « مرّت عليه السنون ، ومرّت عليه الدهور »
فحذف المضاف ، وأقام المضاف إليه مقامه على ما بيننا . فاعرفه
• تصب إن شاء الله تعالى .

(٢) سقطت من (ق) و (ظ) .

(١) في (ق) و (ظ) : يقال .

الباب الحادي والأربعون

باب القسم

إن قال قائل : لم حذف فعل القسم ؟ قيل : إنما حذف فعل القسم لكثرة الاستعمال .

- ٥ فإن قيل : فلم قلم إن الأصل في حروف القسم الباء دون غيرها ، يعني الواو والتاء^(١) ؟ قيل : لأن فعل القسم المحذوف فعل لازم ، ألا ترى أن التقدير في قولك : « بالله لأفعلن » أقسم بالله ، أو أحلف بالله^(٢) والحرف^(٣) المعدّي من هذه الأحرف^(٤) هو « الباء » ، لأن « الباء »^(٥) هو الحرف الذي يقتضيه الفعل ، وإنما كان « الباء » دون غيرها^(٥) من الحروف المعدّية لأن « الباء » ١٠ معناها الإلصاق ، فكانت أولى من غيرها لیتصل فعل القسم بالمقسم به مع تعدّيته^(٦) ، والذي يدلُّ على أنها هي الأصل ،

(١) في (ق) و (ظ) : دون الواو والتاء .

(٢) في (ظ) : والمعدّي .

(٣) في (ق) : الحروف .

(٤) في (ق) و (ظ) : لأنه الحرف .

(٥) في (ق) و (ظ) : غيره .

(٦) في (ظ) : تعدّيه .

أنها تدخل على المضمر والمظهر^(١)، و«الواو» تدخل على المظهر دون المضمر، والتاء تختص باسم الله تعالى دون غيره، فلما دخلت الباء على المظهر والمضمر، واختصت الواو بالمظهر، والتاء باسم الله تعالى، دلّ على أن الباء هي الأصل.

فإن قيل: فلم جعلوا الواو دون غيرها بدلاً من الباء؟
قيل: لوجهين:

(أحدهما) أن الواو تقتضي الجمع، كما أن الباء تقتضي الإلصاق، فلما تقاربا في المعنى أقيمت مقامها.

(والثاني) أن الواو مخرجا من الشفتين، [كما أن الباء مخرجا من الشفتين] ^(٢)، فلما تقاربا في المخرج كانت أولى من غيرها.

فإن قيل: فلم اختصت الواو بالمظهر دون المضمر؟ قيل: لأنها لما كانت فرعاً على الباء، والباء تدخل على المظهر والمضمر^(٣)، انحطت عن درجة الباء التي هي الأصل، واختصت^(٤) بالمظهر دون المضمر، لأن الفرع^(٥) أبداً ينحط عن درجة الأصل.

(١) في (ق) و (ظ) : المظهر والمضمر .

(٢) سقط من (ظ) ما بين القوسين .

(٣) في (ق) : المضمر والمظهر .

(٤) في (ق) و (ظ) : فاخصت .

(٥) في (ق) و (ظ) : الفروع ... الأصول .

فإن قيل : فلم جعلوا التاء دون غيرها بدلاً من الواو ؟
قيل : لأن التاء تبدل من الواو كثيراً ، نحو قولهم : « تراث ،
وتجاه ، وتخمّة ، وتهمة ^(١) ، وتيقور » والأصل فيه : « وراث ،
ووجاه ، ووخمّة ، ووهمة ، وويقور » لأنه مأخوذ من الوقار
[إلا أنهم أبدلوا التاء من الواو] ^(٢) فكذلك ههنا .

فإن قيل : فلم اختصت التاء باسم واحد ، وهو اسم الله
تعالى ؟ قيل : لأنها لما كانت فرعاً للواو التي هي فرع للباء ،
والواو تدخل على المظهر دون المضمّر لأنها فرع ، انحطت عن
درجة الواو ، لأنها فرع الفرع فاختصت باسم واحد ، وهو
اسم الله تعالى .

فإن قيل : فلم جعلوا ^(٣) جواب القسم باللام ، وإن ^(٤) ، وما ،
ولا ؟ قيل : لأن القسم وجوابه لما كانا جملتين ، والجل ^(٥)
تقوم بنفسها ، وإنما تتعلق إحدى الجملتين بالأخرى ، برابطة ^(٦)
بينه وبين جوابه ، وجوابه لا يخلو إما أن يكون موجباً أو منفيّاً ،

(١) سقطت من (ظ) .

(٢) سقطت من (ظ) ما بين القوسين .

(٣) في (ق) و (ظ) : جعل .

(٤) في (ق) : يأن واللام ...

(٥) في (ق) : والجلة .

(٦) في (ظ) : بواسطة .

جعلوا الرابطة بينها^(١) بأربعة أحرف ، حرفين للإيجاب ، وهما :
« اللام ، وإن » وحرفين للنفي ، وهما : « لا ، وما »^(٢) .
فإن قيل : فلمَ جاز حذف « لا » نحو قوله تعالى : « قالوا^(٣)
تالله تفتأ تذكر يوسف^(٤) حتى تكون حرصاً أو تكون من
المالكين »^(٥) ؟ قيل لدلالة الحال عليه لأنه لو كان إيجاباً لم يخل
من « إن »^(٦) أو « اللام » فلما خلا منها دلَّ على أنها نفي ، فهذا
جاز حذفها ، فاعرفه تصب إن شاء الله تعالى .

(١) في (ظ) بينهم .

(٢) في (ق) و (ظ) « ما » و « لا » .

(٣) سقط الفعل من (ظ) .

(٤) لم ترد بقية الآية في (ق) و (ظ) .

(٥) سورة يوسف (الآية : ٨٥) .

(٦) في (ق) و (ظ) : التون .

الباب الثاني والربعون

باب الإضافة

- إن قال قائل : على كم ضرباً الإضافة ؟ قيل : على ضربين :
- إضافة بمعنى « اللام » نحو « غلام زيد » أي « غلام لزيد » وإضافة بمعنى « من » نحو : « ثوب خز » أي : « ثوب من خز » .
- فإن قيل : فلم حذف التنوين من المضاف وجرّ المضاف إليه ؟ قيل : أما حذف التنوين فلا لأنه يدلّ على الانفصال ، والإضافة تدلّ على الاتصال ، فلم يجمعوا بينها ، ألا ترى أن التنوين يؤذن بانقطاع الاسم وقامه ، والإضافة تدلّ على الاتصال ، وكون الشيء متصلاً منفصلاً في حالة واحدة محال ؛ وأما جرّ المضاف إليه فلأنّ الإضافة لما كانت على ضربين : بمعنى اللام ، وبمعنى من ، وحذف حرف الجرّ ، قام المضاف مقامه ، فعمل في المضاف إليه الجرّ كما يعمل حرف الجرّ .

فإن قيل : « وجه زيد ، ويد عمرو » هذه ^(١) الإضافة هل هي بمعنى اللام ، أو بمعنى من ؟ قيل : بمعنى ^(٢) اللام ، لأنّ

(١) في (ق) و (ظ) : هل هذه الاضافة بمعنى اللام

(٢) في (ق) و (ظ) : لا ، بل بمعنى

الإضافة التي بمعنى « من » يجوز أن يكون الثاني وصفاً للأول ،
ألا ترى أنه يجوز أن تقول في نحو قولك : « ثوبٌ خَزٌّ : ثوبٌ
خَزٌّ » فترفع « خَزٌّ » لأنه صفة^(١) لثوب ؟ وكذلك ما أشبهه ؛
وأما الإضافة بمعنى اللام ، فلا يجوز أن يكون الثاني وصفاً
للأول ، ألا ترى أنك لا تقول في « غلامٌ زِيدٌ : غلامٌ زِيدٌ »
فلا يجوز أن تجعل زِيداً^(٢) صفةً لغلام ، كما جاز أن تجعل خَزّاً صفةً
لثوب ، فلما وجدنا قولهم « وجه زِيدٌ » لا يجوز أن يكون الثاني
وصفاً للأول ، علمنا أنه بمعنى « اللام » لا بمعنى « من » .

فإن قيل : فلمَ كانت إضافته^(٣) اسم الفاعل أريد^(٤) به الحال
أو الاستقبال ، وإضافة الصفة المشبهة باسم الفاعل ، وإضافة أفعال
إلى ما هو بعض له ، وإضافة الاسم إلى الصفة ، غير محضة في
هذه المواضع كلها ؟ قيل : أمّا اسم الفاعل ، فإنما كانت إضافة^(٥)
غير محضة لأن الأصل في قولك : « مرت برجل ضارب زِيدٌ »

(١) في (ق) و (ظ) : وصف .

(٢) في (ظ) : يجعل زِيد .

(٣) في (ق) و (ظ) : إضافة .

(٤) في (ق) و (ظ) إذا أريد .

(٥) في (ق) و (ظ) : إضافته .

- غداً، أي^(١) «ضارب زيداً»^(٢) بتنوين ضارب، فلما كان تنوين^(٣)
- ههنا مقدراً ، كانت الإضافة في تقدير الانفصال ، ولهذا أجري
- صفة^(٤) للنكرة ، وأما الصفة المشبهة باسم الفاعل ، فإنما كانت
- إضافتها^(٥) غير محضة ، لأنّ التقدير في قولك : مررت «برجلٍ
- حسن الوجه : مررت برجلٍ حسنٍ وجهه»^(٦) فلما كان التنوين
- أيضاً ههنا مقدراً ، كانت إضافته أيضاً غير محضة ، وأما «أفعل»
- الذي يضاف إلى ما هو بعض له ، فإنما كانت إضافته غير محضة ،
- لأنّ التقدير في قولك «زيد أفضلُ القومِ : زيد أفضلُ من
- القومِ»^(٧) فلما كانت «من» ههنا^(٦) مقدرة كانت إضافته غير
- محضة ، وأما إضافة الاسم إلى الصفة ، فإنما كانت غير محضة
- لأنّ التقدير في قولك : «صلاة الأولى : صلاة الساعة الأولى»
- فلما كان الموصوف ههنا مقدراً ، كانت الإضافة غير محضة^(٧)
- لم تقد التعريف ، بخلاف ما إذا كانت محضة نحو : «غلام زيد»

(١) سقطت من (ق) و (ظ) .

(٢) في (ظ) : زيد .

(٣) في (ق) و (ظ) : التنوين .

(٤) في (ظ) : وصفاً .

(٥) في (ق) : إضافته .

(٦) في (ق) و (ظ) : ههنا «من» .

(٧) في (ق) و (ظ) بعد هذا زيادة قوله : وإذا كانت غير محضة لم تقد ...

ومما لم يتعرف بالإضافة لأنَّ إضافته غير محضة كقولهم^(١) :
« مرت برجلٍ مثلك وشبهك » وما أشبه ذلك ، وإنما لم يتعرف
بالإضافة ، لأنَّها لا تخصُّ شيئاً بعينه ، فهذا^(٢) وقعت صفةً
للنكرة . فاعرفه تصب إن شاء الله تعالى .

(١) في (ق) و (ظ) . قولهم .

(٢) في (ق) و (ظ) : ولهذا .

الباب الثالث والاربعون

باب التوكيد

إن قال قائل : ما الفائدة في التوكيد ؟ قيل : الفائدة في التوكيد التحقيق وإزالة التجوُّز في الكلام ، لأنَّ من كلامهم المجاز ، ألا ترى أنَّهم يقولون : « مررت بزيدٍ » وهم يريدون المرور بمنزله ومحلّه ^(١) ، و « جاءني القوم » وهم يريدون بعضهم ؟ قال الله تعالى : « فَنَادَتْهُ الْمَلَائِكَةُ ^(٢) » وإِنَّمَا كان جبريل وحده ؛ فإذا قلت : « مررت بزيدٍ نفسه » زال هذا المجاز ، وكذلك إذا قلت : « جاءني القوم كلُّهم » زال هذا المجاز أيضاً ، قال الله تعالى : « فَسَجَدَ الْمَلَائِكَةُ كُلُّهُمْ ^(٣) » فزال هذا المجاز الذي كان في قوله : ١٠ « فَنَادَتْهُ الْمَلَائِكَةُ وَهُوَ قَائِمٌ يُصَلِّي فِي الْمِحْرَابِ » لوجود التوكيد فيه ^(٤) .

فإن قيل : فعلى كم ضرباً التوكيد ؟ قيل : على ضربين :

(١) في (ظ) : ومحلته .

(٢) سورة آل عمران ، (الآية ٣٩) . في (ق) و (ظ) تنمة الآية الكريمة : « وهو قائم يصلي في المحراب » فقال : الملائكة وإنا

(٣) سورة الحجر (الآية ٣٠) و (ص / ٧٣)

(٤) سقطت من (ق) و (ظ) .

توكيد بتكرير اللفظ ، وتوكيد بتكرير المعنى ، فأما التوكيد بتكرير اللفظ فنحو^(١) : « جاءني زيد زيد ، وجاءني رجل رجل » وما أشبه ذلك ، وأما التوكيد بتكرير المعنى فيكون بتسعة ألفاظ ، وهي « نفسه ، عينه ، كآه ، أجمع ، أجمعون ، جماء ، جمع ، كلا ، كلتا^(٢) » .

فإن قيل : فلمَ وجب تقديم « نفسه ، وعينه » على « كآه ، وأجمعين » ؟ قيل : لأن « النفس ، والعين » يدلان على حقيقة الشيء ، و « كآه ، وأجمعون » يدلان على الإحاطة والعموم ، والإحاطة والعموم يدلان على محاط^(٣) به فكان فيهما معنى التَّبَع ، و « النفس ، والعين » ليس فيهما معنى التَّبَع ، فكان تقديمها أولى ؛ وقدّم « كآه » على « أجمعين » لأن معنى الإحاطة في « أجمعين » أظهر منها^(٤) في « كآه » لأن أجمعين من الاجتماع ، و « كل » لا اشتقاق له ؛ وأما ما بعد « أجمعين » فتَبَع لأجمعين^(٥) ، وإنما

(١) في (ق) و (ظ) : فنحو قولك .

(٢) وردت الألفاظ التسعة متعاطفة بالواو في (ق) و (ظ) .

(٣) وردت الجملة في (ق) و (ظ) كما يلي : والإحاطة لا بد أن تقتضي محاطاً به ، فكان

(٤) في (ق) : منه .

(٥) في (ظ) زيادة قوله : نحو : أكتعين وأبصعين .

كان ذلك ^(١) لأنهم كرهوا إعادة لفظ ^(٢) «أجمعين» فزادوا ألفاظاً بعد «أجمعين» تبعاً له ^(٣) لأنها ^(٤) لا معنى لها سوى التبع ،
فلهذا وجب أن تكون بعد «أجمعين» .

فإن قيل : «أجمع ، وجمعا ، وجمع» هل هن ^(٥) معارف أم ^(٦) نكرات ؟ قيل : هي معارف ^(٧) ، والذي يدل على ذلك ، هـ
أنها تكون تأكيداً للمعارف ، نحو : «جاء الجيشُ أجمع ، ورأيت
القبيلة جمعا ، ومررت بينُ جمع» فلما كانت تأكيداً للمعارف ،
دلَّ على أنها معارف .

فإن قيل : فلم كانت غير معروفة ^(٨) ؟ قيل : أما «أجمع»
فللتعريف ووزن الفعل ، وأما «جمعا» فلألني ^(٩) التأنيث ، نحو : ١٠
«صحراء» وأما «جمع» فللتعريف والعدل عن جمع ^(١٠) «جمعا»

(١) في (ق) و (ظ) : كذلك .

(٢) سقطت من (ظ) .

(٣) في (ق) : لها .

(٤) في (ق) و (ظ) : لأنه .

(٥) سقطت من (ق) و (ظ) : هل هن .

(٦) في (ق) و (ظ) : أو .

(٧) في (ق) و (ظ) : : لا بل معارف .

(٨) في (ق) و (ظ) : مصروقة وهو الصواب .

(٩) في (ق) : فلألني .

(١٠) في (ق) و (ظ) : عن جمع بوزن «صحاري» وقيل : للتعريف

والعدل عن جمع : «جمعا» .

وقياسه : « جمع : كحُمُر ، فعدل وحرك ، فاجتمع فيه ^(١) العدل والتعريف ^(٢) . وأما « كلا ، وكلتا » ففيها أفراد لفظي ، وتثنية معنوية ، والذي يدل على ذلك ، أنها تارة يرجع ^(٣) الضمير إليهما بالأفراد اعتباراً باللفظ ، وتارة بالتثنية اعتباراً بالمعنى ، قال الله تعالى : « كَلِمَاتُ الْجَنَّتَيْنِ آتَتْ أُكْتَمَا » ^(٤) فردَّ الضمير ^(٥) إلى اللفظ فأفرد ، ثم قال الشاعر :

كلا أخوين ^(٦) ذو رجال كأَنهم أسود الشرى من كل أغلب ضيفم ^(٧)

وقال الآخر وهو الفرزدق ^(٨) :

(١) سقطت من (ظ) .

(٢) في (ق) و (ظ) : فذلك لم ينصرف ؛ والذي عليه الأكثر هو الأول .

(٣) في (ق) و (ظ) : يردّ .

(٤) سورة الكهف (الآية : ٢٣) .

(٥) سقطت من (ق) و (ظ) .

(٦) في (ق) : كلا أخويننا . وفي (ظ) : كلانا أخويننا .

(٧) الشرى : موضع تنسب إليه الأسد ، يقال للشجعان : ما هم إلاّ

أسود الشرى والضغم : العض الشديد ، ومنه سمي الأسد ضيفم ،

بزيادة الياء ؛ والشاهد في أفراد « ذو » رداً إلى لفظ « كلا » . ولم

أقف على قائل البيت .

(٨) سقط من المخطوطين : وهو الفرزدق .

كلاهما حين جدّ الجري بينهما قد أقلعا وكلا أنفيها راب^(١)
 فردّ إلى اللفظ والمعنى ، فقال « أقلعا » اعتباراً بالمعنى ، وقال
 « راب »^(٢) اعتباراً باللفظ ، والذي يدلُّ على أن الألف فيها ليست
 للتثنية أنها لو كانت للتثنية ، لانقلبت في النصب والجرّ إذا
 أضيفتا إلى المظهر ، لأن الأصل هو المظهر ، تقول « رأيت كلا
 الرجلين ، ومررت بكلا الرجلين ، ورأيت كلتا المرأتين ، ومررت
 بكلتا المرأتين »^(٣) فلو^(٤) كانت للتثنية ، لوجب أن تنقلب^(٥) مع
 المظهر ، فله لم تنقلب دلّ على أنها الألف المقصورة ، وليست للتثنية .
 وذهب الكوفيون إلى أن^(٦) الألف فيها للتثنية ، واستدلوا
 على ذلك بقول الشاعر :

١٠

- (١) في (ق) رابي وفي (ظ) راني ، وقد استشهد بالبيت على أن الضير
 في (كلا وكلتا) تارة يفرد حملاً على اللفظ وتارة يثنى حملاً على المعنى ،
 وقد اجتمعا في البيت . والضير في قوله (كلاهما) الخ لأم غيلان
 عضيدة بنت جرير وزوجها الأبلق الأسدي . والشعر للفرزدق يعيّر
 به جريراً لتزويج ابنته للأبلق ، وفي ديوان الفرزدق : وقد شك ابن
 بري في هذين البيتين أهما للفرزدق أم لجرير (يعني بيت الشاهد مع آخر
 قبله) ، وكلا أنفيها راب : يريد أخذها الربوم من المباحكة والممارسة .
- (٢) في (ق) ولم يقل : رايبان ، وفي (ظ) : ولم يقل رانيان .
- (٣) سقط من (ظ) المثال الأخير .
- (٤) في (ق) و (ظ) : ولو .
- (٥) في (ق) : تنقلب .
- (٦) في (ق) : إلى أنه مثنى وأن الألف ... وفي (ظ) : إلى أنه
 مبني وأن

في كاتِ رجلِها سلامى واحدة كتاتها مقرونة بزائده^(١)
فأفرد في قوله « كات » فدلّ على أنّ « كاتا » مثنى ،
واستدلوا على ذلك أيضاً بأنّ الألف فيها^(٢) تنقلب إلى الياء
في حال^(٣) النصب والجرّ إذا أضيفتا إلى المضمّر ، تقول :
« رأيت الرجلين كليهما » ومررت بالرجلين كليهما » وكذلك
تقول : « رأيت المرأتين كتيهما ومررت بالمرأتين^(٤) كتيهما »
ولو كانت الألف المقصورة لم تنقلب ، كآلف^(٥) « عصا »
ونحوها^(٦) وما ذهب إليه الكوفيّون ليس بصحيح ، فأما
استدلالهم بقول الشاعر في البيت المتقدّم^(٧) : « في كاتِ
رجليها سلامى واحدة » فلا حجة فيه ، لأنّه يَحتمل أنّه حذف
الألف لضرورة الشعر ؛ وأما قولهم : إنّها تنقلب في حال^(٣)

(١) السّلامى على وزن جبارى - عظام صغار طولُ اصبع أو أقلّ في
اليد أو الرجل ، والجمع سُلّاميات . قال في « الدرر » ولم أقف على
قائل البيت ، وهو في صفة نعامة .

(٢) في (ق) و (ظ) : فيها .

(٣) في (ق) و (ظ) : حالة .

(٤) في (ق) و (ظ) : بها .

(٥) في (ق) و (ظ) : كما لم تنقلب ألف « عصا » .

(٦) سقطت من (ق) و (ظ) .

(٧) سقط من (ق) و (ظ) : في البيت المتقدّم .

النصب والجرّ إذا أضيفت إلى المضمّر ، قلنا إنّما قلبت مع المضمّر لأنّها أشبهت ألف^(١) : « إلى ، وعلى ، ولدى » فلهما أشبهتها^(٢) قلبت ألفها مع المضمرياء ، كما قلبت ألف « إلى ، وعلى ، ولدى » مع المضمّر في « إليك ، وعليك ، ولديك » ووجه المشابهة بينها^(٣) وبين هذه الكلم ، أن هذه الكلم^(٤) يلزم دخولها على الاسم ، ولا تقع إلا مضافة ، كما أن هذه الكلم^(٥) لها حال النصب والجرّ وليس لها حال الرفع .

فإن قيل : فهل يجوز توكيد النكرة ؟ قيل : إن كان التوكيد بتكرير اللفظ جاز توكيد النكرة كما يجوز توكيد المعرفة ، نحو : « جاءني رجل رجل » وإن كان التوكيد بتكرير المعنى فقد اختلف النحويون في ذلك^(٦) ، فذهب البصريون إلى أنّه لا يجوز ، وذلك لأنّ كل واحدة^(٧) من هذه الألفاظ التي يؤكّد

(١) سقطت من (ق) و (ظ) .

(٢) في (ق) و (ظ) : شابهتها .

(٣) في (ق) و (ظ) : بينها .

(٤) في (ق) و (ظ) : الكلمة .

(٥) في (ق) و (ظ) زيادة قوله : يلزم دخولها على الاسم ، وإنما قلبت في حالة الجر والنصب دون الرفع ، لأن هذه الكلم لها حال

(٦) في (ق) و (ظ) : فيه .

(٧) في (ق) و (ظ) : واحد .

بها معرفة ، فلا يجوز أن يجري على النكرة تأكيداً ، كما لا يجوز أن يجري ^(١) عليها وصفاً . وذهب الكوفيون إلى أنه يجوز ، واستدلوا على جوازه بقول الشاعر :

لكنته شاقه أن قيل ذارجب ياليت عدة حول كلاه رجب ^(٢)
فجر « كلاً » على التوكيد بحول ^(٣) ، وهذه ^(٤) نكرة ،
واستدلوا أيضاً بقول الشاعر :

إذا القعود كرّ فيها حفداً يوماً جديداً كلاه مطرداً ^(٥)
فأكّد « يوماً » وهو نكرة بـ « كلاه » ، واستدلوا أيضاً
بقول الآخر :

(١) في (ق) : تجري .

(٢) الشاهد في هذا البيت جواز توكيد النكرة كما ذهب إليه الكوفيون وهو شاذ في رأي البصريين الذين يشترطون اتحاد التوكيد والمؤكد في التعريف . وقد تابع بعض المحققين رأي الكوفيين إذا ما أفاد توكيد النكرة ؛ ولم أقف على نسبة هذا البيت لقائلٍ معيّن .

(٣) في (ق) و (ظ) : حول .

(٤) في المخطوطتين : وهو .

(٥) القعود من الإبل ما يقتعده الراعي في كل حاجة وقيل هو البكر حين يركب ، وجمعه : قعدان وقعادين ، والحفد نوع من سير الإبل ، ويوم طرداد ومطرداد : كامل متمم . ولم أقف على قائل هذا البيت .

وقد ^(١) صرّت البكرة يوماً أجمعا ^(٢)
وما استدّلوا به من هذه الأبيات لا حجّة فيه ^(٣) ، أما
قول الشاعر : « ياليت عدة حول كَلِّه رَجَباً » ^(٤) فالرواية : « ياليت
عدة حول ^(٥) كَلِّه رَجَبٌ ^(٦) » بالإضافة وهو معرفة لانكرة ،
[و « رَجَباً » منصوب ، فإن القصيدة منصوبة] ^(٧) . وأما قول
الآخر « يوماً جديداً كَلِّه مطرداً » فيحتمل أن يكون تأكيداً
للمضمر في « جديد » والمضمرات لا تكون إلا معارف ، وكان

(١) في (ق) و (ظ) : « قد » والواو زائدة .

(٢) تمامه : حتى الضياء بالدجى تقنّعا

وبالبكرة : القتية من الإبل ، وصرّت : صوّتت ، والمعنى : أنهم
ظلوا يتمحون عليها اليوم كَلِّه حتى حل الظلام ، وروي البيت :
إنا إذا نُحطّافنا تقنّعا قدصرّت البكرة يوماً أجمعا
والنُحطّاف حديدة معوجة تكون في جانبي البكرة ، والقعقة : تحريك
الشيء اليابس الصلب ، والتقعقع مطاوعه وانسجام المعنى على هذه
الرواية فيه تكلف . قال البغدادي : وهذا البيت مجهول لا يعرف
قائله حتى قال جماعة من البصريين انه مصنوع .

(٣) في (ظ) : لهم فيه .

(٤) في (ق) و (ظ) : رَجَبٌ .

(٥) في (ق) و (ظ) : حولي .

(٦) في (ظ) : رَجَباً .

(٧) سقط من (ق) ما بين القوسين .

هذا أولى لأنه أقرب إليه من اليوم ، فعلى هذا يكون الإنشاد بالرفع . وأما قول الآخر « قد صرّت البكرة يوماً أجمعا » فلا يعرف قائله ، فلا تكون^(١) فيه حجة ، ثم لو صحّت هذه الأبيات على ما رووه^(٢) ، فلا يجوز الاحتجاج بها لقائتها وشذوذها في بابها ، والشاذ لا يحتج به . فاعرفه تصب إن شاء الله تعالى .

(١) في (ق) : يكون .

(٢) في (ق) و (ظ) : رووا .

الباب الرابع والأربعون

باب الوصف

- إن قال قائل : ما الغرض في الوصف ؟ قيل : التخصيص والتفضيل^(١) ، فإن كان معرفة ، كان الغرض من الوصف التخصيص ، لأن الاشتراك يقع فيها^(٢) ، ألا ترى أن المسمين^(٣) يزيد ونحوه • كثير ، فإذا قال « جاءني زيد » لم يعلم أيهم يريد ، فإذا قال « زيد العاقل ، أو العالم ، أو الأديب » وما^(٤) أشبه ذلك ، فقد خصّه من غيره ؟ وإن كان الاسم نكرة ، كان الغرض من الوصف التفضيل^(١) ، ألا ترى أنك إذا قلت : « جاءني رجل » لم يعلم أي رجل هو ، فإذا قلت : « رجل عاقل » فقد فضّلته^(٥) على من ليس له هذا الوصف ، ولم تخصّه ، لأننا نعني بالتخصيص شيئاً بعينه ، ولم يوجد هنا .

(١) في (ق) و (ظ) : والتفضيل .

(٢) في (ظ) : فيها .

(٣) في (ظ) : المسمى .

(٤) في (ق) و (ظ) : أو ما .

(٥) في (ق) و (ظ) : فصلته عن ليس ...

فإن قيل : ففي كم حكماً^(١) تتبع الصفة الموصوف ؟ قيل :
في عشرة أشياء ، في رفعه ، ونصبه ، وجره ، وإفراده ، وتثنيته ،
وجمعه ، وتذكيره ، وتأنيسه ، وتعريفه ، وتكثيره^(٢) .

فإن قيل : فلم لم توصف المعرفة بالنكرة ، والنكرة^(٣) بالمعرفة ،
وكذلك سائرهما ؟ قيل : لأن المعرفة ما خص الواحد^(٤) من
جنسه ، والنكرة ما كان شائعاً في جنسه ، والصفة في المعنى هي
الموصوف ، ويستحيل الشيء الواحد أن يكون^(٥) شائعاً مخصوصاً ،
وإذا استحال هذا في وصف المعرفة بالنكرة ، والنكرة^(٣) بالمعرفة ،
كان في وصف الواحد بالاثنين ، و^(٦) الاثنين بالجمع ، أشد استحالة ،
١٠ وكذلك سائرهما .

فإن قيل : فما العامل في الصفة ؟ قيل : هو العامل^(٧) في
الموصوف ، فإذا قلت^(٨) : « جاءني زيد الظريف » كان العامل

(١) سقطت من (ق) و (ظ) .

(٢) في (ق) و (ظ) : تقديم وتأخير في ترتيبها وقد وردت معرفة
بالألف واللام : التعريف والتكثير . . .

(٣) في (ق) : أو النكرة .

(٤) في (ق) : واحداً .

(٥) في (ق) و (ظ) : أن يكون الشيء . . .

(٦) في (ق) و (ظ) : أو

(٧) سقطت من (ق) و (ظ) .

(٨) في (ق) و (ظ) : قال

فيه : جاءني ، وإذا قلت ^(١) : « رأيت زيدا الظريف » كان العامل فيه : رأيت ، وإذا قلت ^(١) : « مررت بزيدا الظريف » كان العامل فيه : الباء ، هذا مذهب سيبويه ، وذهب أبو الحسن الأخفش إلى أن كونه صفة لمرفوع أوجب له الرفع ، وإلى أن كونه صفة لمنصوب أوجب له النصب ، وإلى أن كونه صفة لـ
• لـمجرور أوجب له الجرّ ؛ والذي عليه الأكثرون هو الأوّل ، وهو مذهب سيبويه ، فأعرفه تصب إن شاء الله تعالى .

(١) في (ق) و (ظ) : قال .

الباب الخامس والأربعون

باب عطف البيان

إن قال قائل : ما الغرض في عطف البيان ؟ قيل : الغرض فيه رفع اللبس ، كما في الوصف ، ولهذا يجب أن يكون أحد الاسمين يزيد على الآخر في كون الشخص معروفاً به ليخصه من غيره ، لأنه لا يكون إلا بعد اسم مشترك ، ألا ترى أنك إذا قلت : « مررت بولدك زيد » قد خصصت ولداً واحداً من أولاده ، فإن لم يكن له إلا ولداً واحداً^(٢) ، كان بدلاً ولم يكن عطف بيان لعدم الاشتراك . وعطف البيان يشبه البدل من وجه ، ويشبه الوصف من وجه ، فوجه شبهه للبدل^(٣) أنه اسم جامد كما أن البدل يكون اسماً جامداً ، ووجه شبهه للوصف^(٤) أن العامل فيه هو العامل في الاسم الأول ، والدليل على ذلك أنك تجعله تارة على اللفظ ، وتارة على الموضع ، فتقول :

(١) في (ق) و (ظ) : فقد .

(٢) في (ق) و (ظ) : ولد واحد ، وقد سقط من (ق) : له .

(٣) في (ق) و (ظ) : بالبدل .

(٤) في (ق) و (ظ) : بالوصف .

« يا زيدُ زيدُ زيداً » فالرفع على اللفظ ، والنصب على الموضع ،
قال الشاعر :

إني وأسطارٍ سُطِرْنَ سَطَراً لقائل يا نصرُ نصرُ نصر^(١)
وهذا باب يترجمه البصريون ولا يترجمه الكوفيون . فأعرفه

تصب إن شاء الله تعالى .

(١) سقط من المطبوع كلام هو كما في (ق) و (ظ) : ويجوز أن يكون
« نصرا » الثالث منصوباً على المصدر ، كأنه قال : انصر نصرا ،
وهذا باب والبيت لرؤبة بن العجاج كما ذكر ذلك سيبويه
والأعلم والبغدادي وغيرهم ، ونسبه ابن هشام إلى ذي الرثمة ، وقد
استشهد به المؤلف على أن « نصر » الثانية و « نصرا » الثالثة
معطوفتان على الأولى عطف بيان ، فرفعت الأولى على اللفظ ،
ونصبت الثانية على المحل ، وفي البيت وجوه كثيرة وأقوال متعددة
مستقصاة في كتاب سيبويه (ج ١ / ٣٠٤) والحزانة (ج ٢ / ١٩٠)
والدرر اللوامع (ج ١ / ٢٠٥) .

الباب السادس والأربعون

باب البدل

إن قال قائل : ما الغرض في البدل ؟ قيل : الإيضاح ورفع الالتباس ، وإزالة التوسع والمجاز .

فإن قيل : فعلى كم ضرباً البدل ؟ قيل على أربعة أضرب :

بدل الكل من الكل ، وبدل البعض من الكل ، وبدل الاشتغال ، وبدل الغلط . فأما بدل الكل من الكل فقولك ^(١) :

« جاءني أخوك زيد ، ورأيت أخاك زيدا ، ومررت بأخيك زيد » قال الله تعالى : « اهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ

عَلَيْهِمْ » ^(٢) . ، وبدل البعض من الكل كقولك : « جاءني بنو

فلان ناس منهم » ولا بد أن يكون فيه ضمير يعلقه بالمبدل منه ، قال

الله تعالى : « وَارْزُقْ أَهْلَهُ مِنَ الثَّمَرَاتِ مَنْ آمَنَ مِنْهُمْ بِاللَّهِ

وَالْيَوْمِ الْآخِرِ » ^(٣) . وأما قوله تعالى : « وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ

الْبَيْتِ مَنْ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا » ^(٤) فـ « من استطاع » بدل من

(١) في (ق) و (ظ) : فكقولك .

(٢) فاتحة الكتاب (الآيتان ٤ و ٥) .

(٣) سورة البقرة (الآية : ١٢٦) .

(٤) سورة آل عمران (الآية : ٩٧) .

« الناس » وتقديره : « من استطاع سبيلاً منهم » فحذف الضمير للعلم به . وأما بدل الاشتغال فنحو قولك ^(١) : « سلب زيد ثوبه » ويعجبي عمرو عقله « ولا بد فيه أيضاً ^(٢) من ضمير ^(٣) يعلقه بالمبدل منه ، قال الله تعالى : « يسألونك عن الشهر الحرام قتال فيه » ^(٤) فقوله « قتال فيه » بدل من الشهر ، والضمير فيه عائد إلى الشهر ،
فأما قول الشاعر :

لقد كان في حول ثواءٍ ثويته تقضى لبانات ويسأم سائم ^(٥)
والتقدير ^(٦) فيه : « ثويته فيه » ^(٧) فحذف للعلم ^(٨) . فأما ^(٩) بدل الغلط ، فلا يكون في قرآن ، ولا كلام ^(١٠) فصيح ، وهو أن

-
- (١) في (ظ) : فقولك .
(٢) في (ق) و (ظ) : أيضاً فيه .
(٣) سقط من (ظ) : من ضمير .
(٤) سورة البقرة (الآية : ٢١٧) .
(٥) لم أقف على قائل هذا البيت ، والثواء : طول المقام ، من ثوى في المكان : أقام فيه ، واللبانات ج لبانة وهي الحاجة من غير فاقة ولكن من همة .
(٦) في (ق) و (ظ) : فالتقدير .
(٧) في (ق) و (ظ) : ثواء ثويته فيه .
(٨) في (ق) و (ظ) : للعلم به .
(٩) في (ظ) : وأما .
(١٠) في (ق) : في كلام . .

يريد أن يلفظ بشيء ، فيسبق لسانه إلى غيره ، فيقول : « لقيت زيداَ عمراً » فعمرو هو المقصود ، وزيد وقع في لسانه غلط به ^(١) ، فأتى بالذي قصده ، وأبدله من المغلوط به ، والأجود في مثل هذا أن يستعمل معه ^(٢) « بل » فيقول : « بل عمراً » .

٥ فإن قيل : فما العامل في البديل ؟ قيل : اختلف النحويون في ذلك ، فذهب جماعة منهم ^(٣) إلى أن العامل في البديل ^(٤) غير العامل في المبدل ، وهو جملتان ، ويحكى عن أبي علي الفارسي ^(٥) أنه ^(٦) قيل له : كيف يكون البديل إيضاحاً للمبدل وهو من غير جملته ؟ فقال : لما لم يظهر العامل في البديل ، وإنما دل عليه العامل ^(٧) في المبدل ، واتصل البديل بالمبدل في اللفظ ، جاز أن يوضحه ، والذي يدل على أن العامل في البديل غير العامل في المبدل ^(٨) قوله تعالى : « وَلَوْلَا أَنْ يَكُونَ النَّاسُ

(١) في (ق) : غلطاً ، وفي (ظ) : غلطاً به .

(٢) سقطت من (ق) و (ظ) .

(٣) في (ق) و (ظ) : من النحويين .

(٤) في (ق) : فيه .

(٥) هو الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسي ، كان إماماً كبيراً في

علم العربية وله فيه مصنفات كثيرة توفي عام (٥٣٧٧ هـ) .

(٦) سقطت من (ق) .

(٧) سقطت من (ظ) .

(٨) في (ظ) : البديل منه .

- أُمَّةً وَاحِدَةً جَعَلْنَا لِمَن يَكْفُرُ بِالرَّحْمَنِ لِبُيُوتِهِمْ سُقُفًا مِّن فِضَّةٍ ^(١)
- فظهر اللام في بيوتهم « وهي بدل من « من » ويدل ^(٢) على أن البدل غير العامل في المبدل ، قوله ^(٣) تعالى : « قَالَ الْمَلَأَ الَّذِينَ أَتَتْكَبَرُوا مِّن قَوْمِهِ لِلَّذِينَ اسْتَضَعُّوا لِمَن آمَنَ مِنْهُمْ ^(٤) »
- فظهر اللام مع « من » هو ^(٥) بدل من « الذين استضعفوا »
- فدل ^(٦) على أن العامل في البدل غير العامل في المبدل ؛ وذهب قوم إلى أن العامل في البدل هو العامل في المبدل ^(٧) ؛ كما أن العامل في الصفة هو العامل في الموصوف ، والأكثر على الأول . فاعرفه تصب إن شاء الله تعالى .

-
- (١) سورة الزخرف (الآية : ٣٣) .
(٢) في (ق) و (ظ) : بدل .
(٣) في (ق) و (ظ) : ونحوه قوله .
(٤) سفظ من الآية الكريمة في (ق) : الملاء . . . من قومه . والآية من سورة الأعراف (٧٥) .
(٥) في (ق) و (ظ) : وهو .
(٦) في (ق) و (ظ) : يدل .
(٧) في (ق) و (ظ) : المبدل منه .

الباب السابع والأربعون

باب العطف

إن قال قائل : كم حروف العطف ؟ قيل : تسعة : الواو ،
والفاء ، وثم ، وأو ، ولا ، وبل ، ولكن ، وأم ، وحتى .
فإن قيل : فليم^(١) كان أصل حروف العطف الواو ؟ قيل :
لأن الواو لا تدلّ على أكثر من الاشتراك فقط ، وأما غيرها
من الحروف فتدلّ^(٢) على الاشتراك ، وعلى معنى زائد على
ماسنّين ، وإذا^(٣) كانت هذه الحروف تدلّ على زيادة معنى
ليس في الواو ، صارت الواو بمنزلة الشيء المفرد ، والباقي بمنزلة
١٠ المركّب^(٤) ، والمفرد أصل للمركّب^(٥) .

فإن قيل : فما الدليل على أن الواو تقتضي الجمع دون الترتيب ؟
قيل^(٦) : الدليل على ذلك قوله تعالى : **وَادْخُلُوا الْبَابَ سُجَّدًا**

(١) في (ق) و (ظ) : لم .

(٢) في (ق) و (ظ) : فيدلّ .

(٣) في (ق) و (ظ) : فإذا .

(٤) في (ق) : وباقي الحروف بمنزلة المركّب ، وقد سقطت كلها من (ظ) .

(٥) في (ق) : المركّب .

(٦) في (ق) و (ظ) : قلنا .

وَقُولُوا حِطَّةً^(١) وَقُولُوا حِطَّةً^(٢) وَأَدْخُلُوا الْبَابَ سُجَّدًا^(٣) ولو كانت الواو تقتضي الترتيب لما جاز أن يتقدم في إحدى الآيتين ما يتأخر في الأخرى .
قال^(٤) لبيد :

أغلي السباء بكل أدكن عاتق أو جونة قدحت وفض ختامها^(٥) .
وتقديره : فض^(٥) ختامها وقدحت « لأنه يريد بالجونة ههنا : القيدر ، وقدحت : أي غرقت ، والمعرفة يقال لها : المقدحة ، وفض ختامها أي : كشف غطاؤها ، والغرف إنما يكون بعد الكشف] هكذا ذكره الثميني ، والأظهر أنه أراد بالجونة : الحابية ، وقد ذكرنا ذلك في كتابنا الموسوم بـ «المرتل»^(٦) في ١٠

(١) سورة البقرة (الآية : ٥٨) .

(٢) سورة الأعراف (الآية : ١٦٦) .

(٣) في (ق) و (ظ) : وقال .

(٤) سَبَّأَهَا سِبَاءً واستبأها : شراها ، وأغلي ثمنها : جعله غالياً ، والأدكن : الأغبر ، ويقال لجيد الشراب : عاتق ، والجون : الأسود المشرب حمرة ، والأنثى جونة . يعني : زقاً قد صلح وجاد في لونه ورائحته لعنته ، وتام المعنى في كلام المؤلف . وأما لبيد فقد تقدم ذكره (في ص ١٩٣) .

(٥) في (ظ) : وفض .

(٦) في (ظ) : بـ «الجل» .

شرح السبع الطول» [(١) . والذي يدل (٢) على أنها للجمع دون الترتيب قولهم: « المال بين زيد وعمرو » كما يقال: « بينها » ويقال (٣) « اختصم زيد وعمرو » ولو كانت الواو تفيد الترتيب (٤) لما جاز (أن يقال) (٥) أن تقع ههنا ، لأن هذا (٦) الفعل لا يقع إلا من اثنين ، ولا يجوز الاقتصار على أحدهما ، فدل على أنها تفيد الجمع دون الترتيب .

فأما « الفاء » فإنها تفيد الترتيب والتعقيب ، و « ثم » تفيد الترتيب والتراضي ، و « أو » تفيد الشك والتخيير والإباحة ، و « لا » تفيد النفي ، و « بل » تفيد الانتقال من قصة إلى قصة أخرى ، و « لكن » تفيد الاستدراك ، وإنما تعطف في النفي دون الإثبات ، بخلاف « بل » فإنها تعطف في النفي والإثبات معاً . فإن قيل : فلمَ جاز أن تستعمل « بل » (٧) بعد النفي كـ « لكن » ولم يجز أن تستعمل « لكن » بعد الإثبات كـ « بل » ؟

(١) سقط من (ق) : ما بين القوسين .

(٢) في (ق) و (ظ) : أيضاً .

(٣) في (ق) و (ظ) : وتقول .

(٤) في (ظ) : فيه للترتيب .

(٥) سقطت من (ق) و (ظ) ، ولعل ورودها هنا سهو .

(٦) سقطت من (ق) .

(٧) سقطت من (ظ) .

قيل : لأنَّ « بل » إنّما تستعمل في الإيجاب لأجل الغلط والنسيان لما قبلها ، وهذا إنّما يقع في الكلام نادراً ، فاقْتَصَرُوا على حرف واحد ، وأما استعمال « لكن » فإنّما يكون بعد النفي ، فجاز أن يشترك^(١) معها فيه ، لأن الكلامين صواب ، ولا ينكر تكرار^(٢) ما يقتضي الصواب ، فلذلك اختلف الحكم فيهما .

• وأما « أم » فتكون على ضربين : متصلة ، ومنقطعة ، فأما المتصلة فتكون بمعنى « أي » نحو : « أزيد عندك أم عمرو » أي : « أيها عندك » . وأما المنقطعة فتكون بمنزلة^(٣) « بل والهمزة » كقولهم : « إنّها لا إبل أم شاء » والتقدير فيه « بل أهى شاء » كأنه رأى أشخاصاً فغاب على ظنّه أنها إبل ، فأخبر بحسب ما غلب على ظنّه ، ثم أدركه الشك ، فرجع إلى السؤال والاستثبات ، فكأنه^(٤) قال : « بل أهى شاء » ولا يجوز أن تقدّر « بل » وحدها والذي يدلّ على ذلك^(٥) قوله تعالى : « أمّ له البَنَاتُ وَلكُمُ البَنُونَ »^(٦) ولو كان بمعنى « بل » وحدها لكان التقدير « بل له البنات ولكم

(١) في (ق) و (ظ) : تشترك .

(٢) في (ق) و (ظ) تكرير .

(٣) في (ق) : بمعنى .

(٤) في (ق) : كأنه .

(٥) في (ق) و (ظ) : عليه .

(٦) سورة الطّور (الآية ٣٩) .

البنون» وهذا كفر محض^(١)، فدلّ على أنّها بمنزلة «بل والهمزة». فأمّا «إمّا» فليست حرف عطف، ومعناها كعنى «أو» إلا أنّها أقعد في باب الشكّ من «أو» لأنّ «أو» يمضي صدر كلامك^(٢) معها على اليقين، ثمّ يطرأ الشكّ^(٣) من آخر الكلام إلى أوله، وأمّا «إمّا» فيبنى الكلام^(٤) معها من أوله على الشكّ؛ وإنّما قلنا إنّها^(٥) ليست حرف عطف، لأنّ حرف العطف لا يخلو إمّا أن يعطف مفرداً على مفرد، أو جملة على جملة، فإذا قلت: «قام إمّا زيد وإمّا عمرو» لم تعطف مفرداً على مفرد، ولا جملة على جملة، ثمّ لو كانت حرف عطف لما جاز أن يتقدّم على الاسم، لأنّ حرف العطف لا يتقدّم على المعطوف عليه، ثمّ لو كانت أيضاً حرف عطف لما جاز أن يجمع بينها^(٦) وبين الواو، فلما جمع بينها، دلّ على أنّها ليست حرف عطف، لأنّ حرف العطف لا يدخل على مثله فاعرفه تصب إن شاء الله تعالى.

(١) سقطت من (ق) و (ظ).

(٢) في (ق) و (ظ) : الكلام .

(٣) زاد في (ظ) : فيسري الشك من . . .

(٤) في (ق) و (ظ) : كلامه .

(٥) سقطت من (ق) .

(٦) في (ق) و (ظ) : بينها .

الباب الثامن والأربعون

باب ما لا ينصرف

إن قال قائل : كم العلل التي تمنع الصرف ؟ قيل : تسع ، وهي :
وزن الفعل ، والوصف ، والتأنيث ، والألف والنون الزائدتان ،
والتعريف ، والعجمة ، والعدل ، والتركيب ، والجمع ^(١) ، ويجمعها ٥
بيتان من الشعر وهي ^(٢) .

جمع ووصف وتأنيث ومعرفة وعجمة ثم عدل ثم تركيب
والنون زائدة من قبلها ^(٣) ألف ووزن فعل وهذا القول تقريب
فإن قيل : ومن أين كانت هذه العلل فروعاً ؟ قيل : لأن وزن
الفعل فرع على وزن الاسم ، والوصف فرع على وزن ^(٤) الموصوف ، ١٠
والتأنيث فرع على التذكير ، والألف والنون الزائدتان فرع لآبها
تجريان مجرى علامة التأنيث في امتناع دخول علامة التأنيث عليها ،
ألا ترى أنه لا يقال : « عطشانة ، وسكرانة » كما لا يقال « حمراء

(١) في (ق) و (ظ) : والجمع والتركيب .

(٢) سقطت من (ق) و (ظ) .

(٣) في (ظ) : بعدها وهو سهو .

(٤) في (ق) و (ظ) : على الموصوف .

وصفراة ، ، والتعريف فرع على التنكير ، والمعجمة فرع على العربية ، والجمع فرع على الواحد ، والعدل فرع لأنه متعلق بالمعدول عنه ، والتركيب فرع على الأفراد ، فهذا وجه كونها فروعا .

٥ فإن قيل : فلمَ وجب أن تكون هذه العلة تمنع الصرف ؟ قيل : لأنها لما كانت فروعا على ما بيننا ، والفعل فرع على الاسم ، وهو أثقل من الاسم لكونه فرعاً ، (فقد ^(١) أشبهت الفعل ^(٢)) ، فإذا اجتمع في الاسم علتان من هذه العلة ، وجب أن يمتنع من الصرف ^(٣) ، لشبهه بالفعل ^(٤) .

١٠ فإن قيل : فلمَ لم يمتنع ^(٥) الصرف بعلّة واحدة ؟ قيل : لأن الأصل في الأسماء ^(٦) الصرف ، ولا يمتنع من الصرف ^(٧) بعلّة واحدة ، لأنها لا تقوى على نقله عن أصله ، إلا أن تكون العلة

(١) في (ظ) : وقد .

(٢) جاء ما بين القوسين قبل قوله : والفعل فرع على الاسم . . في (ق)

(٣) في (ظ) : يمنع الصرف .

(٤) في (ظ) : لشبه الفعل .

(٥) في (ق) و (ظ) : يمنع .

(٦) في (ظ) : الاسم .

(٧) في (ق) : فلا يمتنع الصرف ، وفي (ظ) : ولا يمنع الصرف .

تقوم مقام علتين ، فحينئذٍ تمنع ^(١) من الصرف بعلّة واحدة ، لقيام
علة مقام علتين ^(٢) .

- فإن قيل : لمّ منع ما لا ينصرف التنوين والجرّ ؟ قيل : لوجهين
(أحدهما) أنه إنّما تمنع من التنوين لأنه علامة التصرف ^(٣) فلهما
وجد ما يوجب منع التصرف ^(٤) ووجب أن يحذف ، ومنع الجرّ تبعاً له .
(والوجه الثاني) ^(٥) أنه إنّما تمنع الجرّ أصلاً لا تبعاً له ^(٥)
لأنه إنّما تمنع من الصرف لأنه أشبه الفعل ، والفعل ليس فيه ^(٦)
جرّ ولا تنوين ، فكذلك ^(٧) أيضاً ما أشبهه .

- فإن قيل : فلمّ حمل الجرّ على النصب في ما لا ينصرف ؟
قيل : لأنّ بين الجرّ والنصب مشابهة ، ولهذا حمل الجرّ على
النصب ^(٨) في التثنية ، وجمع المذكر ، والمؤنث السالم ، فلهما

(١) في (ق) و (ظ) : يمنع .

(٢) سقط من (ق) قسم كبير يندىء هنا وينتهي في منتصف باب
الشرط والجزاء .

(٣) في (ظ) : الصرف .

(٤) سقطت من (ظ) .

(٥) سقطت من (ظ) .

(٦) في (ظ) : له .

(٧) في (ظ) : وكذلك .

(٨) في (ظ) : ولهذا حمل على الجرّ في التثنية .

حمل الجرّ على النصب ^(١) في تلك المواضع ، فكذلك يحمل ^(٢) الجرّ على النصب ههنا .

فإن قيل : فلمَ كان جميع ^(٣) ما لا ينصرف في المعرفة ، ينصرف ^(٤) في النكرة إلا خمسة أنواع : « أفعل » إذا كان ^(٥) نعتاً نحو « أزهر » ، وما كان آخره ألف التانيث نحو « حبلى » ، وحمراء » ، وما كان على « فملان » مؤنثه « فعلى » نحو : « سكران وسكرى » ، وما كان جمعاً بعد ألفه حرفان ، أو ثلاثة أوسطها ساكن ، نحو « مساجد ، وقناديل » ، وما كان معدولاً عن العدد نحو « مثنى ، وثلاث ، ورباع ^(٦) » وأشباهه ^(٧) ؟ قيل : أما « أفعل » فإنما لم ينصرف معرفة ولا نكرة ، لأنه إذا كان معرفة فقد اجتمع فيه التعريف ووزن الفعل ، وإذا كان نكرة فقد اجتمع فيه الوصف ووزن الفعل ؛ وذهب أبو الحسن الأخفش إلى أنه إذا سمّي به ثم نكّر انصرف ، لأنه لما سمّي به زال

(١) في (ظ) : النصب على الجر .

(٢) في (ظ) : حمل .

(٣) في (ظ) : جمع .

(٤) في (ظ) : يتصرف .

(٥) سقط من (ظ) : إذا كان .

(٦) سقطت من (ظ) .

(٧) في (ظ) : وما أشبه ذلك .

عنه الوصف ، وإذا ^(١) نكّر بقي وزن الفعل وحده ، فوجب أن ينصرف ، والصحيح أنه لا ينصرف ، لأنه إذا نكّر رجع إلى الأصل وهو الوصف ، فيجتمع فيه علّتان ، وهو ^(٢) وزن الفعل والوصف ، كما أنّهم صرفوا قولهم « مررت بنسوةٍ أربع » وإن كان على وزن الفعل وهو صفة ، إلا أن ^(٣) الأصل أن يكون اسماً لا صفةً مراعاةً للأصل ، فكذلك ههنا نزاع في أصله في الوصف وإن كان قد سمّي به . وأما ما كان آخره ألف التانيث ، فإنّما لم ينصرف ^(٤) لأنه مؤنث ، وتلثيته لازم ، فكأنه أثّث مرتين ، فهذا لا ^(٥) ينصرف ، لأنّ العلة فيه قامت مقام علّتين . وأما ما كان على « فعلان » ^(٦) مؤنّثه « فعلى » نحو « سكران وسكرى » فلأنّ ^(٧) الألف والنون فيه أشبهتا ألفي التانيث ، نحو « حمراء » وذلك من وجهين : (أحدهما) امتناع دخول تاء التانيث .

(١) في (ظ) : فإذا .

(٢) سقط من (ظ) : علّتان وهو .

(٣) في (ظ) : لأن .

(٤) في (ظ) : ينصرف البتة .

(٥) في (ظ) : لم .

(٦) في (ظ) : لأن .

(والثاني) أن بناء مذكره يخالف لبناء مؤنثه ، وإن^(١) لم يكن له مؤنث على^(٢) فعلى نحو «عثمان» فإنه لا ينصرف معرفة ، وينصرف نكرة ، وليس من هذه الأنواع . وأما ما كان جمعاً بعد ألفه حرفان أو ثلاثة أوسطها ساكن ، فإنما منع من الصرف البتة ، وذلك لأربعة أوجه ذكرها الثميني^(٣) :

(الوجه الأول) أنه لما كان جمعاً لا يمكن جمعه مرة ثانية فكأنه قد جمع مرتين .

(والوجه الثاني) أنه جمع لا نظير له في الآحاد ، فعدم النظير يقوم مقام علة ثانية .

١٠ (والوجه الثالث) أنه جمع ولا يمكن أن يكسر مرة ثانية ، فأشبه الفعل ، لأن الفعل لا يدخله التنكير^(٤) .

(والوجه الرابع) أنه جمع لا نظير له في الأسماء العربية جفري مجرى الاسم الأعجمي ، لأن الأعجمي يكون على غير وزن العربي ؛ والوجهان الآخران يرجعان إلى الأولين . وأما ١٥ ما كان معدولاً عن العدد ، نحو « مثنى ، وثلاث » فإنما منع الصّرف في النكرة وذلك للعدل والوصف ، وقيل : لأنه

(١) في (ظ) فإن .

(٢) سقط من (ظ) : مؤنث .

(٣) هو عمر بن ثابت نحوي ضير أخذ العربية عن ابن جني ، ينسب إلى ثمانين وهي بليدة بالموصل بنيت بعد الطوفان ، توفي عام (٥٤٤٢ هـ)

(٤) في (ظ) : التكسير وهو الصواب .

عُدل عن اللفظ والمعنى ، فأما عدله في اللفظ فظاهر ، وأما عدله في المعنى ، فلأنَّ العدد يراد به قبل العدد الدلالة على قدر المعدود ، ألا ترى أنك إذا قلت : « جاءني اثنان أو ثلاثة » أردت قدر ما جاءك ، وإذا قلت « جاءني مثنى وثلاث » ، لم يجز حتى يتقدّم قبله جمع لتدلّ^(١) بذكر المعدود على الترتيب ، فتقول « جاءني القوم مثنى مثنى ، وثلاث ثلاث » أي : « اثنين اثنين ، وثلاثة ثلاثة » ؟ فدلّ على أنه معدول من جهة اللفظ والمعنى فلذلك لم ينصرف في النكرة .

فإن قيل : فلم دخل جمع^(٢) ما لا ينصرف الجرّ مع الألف واللام ، أو الإضافة ؟ قيل : لثلاثة أوجه :
١٠ (الوجه الأوّل) أنه^(٣) أمن فيه التنوين ، لأنّ الألف واللام والإضافة لا تكون مع التنوين ، فلهذا لا وجدت مع التنوين أمن فيه التنوين^(٤) ، فدخله الجرّ في موضع الجرّ .

(١) في (ظ) : يقدم قبله جمعا ليدل .

(٢) سقطت من (ظ) وسقوطها أولى .

(٣) في (ظ) : لأنه .

(٤) هكذا وردت في المطبوع ، والصحيح ما جاء في (ظ) وهو قوله :

فلما وجدت أمن فيه التنوين .

(والوجه الثاني) أن الألف واللام والإضافة قامت مقام التنوين ، ولو كان التنوين فيه لجاز فيه الجر ، فكذلك مع " ما قام مقامه .

(والوجه الثالث) أنه بالألف^(٢) واللام والإضافة بُعد عن شبه الفعل ، فلهذا بُعد عن شبه الفعل دخله الجر في موضع الجر ، لأنه قد صار بمنزلة ما فيه علة واحدة ، فلهذا المعنى دخله الجر مع الألف واللام والإضافة . فاعرفه تصب إن شاء الله تعالى .

(١) سقطت من (ظ) .

(٢) في (ظ) : أن الألف .. وهو سهو .

الباب التاسع والأربعون

باب إعراب الأفعال وبنائها

إن قال قائل : لم كانت الأفعال ثلاثة : « ماضٍ ، وحاضر ، ومستقبل » ؟ قيل : لأن الأزمنة ثلاثة^(١) ، ولما كانت ثلاثة وجب أن يكون^(٢) الأفعال ثلاثة : ماضٍ ، وحاضر ، ومستقبل .

فإن قيل : فلم بُني الفعل الماضي على حركة ، ولم كانت الحركة فتحة ؟ قيل : إنما بُني الفعل أولاً ، لأن الأصل في الأفعال البناء ، وبني على حركة ، تفضيلاً له على فعل الأمر ، لأن الفعل الماضي أشبه الأسماء في الصيغة^(٣) نحو قولك : « مررت ١٠
برجلٍ ضربَ » كما تقول « مررت برجل ضارب » ، فأشبهه^(٤)
أيضاً ما أشبه الأسماء في الشرط والجزاء ، فإنك تقول : « إن فعلتَ فعلتَ فعلتُ » والمعنى فيه « إن تفعلَ أفعَلْ » فلما قام الماضي

(١) في (ظ) : لأن الأزمنة لا . . .

(٢) في (ظ) : تكون .

(٣) في (ظ) : الصفة .

(٤) في (ظ) : وأشبه .

مقام المستقبل ، والمستقبل قد أشبه الأسماء ، وجب أن يبنى على حركة ، تفضيلاً له على فعل الأمر الذي ما أشبه الأسماء . ولا أشبه ما أشبهها . وإنما كانت الحركة فتحةً لوجهين :

(أحدهما) أنَّ الفتحة أخفُّ الحركات ، فلما وجب بناؤه

على حركة وجب أن يبنى على أخف الحركات .

(والوجه الثاني) أنه لا يخلو إما أن يبنى على الكسر ، أو على الضم ، أو على الفتح ، فبطل ^(١) أن يبنى على الكسر ، لأنَّ الكسر ثقيل ، والفعل ثقيل ، والثقل لا ينبغي أن يبنى على ثقيل ، وإذا كان الجراً لا يدخله ، وهو غير لازم لثقله ، فالأخف يدخله الكسر الذي

١٠ هو لازم كان ذلك من طريق الأولى ؛ وإذا بطل أن يبنى

على الكسر ، بطل أن يبنى على الضم أيضاً لثلاثة أوجه :

(الوجه الأول) أنَّ الضم أثقل ، وإذا بطل أن يبنى على

الثقل ، فالأخف ^(٢) يبنى على الأثقل أولى .

(والوجه الثاني) أن الضم أخو الكسر ، لأنَّ الواو أخت

١٥ الياء ، ألا ترى أنَّهما يجتمعان في الردف نحو ^(٣) قوله :

ولا تكثر على ذي الضغن عتبا ولا ذكر التجرم للذنوب

ولا تسأله عما سوف يبدي ولا عن عيبه لك بالمغيب

(١) في (ظ) : بطل .

(٢) في (ظ) : فالأخف .

(٣) في (ظ) : في نحو .

- متى تك في صديقٍ أو عدوٍّ تجبرك العيون عن القلوب^(١)
(والوجه الثالث) إنما لم يبين على الضم ، لأن^(٢) من
العرب من يجتزئ بالضمّة عن الواو ، فيقول في قاموا :
« قامُ » وفي كانوا « كان » قال الشاعر :
فلو أن الأطباء^(٣) كان حولي وكان مع الأطباء الشفاء^(٤) .
وإذا بطل أن يبني على الكسر والضم ، وجب أن يبني على الفتح .
فإن قيل : فلم يبني فعل الأمر على الوقف ؟ قيل : لأن
الأصل في الأفعال البناء ، والأصل في البناء أن يكون على
الوقف ، [فبني على الوقف^(٥)] لأنه الأصل . وذهب^(٦)
الكوفيون إلى أنه معرب ، وإعرابه الجزم ، واستدلوا على
ذلك من ثلاثة أوجه :

(١) الأبيات لزهير بن أبي سلمى وقد مرت ترجمته (ص ٢٧٣) .

(٢) في (ظ) : لأنه .

(٣) في (ظ) الأطباء وهو الصحيح لسلامة الوزن .

(٤) للبيت رواية أخرى وتتمه :

فلو أن الأطباء كان حولي وكان مع الأطباء الشفاء

إذا ما أذهبوا ألماً بقلي وإن قيل الشفاء هم الأساة

وروي « وكان مع الأطباء الأساة » والطب - بالكسر - الحذق ،

والطبيب : الحاذق ، ولم أعثر على قائل البيت .

(٥) سقط من (ظ) ما بين القوسين .

(٦) في (ظ) : وقد ذهب .

(الوجه الأول) أنهم قالوا إنا قلنا إنه معرب مجزوم ، لأن الأصل في : « قُمْ ، واذهب : لتقم ، ولتذهب » قال الله تعالى : « فَبِذَلِكَ فَلْيَفْرَحُوا ^(١) هُوَ خَيْرٌ مِمَّا يَجْمَعُونَ ^(٢) » وذكر أنها قراءة النبي ﷺ ، وقد روي عن النبي ﷺ أنه قال في بعض منازيه « لتأخذوا مصافكم » فدل على أن الأصل في « قم : لتقم ، واذهب : لتذهب » إلا أنه لما كثرت ^(٣) كلامهم ، وجرى على ألسنتهم ، استثقلوا مجيء اللام فيه مع كثرة الاستعمال فيه ^(٤) ، فحذفوه ^(٥) مع حرف المضارعة تخفيفاً ، كما قالوا « إيش » والأصل فيه « أي شيء » وكقولهم ١٠ « ويلمّه » والأصل فيه « ويل أمه » فحذفوا الكثرة الاستعمال ، فكذلك ههنا .

(والوجه الثاني) أنهم قالوا : أجمعنا على أن فعل النهي معرب مجزوم ، نحو : « لا تقم ، ولا تذهب » فكذلك فعل الأمر نحو « قم ، واقعد ^(٦) » لأن النهي ضد

(١) في (ظ) : فلتفرحوا .

(٢) سورة يونس (الآية : ٥٨) .

(٣) في (ظ) : كثر في .

(٤) سقطت من (ظ) .

(٥) في (ظ) : فحذفوها .

(٦) في (ظ) : واذهب .

الأمر ، وهم يحملون الشيء على ضده ، كما يحملونه على نظيره
(والوجه الثالث^(١)) أنهم قالوا : الدليل على أنه مجزوم أنك
تقول في المعتل : « أغزُ ، ارم ، اخشَ » فتحذف الواو ،
والياء ، والألف ، كما تقول « لم يغزُ ، لم يرم ، لم يخشَ^(٢) »
فدل على أنه مجزوم بلامٍ مقدرة ، وقد يجوز إعمال حرف
الجزم مع الحذف ، قال الشاعر :

مَحَمَّدٌ تَفْدَنُفْسِكَ كُلُّ نَفْسٍ إِذَا مَا خَفَتْ مِنْ أَمْرٍ تَبَالَا^(٣)
وَأَمَّا مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ الْكُوفِيُّتُونَ ففَاسِدٌ^(٤) ، وقولهم : إن
الأصل في « قم : لتقم ، واذهب : لتذهب » إلا أنهم
حذفوه^(٥) لكثرة الاستعمال ، قلنا : ليس كذلك ، وأنه^(٦)
لو كان الأمر كما زعمتم ، لوجب أن يختص الحذف بما يكثر استعماله ،

(١) في (ظ) : الثاني وهو سهو من الناسخ .

(٢) في (ظ) : ولم . . . ولم .

(٣) التبال : سوء العاقبة كالوبال ، والشاهد في البيت إضمار لام الأمر
مع بقاء عملها وهو من الضرورات وينسب البيت لحسان بن ثابت
شاعر الرسول والمتوفى عام (٥٥٤) وقيل هو لأبي طالب
عم الرسول المتوفى عام (٥٥٣) أو للأعشى مبيون بن قيس
المتوفى عام (٥٧) وقيل : إن قائله مجهول .

(٤) في (ظ) وما . . . فاسد .

(٥) في (ظ) : أنه حذف .

(٦) في (ظ) : فإنه .

دون ما لا يكثر استعماله ، فلهذا قيل : « اقعنسس ^(١) ، واحرنجم ^(٢) ، واعلوٲ ^(٣) » وما أشبه ذلك بالحذف ، ولا يكثر استعماله دلّ على فساد ما ذهبوا إليه . فقولهم ^(٤) « إنّ فعل النهي معرب مجزوم فكذلك فعل الأمر ، قلنا : هذا فاسد ^(٥) ، لأنّ فعل النهي في أوّله حرف المضارعة ، الذي أوجب المشابهة بالاسم فاستحقّ الإعراب فكان معرباً ، وأمّا فعل الأمر فليس في أوّله حرف المضارعة الذي يوجب للفعل المشابهة بالاسم فيستحقّ الإعراب ، فكان باقياً على أصله . وقولهم : إنه يحذف الواو والياء والألف ، نحو « اغزُ ، ارمِ ، اخشَ » كما تقول : « لم يغزُ ، لم يرمِ ، لم يحشَ ^(٦) » فنقول : إنّما حذف هذه الأحرف ^(٧) للبناء لا للإعراب ، حملاً للفعل المعتلّ على الفعل الصحيح ، حملاً للفرع

(١) اقعنسس : تأخر ورجع إلى خلف ، والقعنسس : الشديد وقيل المتأخر .

(٢) احرنجم : اجتمع من قولهم : حرجتُ الإبلَ فاحرنجمت إذا رددت بعضها على بعض .

(٣) اعلوٲني الرجل : لزمني ، واعلوٲ فلان رأسه : ركب رأسه وتفحصت على الأمور بغير روية .

(٤) في (ظ) : وقولهم .

(٥) في (ظ) : قياس فاسد .

(٦) في (ظ) : « لم يغزُ ، ولم يرمِ » .

(٧) في (ظ) : الحروف .

على الأصل ، والذي يدلّ على ذلك^(١) صحة ما ذكرناه أن حروف الجرّ لا تعمل مع الحذف^(٢) ، فحروف الجزم أولى ، وأمّا البيت الذي أنشدوه ، (وهو قوله)^(٣) :

محمد تفدِ نفسك كلُّ نفسٍ

- فقد أنكره أبو العباس المبرد ، ولو سلمنا صحّته ، فنقول :
قوله « تفدِ نفسك كل نفس^(٤) » لم تحذف الياء للجزم بلام مقدّرة ، وإِنَّمَا حذفت الياء للضرورة ، اجتراءً بالكسرة عن الياء وهو في كلامهم أكثر من أن يحصى ، وإن سلمنا أن الأصل « لتفد^(٥) » وأنه مجزوم بلام مقدّرة ، غير^(٥) أنا نقول : إِنَّمَا حذفت اللام لضرورة الشعر ، وما حذف للضرورة لا يجوز أن تجعل^(٦) أصلاً يقاس عليه ، وقد بيّنا هذه المسألة مستقصاةً في المسائل الخلافية .

فإن قيل : فلم أعرب الفعل المضارع ؟ قيل : لأنه أشبه الأسماء .

(١) سقط من (ظ) كلمة « ذلك » وسقوطها الصحيح .

(٢) سقطت من (ظ) وهو سهو .

(٣) سقطت من (ظ) .

(٤) سقط من (ظ) : كل نفس .

(٥) في (ظ) : إلا .

(٦) في (ظ) : يجعل .

من الخمسة الأوجه التي ذكرناها قبل في صدر الكتاب ، وإعرابه :
الرفع ، والنصب ، والجزم ؛ فأما الرفع فلقيامه مقام الاسم
وقد ذكر^(١) أيضاً في صدر الكتاب ، وأما النصب والجزم
فسنذكرهما أيضاً فيما بعد هذا الباب إن شاء الله تعالى .

٥ فإن قيل : فلم قالوا « هو يغزو ، ويرمي ، ويخشي » فأثبتوا
الواو والياء والألف ساكنة في حالة الرفع ، وحذفوها في حالة
الجزم ، وفتحوا الواو والياء في حالة النصب ، فسوّوا^(٢) في
« يخشي » بين النصب والرفع ؟ قيل : إنما أثبتوها ساكنة في الرفع ؟
لأن الأصل أن يقال « هو يغزو ، ويرمي ، ويخشي » بضم الواو في
١٠ « يغزو » والياء في « يرمي » ، ويخشي » إلا أنهم استثقلوا الضمة على
الواو من « يغزو » وعلى الياء من « يرمي » فحذفوها ،
فبقيت^(٣) الواو من « يغزو » ساكنة ، وكذلك الياء من « يرمي »
وأما الياء من « يخشي » فانقلبت ألفاً لتحركها وانفتاح ما
١٥ قبلها ، وإنما حذفوا هذه الحروف في الجزم لأنها أشبهت
الحركات ، ووجه الشبه من وجهين :

(أحدهما) أن هذه الحروف مركبة من الحركات على قول

(١) في (ظ) : ذكرناه .

(٢) في (ظ) : وسوا .

(٣) في (ظ) : فثبت .

بعض النحويين ، والحركات مأخوذة منها على قول آخرين ، وعلى كلا القولين فقد حصلت المشابهة بينها^(١) .

(والوجه الثاني) أن هذه الحروف ههنا^(٢) لا تقوم بها

الحركات ، كما أن الحركات كذلك ، وكما أنها تحذف

للجزم ، فكذلك هذه الحروف ، وقد حكى عن أبي بكر ٥

ابن السراج أنه شبهه الجازم بالدواء ، والحركة في الفعل بالفضلة

التي يخرجها الدواء ، وكما أن الدواء إذا^(٣) صادف فضلة حذفها ،

وإن لم يصادف فضلة^(٤) أخذ من نفس الجسم ، فكذلك الجازم

إذا دخل على الفعل ، إن وجد حركة أخذها ، وإلا أخذ من

نفس الفعل ، وسهل حذفها وإن كانت أصلية لسكونها ، لأنها ١٠

بالسكون تضعف ، فتصير في حكم الحركة ، فكما^(٥) أن الحركة

تحذف ، فكذلك هذه الحروف . وإنما فتحوا الواو والياء في

« يغزو ، ويرمي » في النصب لحقة الفتحة ، فانقلبت^(٦) الياء .

(١) في (ظ) : بينها المشابهة .

(٢) سقطت من (ظ) .

(٣) في (ظ) : إن .

(٤) سقطت من (ظ) .

(٥) في (ظ) : وكما .

(٦) في (ظ) : وانقلبت .

في نحو^(١) « يخشى » ألفاً ، لتحركها في النصب ، وانفتاح ما قبلها ، كما قبلناها في حالة الرفع لتحركها بالضم في الأصل وانفتاح ما قبلها .

فإن قيل : فلم كانت الخمسة الأمثلة نحو : « يفعلان ، وتفعلان ، ويفعلون ، وتفعلون ، وتفعلين » في حالة الرفع بثبوت النون ، وفي حالة النصب والجزم بحذفها ؟ قيل : لأن هذه الأمثلة ، لما وجب أن تكون معربة لم يمكن أن تجعل اللام حرف الإعراب ، وذلك لأنه من الإعراب الجزم ، فلو أنها حرف إعراب لوجب أن يسقط^(٢) في حالة الجزم ، فكان^(٣) يؤدي إلى أن يحذف ضمير الفاعل ، وذلك لا يجوز ، ولم يمكن أيضاً أن يجعل الضمير حرف الإعراب ، لأنه في الحقيقة ليس يجزم^(٤) الفعل ، وإنما هو قائم بنفسه في موضع رفع ، لأنه فاعل فلا يجوز أن يجعل حرف إعراب لكلمة أخرى ، فوجب أن يكون الإعراب بعدها ، فزادوا النون لأنها تشبه حروف المد واللين ، وجعلوا ثبوتها علامة للرفع ، والحذف علامة للنصب

(١) سقطت من (ظ) .

(٢) في (ظ) : تسكن .

(٣) في (ظ) : وكان .

(٤) في (ظ) : مجزوم .

والجزم^(١) ، وإنما جعلوا الشبوت^(٢) علامة للجزم ، والحذف علامة للجزم والنصب ، ولم يكن بعكس ذلك ، لأن الشبوت أول ، والحذف طارٍ عليه ، كما أن الرفع أول ، والجزم والنصب طاريان^(٣) عليه ، فأعطوا الأول الأول ، والطارى الطارى ، والنصب فيها محمول على الجزم ، لأن الجزم في الأفعال ، نظير الجرّ في الأسماء ، وكما أن النصب في التثنية والجمع محمول على الجرّ ، فكذلك النصب ههنا محمول على الجزم .

فإن قيل : فإلى استوى النصب والجزم في قولهم : « أنت تفعلين » للواحدة ، وليس في الأسماء الآحاد ما حمل نصبه على جرّه ؟ قيل : لأن قولهم « أنتِ تفعلين » يشابه لفظ الجمع ، ألا ترى أن الجمع في حالة النصب والجرّ يكون في آخره ياء قبلها كسرة ، وبعدها نون ، كقولهم^(٤) « تفعلين » فلهذا أشبه لفظ الجمع ، حمل عليه ، ولهذا فتحت النون منه حملاً على الجمع أيضاً ، وكذلك كسروا النون في « يفعلان » وفتحوها من « يفعلون » حملاً على تثنية الأسماء وجمعها . وهذه الأمثلة ١٥

(١) في (ظ) : وحذفها علامة للجزم والنصب .

(٢) في (ظ) : وإنما جعل التنوين وهو سهو .

(٣) في (ظ) : طاري وهو سهو .

(٤) في (ظ) : كقولك .

معربة ، لاحرف إعراب لها ، وذلك لما بيّنا من استحالة جعل اللام أو الضمير أو النون حرف الإعراب ، وليس لها نظير في كلامهم .

فإن قيل : فهلاً كان « يفعلان » ، ويفعلون « تثنيةً وجمعاً » لـ « يفعل ^(١) » كما كان « زيدان ، وزيدون » تثنيةً وجمعاً لـ « زيد » ؟ قيل : لأنّ الفعل لا يجوز تثنيتُهُ ، ولا جمعه ، وإنما لم يحز ذلك لأربعة أوجه :

(الوجه الأوّل) أنّ الفعل يدلّ على المصدر ، والمصدر لا يثنى ولا يجمع ، لأنّه يدلّ على الجنس ، إلاّ أن تختلف أنواعه ، فيجوز تثنيته وجمعه ، فلمّا كان الفعل يدلّ على المصدر المبهم ^(٢) الدالّ على الجنس ، لم يحز تثنيته ولا جمعه .

(والوجه الثاني) أنّ الفعل لو جازت تثنيته مع الاثنين ، وجمعه مع الجماعة ، لجازت تثنيته وجمعه مع الواحد ، فكان يجوز أن يقال « زيد قاما ، وقاموا » إذا فعل ذلك مرتين أو مرارا ، فلمّا لم يحز ذلك دلّ على أنه لا يثنى ولا يجمع .

(والوجه الثالث) أنّ الفعل ليس بذات يقصد إليها بأن

(١) في (ظ) : يفعلان وهو سهو ظاهر .

(٢) سقطت من (ظ) .

يضم إليها غيرها ، كما يكون ذلك في الأسماء ، فلذلك لم يُشَنَّ ،
ولم يجمع .

(والوجه الرابع) أن الفعل يدلّ على مصدرٍ ، وزمانٍ ،
فصار في المعنى كأنه اثنان ، فكما لا يجوز تثنية الاسم المشتمل
كذلك ^(١) لا يجوز تثنية الفعل .

فإن قيل : أليس الألف في « يفعلان » تدلّ على التثنية ،
والواو في « يفعلون » تدلّ على الجمع ؟ قيل : الألف والواو
تدلان على التثنية والجمع ، لكن ^(٢) على تثنية الضمير وجمعه ،
لا على تثنية الفعل وجمعه لما ^(٣) بيّنتنا . فاعرفه تصبّ إن شاء
الله تعالى .

١٠

(١) في (ظ) : فكذلك .

(٢) في (ظ) : ولكن .

(٣) في (ظ) : على ما .

الباب الخمسون

باب الحروف التي تنصب الفعل المستقبل

إن قال قائل : لِمَ وجب أن تعمل « أن ، ولن ، وإذن ،
وكي » النصب ؟ قيل : إنما وجب أن تعمل لاختصاصها بالفعل ،
ووجب أن يكون عملها النصب لأن « أن » الخفيفة تشبه
« أن » الثقيلة ، و « أن » الثقيلة تنصب الاسم ، فكذلك
« أن » هذه يجب أن تنصب الفعل ، وحملت « لن ،
وإذن ، وكي » على « أن » ، وإنما حملت عليها لأنها تشبهها ،
ووجه الشبه بينهما أن « أن » الخفيفة تخلص الفعل المضارع
للاستقبال ، وهذه الحروف تخلص الفعل المضارع للاستقبال ،
فلمّا اشتركا في هذا المعنى حملت عليها . ويجكي عن الخليل بن
أحمد ^(١) أنه قال ^(٢) : لا ينصب من الأفعال إلا بـ « أن »
مظهرة أو مقدرة ، والأكثر على خلافه . وتكون « أن »
مع الفعل بعدها بمنزلة المصدر ، ألا ترى أنك إذا قلت : « أن

(١) من أئمة اللغة والأدب ، وضع علم العروض ، وكان أستاذ سيويه ،

ولد وتوفي في البصرة (١٠٠ - ١٧٠ هـ) .

(٢) في (ظ) : الخليل أنه لا ينصب شيء من . . .

تفعل كذا خيرٌ لك « يعني ^(١) كان التقدير ، « فملك كذا خير لك » وما أشبه ذلك . وأما « لن » ففيها قولان ، فذهب الخليل إلى أنها مركبة من كلمتين ، وأصلها « لا أن » فحذفوا الألف من « لا » ، والهمزة من « أن » لكثرة الاستعمال ، [كقولهم « ويل أمه ^(٢) »] ويهته « وركبوا إحداهما مع الأخرى ، فصار « لن » . وذهب سيبويه إلى أنها ليست مركبة من كلمتين ؛ بل هي بمنزلة شيء على حرفين ، ليس فيه زيادة ؛ قال سيبويه : « ولو كانت على ما يقول الخليل ، لما قلت « أما زيداً فلن أضرب » لأن ما بعد « أن لا يعمل في ما قبلها » ويمكن أن يعتذر عن الخليل بأن يقال إن الحرف ^(٣) ١٠ إذا ركبت تغير حكمها بعد التركيب ، عمّا كانت عليه قبل التركيب ، ألا ترى أن « هل » لا يجوز أن يعمل ما بعدها في ما قبلها ، وإذا ركبت مع « لا » ودخلها معنى التخصيص جاز أن يعمل ما بعدها في ما قبلها ، فيقال : « زيداً هلاً ضربت » فكذلك ههنا ؟ ويمكن أن يقال على هذا أيضاً ١٥ أن « هلاً » ذهب منها معنى الاستفهام ، فجاز أن يتغير

(١) سقط الفعل من (ظ) .

(٢) سقط من (ظ) ما بين القوسين الكبيرين .

(٣) في (ظ) : الحروف .

حكمها ، وأما « لن » فعنى النبي باقٍ فيها ، فينبغي ألا يتغير حكمها . وأما « إذن » فتستعمل على ثلاثة أضرب :
(الأول) أن تكون عاملة ، وهو أن يدخل على الفعل المضارع فيراد به الاستقبال ، ويكون جواباً ، نحو أن يقول القائل : « أنا أزورك » فتقول : « إذن أكرمك » ، فيجب إعمالها لا غير .

(والثاني) أن يدخل عليها الواو والفاء للعطف ، فيجوز إعمالها وإهمالها ، نحو ^(١) قولك : « إن تكرمني : أنا أكرمك وإذن أحسن إليك ^(٢) » فيجوز إعمالها فتنصب الفعل بعدها ، كما لو ابتدأت بها ، فترجع إلى القسم الأول ، ويجوز إهمالها فترفع الفعل بعدها ، لأنها ^(٣) مع الضمير المستكن فيه خبر مبتدأ محذوف ، والتقدير فيه « أنا إذن أكرمك » وأحسن إليك ^(٤) فرجع إلى القسم الثالث .

(والثالث) أن تدخل بين كلامين أحدهما متعلق ^(٥) بالآخر ،

(١) في (ظ) : وذلك نحو .

(٢) جاء المثال في (ظ) : « أنا إذن أكرمك ، وإذن أحسن إليك »

(٣) في (ظ) : لأنه « أي الفعل » .

(٤) في (ظ) : والتقدير فيه : « وأنا إذن أحسن إليك » .

(٥) في (ظ) : يتعلق .

نحو أن تدخل بين الشرط وجوابه ، نحو : إن تكرر مني إذن
أكرمك « وبين المبتدأ وخبره ، نحو : « زيد إذن يقوم »
وما أشبه ذلك ، فلا يجوز إعمالها بحال ، وكذلك ^(١) إذا دخلت
على فعل الحال ، نحو قولك : « إذن أظنك كاذبا » إذا أردت
أنك في حال ظنّ ، وذلك لأنّ « إذن » إنما عملت لأنها أشبهت
« أن » و « أنّ » لا تدخل على فعل الحال ، ولا يكون
بعدها إلا المستقبل ، فإذا ^(٢) زال الشبه بطل العمل . وأما
« كي » فتستعمل على ضربين :

(أحدهما) [أن تعمل بنفسها ، فتكون مع الفعل بمنزلة

- ١٠ الاسم الواحد ، نحو : « جئتك لكي تعطيني حقّي »
(والثاني) [^(٣) أن تعمل بتقدير « أن » لأنّهم يجعلونها
بمنزلة حرف جرّ ، ولأنّهم ^(٤) يقولون « كيما ^(٥) » كما يقولون
« كيما ^(٦) » ، وإنما يجب أن يقدر بعدها « أن » لأنّ حروف
الجرّ لا تعمل في الفعل .

(١) في (ظ) : فكذلك .

(٢) في (ظ) : وإذا .

(٣) سقط من (ظ) ما بين القوسين الكبيرين .

(٤) في (ظ) : لأنهم .

(٥) في (ظ) كمين .

(٦) في (ظ) كمن .

فإن قيل : فلمَ وجب تقدير « أن » بعدها ، وبعد الفاء ،
والواو ، وأو ، واللام ، وحتى ، دون أخواتها ؟ قيل :
لثلاثة أوجه :

(الأول) ^(١) أن « أن » هي الأصل في العمل .

• (والوجه الثاني) أن « أن » ليس لها معنى في نفسها
بخلاف ^(٢) : « لن ، وإذن ، وكي » فلنقصان معناها ، كان
تقديرها أولى من سائر أخواتها .

(والوجه الثالث) أن « أن » لما كانت تدخل على الفعل

الماضي والمستقبل ، ولا يوجد هذا في سائر أخواتها ، فقد وجد

١٠ فيها مزية على سائر أخواتها [في حالة إظهارها] ^(٣) ، فإذا وجد

فيها مزية على سائر أخواتها في حالة الإظهار ، كانت أولى

بالإضمار . فاعرفة تصب إن شاء الله تعالى .

(١) في (ظ) الوجه الأول .

(٢) في (ظ) : في نفسها كـ : « لن . . . » .

(٣) سقط من (ظ) ما بين القوسين .

الباب الحادي والخمسون

باب حروف الجزم

إن قال قائل : لمَّ وجب أن تعمل « لمَّ ، ولما ، ولام الأمر ، ولا في النهي » في الفعل المضارع الجزم ؟ قيل : إنما وجب أن تعمل الجزم^(١) لاختصاصها بالفعل^(٢) ، وذلك لأنَّ • « لمَّ » ولما^(٣) كانت تدخل على الفعل المضارع فتنقله إلى معنى الماضي ، كما أنَّ « إنَّ » التي للشرط والجزاء تدخل على الفعل الماضي فتنقله إلى معنى المستقبل ، فقد أشبهت حرف الشرط ، وحرف الشرط يعمل الجزم ، وكذلك^(٤) ما أشبهه ؛ وإنما وجب لحرف الشرط أن يعمل الجزم لأنه يقتضي جملتين ، فإطول ما يقتضيه ١٠ حرف الشرط اختياره الجزم ، لأنه حذف وتخفيف ، فبمنزلة^(٥) « لمَّ » في النقل ، وكان محمولاً عليه . وأما « لام الأمر » فأما وجب أن تعمل الجزم ، لاشتراك الأمر باللام ، وبغير اللام

(١) سقطت من (ظ) .

(٢) في (ظ) زيادة قوله : وإنما وجب أن تعمل الجزم وذلك . . .

(٣) هكذا وردت والصحيح ما في (ظ) وهو قوله : لان « لمَّ » لما كانت . . .

(٤) في (ظ) : فكذلك .

(٥) في (ظ) : وأما « لا » فبمنزلة « لمَّ » في النقل فكان . . .

في المعنى ، فيجب ^(١) أن تعمل لام ^(٢) الجزم ، ليكون الأمر باللام ، مثل الأمر بغير اللام في اللفظ ، وإن كان أحدهما كان ^(٣) جزماً ، والآخر وقفاً . فأما ^(٤) « لا » في النهي ، فإنما وجب أن تجزم حملاً على الأمر ، لأن الأمر ضد النهي ، وهم يحملون الشيء على ضده كما يحملونه على نظيره ، ولما كان الأمر مبنياً على الوقف ، وقد حمل النهي عليه ، جعل النهي نظيراً له في اللفظ ، وإن كان أحدهما جزماً ، والآخر وقفاً على ما بيّنا ، فلماذا وجب أن تعمل الجزم .

فإن قيل : فإذا ^(٥) كان الأصل في « لم » أن تدخل على الماضي ، فلم نقل إلى لفظ المضارع ؟ قيل : لأن « لم » يجب أن تكون عاملة ، فلو لم ما بعدها ^(٦) الماضي لما تبيّن عملها ، فنقل الماضي إلى المضارع ليتبيّن عملها .

فإن قيل : فهلاً جوزتم دخولها على الماضي والمستقبل كما

(١) في (ظ) : فوجب .

(٢) في (ظ) : اللام .

(٣) سقط الفعل من (ظ) .

(٤) في (ظ) : وأما .

(٥) في (ظ) : إذا .

(٦) في (ظ) : فلو لم بعد الماضي

جاز في حرف الشرط والجزاء ؟ [قيل : الفرق بينها ظاهر ،
وذلك لأنَّ الأصل في حروف الشرط والجزاء ^(١)] أن تدخل
على فعل ^(٢) المستقبل ، والمستقبل أثقل من الماضي ، فعُدل عن
الأثقل إلى الأخف ، فأما « لم » فالأصل فيها أن تدخل على
الماضي ، وقد وجب سقوط الأصل ، فلو جَوِّزنا دخولها على
الماضي الذي هو الأصل لما جاز دخولها على الفعل ^(٣) المضارع
الذي هو الفرع ، لأنه إذا استعمل الذي هو الأخف ، لم
يستعمل الفرع الذي هو الأثقل . فاعرفه تصب إن شاء الله تعالى

(١) سقط من (ظ) ما بين القوسين .
(٢) في (ظ) : الفعل .
(٣) سقط من (ظ) .

الباب الثاني والخمسون

باب الشرط والجزاء

إن قال قائل : لم عملت « إن » الجزم في الفعل المضارع ؟
قيل : إنما عملت لاختصاصها ، وعملت الجزم لما بيتنا من ^(١)
• أنها تقتضي جملتين : الشرط والجزاء ، فطول ما تقتضيه اختير
لها الجزم ، لأنه حذف وتخفيف . فأما ما عدا « إن » من
الألفاظ التي يجازى بها نحو : « من ، وما ، وأي ، ومهما ،
ومتى ، وأين ، وأيان ^(٢) ، وأنى ، وأي حين ، وحيثما ، وإذما »
فإنما عملت لأنها قامت مقام [« إن »] فعملت عملها ، وكتبتها
١٠ مبنية لقيامها مقامها ^(٣)] ما عدا « أيان ^(٤) » ، وسنذكر
معانيها ، ولم أقيمت مقام الحرف مستوفى في باب الاستفهام .
فإن قيل : فما العامل في جواب الشرط ؟ قيل اختلف
النحويون في ذلك ، فذهب بعض النحاة ^(٥) إلى أن العامل فيه

(١) سقط الحرف من (ظ)

(٢) سقطت من (ظ) .

(٣) سقط من (ظ) ما بين القوسين .

(٤) في (ظ) : « آيا » وهو الصواب .

(٥) في (ظ) : النحويين .

حرف الشرط ، كما يعمل في فعل الشرط ؛ وذهب بعضهم إلى أن حرف الشرط ، وفعل الشرط يعملان فيه ؛ وذهب آخرون إلى أن حرف الشرط يعمل في فعل الشرط ، وفعل الشرط يعمل في جواب الشرط ؛ وذهب أبو عثمان المازني إلى أنه مبني على الوقف . فمن قال إن حرف الشرط يعمل فيهما جميعاً ، قال : ٥ لأن حرف الشرط يقتضي جواب الشرط ، كما يقتضي فعل الشرط ، ولهذا المعنى يسمى حرف الجزاء ، فكما عمل في فعل الشرط ، فكذلك يجب أن يعمل في جواب الشرط . وأما من قال إنها جميعاً يعملان فيه ، فالأن فعل الشرط يقتضي الجواب ، كما أن حرف الشرط يقتضي الجواب ، فلمّا اقتضياه ^(١) معاً عملا فيه معاً . وأما من قال : إن حرف ١٠ الشرط يعمل في فعل الشرط ، وفعل الشرط يعمل في الجواب ، فقال لأن فعل الشرط يقتضي الجواب ، وهو أقرب إليه من الحرف فكان عمله فيه أولى من الحرف . وأما من قال إنه مبني على الوقف ، فقال : لأن الفعل المضارع إنّما أعرب لوقوعه موقع الأسماء ، والجواب ههنا لم يقع موقع الأسماء ، فوجب أن ١٥ يكون مبنيّاً . وذهب الكوفيّون إلى أنه مجزوم ^(٢) على الجوار ،

(١) في (ظ) : اقتضيا .

(٢) في (ظ) : مبنيّ .

لأنّ جواب الشرط مجاور لفعل الشرط ، فكان محمولا عليه في
الجزم ، والحمل على الجوار كثير في كلامهم ، قال ^(١) الشاعر :
كأَنَّمَا ضَرَبْتَ قُدَامَ أَعْيُنِهَا قَطْنًا بِمَسْتَحْصِدِ الْأَوْتَارِ مَحْلُوجٍ ^(٢)
وكان يقتضي أن يقال ^(٣) : « محلوجاً » فخفضه على الجوار ،
و كقول الآخر :

كأن نسج العنكبوت المرمل ^(٤)
و كقولهم : « جحرُ ضبّ خربٍ » وما أشبه ذلك ؛ وهذا
ليس بصحيح ، لأنّ الحمل على الجوار قليل يقتصر فيه على
السمع ، ولا يقاس عليه لقلته . وقد اعترض على هذه المذاهب
١٠ كآها باعتراضات : فأما من قال إن حرف ^(٥) الشرط يعمل فيها
وحده ، فاعترض عليه بأنّ حرف الشرط حرف جزم ، والحروف
الجازمة لا تعمل في شيئين لضعفها . وأما قول من قال إن

(١) في (ظ) : كثير كقول الشاعر .

(٢) مستحصد الأوتار : أوتار القوس المشدودة المحكمة . والقطن المحلوج :

المددوف ، ولم اقف على القائل .

(٣) في (ظ) : يكون .

(٤) قال في اللسان : وأنشد أبو عبيد : كأنّ نسج العنكبوت المرملُ «

وقد رمل سريره وأرمله إذا رمل (أي نسج) شريطا أو غيره

فجعله ظهراً له .

(٥) إلى هنا ينتهي القسم الناقص من (ق) .

حرف الشرط ، وفعل الشرط يعملان في الجواب ، فلا يخلو عن ضعف وذلك أن^(١) الأصل في الفعل ألا يكون عاملاً في الفعل ، فإذا لم يكن له تأثير في العمل في الفعل ، وحرف الشرط له تأثير ، فإضافة ما لا تأثير له ، إلى ما له تأثير ، لا تأثير له . وأما قول من قال : إنه مبني على الوقف لأنه لم يقع موقع الاسم^(٢) ففاسد أيضاً ، وذلك لأن الفعل إذا ثبت^(٣) له المشابهة بالاسم في موضع ، استحق^(٤) الإعراب بتلك المشابهة ، لم يشترط ذلك في كل موضع ، ألا ترى أن الفعل المضارع يكون معرباً بعد حروف النصب ، نحو « لن تقوم^(٥) » وبعد حروف الجزم نحو « لم يقيم » وإن لم يحسن^(٦) أن يقع^{١٠} موقع الأسماء ، [فكذلك ههنا]^(٧) ، على أن وقوعه موقع الأسماء إنما هو موجب لنوع من الإعراب وهو الرفع ، وقد

(١) في (ق) و (ظ) : لأن .

(٢) في (ق) : الأسماء .

(٣) في (ق) و (ظ) : ثبتت .

(٤) في (ق) و (ظ) : واستحق ، وبالواو يستقيم الكلام .

(٥) في (ق) : لن يقوم ، وفي (ظ) : أن يقوم .

(٦) في (ق) و (ظ) : يجز .

(٧) سقط من (ظ) ما بين القوسين .

زال حملاً^(١) لجنس الإعراب ، وليس من ضرورة (زوال نوعٍ
من الإعراب زوال جملة الجنس^(٢)) . والصحيح عندي أن
يكون العامل^(٣) حرف الشرط ، بتوسط فعل الشرط لأنه^(٤)
عامل معه لما بيّننا . فاعرفه تصبٍ إن شاء الله تعالى .

(١) في (ق) و (ظ) : لا .

(٢) هكذا وردت في المطبوع وفيها اضطراب والصحيح ما في (ق)

و (ظ) : زوال نوعٍ منه زوال جملة الجنس .

(٣) في (ق) و (ظ) : هو .

(٤) في (ظ) : لا أنه .

الباب الثالث والخمسون

باب المعرفة والنكرة

- إن قال قائل : هل المعرفة أصل أو النكرة ؟ قيل : لا بل النكرة هي الأصل ، لأنَّ التعريف طارٍ^(١) على التنكير .
- فإن قيل : ما حدّ النكرة^(٢) والمعرفة ؟ قيل : حدّ النكرة ما لم يخص الواحد من جنسه ، نحو « رجل ، وفرس ، ودار »^(٣) وما أشبه ذلك ، وحدّ المعرفة ما خصّ الواحد من جنسه .
- فإن قيل : فبأيّ شيء تعتبر النكرة من المعرفة ؟ قيل : بشيئين : أحدهما دخول الألف واللام ، نحو « الفرس ، والغلام » ، ودخول « ربّ » عليها ، نحو « ربّ فرس ١٠ وغلام » وما أشبه ذلك .
- فإن قيل : فعملى كم نوعاً تكون المعرفة ؟ قيل : هي^(٤) على خمسة أنواع : الاسم المضمّر ، والعلم ، والمبهم وهو اسم الإشارة ، وما عرف بالألف واللام ، وما أضيف إلى أحد^(٥)

(١) في (ق) : طارىّ .

(٢) سقطت من (ظ) .

(٣) في (ق) : وحمار .

(٤) سقطت من (ق) و (ظ) .

(٥) سقطت من (ظ) .

هذه المعارف . فأما الاسم المضمَر فعلى ضربين : منفصل ، ومتّصل ،
فأما المنفصل فعلى ضربين : مرفوع ، ومنصوب ، فأما المرفوع فهو :
« أنا ، ونحن ، وأنت ، وأنتم ، وأنتم ، وأنتم ، وأنتن ، وهو ، وهما ،
وهم ، وهي ، وهنّ » وأما المنصوب المنفصل : « فأياي ،
وأيانا ، وإياك ، وإياكم ، وإياكم ، وإياك^(١) ، وإياكنّ ،
وإياه ، وإياها ، وإياهم ، وإياها ، وإياهنّ » وذهب الخليل
إلى أنه مظهر استعمال المضمَر ؛ ومنهم من قال : إنه
اسم مبهم أضيف للتخصيص ، ولا يعلم اسم مبهم أضيف غيره ؛
ومنهم من قال : إنه بكالهِ اسم مضمَر ، ولا يعلم اسم مضمَر
يختلف آخره غيره ؛ ومنهم من قال : إنه اسم مضمَر أضيف
إلى الكاف ، ولا يُعلم اسم مضمَر أضيف غيره . والصحيح أن
« إيا » اسم^(٢) مضمَر ، والكاف للخطاب ، ولا موضع لها
من الإعراب ؛ وذهب الكوفيّون إلى أن المضمَر هو الكاف
و « إيا » عماد ، وهذا ليس بصحيح ، لأنّ الشيء لا يعمد^(٣)
بما هو أكثر منه ، وقد بيّنا فساد ذلك مستقصى في المسائل
الخلافيّة^(٤) .

(١) سقطت من (ظ) .

(٢) في (ق) و (ظ) : هو اسم . . .

(٣) في (ظ) : يعتمد .

(٤) المسألة الثامنة والتسعون من كتاب « الانصاف في مسائل الخلاف »

وأما المتصل فعلى ثلاثة أضرب : مرفوع ، ومنصوب ،
ومجرور ؛ فأما المرفوع فنحو : « قَتُّ ، وقْنَا ، وقتَ ،
وقتما ، وقتِ ، وقتنَّ^(١) » والمضمر في « قام ، وقاما ، وقاموا ،
وقامت ، وقامتا ، وقنن » والضمير في اسم الفاعل نحو « ضارب »
والضمير في اسم المفعول نحو « مضروب » وما أشبه ذلك .
وأما المنصوب المتصل فنحو : « رأيتني ، ورأيتنا ،
ورأيتك ، ورأيتكما ؛ ورأيتكم^(٢) ، ورأيتكن ، ورأيته ،
ورأيتها ، ورأيتهم ، ورأيتها^(٣) ، ورأيتهن » وما أشبه ذلك .
وأما المجرور فلا يكون إلا متصلاً نحو : « مرَّ بي ، وبنا ،
وبك ، وبكما ، وبكم ، وبك ، وبكن ، وبه ، وبها ، وبهم ،
وبها ، وبهن » وما أشبه ذلك .

فإن قيل : فلم كان المرفوع والمنصوب ضميرين متصلاً
ومنفصلاً ، ولم يكن المجرور كذلك^(٤) ؟ قيل : لأن المرفوع
والمنصوب يجوز في كل واحد منهما أن يفصل بينه وبين عامله ،

(١) وردت الأمثلة بترتيب آخر في (ق) و (ظ) .

(٢) في (ق) : زيادة : ورأيتك .

(٣) في (ظ) : رأيتها .

(٤) في (ق) و (ظ) وردت الجملة كما يلي : فلم كان للمرفوع

ضميران متصل ومنفصل .

ألا ترى أن المرفوع يجوز أن يتقدم فيرفع ^(١) بالابتداء ، فلا يتعلق بعامل لفظي ، وكذلك المنصوب يجوز أن يتقدم على الناصب ، كتقدم المفعول على الفعل والفاعل ، فلهما كأنا يتصلان بالعامل تارة ، وينفصلان تارة ^(٢) أخرى ، وجب أن يكون لهما ضميران : متصل ، ومنفصل ؛ وأما المجرور فلا يجوز أن يتقدم على عامله ، ولا يفصل بين عامله ومعموله إلا في ضرورة لا يعتد بها ، فوجب أن يكون ضميره متصلاً لا غير .

وأما الاسم العلم فنحو « زيد ، وعمرو ، وأبي محمد » وأشبه ^(٣) ذلك . وأما المهيم فنحو : « هذا ، وهذان ، وهذه ، وهاتان ، وتيك ، وتلك ^(٤) ، وتانك ، وتينك ، وهؤلاء . » وما أشبه ذلك . وأما ما عرف بالألف واللام فنحو قولك : « الرجل ، واللام » ، وقد اختلف النحويون في ذلك ، فذهب الخليل إلى أن تعريفه بالألف واللام معاً ^(٥) ، وذهب سيبويه إلى أن تعريفه باللام وحدها ، وأنها ^(٦) لما زيدت للتعريف

(١) في (ق) و (ظ) : فيرتفع .

(٢) سقطت من (ق) و (ظ) .

(٣) في (ق) و (ظ) : وما أشبه .

(٤) في (ق) و (ظ) : وتلك وتيك .

(٥) سقطت من (ظ) .

(٦) في (ق) : وإنما .

- ساكنة أدخلوا عليها الهمزة لئلا يبتدأ بالستاكن ، لأنَّ الابتداء
بالساكن محال ؛ في " الخُلاف بينها كلام طويل لا يليق ذكره
بهذا المختصر ، [وقد أفردنا كتاباً فيه ^(٢)] . وأما ما أضيف
إلى أحد هذه المعارف فنحو « غلامي ، و غلام زيد ، و غلام هذا ،
و غلام الرجل ، و غلام صاحب عمرو » وما أشبه ذلك .
فإن قيل : فما أعرف هذه المعارف ؟ قيل : اختلف
النحويون في ذلك ، فذهب بعضهم ^(٣) إلى أنَّ الاسم المضمَر
أعرف المعارف ، ثم الاسم العلم ، ثم الاسم المبهم ، ثم ما فيه
الألف واللام ؛ وأعرف الضمائر ضمير المتكلم لأنه لا يشاركه
فيه أحد ^(٤) غيره ، فلا يقع فيه التباس ، بخلاف غيره من سائر
المعارف ، والذي يدلُّ على أنَّ الضمائر أعرف المعارف أنَّها
لا تفتقر إلى أن توصف كغيرها من المعارف ، وهو قول سيبويه .
وذهب بعضهم إلى أنَّ الاسم المبهم أعرف المعارف ، ثم المضمَر ،
ثم العلم ، ثم ما فيه الألف واللام ، وهو قول أبي بكر ابن
السراج ^(٥) . وذهب آخرون إلى أنَّ أعرف المعارف الاسم العلم ،
١٥

(١) في (ق) و (ظ) : وفي .

(٢) سقط من (ق) : ما بين القوسين .

(٣) في (ق) و (ظ) : بعض النحويين .

(٤) سقطت من (ق) و (ظ) .

(٥) تقدمت ترجمته في (ص ١٢٦) .

لأنه في أوّل وضعه لا يكون له مشارك به ^(١)، ثم المضمّر، ثم المبهّم،
ثم ما عرّف بالألف ^(٢) واللام، وهو قول أبي سعيد السيرافي . فأما
ما عرّف بالإضافة فتعريفه بحسب ما يضاف إليه من المضمّر ،
والعلم ، والمبهّم ، وما فيه الألف واللام على اختلاف الأقوال .
٥ فإن قيل : فلمَ بني الاسم المضمّر والمبهّم دون سائر المعارف ؟
قيل : أما المضمّر فإنّما بني لأنّه أشبه الحرف ، لأنّه جعل دليلاً على
المظهر ، فإذا ^(٣) جعل علامة على غيره أشبه تاء التأنيث ^(٤) ، فقد أشبهه
الحرف وإذا أشبه الحرف فيجب أن يكون مبنيّاً . وأما المبهّم ،
وهو اسم الإشارة ، فإنّما بني لتضمّنه معنى حرف الإشارة .
١٠ فإن قيل : أين ^(٥) حرف الإشارة ؟ قيل : حرف الإشارة
وإن لم ينطقوا به ، إلا أنّ القياس كان يقتضي أن يوضع له ^(٦)
حرف كغيره من المعاني كالاستفهام ، والشرط ، والنفي ، والنهي ،

(١) سقطت من (ق) و (ظ) .

(٢) في (ق) : ما فيه الألف ..

(٣) في (ق) و (ظ) : وإذا .

(٤) في (ق) : زيادة قوله : فإذا أشبه تاء التأنيث فقد ... وفي (ظ)
وإذا أشبه

(٥) في (ق) : فأين .

(٦) في (ق) : للإشارة .

والتمني ، والترجّي ، والعطف ، والنداء ، والاستثناء ، إلى
غير ذلك ، إلا أنّهم^(١) لم ينطقوا به ، وضمّنوا معناه اسم
الإشارة وإن لم ينطق^(٢) به ، وجب أن يكون مبيّنًا . فأعرفه
تصب إن شاء الله تعالى .

(١) في (ق) و (ظ) : لا لم .

(٢) في (ظ) : ينطقوا .

الباب الرابع والخمسون

باب جمع التكسير

إن قال قائل : لم جمع « فَعَلٌ » (بفتح الفاء ، وسكون العين) في القلة على « أَفْعُلٌ » ، وسائر أوزان الثلاثي ، وهي « فَعْلٌ ، فَعَلٌ ، فَعِلٌ ، فَعِلٌ ، فَعِلٌ ، فَعِلٌ ، فَعِلٌ »^(١) « تَجْمَعُ »^(٢) على : « أفعال » ؟ قيل : لأن « فَعْلًا » أكثر استعمالاً من غيره ، ومن «^(٣) سائر الأوزان ، و « أَفْعُلٌ » أخف من « أفعال » فأعطوا ما يكثر استعماله الأخرى ، وأعطوا ما يقل استعماله الأثقل ليعادلوا بينها : فأما قولهم : « فَرَّخٌ وَأَفْرَاحٌ ، وَأَنْفٌ وَأَنْفٌ ، وَزَنْدٌ وَأَزْنَادٌ » في حروف معدودة فشاذا لا يقاس عليه ، على أنهم قد تكلموا عليها فقالوا : إنما قالوا في جمع : « فَرَّخٌ : أَفْرَاحٌ » لوجهين :

(أحدهما) أنهم حملوه على معنى « طَيْرٌ » ، فكما قالوا في

(١) في (ق) و (ظ) زيادة : وُفْعُلٌ ، وقد وردت الأسماء متعاطفة بالواو مع تقديم وتأخير بينها .

(٢) في (ق) و (ظ) : يجمع .

(٣) في (ق) و (ظ) : من .

جمع : « طَيْرٌ : أطيّار » فكذلك قالوا في جمع : « فَرَخٌ :
أفراخ » لأنّه في معناه .

(والوجه الثاني) أنّ فيه الراء ، وهو ^(١) حرف تكرر
فيَنزل ^(٢) التكرير فيها بمنزلة الحركة ، فصار بمنزلة ^(٣) « فَعَلٌ »
بفتح العين ، فجمع على « أفعال » كـ « جبل : وأجبال ، هـ
وجمل : وأجمال » قال الشاعر ^(٤) :

ماذا تقول لأفراخ بذي مرخٍ زغب الحواصل لا ماء ولا شجر
ألقيت كاسبهم في قعر مظلمة فاغفر عليك سلام الله يا عمر
وأما « أنف » فإنّما جمعوه ^(٥) على « أفعال » قالوا ^(٦)

(١) في (ق) و (ظ) : وهي .

(٢) في (ق) : فنزّل .

(٣) في (ظ) : منزلة .

(٤) كررت في (ظ) كلمة الشاعر ، وهو الحطّية ، جرّول بن أوس ،
ويكنى أبا مَلَيْكة ، وهو شاعر مخضرم (جاهلي إسلامي) وكان
هجاءاً مُرّاً ، جاور الزُّبرقان بن بدر فلم يحمّد جواره ، فهجّاه
بأبيات ، فشكاه الزُّبرقان إلى عمر بن الخطاب ، فحبسه ، فقال وهو
محبوس : ماذا تقول .. الخ فرق له عمر وخلص سبيله ، ونهّاه عن
هجاء الناس (م نحو ٥٣٠ هـ) .

(٥) في (ق) : فجمعوه ، وفي (ظ) : فجمع .

(٦) في (ق) و (ظ) : فقالوا .

« آتاف » لأنَّ فيها " النون ، والنون فيها غنة ، فصارت الغنة فيها بمنزلة الحركة ، فصار بمنزلة « فَعَلَ » فجمع على « أفعال » وأما « زَند » فإِثْمًا جمع على « أفعال » فقالوا « أزناد » لوجهين :

(أحدهما) لما ذكرنا أنَّ النون فيها غنة ، فصارت كأنَّها متحركة .

(والوجه الثاني) أنَّ « زنداً » في معنى « عود » و« عود » يجمع على « أعواد » فكذلك ما كان في معناه .

فإن قيل : فإِثْمًا جمع على « فَعَلًا » إذا كانت عينه ياءً أو واوًا على « أفعال » ولم يجمعوه على « أفعال » ؟ قيل : لأنَّهم لو جمعوه على « أفعال » على قياس الصحيح ، لأدَّى ذلك إلى الاستئقال ، ألا ترى أنَّك لو قلت في جمع « يَيْت : أبَيْت (٣) » وفي جمع « عود : أعوُد (٤) » لأدَّى ذلك إلى ضمِّ الياء والواو ، والياء تستئقل عليها الضمة ، لأنها معها بمنزلة ياء وواو ، وكذلك

(١) في (ق) و (ظ) : فيه .

(٢) في (ق) و (ظ) : ولم .

(٣) في (ظ) : « شيخ : أشيخ »

(٤) في (ظ) : أعواد .

الواو أيضاً تستثقل عليها الضمّة أكثر من الياء ، لأنّها معها بمنزلة واوين ، فلما كان ذلك مستثقلاً ، عدلوا عنه إلى « أفعال » .
فإن قيل : فلم جمعوا بين « فِعال » ، و« فُعلول » في جمع الكثرة ؟ قيل : لاشتراكها في عدد الحروف ، وإن كان في أحدهما حرف ليس في الآخر .

- فإن قيل : فلم خصّوا في جمع التكسير ما كان على « فَعْلٌ مِّمًّا عينه واو بـ » « فِعال » نحو « ثوب : وثياب » وممّا^(١) عينه ياء بـ « فُعلول » نحو : « شيخ : وشيوخ » وهلا عكسوا ؟ قيل : إنّما لم يجمعوا ما كان من ذوات الواو على « فُعلول » لأنه كان يؤدي إلى الاستثقال ، ولا يؤدي إلى ذلك إذ^(٢) جمع على « فِعال » ألا ترى أنّه لو جمع على « فُعلول » لكان يؤدي إلى اجتماع واوين وضمّة ، [نحو « ثوب ، وحوّوض » وذلك مستثقل لاجتماع واوين^(٣)] ، وجوزوا ذلك في الياء ، لأنّها أخفّ من الواو ، فكذلك خصّوا ما كان عينه واوا بـ « فِعال » ، وما كان عينه ياء بـ « فُعلول » .
فإن قيل : فمن أين زعمتم أنّ « أفعالاً » لا يكون إلا^{١٥}

(١) في (ق) و (ظ) : وما .

(٢) في (ق) و (ظ) : إذا .

(٣) سقط من (ق) ما بين القوسين ، وفي (ظ) : واوين وضمّة .

في جمع « فَعَلٌ » ، وقد قالوا : « زَمَنٌ : وَأَزَمُنٌ » فجمعوا
« فَعَلًا » بفتح العين على « أَفْعُلٌ » ؟ قيل : إِنَّمَا قالوا :
« زَمَنٌ وَأَزَمُنٌ » وإن كان القياس يوجب أن يقال : « أزمانٌ »
إِلَّا أَنَّهُ لما كان « زَمَنٌ » في معنى « دَهْرٌ » و « دَهْرٌ » يجمع
على « أدْهَرُ » فكذلك أيضاً جمعوا زمناً على « أزمُنٌ »
لأنه في معناه ، كقوله (١) :

أَمَنْزَلْتِي مِي سَلَامٍ عَلِيْكَ هَلْ الْأَزْمَنُ اللَّائِي مَضِيْنَ رَوَاجِعُ
فإن قيل : فلم يجمع ما جاء على « فَعَلٌ » في الأغلب على
« فِعْلَانٌ » ؟ قيل : لأنَّ « فَعَلًا » مقصور من « فَعَالٌ »
١٠ وما كان على « فَعَالٌ » فإنه يجمع على « فِعْلَانٌ » نحو
« غُرَابٌ وَغِرْبَانٌ ، وَعُقَابٌ وَعِقْبَانٌ » وكذلك (٢) ما كان
مقصوراً منه يجمع على « فِعْلَانٌ » .

فإن قيل : فلم يوجب تحريك العين من « فَعَلَةٌ » بفتح
الفاء وسكون العين في الجمع ، نحو (٣) « جَفَنَاتٌ ، وَقَصَبَاتٌ »
١٥ وَسَكَنَتْ فِي نَحْوِ « خَدَلَاتٌ ، وَصَعَبَاتٌ » من « فَعَلَةٌ » (٤) ؟

(١) هو ذو الرثمة وقد تقدم ذكره (في ص ١٤٢) .

(٢) في (ق) و (ظ) : فكذلك .

(٣) (ق) : في نحو .

(٤) سقط من (ق) و (ظ) : من « فَعَلَةٌ » .

قيل : لأنَّ « فَعْلَةٌ » بفتح الفاء ، وسكون العين تكون
اسماً غير صفة ، نحو « جَفْنَةٌ ، وَقَصْعَةٌ » وتكون صفة نحو
« خَدْلَةٌ ^(١) ، وَصَعْبَةٌ » فحُرِّكَتِ العين منها إذا كان ^(٢) اسماً غير
صفة ، نحو « جَفَنَاتٌ ، وَقَصَعَاتٌ » للفرق بينها وبين الصفة
نحو « خَدَلَاتٌ ، وَصَعِبَاتٌ » .

فإن قيل : فليَمْ ^(٣) كان الاسم أولى بالتحريك من الصفة ^(٤)
وهلّا عكسوا ، وكان الفرق حاصلًا ؟ قيل : إنّما كان الاسم
أولى بالتحريك من الصفة ، لأن الاسم أقوى وأخف ^(٥) ،
والصفة أضعف وأثقل ، [فلمّا كان الاسم أقوى وأخفّ ،
والصفة أضعف وأثقل ^(٦)] ، كان الاسم للتحريك أحمل .
قال ^(٧) الشاعر :

(١) الخدلة من النساء : المثلثة الساقين والذراعين .

(٢) في (ق) و (ظ) : كانت .

(٣) في (ق) : ولمّ .

(٤) في (ق) : من الصفة بالتحريك .

(٥) في (ق) : من الصفة .

(٦) سقط من (ظ) ما بين القوسين .

(٧) في (ق) و (ظ) : فأما قول . .

أَبَتْ ذِكْرُ ، عَوْدَنْ أَحْشَاءَ قَلْبِهِ

خَفُوقًا ، وَرَفَضَاتِ الْهُوَى فِي الْمَفَاصِلِ ^(١)

فَسَكَّنَ « رَفُضَاتِ » وَالْأَصْلَ « رَفَضَاتِ » بِالْفَتْحِ لِأَجْلِ
ضُرُورَةِ الشَّعْرِ .

٥ فَإِنْ قِيلَ : فَلِمَ إِذَا كَانَتْ الْعَيْنُ مِنْ « فَعَلَةٌ » مَعْتَلَةً أَوْ
مُضَاعَفَةً تَكُونُ سَاكِنَةً كَالصِّفَةِ ، نَحْوَ « عَوْرَاتِ » ، وَبَيَضَاتِ
وَسَلَّاتِ « وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ ؟ قِيلَ : إِنَّمَا كَانَتْ سَاكِنَةً إِذَا كَانَتْ
الْعَيْنُ مَعْتَلَةً ، لِأَنَّ الْحَرَكَةَ تَوْجِبُ ثِقَلًا فِي الْوَاوِ وَالْيَاءِ ،
فَسَكَّنُوهُمَا هَرَبًا مِنْ ثِقَلِ الْحَرَكَةِ عَلَيْهَا ، وَحِرْصًا عَلَى تَصْحِيحِهَا ؛
١٠ وَمِنَ الْعَرَبِ مَنْ يَفْتَحُ الْيَاءَ وَالْوَاوَ ^(٢) ، فَيَقُولُ : « عَوْرَاتِ » ،
وَبَيَضَاتِ « كَمَا لَوْ كَانَ صَحِيحَ الْعَيْنِ ، وَعَلَى هَذِهِ اللُّغَةِ قِرَاءَةٌ
مِنْ قَرَأَ : « ثَلَاثُ عَوْرَاتِ لَكُمْ » ^(٣) « بِفَتْحِ الْوَاوِ » ، قَالَ ^(٤)
الشَّاعِرُ :

-
- (١) رَفَضَاتِ الْهُوَى : لَعَلَهُ مِنْ أَرَفَضَ الدَّمْعَ : إِذَا سَالَ وَتَفَرَّقَ وَتَتَابَعَ
سَيْلَانَهُ وَقَطْرَانَهُ ، وَكُلُّ مُتَفَرِّقٍ ذَهَبَ مَرْفُضٌ ، وَالْمَفَاصِلُ : جَمْعُ
مَفْصِلٍ ، وَهُوَ كُلُّ مُلْتَقَى عَظْمَيْنِ فِي الْجَسَدِ ، وَلَمْ أَقِفْ عَلَى قَائِلِ الْبَيْتِ
(٢) فِي (ق) وَ (ظ) : الْوَاوِ وَالْيَاءِ .
(٣) سُورَةُ النُّورِ (الْآيَةُ : ٥٨) .
(٤) فِي (ق) وَ (ظ) : وَقَالَ .

أخو بِيَضَاتٍ رَائِحٍ مَتَأَوَّبٍ رَفِيقٍ بِمَسْحِ الْمُنْكَبِينَ سَبُوحٍ ^(١)
 وَإِنَّمَا كَانَتْ سَاكِنَةً إِذَا كَانَتْ مَضَاعِفَةٌ لَمَّا يَجْتَمِعُ حُرْفَانِ
 مَتَحَرَّكَانِ مِنْ جِنْسٍ وَاحِدٍ ، وَذَلِكَ مَسْتَثْقَلٌ ، أَلَا تَرَى أَنَّكَ
 لَوْ قُلْتَ فِي جَمْعٍ : « سَلَاةٌ : سَلَّالَاتٌ ، وَمَلَاةٌ : مَلَّلَاتٌ ^(٢) »
 لَكَانَ ذَلِكَ مَسْتَثْقَلًا ؟

فَإِنْ قِيلَ : فَلَيْمَ جَازٍ فِي جَمْعِ « فُعَلَةٌ » بِضَمِّ الْفَاءِ وَسُكُونِ
 الْعَيْنِ ، ضَمِّ الْعَيْنِ ، وَفَتْحِهَا ، وَسُكُونِهَا ، نَحْوُ : « ظُلَامَةٌ :
 وَظُلَامَاتٌ ، وَظُلَامَاتٌ ، وَظُلَامَاتٌ » ؟ قِيلَ : أَمَّا الضَّمُّ فَلِلْإِتْبَاعِ
 وَأَمَّا الْفَتْحُ فَرَارًا ^(٣) مِنْ اجْتِمَاعِ ضَمَّتَيْنِ ^(٤) ، وَأَمَّا السُّكُونُ
 فَلِلتَّخْفِيفِ ، كَقَوْلِهِمْ فِي « عَضُدٌ : عَضُدٌ » .

فَإِنْ قِيلَ : فَلَيْمَ جَازٍ فِي جَمْعِ « فِعَالَةٌ » بِكَسْرِ الْفَاءِ ^(٥) ،
 وَسُكُونِ الْعَيْنِ ، كَسْرِ الْعَيْنِ ، وَفَتْحِهَا ، وَسُكُونِهَا ، نَحْوُ :

(١) فِي اللِّسَانِ : أَبُو بِيضَاتٍ . . . وَالْبَيْضَةُ وَاحِدَةٌ بِيضِ الطَّيْرِ وَالْحَدِيدِ
 جَمِيعًا ، قَالَ الصَّاعِقَانِي : وَلَا تَحْرُكُ الْبَاءُ مِنْ بِيضَاتٍ إِلَّا فِي ضَرُورَةٍ
 الشَّعْرِ . ثُمَّ أورد البيت . وَأَوَّبٌ وَتَأَوَّبٌ وَأَيَّبٌ بِمَعْنَى : رَجَعَ ،
 وَالسُّبُوحُ مِنَ الْحَيْلِ : مَا يَسْبَحُ بِيَدَيْهِ فِي جَرِيهِ أَيَّ إِذَا كَانَ حَسَنَ
 مَدَّةِ الْيَدَيْنِ ، وَلَمْ أَقْفِ عَلَى قَائِلِ الْبَيْتِ .

(٢) فِي ظ : سَلَاتٌ . . . وَمَلَاتٌ .

(٣) فِي (ق) وَ (ظ) : فَرَارًا .

(٤) فِي (ق) وَ (ظ) : الضَّمَّتَيْنِ .

(٥) فِي (ق) الْعَيْنِ وَهُوَ سَهْوٌ .

« سِدْرَةٌ : وَسِدْرَاتٍ وَسِدْرَاتٍ وَسِدْرَاتٍ » ؟ قيل : أما الكسر فلاتباع ، وأما الفتح فراراً^(١) من اجتماع الكسرتين ، وأما السكون فلاتخفيف ، كقولهم في : « كَتِفٌ : كَتِفٌ »^(٢) كما بيئنا في جمع « فَعْلَةٌ » ،^(٣) والألف والتاء^(٤) ، في جميع^(٥) ذلك كَلَّهَ للقلَّة عند بعض النحويين ، ويحتجون بما روي^(٦) عن حسَّان بن ثابت^(٧) أنشد النابغة^(٨) قصيدته التي يذكر فيها : لنا الجفنات الغرَّ يلمعن بالضحى وأسيفنا يقطن من نجدةٍ دما فلم يرَ فيه اهتزازا ، فعاتبه على ذلك ، فقال له النابغة : قد أخطأت في بيت واحد في ثلاثة^(٩) مواضع ، وأغضيت

(١) في (ق) و (ظ) : ففرارا .

(٢) سقطت من (ظ) .

(٣) في (ق) : فَعْلُهُ .

(٤) في (ق) : والياء .

(٥) سقطت من (ق) و (ظ) .

(٦) في (ق) و (ظ) : أن .

(٧) الأنصاري شاعر النبي (ﷺ) وأحد المخضرمين الذين أدركوا الجاهلية والإسلام . عاش ستين سنة في الجاهلية ومثلها في الإسلام

(م ٥٤٥) .

(٨) تقدم ذكره (ص ٢٠٨) .

(٩) في (ظ) : واحد ثلاث مواضع .

عنها، ثم جئت تلومني !! فقال له حسّان : ما^(١) تلك المواضع ؟
فقال له :

(الأوّل) أنك قلت : الجفّنات وهي تدلّ على عدد
قليل ، ولا فخر لك أن يكون^(٢) لك في ساحتك ثلاث جفّنات
أو أربع .

(والثاني) أنك قلت : « يلمعن » واللمعة بياض قليل ،
فليس فيه كبير شأن .

(والثالث) أنك قلت « يقطرن » والقطرة تكون^(٣)
للقليل ، فلا يدلّ ذلك على فرط نجدة ، وكان يجب أن تقول :
« الجفّان ويسلن^(٤) » . وهذا عندي ليس بصحيح ، لأن
هذا الجمع يبيح للكثرة ، كما يبيح للقلّة ، قال الله تعالى « وهم
في الغرفات آمنون^(٥) » والمراد به الكثرة لا القلّة ، والذي
يدلّ على ذلك أنه جمع صحيح ، فصار بمنزلة قولهم « الزيدون ،

(١) في (ق) و (ظ) : وما .

(٢) في (ق) : في أن تكون في ساحتك . . . ، وفي (ظ) بأن يكون في ...

(٣) في (ق) : والقطر يكون .

(٤) في ظ : يسلن .

(٥) سورة سبأ ، (الآية : ٣٧) .

والعمرون « [وكما أن قولهم « الزيدون ، والعمرون ^(١) »]
يكون للكثرة والقلة ^(٢) ، فكذلك هذا الجمع ، وأما ما روى
النابغة وحسان فقد كان أبو عليّ الفارسي ^(٣) يقدر فيه ، ولو صح ،
فيحتمل أن يكون النابغة قصد ذكر شيء يدفع عنه ^(٤) ملامة
حسان ، ويعارضها في الحال .

فإن قيل : فلمَ جاز أن يكتبني بيناء القلة عن بناء الكثرة
وبيناء الكثرة عن بناء القلة ؟ قيل : إنما جاز أن يكتبني بيناء
القلة عن بناء الكثرة ، نحو : « قلم وأقلام ، ورَسَن وأرسان
وأذُن وآذان ، وطنب وأطناب ، وكتف وأكتاف ، وإبل
وأبال » وأن يكتبني بيناء الكثرة عن بناء القلة نحو « رجل
ورجال ، وسبع وسباع ، وشسع ^(٥) وشسوع » لأن معنى الجمع
مشترك في القليل والكثير ، فجاز أن ينوي ^(٦) يجمع القلة جمع
الكثرة لاشتراكهما في الجمع ، كما جاز ذلك في ما يجمع بالواو
والنون نحو (الزيدون) ، وجاز أن ينوي ^(٦) يجمع الكثرة
جمع القلة كما يجوز أن ينوي ^(٦) بالعموم الخصوص .

(١) سقط من (ظ) ما بين القوسين .

(٢) في (ق) : ولقلة .

(٣) الحسن بن أحمد أحد الأئمة في علم العربية . ولد في فارس ، وتجوّل في
كثير من البلدان ، ثم رحل إلى بغداد ، فأقام إلى أن توفي فيها (٣٧٧) هـ .

(٤) في (ظ) : به .

(٥) الشسع : أحديسور النمل ، وهو الذي يدخل بين الأصبعين .

(٦) في (ق) : يُنوي ... جمع .

فإن قيل : فلمَ جمع ما كان رباعياً على مثال واحد ، وهو
مثال « فعالل » ؟ قيل : لأنَّ ما كان على أربعة أحرف لما
كان أثقل ممَّا كان على ثلاثة أحرف ، ألزم طريقة واحدة ،
وزيدت الألف على واحده دون غيرها ، لأنَّها أخفَّ الحروف ،
لأنَّها قطّ لا تكون إلا ساكنة .

فإن قيل : فلمَ حُذِفَ آخر ما كان خماسياً في الجمع ، نحو :
« سفرجل وسفارج » ؟ قيل : إنّما وجب حذف آخر حروفه
لطوله ، ولو أتى به على الأصل لكان مستثقلاً ، فحذف طلباً
للخفّة ، وكان الآخر أولى بالحذف ، لأنَّه أضعف حروف
الكلمة ، لأنَّ الحذف في آخر الكلمة أكثر من غيره . ١٠

فإن قيل : فلمَ جاز أن يقولوا في جمع : « سفرجل : سفاريج »
بالياء ؟ قيل : لأنَّهم لما حذفوا اللام ، جعلوا الياء ^(١) عوضاً
عن اللام المحذوفة منه .

فإن قيل : فلمَ عوض بالياء دون غيرها ؟ قيل : لأن
ما بعد ألف التكسير مكسور ، فكأنَّهم أشبعوا الكسرة فنشأت ١٥
الياء ، وذلك ليس بثقيل ، فهذا كانت الياء أولى من غيرها .

(١) في (ظ) : التاء .

فإن قيل : فلم حذفوا الزيادة منه في الجمع إذا لم تقع رابعة
ولم يحذفوها إذا وقعت رابعة ؟ قيل : إنما حذفوا الزيادة إذا
لم تقع رابعة ، لأنهم إذا حذفوا منه الحرف الأصلي ، فالزائد
أولى ، وإنما لم يحذفوها إذا وقعت رابعة ، لأنهم يجتلبون^(١)
لها الياء قبل الطرف^(٢) ، وإذا^(٣) وجدت قبل الطرف^(٢) وهي من
نفس الكلمة ، فينبغي ألا تحذف ، لأنها أولى بالثبات من المجتلبة .
فإن قيل : فلم قالوا في جمع : « مفتاح : مفاتيح ،
وجرموق^(٤) : جراميق » فقلبوا الألف والواو ، وأبقوا الياء على
حالتها ؟ قيل : إنما قلبوا الألف والواو ياءً لسكونها^(٥)
وانكسار ما قبلها^(٦) ، وأبقوا الياء على حالها ، لأن الكسرة^(٧)
توجب قلب الألف والواو ياء ، فلأن يبقى^(٨) « الياء » على
حالتها ، كان ذلك من طريق الأولى . فاعرفه تصب إن شاء
الله تعالى .

(١) سقط الياء سهواً من : يجتلبون في (ظ) .

(٢) في (ظ) : الظرف .

(٣) في (ق) و (ظ) : فإذا .

(٤) الجرموق : ما يلبس فوق الخف الصغير ليقبه من الطين .

(٥) في (ق) : لسكونها .

(٦) في (ظ) : قبلها .

(٧) في (ق) و (ظ) : لأن الكسرة إذا كانت ...

(٨) في (ق) و (ظ) : يُبْقَى .

أَبَابُ الْخَامِسِ وَالْخَمْسُونَ

بَابُ التَّصْغِيرِ

- إِنْ قَالَ قَائِلٌ : لِمَ ضُمَّ أَوَّلُ الْاسْمِ الْمُصَغَّرِ؟ قِيلَ : لِوَجْهَيْنِ :
- (أحدهما) أَنْ الْاسْمَ الْمُصَغَّرَ يَتَضَمَّنُ الْمَكْبُرَ ، وَيَدُلُّ عَلَيْهِ ، فَأَشْبَهَ فِعْلَ مَا لَمْ يُدَسِّمْ فَاعِلَهُ ، فَكَمَا ^(١) «بَنِيَ أَوَّلَ فِعْلٍ» مَا لَمْ يُدَسِّمْ فَاعِلَهُ عَلَى الضَّمِّ ، فَكَذَلِكَ أَوَّلُ الْاسْمِ الْمُصَغَّرِ .
- (والوجه الثاني) أَنْ التَّصْغِيرَ لَمَّا صَيَّغَ لَهُ بِنَاءٌ ، جُمِعَ لَهُ جَمِيعُ الْحَرَكَاتِ ، فَبُنِيَ الْأَوَّلُ عَلَى الضَّمِّ لِأَنَّهُ أَقْوَى الْحَرَكَاتِ ، وَبُنِيَ الثَّانِي عَلَى الْفَتْحِ تَبْيِينًا ^(٢) لِلضَّمَّةِ ، وَبُنِيَ مَا بَعْدَ يَاءِ التَّصْغِيرِ عَلَى الْكَسْرِ فِي تَصْغِيرِ مَا زَادَ عَلَى ثَلَاثَةِ أَحْرَفٍ ، دُونَ مَا كَانَ عَلَى ثَلَاثَةِ أَحْرَفٍ ، لِأَنَّ مَا كَانَ عَلَى ثَلَاثَةِ أَحْرَفٍ ، يَقَعُ مَا بَعْدَ الْيَاءِ مِنْهُ حَرْفُ الْإِعْرَابِ ، فَلَا يَجُوزُ أَنْ يَبْنِيَ عَلَى الْكَسْرِ .
- فَإِنْ قِيلَ : فَلِمَ كَانَ التَّصْغِيرُ بِزِيَادَةِ حَرْفٍ ، وَلَمْ يَكُنْ بِنَقْصَانِ حَرْفٍ؟ قِيلَ : لِأَنَّ التَّصْغِيرَ قَامَ مَقَامَ الصِّفَةِ ، أَلَا تَرَى أَنَّكَ إِذَا قُلْتَ فِي «رَجُلٍ : رَجَيْلٌ» وَفِي «دِرْهَمٍ : ١٥

(١) فِي (ق) وَ (ظ) : وَكَمَا .

(٢) فِي (ق) : تَبْيِينًا . وَفِي (ظ) : تَبْيِينًا .

دَرِيْهِمْ « وفي « دينار : دينير » قام « رَجِيْل » مقام :
« رجل صغير » ، وقام « دريهم ^(١) » مقام « درهم صغير » ،
وقام « دينير » مقام : « دينار صغير » فلهذا قام التصغير مقام
الصفة ، وهي لفظ زائد ، جعل بزيادة حرف ، وجعل ذلك
الحرف دليلاً على التصغير لأنه مقام ^(٢) ما يوجب التصغير .

٥ فَإِنْ قِيلَ : فَلِمَ كَانَتِ الزِّيَادَةُ يَاءً ، وَلِمَ كَانَتِ سَاكِنَةً ،
وَلِمَ كَانَتِ ثَلَاثَةً ؟ قِيلَ : إِنَّمَا كَانَتِ يَاءً ، لِأَنَّهُمْ لَمَّا زَادُوا
الْأَلْفَ فِي التَّكْسِيرِ ، وَالتَّصْغِيرِ ^(٣) مِنْ وَادٍ وَاحِدٍ ، زَادُوا فِيهِ
الْيَاءَ لِأَنَّهُ ^(٤) أَقْرَبُ إِلَى الْأَلْفِ مِنَ الْوَاوِ . وَإِنَّمَا كَانَتِ سَاكِنَةً
١٠ ثَلَاثَةً ، لِأَنَّ أَلْفَ التَّكْسِيرِ لَا تَكُونُ إِلَّا كَذَلِكَ .

فَإِنْ قِيلَ : فَلِمَ حُمِلَ التَّصْغِيرُ عَلَى التَّكْسِيرِ ، وَمِنْ أَيْنِ
زَعَمْتُمْ أَنَّهَا مِنْ وَادٍ وَاحِدٍ ؟ قِيلَ : إِنَّمَا حُمِلَ التَّصْغِيرُ عَلَى
التَّكْسِيرِ لِأَنَّهُ يَغْيِرُ اللَّفْظَ وَالْمَعْنَى ، كَمَا أَنَّ التَّكْسِيرَ يَغْيِرُ اللَّفْظَ
وَالْمَعْنَى ، أَلَا تَرَى أَنَّكَ إِذَا قُلْتَ فِي تَصْغِيرِ « رَجُلٍ : رَجِيْلٌ »
١٥ أَنَّكَ ^(٥) قَدْ غَيَّرْتَ لَفْظَهُ بِضَمِّ أَوَّلِهِ ، وَفَتْحِ ثَانِيهِ ، وَزِيَادَةِ يَاءِ

(١) فِي (ظ) : دَرِهْم .

(٢) فِي (ق) وَ (ظ) : قَامَ مَقَامَ .

(٣) فِي (ظ) : وَالتَّصْغِيرَ وَالتَّكْسِيرَ . وَفِي (ق) : وَالتَّكْسِيرَ وَالتَّصْغِيرَ .

(٤) فِي (ق) وَ (ظ) : لِأَنَّهَا .

(٥) سَقَطَتْ مِنْ (ق) وَ (ظ) .

ساكنة ثالثة ، وغيّرت معناه لأنك نقلته من الكبر إلى الصغر ، كما أنك إذا قلت في تكسيره : « رجال » غيّرت لفظه بزيادة الألف ، وفتح ما قبلها ، وغيّرت معناه لأنك نقلته من الإفراد إلى الجمع ؟ ولهذا ^(١) المعنى قلنا إنها من وادٍ واحد .

فإن قيل : فلمَ أزموا التصغير طريقة واحدة ، ولم تختلف أبنيته كاختلاف ابنية التكسير ؟ قيل : لأن التصغير أضعف من التكسير ، ألا ترى أنك إذا قلت « رَجِيلٌ » فقد وصفته بالصغير ^(٢) ، من غير أن تضم إليه غيره ، وإذا قلت « رجال » فقد ضمنت إليه غيره ، وصيّرت الواحد جمعاً ؟ فلمّا كان التصغير أضعف من التكسير في التغيير ، [وكان المراد به معنى واحداً ، أزم طريقة واحدة ، ولما كان التكسير أقوى من التصغير في التغيير ^(٣) ، [ويكون كثيراً وقليلاً ، وليس له نهاية ينتهي إليها ، خصّ بأبنية تدلّ على القلة والكثرة ، فكذلك ^(٤) اختلف أبنيته .

فإن قيل : فلمَ إذا كان الاسم خماسياً يحذف آخر حروفه ١٥

(١) في (ظ) : فلها .

(٢) في (ق) و (ظ) : بالصغر .

(٣) سقط من (ظ) . ما بين القوسين .

(٤) في (ق) و (ظ) : فلذلك .

في التصغير ، نحو : « سفرجل ، وسفيرج » ؟ قيل : إنما
وجب^(١) حذف آخر حروفه في التصغير لطوله على ما بيننا
في^(٢) التفسير ، لأنّ التصغير يجري مجرى التفسير ، ولهذا^(٣)
يجوز فيه التعويض ، فيقال^(٤) « سفيرج » كما قالوا في التفسير :
• « سفاريج » ولهذا أيضاً إذا كانت الزيادة غير رابعة حذفت ،
وإذا كانت رابعة لم تحذف ، حملاً للتصغير على التفسير ، لأنّ
التصغير والتفسير من وادٍ واحد .

فإن قيل : فلم زادوا^(٥) التاء في تصغير المؤنث إذا كان
الاسم ثلاثياً نحو : « شمس وشميسة » ولم يردوها إذا كانت^(٦)
١٠ على أربعة أحرف ، نحو « زينب وزينب » ؟ قيل : إنما ردوا التاء
في التصغير ، لأنّ التصغير يردّ الأشياء إلى أصولها ، ألا ترى أنّهم
قالوا في تصغير : « باب : بويب » وفي تصغير « ناب : نيب »
فردّوا الألف^(٧) إلى أصلها ، وأصلها في « باب » الواو ، لأنك

(١) سقطت من (ظ) .

(٢) في (ق) و (ظ) : في جمع التفسير .

(٣) في (ظ) : فلها .

(٤) في (ق) و (ظ) : فيقال فيه .

(٥) في (ق) و (ظ) : ردوا

(٦) في (ق) : كان الاسم .

(٧) في (ظ) : الباء وهو سهو .

- تقول في تكسيره : « أبواب ، وبوتت باباً » ، وأصلها في « ناب »
الياء لأنك تقول في تكسيره : « أنياب ، ونيتت ناباً »^(١) ،
[وفي الأمر منه « نَيْبٌ » ، وفي الأمر من الأوّل
« بَوَّبٌ »]^(٢) ؟ فإذا كان التكسير والتصغير^(٣) يردّان
الأشياء إلى أصولها ، والأصل في نحو^(٤) « شمس » أن
تكون^(٥) بعلامة التانيث ، للفرق بين المذكر والمؤنث ،
وجب ردّها في التصغير ، واختصّ رد التاء في الثلاثي^(٦)
لخفّة لفظه . فأما الرباعي فلم يرد^(٧) فيه التاء^(٨) لطوله ، فصار
الطول بدلاً من تاء التانيث . فأما ما لم يرد^(٧) فيه التاء في
التصغير من الثلاثي فنحو قولهم في « قوس : قويس » وفي ١٠
« فرس : فريس » وفي « عرس : عريس^(٩) » وفي « حرب :

-
- (١) في (ق) و (ظ) : ونيتت في الأمر .
(٢) سقط من المخطوطين ما بين القوسين .
(٣) في (ق) و (ظ) : التصغير يرد
(٤) سقطت من (ق) .
(٥) في (ق) : يكون .
(٦) في (ق) و (ظ) : بالثلاثي .
(٧) في (ق) و (ظ) : ترد .
(٨) في ظ : الياء .
(٩) في (ظ) : غرس : غريس .

حريب « وفي « ناب الإبل نيب » وفي درع الحديد درّيع «
وأما ما أثبتوا فيه التاء في التصغير من الرباعي فنحو قولهم في
« قدام : قديمة » وفي « وراء : وريثة » وفي « أمام :
أميثة » ، فقد ^(١) تكلموا عليه ، فقالوا : إنما لم يلحق ^(٢)
التاء في التصغير لما ^(٣) كان ثلاثياً لأنه أُجرى مجرى المذكر ،
لأنه في معناه ، وذلك لأن « القوس » في معنى « العود » ؛
و « العرس ^(٤) » ينطلق على المذكر والمؤنث ، والمذكر هو
الأصل ، فبقي لفظ تصغيره على أصله ، و « العرس ^(٥) » في
معنى « التعريس » و « الحرب » في الأصل مصدر « حربت
حرباً » والمصدر في الأصل مذكر ؛ و « ناب » روعي فيها
معنى الناب الذي هو السن ، وهو مذكر ، لأنها سميت به
عند سقوطه ؛ و « درع الحديد » في معنى الدرع الذي هو
القميص . وإنما أثبتوا التاء في التصغير في ما كان رباعياً نحو :
« قديمة ، وورثة ، وأميثة » لوجهين :

(١) في (ق) و (ظ) : وقد .

(٢) في (ق) و (ظ) : تلحق .

(٣) في (ق) : ما ، وفي (ظ) : بما .

(٤) في (ق) و (ظ) : الفرس .

(٥) في (ظ) : غرس : غريس .

(أحدهما) أن الأغلِب في الظروف أن تكون مذكرة ،
فلو لم يدخلوا التاء في هذه الظروف ، وهي مؤنثة ، لالتبست
بالمذكر .

(والوجه الثاني) أنهم زادوا التاء تأكيداً للتأنيث ، ويحتمل
أيضاً وجهاً ثالثاً ، وهو ^(١) أنهم أثبتوا التاء تنبيهاً على الأصل .
المرفوض ، كما صحّحوا الواو في « العود » ^(٢) والحركة تنبيهاً
على أن الأصل في « باب : بوب ، ودار : دور » ^(٣) وهو
أصل مرفوض على كل حال ^(٤) ، فكلا القسمين شاذ لا يقاس عليه .
فإن قيل : فلم خالفوا بين تصغير الأسماء المبهمة وما أشبهها
وبين الأسماء المتمكّنة ، قالوا في تصغير : « ذا : ذياً ، وفي « تا : تياً »
١٠ وفي « الذي : الأذياً » وفي : « التي : الأتياً » ؟ قيل :
إنما فعلوا ذلك جرياً على أصول كلامهم في تغيير ^(٥) الحكم عند
تغيير ^(٥) الباب ، لأن الأسماء المبهمة لما كانت مغايرة للأسماء
المتمكّنة ، جعلوا لها حكماً غير حكم الأسماء المتمكّنة ، لتغايرها ،

(١) في (ق) : وهم .

(٢) في (ق) و (ظ) : القود .

(٣) في (ق) و (ظ) : « باب ودار : بوب ودور » .

(٤) في (ق) و (ظ) : وعلى كل حال فكلا

(٥) في (ظ) : تغير :

فلم^(١) يضموا أوائلها في التصغير كما فعلوا في الأسماء المتمكنة ،
وزادوا في آخرها ألفاً ليكون علماً للتصغير ، كالضمّة في أوائل
الأسماء المتمكنة ، وجوزوا أن يقع^(٢) ياء التصغير فيها ثانية ،
كقولهم في « ذا : ذياً » وفي « تاء^(٣) : تياً » .

٥ فإن قيل : فلم لم يمتنع وقوع ياء التصغير فيها ثانية كما
امتنع في الأسماء المتمكنة ؟ قيل : إنّما لم يمتنع وقوع ياء
التصغير فيها ثانية ، كما امتنع في الأسماء المتمكنة ، لأنّ
أوائلها مفتوحة ، فلم يمتنع وقوع ياء التصغير الساكنة بعدها ،
بخلاف الأسماء المتمكنة ، فإن أوائلها مضمومة ، فيمتنع
١٥ وقوع الياء الساكنة بعدها .

فإن قيل : فلم زادوا الألف في آخرها علامةً للتصغير ؟
قيل : إنّما حسن زيادة الألف في آخرها علامةً للتصغير ، لأنّها
أسماء مبنية ، فجعل في آخرها ألف ، لتكون على صيغة لا
يتصور دخول الحركة التي هي آلة الإعراب عليه . فاعرفه
١٥ تصب إن شاء الله تعالى .

(١) في (ق) : ولم .

(٢) في (ق) : تقع .

(٣) في (ق) و (ظ) : تا .

الباب السادس والخمسون

باب النسب

إن قال قائل : لم زيدت الياء في النسب مُشدّدة مكسوراً ما قبلها ، نحو : « زيدي ، وعمرى ، وبغدادى ، ومصرى » ونحو ذلك^(١) ؟ قيل : أولاً إنّما كانت ياءٌ تشبيهاً بياء الإضافة . لأنّ النسب في معنى الإضافة ، ولذلك^(٢) كان المتقدمون من النحويين يترجمونه بـ « باب الإضافة » ؛ وكانت الياء مُشدّدة لأنّ النسب أبلغ من الإضافة ، فشددوا الياء ليدلّوا^(٣) على هذا المعنى ؛ وكانت مكسوراً ما قبلها توطئة^(٤) لها .

فإن قيل : فلم حذفوا تاء التانيث في النسب ، نحو قولهم^{١٠} في النسب إلى « مكّة : مكّي » ونحو ذلك^(١) ؟ قيل : لخسة أوجه :

(أحدها^(٥)) أنّها إنّما حذفت لئلا تقع في حشو الكلمة

وتاء التانيث لا تقع في حشو الكلمة .

(١) في (ق) و (ظ) : وما أشبه ذلك .

(٢) في (ق) و (ظ) : ولهذا .

(٣) في (ظ) : لتدلّ .

(٤) في (ق) و (ظ) : توطئتها .

(٥) في (ق) و (ظ) : الوجه الأول .

(والثاني^(١)) أنها إنما حذفت لثلا يؤدي إلى الجمع بين
تاء^(٢) التأنيث في النسب إلى المؤنث إذا كان المنسوب مؤنثا ،
ألا ترى أنك إذا^(٣) قلت في النسب إلى الكوفة والبصرة في
المذكر : « رجل كوفتي ، وبصري » لقلت في المؤنث :
« امرأة كوفتية وبصريّة » ، [فلهما كان^(٤) يؤدي إلى الجمع
بين تائي^(٥) تأنيث في المؤنث نحو : « كوفتية وبصريّة^(٦) »
والجمع بين علامتي تأنيث في كلمة واحدة لا يجوز ، حذفوا^(٧)
التاء من المذكر ، لثلا يجمعوا بين علامتي تأنيث في المؤنث .
(والثالث^(٨)) أنها إنما حذفت لأن ياء^(٩) النسب قد
تنزلا منزلة تاء التأنيث في الفرق بين الواحد والجمع ، [ألا ترى
أنهم قالوا : « رومي وروم ، وزنجي وزنج » ففرقوا بين

-
- (١) في (ق) و (ظ) : والوجه الثاني : إنما .
 - (٢) في (ق) و (ظ) : تاء تأنيث .
 - (٣) في (ق) و (ظ) : لو .
 - (٤) في (ظ) : كان ذلك .
 - (٥) في (ظ) : علامتي .
 - (٦) سقط من (ق) ما بين القوسين .
 - (٧) في (ق) : فحذفوا .
 - (٨) في (ق) و (ظ) : والوجه الثالث : إنما .
 - (٩) في (ظ) : ياء ... تنزلت .

الواحد والجمع ^(١) [بياء ^(٢) النسب ، كما فرقوا بقاء التأنيث بين الواحد والجمع في قولهم : « نخلة ونخل ، وقرة وتمر ^(٣) » فلما وجدت المشابهة بينها من هذا الوجه ، لم يجمعوا بينها ، كما لم يجمعوا بين علامتي تأنيث .

(والرابع ^(٤)) أنها إنما حذفت لأن هذه التاء حكما .
أن تنقلب في الوقف هاء ، فلما كانت تتغير ، ولا يمكن أن تجري على حكمها في أن تكون تارة تاء ، وتارة هاء ، كان حذفها أسهل عليهم .

(والخامس ^(٥)) أن تاء التأنيث بمنزلة اسم ضم إلى اسم ، ولو نسبت ^(٦) إلى اسم ضم إلى اسم ، لحذفت الاسم الثاني ، ١٠
فكذلك ههنا تحذف تاء التأنيث .

فإن قيل : فلم حذفت الياء من باب ^(٧) « فَعْيَالَةٌ ، وَفَعْيَالَةٌ »

(١) سقط من (ظ) ما بين القوسين .

(٢) في (ق) : بياءي .

(٣) في (ق) : وثرة وثمر .

(٤) في (ق) و (ظ) : الوجه الرابع : أنه إنما .

(٥) في (ق) و (ظ) : والوجه الخامس .

(٦) في (ق) : نسب .

(٧) سقطت من (ق) و (ظ) .

نحو قولهم ^(١) في النسب إلى « جُهينة : جُهني » وإلى « ربعة :
ربعي » دون باب : فعيل ، وفعيل « [نحو قولك ^(٢)
في النسب إلى : « ثَقِيفٌ ثَقِيفِيٌّ » ^(٣) وفي النسب إلى ^(٤)
« هُذَيْلٌ : هُذَيْلِيٌّ »] ^(٥) قيل : إنما وجب حذف الياء
في باب « فَعِيلَةٌ ، وَفَعِيلَةٌ » دون باب « فَعِيلٌ ، وَفُعِيلٌ » ^(٦)
لأنَّ باب « فَعِيلَةٌ ، وَفَعِيلَةٌ » اجتمع فيه سببان موجبان
للحذف ، وهما : طلب التخفيف ^(٧) ، وتأنيس التغيير لحذف ^(٨)
تاء التأنيت وباب « فَعِيلٌ ، وَفُعِيلٌ » ليس فيه إلا سبب واحد
وهو طلب التخفيف ، فلمَّا كان في باب « فَعِيلَةٌ ، وَفَعِيلَةٌ »
سببان لزمه الحذف ، ولمَّا كان في باب « فَعِيلٌ ، وَفُعِيلٌ »
سبب ^(٩) لم يلزم الحذف .

(١) في (ق) و (ظ) : كقولهم .

(٢) في (ظ) : كقولهم .

(٣) في (ظ) : ثَقِيٌّ .

(٤) في (ظ) : وإلى .

(٥) سقط من (ق) ما بين القوسين .

(٦) سقطت من (ق) .

(٧) في (ق) : طلباً للتخفيف .

(٨) في (ق) و (ظ) : بحذف .

(٩) في (ق) و (ظ) : سبب واحد .

فإن قيل : فلم قالوا : « حنفي » بالفتح ، وإن كان الأصل^(١) هو الكسر^(٢) ؟ قيل : لأنهم قلبوا الكسرة فتحة طلباً للتخفيف ، كما قالوا في النسب إلى « شقر : شقري » وإلى : « نمر : نمري » بالفتح ، وإن كان الأصل هو الكسر طلباً للتخفيف ، ألا ترى أنهم لو قالوا « شقري » و« نمري »^٥ بالكسر ، لأدّى ذلك إلى توالي كسرتين بعدها ياء مشددة ، وذلك مستثقل ؟ فعدّلوا عن الكسرة إلى الفتحة فقالوا : « شقري » و« نمري » فكذلك^(٣) هنا . وكذلك قالوا في النسب إلى « علي : علوي » بالفتح ، لأنهم لما حذفوا الياء الأولى التي هي ياء « فعيل » بقي على وزن « فعيل^(٤) »^{١٠} وأبدلوا^(٥) من الكسرة فتحة ، فانقلبت الياء ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها ، فصار « علي^(٦) » كـ « رحي ، وعصا » فقلبوا من الألف واواً ، فقالوا : « علوي » كما قالوا « رحوي » وعصوي .

(١) في (ظ) : والأصل فيه الكسر .

(٢) كررت اللمة كلها مرتين في (ظ) .

(٣) في (ق) : فكذا .

(٤) في (ق) و (ظ) : فعل .

(٥) في (ق) و (ظ) : فأبدلوا .

(٦) سقطت من (ظ) وفي (ق) : كـ « علا » .

فإن قيل : فلمَ وجب قلب ألف « رحي ، وعصا » واوياً ؟
قيل : إنما وجب قلب الألف واواً لأنها ساكنة ، والياء
الأولى من ياء ^(١) النسب ساكنة ، وساكنان لا يجتمعان ،
فوجب فيها القلب ، وكان القلب أولى من الحذف ، لكثرة
٥ ما يلحق النسب من التغيير ، والتغيير بالحذف أبلغ من القلب
وأقوى ، فلذلك ^(٢) كان القلب أولى ، وكان قلب الألف واواً
أولى من قلبها ياء ، لأنها لو قلبت ياءً ، لأدّى ذلك إلى اجتماع
الأمثال ، ألا ترى أنك لو قلت « رحيي » ، وعصبي »
لأدّى ذلك إلى اجتماع ثلاث ياءات ، وذلك مستثقل ؟ فعدلوا
١٠ عن الياء إلى الواو ، لأنها أبعد من اجتماع الأمثال .

فإن قيل : فلمَ قالوا في النسب إلى « شج : شجوي » ؟
قيل : لأنهم أبدلوا من الكسرة فتحة للعلّة التي ذكرناها ،
فانقلبت الياء ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها ، فالتحق بالمقصود
نحو « عصا ، ورحي ^(٣) » فقالوا فيه « شجوي » كما قالوا
١٥ « رحوي » ، وعصوي » .

فإن قيل : فلمَ قالوا في النسب إلى « مغزي » وقاضٍ :

(١) في (ق) و (ظ) : ياءى .

(٢) في (ق) و (ظ) : فهذا .

(٣) في (ق) و (ظ) : « رحي وعصا » .

- مغزيّ ، ومغزويّ ، وقاضيّ ، وقاضويّ « ؟ قيل : أما من قال : « مغزويّ » فأبدل ، فلأنّ الألف من نفس الكلمة فأبدل منها واولاً كما أبدل في ما كان على ثلاثة أحرف ، نحو « رحويّ ^(١) » ، وأما قاضويّ ، فأبدلت ^(٢) من الكسرة فتحة وقلبت الياء ألفاً ، فصار : « قاضيّ : كمغزيّ » فقالوا « قاضويّ »^٥ كما قالوا « مغزويّ » : وأما من قال : « مغزيّ » ، وقاضيّ » فحذف الألف والياء ، فلأنّ الألف ساكنة ، والياء الأولى من ياء النسب ساكنة ، وساكنان لا يجتمعان ، فحذفت الألف لالتقاء الساكنين ، كما حذفت في ما كان على خمسة أحرف .
- فإن قيل : فلم يجب حذف الألف والياء إذا كان الاسم على خمسة أحرف ، نحو قولهم في النسب إلى « مرتجبيّ : مرتجبيّ » وإلى « مشتريّ ^(٣) : مشتريّ » ؟ قيل : إنما يجب حذف الألف والياء في ^(٤) الاسم إذا كان على خمسة أحرف لطول الكلمة ، وإذا جاز الحذف في ما كان على أربعة أحرف ، لزم في ما زاد على ذلك .

(١) في (ق) و (ظ) : وعصويّ .

(٢) في (ق) : فأبدل .

(٣) في (ق) و (ظ) : مشتري .

(٤) في (ق) : من .

فإن قيل : فلمَ لزم الحذف في ما كان على أربعة أحرف ،
نحو قولهم في النسب إلى « بَشَكَيَّ ^(١) : بَشَكِيَّ » وإلى
« جَمَزَى ^(٢) : جَمَزِيَّ » ؟ قيل : لأنه لما توالى فيه ثلاث حركات
متواليات ، تنزل منزلة ما كان على خمسة أحرف ، لأنَّ الحركة
قد تنزل منزلة الحرف ، ألا ترى أنَّ مَنْ يجوز أن يصرف
« هند ^(٣) » لا يجوز أن يصرف « سعدى ^(٤) » كما لا يجوز
أن يصرف « زينب » لأنَّ الحركة ألحقته بما كان على أربعة
أحرف ، فكذلك ^(٥) ههنا ألحقته الفتحة بما كان على خمسة أحرف
فإن قيل : فلمَ وجب حذف الياء المتحركة مما قبل آخره
١٠ ياء مشددة ، نحو قولهم في النسب « أُسَيْدٌ ^(٦) : أُسَيْدِيَّ »
ونحو ذلك ^(٧) ؟ قيل : لئلا تجتمع أربع ياءات وكسرتان ،
وذلك مستثقل ، وإِنَّمَا وجب حذف المتحركة ، لأنَّ المقصود

(١) امرأة بَشَكَيَّ الـبدين والعمل كجَمَزَى : خفيفة سريعة ، وناقة بَشَكِيَّ .

(٢) الجَمَزَى نوع من العدو السريع يقال : يعدو الجَمَزَى

(٣) في (ق) : « هنداً » .

(٤) في (ق) و (ظ) : سَعْر .

(٥) في (ظ) : وكذلك .

(٦) يقال : هو أسود من فلان أي أجل منه ، وتصغيره : أُسَيْدٌ وأُسَيْد .

(٧) في (ق) و (ظ) : وما أشبه ذلك .

بالحذف التخفيف ، والمتحركة أثقل من الساكنة ، فكان حذفها أولى ، لأنهم لو حذفوا الساكنة ، لكانت المتحركة تنقلب ^(١) ألفاً ، لتحركها وانفتاح ما قبلها ، فلذلك كان حذف المتحركة أولى .

- فإن قيل : فلمَ وجب قلب همزة التانيث في النسب واوياً ،^٥ في ^(٢) نحو قولهم « حمراء : حمراوي » ولم يجب ذلك في النسب إلى « كساء ، وعلباء ^(٣) » ونحو ذلك ^(٤) ؟ قيل : لأن همزة التانيث ثقيلة ، لأنها عوض عن علامة التانيث التي توجب ثقلاً ، فوجب قلبها واوياً ؛ وأما همزة « كساء » فلم يجب قلبها لأنها منقلبة عن حرف أصلي ، فأجريت مجرى همزة الأصلية ^{١٠} نحو : « قرأ ، ووضأ » وكذلك همزة في « علباء » ملحقة بحرف أصلي ، فأجريت ^(٦) مجرى همزة الأصلية ، وكما لا يجب قلب همزة الأصلية واوياً في النسب ، فكذلك ما أجري مجراها

(١) في (ق) : انقلبت .

(٢) في (ق) و (ظ) : في نحو قولهم في .

(٣) العلباء : عَصَبَةٌ في صفحة العُنُق ج : عِلَابِيٌّ يقال : و « تشنج علباؤه » أي أسن .

(٤) في (ق) و (ظ) : وما أشبه ذلك .

(٥) سقطت من (ق) .

(٦) في (ق) و (ظ) : أيضا .

فإن قيل : فلم وجب الردّ إلى الواحد في النسب إلى الجميع^(١) ، نحو قولهم في النسب إلى : « الفرائض : فرضي » ونحو ذلك^(٢) ؟ قيل : لأن نسبته^(٣) إلى الواحد تدلّ على كثرة نظره^(٤) فيها ، وحكم الواحد من الفرائض كحكم الجميع^(٥) ، فإذا كان حكم الواحد كحكم الجميع^(٥) وجب الردّ إلى الواحد ، لأنّه أخفّ في اللفظ مع أنّه الأصل ، فأما قولهم : « أنماري » ومدائني » فإنّما نسبوا إلى الجمع ، لأنّه صار اسم شيء بعينه ، وليس المقصود منه أن يدلّ على ما يقتضيه اللفظ من الجمع ، فلمّا صار اسماً للواحد ، تنزّل منزلة الواحد . فاعرفه تصبّ إن شاء الله تعالى . ١٠

(١) في (ق) : الجمع .

(٢) في (ق) و (ظ) : وما أشبه ذلك .

(٣) في (ق) و (ظ) : نسبه .

(٤) في (ق) : نظيره ، وفي (ظ) : نظري .

(٥) في (ق) و (ظ) : الجمع .

الباب السابع والخمسون

باب أسماء الصلوات

إن قال قائل : لم سمي « الذي ، والتي ، ومن ، وما ، وأي » أسماء الصلوات ؟ قيل : لأنها تفتقر إلى صلوات توضيحها وتبيينها ، لأنها لم تفهم معانيها بأنفسها ^(١) ، ألا ترى أنك لو ذكرتها من غير صلة ، لم تفهم ^(٢) معناها ، حتى تضم إلى شيء بعدها ، كقولك : « الذي أبوه منطلق » أو « الذي انطلق أبوه » وكذلك « التي أخوها ذاهب » ^(٣) ، و« التي ذهاب أخوها » ؟ وكذلك ساثرها . وفي « الذي » أربع لغات : (الذي) بياء ساكنة ، و (الذي) بياء مشددة ، و (الذ) بكسر الذال من غير ياء ، [والذ) بسكون الذال من غير ياء] ^(٤) ؛ وكذلك في « التي » أربع لغات : (التي) بياء ساكنة ، و (التي) بياء مشددة ، و (اللت) بكسر التاء من غير ياء ، و (اللت) بسكون التاء من غير ياء ؛ والألف واللام فيها زائدتان ، وليستا فيها

(١) في (ق) و (ظ) : لأنها لا يفهم معناها بأنفسها .

(٢) في (ق) و (ظ) : يفهم .

(٣) في (ق) و (ظ) : أو .

(٤) سقط من (ظ) ما بين القوسين .

للتعريف ، لأنَّ التعريف بصلتها ، وهي الجملة التي بعدها ، بدليل أخواتها ^(١) نحو : « من ، وما » فلو ^(٢) كانتا فيها للتعريف ، لأدى ذلك إلى أن يجتمع فيها تعريفان ، وذلك لا يجوز .

فإن قيل : فلم أدخلت ^(٣) « الذي ، والتي » في الكلام ؟

٥ قيل : توصلًا إلى وصف المعارف بالجل ، لأنهم لما رأوا النكرات توصف بالمفردات والجل ، نحو « مررت برجل ذاهب ، ومررت برجل أبوه ذاهب ، وذهب أبوه ^(٤) » وما أشبه ذلك ، ولم يحسنوا ^(٥) أن يجعلوا النكرة أقوى من المعرفة ، وآثروا التسوية بينها ، جاؤوا ^(٦) باسم ناقص لا يتم إلا بجملة ، فجعلوه وصفًا للمعرفة توصلًا إلى وصف المعارف بالجل ، كما أتوا بـ « ذي » التي ^(٧) بمعنى « صاحب » توصلًا إلى الوصف بأسماء الأجناس نحو قولك ^(٨) : « مررت برجل ذي مال » ، وأتوا بـ « أي »

(١) في (ظ) : أخواتها .

(٢) في (ق) و (ظ) : ولو .

(٣) في (ق) : دخلت .

(٤) في (ق) و (ظ) : أخوه .

(٥) في (ق) و (ظ) : يحبوا .

(٦) في (ظ) : فجاؤوا .

(٧) في (ق) و (ظ) : بـ : « ذو » الذي .

(٨) سقطت من (ق) و (ظ) .

توصلاً إلى نداء ما فيه الألف واللام نحو : « يا أيها الرجل »
ونحو ذلك ^(١) .

فإن قيل : فلمَ وجب العائد من الصلة إلى الموصول؟ قيل :
لأنَّ العائد يعلّقها بالموصول ، ويتممها به ، ولذلك ^(٢) لم يجز أن
يرتفع « زيد خرج ^(٣) » في قولهم « الذي خرج زيد » لأنّه ^(٤)
يؤدي إلى أن تخلو الصلة من العائد إلى الموصول .

فإن قيل : فلمَ حذف في قوله تعالى : « أهذا الذي بعث
الله رسولا ^(٥) » ؟ قيل : لأنَّ العائد ضمير المنصوب المتصل
والضمير المنصوب المتصل يجوز حذفه ^(٥) ، لأنّه صار الاسم
الموصول ، والفعل ، والفاعل ، والمفعول بمنزلة شيء واحد ،
فلمّا صارت هذه الأشياء بمنزلة الشيء الواحد ، طلبوا لها التخفيف
وكان حذف المفعول أولى ، لأن المفعول فضلة ، بخلاف غيره
من هذه الأشياء ، فكان حذفه أولى .

فإن قيل : فهل يجوز أن تكون الأسماء المفردة صلوات ؟

(١) في (ق) و (ظ) : وما أشبه ذلك .

(٢) في (ق) و (ظ) : ويتممها بها ، ولهذا لم ...

(٣) في (ق) و (ظ) : زيد بـ « خرج » .

(٤) سورة الفرقان (الآية : ٤١) .

(٥) في (ق) و (ظ) زيادة قوله : وإنما جاز حذفه ، لأنه ...

قيل : لا يجوز ذلك ، لأن أسماء الصلوات إنما أدخلوها في الكلام توصلًا إلى الوصف بالمثل ، كما أتوا بـ « ذي »^(١) توصلًا إلى الوصف بالأجناس ، وبـ « أي » توصلًا إلى نداء ما فيه الألف واللام ، فكما لا يجوز إضافة « ذو » إلى غير الأجناس ولا يأتي بعد « أي » إلا ما فيه الألف واللام ، فكذلك ههنا لا يجوز أن تكون الصلوات إلا جملاً ، ولا يجوز أن تكون مفردة ؛ فأما قراءة من قرأ « تَمَامًا عَلَى الَّذِي أَحْسَنَ »^(٢) بالرفع ، فالتقدير فيه « علي الذي هو أحسن » ، فكذلك قوله عز وجل^(٣) « مَثَلًا بِعَوْضَةٍ »^(٤) بالرفع فالتقدير^(٥) « ما هو بعوضة » ، وكذلك قوله عز وجل^(٦) « أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى الرَّحْمَنِ عِتِيًّا » أي « هو أشد » فحذف المبتدأ في هذه المواضع كلها ، وحذف المبتدأ جائز في كلامهم .

فإن قيل : فهذه الضمّة في « أيهم » ضمة إعراب أو ضمّة

(١) في (ق) و (ظ) : ذو .

(٢) سورة الأنعام (الآية : ١٥٤) .

(٣) في (ق) و (ظ) : وكذلك قوله تعالى .

(٤) سورة البقرة (الآية : ٢٦)

(٥) في (ق) و (ظ) : تقديره .

(٦) سورة مريم (الآية : ٦٩) .

بناء؟ قيل: اختلف النحويون في ذلك، فذهب سيديويه إلى أنها ضمّة بناء، لأنهم لما حذفوا المبتدأ من صلتها دون سائر أخواتها، نقصت فبنيت، وكان بناؤها على الضمّ أولى، لأنها أقوى الحركات، فبنيت على الضمّة كما « قبل، وبعد » والذي يدلّ على أنهم^(١) إنما بنوها لحذف المبتدأ، أنهم لو أظهروا المبتدأ فقالوا « ضربت أيهم هو في الدار » لنصبوا ولم يبنوا وذهب الخليل إلى أن الضمّة ضمة إعراب، ويرفعه^(٢) على الحكاية، والتقدير عنده [قال الله سبحانه وتعالى^(٣)] « ثم لننزعنّ من كلّ شيعة الذي يقال لهم أيهم ». وذهب يونس إلى الغاء الفعل قبله، وينزل الفعل المؤثر في الإلغاء منزلة أفعال القلوب. والصحيح ما ذهب إليه سيديويه، وأما قول الخليل: إنه مرفوع على الحكاية، فالحكاية إنما تكون بعد جري الكلام فتعود الحكاية إليه، وهذا الكلام يصحّ ابتداءً من غير تقدير قول قائل قاله، وأما قول يونس فضعيف جداً، لأنّ الفعل إذا كان مؤثراً لا يجوز إلغاؤه.

١٥

فإن قيل: فلمّ بنيت أسماء الصلوات؟ قيل لوجهين:

(١) في (ظ): أنها.

(٢) في (ظ): وترفعه.

(٣) سقط من (ق) و (ظ) ما بين القوسين.

(أحدهما) أن الصلّة لما كانت مع الموصول بمنزلة كلمة واحدة ، صارت بمنزلة بعض الكلمة ، وبعض الكلمة مبني .
(والوجه الثاني) أن هذه الأسماء لما كانت لا تفيد إلا مع كلمتين فصاعداً أشبهت الحروف ، لأنها لا تفيد إلا مع كلمتين فصاعداً .

فإن قيل : ف « أي » لم كانت معربة دون سائر أخواتها ؟
قيل : لوجهن :

(أحدهما) أنهم بقوا على الأصل في الإعراب ، تنبيهاً على أن الأصل في الأسماء الإعراب ، كما بنوا الفعل المضارع إذا اتصلت به نون التأكيد ، وضمير " جماعة النسوة " تنبيهاً على أن الأصل في الأفعال البناء .

(والوجه الثاني) أنهم حملوها على نظيرها ونقيضها ، فنظيرها جزء ، ونقيضها كل ، وهما معربان ، فكانت معربة ، فأعرفه تصب إن شاء الله تعالى .

الباب الثامن والخمسون

باب حروف الاستفهام

- إن قال قائل : كم حروف الاستفهام ؟ قيل : ثلاثة حروف ^(١) « الهمزة ، وأم ، وهل » وما عدا هذه الثلاثة ، فأسماء وظروف أقيمت مقامها ، فالأسماء : « من ، وما ، وكم ، وكيف » ه والظروف : « أين ، وأتى ، ومتى ، وأي حين ، وأيان » ، و « أي » يحكم عليها بما تضاف ^(٢) إليه ، فأما الهمزة وأم ، فقد بيئتاها في باب العطف ، وأما « هل » فتكون استفهاماً وتكون بمعنى « قد » قال الله عز وجل ^(٣) « هل أتى على الإنسان حين من الدهر ^(٤) » أي : « قد أتى » ثم قال الشاعر : ١٠ سائل فوارس يربوع بشدتنا أهل رأونا بسفح القف ذي الأكرم ^(٥)

(١) في (ق) : أحرف ، وفي (ظ) : حرف .

(٢) في (ظ) : يضاف .

(٣) في (ق) و (ظ) : تعالى .

(٤) سورة الإنسان (الآية الأولى) .

(٥) يربوع : أبو حبي من تميم ، ويربوع أيضاً : أبو بطن من مرة .
والسفح : عرض الجبل المضطجع أو أصله أو أسفله ، والقف : ما ارتفع من متون الأرض ، والأكمة : تل من القف ، وهو حجر واحد ، والجمع أكم . والمعنى ظاهر ، ولم أقف على القائل .

أي « قد رأونا » ، ولا يجوز أن تجعل « هل » استفهاماً ، لأن « الهمزة » للاستفهام ، وحرف الاستفهام لا يدخل على حرف الاستفهام .

فإن قيل : فلم أقامت العرب هذه الأسماء والظروف مقام حروف (١) الاستفهام ؟ قيل إنما أقاموها مقام حروف (٢) الاستفهام توسعاً في الكلام ، ولكل واحد منها موضع يختص به ، فـ « مَنْ » سؤال عمَّن يعقل ، و « ما » سؤال عمَّا لا يعقل ، و « كم » سؤال عن العدد ، و « كيف » سؤال عن الحال ، و « أين ، وأنى » سؤال عن المكان ، و « متى ، وأي حين ، وأيان » سؤال عن الزمان ، و « أيّ » يحكم عليها بما تضاف إليه ، فإنها لا تكون إلا مضافة ، ألا ترى أنك لو قلت : « مَنْ عندك ؟ » لوجب أن يقول المجيب : « زيد أو عمرو » وما (٣) أشبه ذلك ، ولو قال « فرس ، أو حمار » لم يجوز ، لأن « من » سؤال عمَّن يعقل ، لا عمَّا لا يعقل ، ١٥ وكذلك لو قلت : « أين زيد ؟ » لوجب أن تقول « في الدار أو (٤) في المسجد » وما أشبه ذلك ، فلو قال : « يوم الجمعة »

(١) في (ق) و (ظ) : حرف .

(٢) في (ق) و (ظ) : أو ما .

(٣) في (ظ) زيادة قوله : أو في السوق أو ...

لم يجز ، لأن « أين » سؤال عن المكان لا عن الزمان ،
وكذلك أيضاً لو قلت : « متى الخروج ؟ » لوجب أن تقول^(١)
« يوم الجمعة ، أو يوم السبت » وما^(٢) أشبه ذلك ، ولو قال^(٣)
« في الدار ، أو في المسجد » لم يجز ، لأن « متى » سؤال
عن الزمان لا عن المكان ، وكذلك سائرهما .

فإن قيل : فلم أقاموا هذه الكلم مقام حرف واحد ، وهي
همزة الاستفهام ، وهم يتوخون الإيجاز والاختصار في الكلام ؟
قيل : إنما فعلوا ذلك للمبالغة في طلب الإيجاز والاختصار ،
وذلك لأن هذه الكلم تشتمل على الجنس الذي يدل^(٤) عليه ،
ألا ترى أن « من » تشتمل على جميع من يعقل ، و « أين »
تشتمل على جميع الأماكن ، و « متى » تشتمل على جميع
الأزمنة ، وكذلك سائرهما ؟ فلما كانت تشتمل على هذه
الأجناس ، كان فيها فائدة ليست في الهمزة ، ألا ترى أنك
لو قلت « أزيد عندك ؟ » لجاز ألا يكون زيد^(٥) عنده ،

(١) في (ق) : يقول .

(٢) في (ق) : أو .

(٣) في (ظ) : قلت .

(٤) في (ق) : تدل .

(٥) سقطت من (ق) .

فيقول « لا » فتحتاج إلى أن تعيد السؤال ، وتعدّ شخصاً
شخصاً ، وربما لا يذكر الشخص ^(١) الذي هو عنده ، فلا يحصل
لك الجواب عن عنده ، لأنه لا يلزمه ذلك في سؤالك ،
فلهذا كان ذلك يؤدي إلى التطويل ، لأنّ استيعاب الأشخاص
مستحيل ، أتى بلفظة تشتمل على جميع من يعقل وهي « من » ،
فأقاموها مقام « الهمزة » ليلزم المسؤول الجواب عن عنده ،
وكذلك لو قلت « أفي الدار زيد ، أو في المسجد » لجاز ألا
يكون في واحد منها ، فيقول « لا » فتحتاج أيضاً أن ^(٢) تعيد
السؤال ، وتعدّ مكاناً مكاناً ، وربما لا يذكر ^(٣) ذلك المكان
الذي هو فيه ، فلا يحصل لك الجواب عن مكانه ، لأنه
لا يلزمه ذلك في سؤالك ^(٤) ، فهذا كان ذلك يؤدي إلى التطويل ،
أتى بـ « أين » لأنها تشتمل على جميع الأماكن ، ليلزم
المسؤول الجواب عن مكانه ، وكذلك لو قلت « أخرج زيد
يوم السبت » لجاز ألا يخرج في ذلك اليوم ، فتحتاج أيضاً إلى
١٥ تكرير السؤال ، وربما لا يذكر ^(٣) ذلك الوقت الذي يخرج فيه

(١) في (ق) : ذلك الشخص .

(٢) في (ق) : إلى أن .

(٣) في (ق) : تذكر .

(٤) في (ظ) : سؤاله .

فلمّا كان ذلك يؤدّي إلى التطويل أقاموا « متى » مقامها ،
لأنّها تشتمل على جميع الأزمنة ، كما تشتمل « أين » على جميع
الأمكنة ، وكذلك سائرهما فهذا المعنى من الإيجاز والاختصار
أقاموها مقام الهمزة .

- فإن قيل : فلمَ كانت مبنية ما عدا « أيا » ؟ قيل : إنّما
بنيت لأنّها تضمّنت معنى حرف الاستفهام وهو « الهمزة »
وأما « أيّ » فإنّما أعربت [وإن كانت قد تضمّنت معنى حرف
الاستفهام ^(١)] لما بيّنا في باب أسماء الصلوات قبل : فأعرفه
تصب إن شاء الله تعالى .

(١) ما بين القوسين محو في (ق) .

الباب التاسع والخمسون

باب الحكاية

إن قال قائل : لم دخلت الحكاية الكلام ؟ قيل : لأنها
تزيل الالتباس ، وتزيل ^(١) التوسع في الكلام .
فإن قيل : فهل يجوز ^(٢) الحكاية في غير الاسم العلم والكنية ؟
قيل : اختلفت ^(٣) العرب في ذلك ، فمن العرب من يجيز الحكاية
في المعارف كلها دون النكرات ، قال الشاعر ^(٤) :
سمعت : الناس ينتجعون غيثاً فقلت لصيدح انتجعي بلالا ^(٥)
فقال : « الناس » بالرفع ، كأنه يسمع ^(٦) قائلاً يقول :
١٠ الناس ينتجعون غيثاً ، فحكي الاسم مرفوعاً كما سمع . ومن

(١) في (ق) و (ظ) : وتزيد .

(٢) في (ق) و (ظ) : تجوز .

(٣) في (ظ) : اختلف .

(٤) هو ذو الرثمة ، غيلان بن عقبة وقد تقدم ذكره (ص ١٤٢) .

(٥) الانتجاع : طلب الكلأ ومساقط الغيث ، وانتجعنا فلاناً إذا أتناه

نطلب معروفه . وصيدح : اسم ناقة ذي الرثمة ولما أنشد بلال

ابن أبي بردة قوله : سمعت الناس (البيت) قال بلال : يا غلام :

فم أعطه جبل قت لصيدح . القت : الفِصْفِصَة وهي الرطبة

من علف الدواب .

(٦) في (ق) و (ظ) : سمع .

العرب من يميز الحكاية في المعرفة والنكرة ، ومن ذلك قول بعضهم ، وقد قيل له : عندي تمرتان ، فقال : « دعني من تمرتان » . وأما أهل الحجاز فيخصونها بالاسم العلم والكنية ، فيقولون إذا قال : رأيت زيداً : « من زيداً ؟ » وإذا قال : مررت بزيد : « من زيد ؟ » فيجعلون « من » في موضع رفع ٥ بالابتداء ، و « زيداً » في موضع الخبر ، ويحكون الإعراب ، وتكون الحركة قائمة مقام الرفع^(٢) التي تجب بنجر المبتدأ . وأما بنو تميم فلا يحكون ، ويقولون « من زيد » بالرفع في جميع الأحوال ، فيجعلون « من » في موضع رفع لأنه مبتدأ و « زيد »^(٣) هو الخبر ، ولا يحكون الإعراب ، وهو القياس ؛ ١٠ والذي يدل على ذلك أن أهل الحجاز يوافقون بني تميم في العطف والوصف ، فالعطف كقولك إذا قال لك القائل : رأيت زيداً : « و من زيد ؟ » ، والوصف كقولك إذا قال لك^(٤) القائل : رأيت زيداً الظريف : « من زيد الظريف ؟ » .

فإن قيل : فلم خص أهل الحجاز الحكاية بالاسم العلم ١٥

(١) في (ظ) : و « زيد » .

(٢) في (ظ) : الرفع .

(٣) في (ق) : و « زيداً » .

(٤) سقطت من (ق) و (ظ) .

والكنية ؟ قيل : لأنَّ الاسم العلم والكنية غيرا ونقلا عن
وضعها ، فلمَّا دخلها التغيير ، والتغيير ^(١) يؤنس بالتغيير .
فإن قيل : فلمَ رَفَعَ أهل الحجاز مع العطف والوصف ؟
قيل : لارتفاع اللبس .

٥ فإن قيل : فما هذه الزيادات التي تلحق « مَنْ » في الاستفهام
عن النكرة في الوقف في حالة الرفع ، والنصب ، والجر ،
والتأنيث ، والتثنية ، والجمع ، نحو : « مَنْو ، وَمَنَا ، وَمَنِي ،
وَمَنَا ، وَمَنَيْنُ ، وَمَنُون ، وَمَنِينُ ، وَمَنَةٌ ، وَمَتَانُ ،
وَمَنَتَيْنُ ، وَمَنَاتُ » هل هي إعراب أو ^(٢) لا ؟ قيل : هذه
١٠ الزيادات التي تلحق « مَنْ » من تغييرات ^(٣) الوقف ، وليست
بإعراب ، والدليل على ذلك من وجهين :

(أحدهما) أن « مَنْ » مبنية ، والمبني لا يلحقه الإعراب .
(والثاني) ^(٤) أن الإعراب يثبت في الوصل ، ويسقط في
الوقف ^(٥) ، وهذا بعكس الإعراب ، يثبت في الوقف ، ويسقط

(١) في (ق) : فالتغيير .

(٢) في (ق) : أم .

(٣) في (ظ) : تغييرات .

(٤) في (ق) و (ظ) : والوجه الثاني .

(٥) أي إنَّ الحكاية في (مَنْ) خاصة بالوقف نقول : مَنَا ،

بالوقف والإسكان وإن وصلت قلت : مَنْ يَأْهَذَا وبطلت الحكاية .

في الوصل ، فدلّ على أنّه ليس بإعراب ، وأمّا ^(١) قول الشاعر ^(٢) :
أتوا ناري فقلت ممنون أنتم فقالوا الجنُّ فقلت ^(٣) : عمواظلاما ^(٤)
فأثبتوا ^(٥) الزيادة في حال ^(٦) الوصل ، فالجواب عنه من
وجيهين :

- ٥ (أحدهما) أنّه أجرى الوصل مجرى الوقف لضرورة الشعر
وإذا كان ذلك لضرورة الشعر ^(٧) فلا يكون فيه حجة .
(والثاني ^(٨)) أنّه يجوز أن يكون من قبيلة تعرب ^(٩)

(١) في (ق) و (ظ) : فأما .

(٢) هو شمر بن الحارث الضبي كما في الدرر واللسان .

(٣) هكذا وردت في المطبوع والصحيح ما في (ق) و (ظ) : قلت .

(٤) في (ظ) : عموا صباحاً . وقد أورد صاحب اللسان للبيت رواية
أخرى هي :

أتوا ناري فقلت : ممنون ؟ قالوا مَرآة الجن ، قلت : عمواظلاما

والعنى أن الجن طرقته وقد أوقد ناراً لطعامه . والشاهد زيادة الواو

والنون على (من) في الوصل ، وكان القياس أن يقول : من أنتم ؟

وهي حالة ساذة ، وفي ذلك أقوال كثيرة للبصريين والكوفيين لا يتسع

لها المقام .

(٥) في (ق) : و (ظ) : فأثبت .

(٦) في (ق) و (ظ) : حالة .

(٧) في (ق) و (ظ) : للضرورة .

(٨) في (ظ) : والوجه الثاني .

(٩) في (ق) و (ظ) : يعربون .

« مَنْ » ، فقد حكي عن سيبويه ^(١) أنه من العرب مَنْ يقول : « ضَرَبَ مَنْ مَنَّا » كما تقول ^(٢) : « ضرب رجل رجلاً » ولم يقع الكلام في لغة من أعربها ، وإنما وقع في لغة من بناها ، و « منون » في هذه اللغة بمنزلة « قام الزيدون » .
و على كل حال فهو من القليل الشاذ الذي لا يقاس عليه .
فاعرفه تصب إن شاء الله تعالى .

(١) في (ق) و (ظ) : حكي سيبويه .

(٢) في (ق) : يقول .

الباب الستون

باب الخطاب

- إن قال قائل : ما ضابط هذا الباب ؟ قيل : أن تجعل أول كلامك للمسؤول عنه الغائب ، وآخره للمسؤول المخاطب ، فتقول إذا سألت رجلاً عن رجل قلت ^(١) « كيف ذلك الرجل » يا رجل ، وإذا سألته عن رجلين قلت « كيف ذانك الرجلان يا رجل » ، وإذا سألته عن رجال قلت « كيف أولئك الرجال يا رجل » وإذا سألت رجلاً عن امرأة قلت : « كيف تلك ^(٢) المرأة يا رجل » ، وإذا سألته عن امرأتين قلت : « كيف تانك المرأتان يا رجل » ، وإذا سألته عن نسوة قلت « كيف أولئك النسوة يا رجل » ، وإذا سألت امرأة عن امرأة قلت : « كيف تلك المرأة يا امرأة » ، وإذا سألتها عن امرأتين قلت : « كيف تانك المرأتان يا امرأة » وإذا سألتها عن نسوة قلت : « كيف أولئك النسوة يا امرأة » وإذا سألت امرأة عن رجل قلت : « كيف ذلك الرجل يا امرأة » ، وإذا سألتها

(١) سقطت من (ق) و (ظ) .

(٢) في (ظ) : تيك .

عن رجلين قلت : « كيف ذاك الرجلان يا امرأة » ، وإذا سألتها عن رجال قلت : « كيف أولئك الرجال يا امرأة » ، وإذا سألت اثنين عن امرأة قلت : « كيف تلك المرأة يا رجلان » قال الله عز وجل^(١) : « أَلَمْ أَتَّهِكُمَا عَنْ تِلْكَمَا الشَّجَرَةِ^(٢) » ، وإذا خاطبت نسوة وأشرت إلى رجل قلت : « كيف ذلكن الرجل يا نسوة » قال الله تعالى : « قَالَتْ^(٣) فَذَلِكُنَّ الَّذِينَ كُتِبَ لَهُنَّ مِنَ الدِّينِ لَمْ تُؤْمِنُنَّ فِيهِ^(٤) » وعلى هذا قياس هذا الباب .

فإن قيل : فلم قدم المشار إليه الغائب؟ قيل : عناية بالمسؤول عنه ، والكاف بعد أسماء الإشارة وهي « ذلك ، وتلك ، وأولئك »

١٠ لمجرد الخطاب ، ولا موضع لها من الإعراب لأنه لو كان لها موضع من الإعراب لكان موضعها الجرّ بالإضافة ، وذلك محال ، لأن أسماء الإشارة معارف ، والمعارف لا تضاف ، فصارت بمنزلة الكاف في « النجاء » لأن ما فيه الألف واللام لا تضاف^(٥) ، وبمنزلة الكاف في « إياك » لأنه مضمّر ، والمضمّرات كتها معارف ،

(١) في (ق) و (ظ) : تعالى .

(٢) سورة الأعراف ، (الآية : ٢٢) .

(٣) سقطت من (ظ) .

(٤) سورة يوسف ، (الآية : ٣٢) .

(٥) في (ق) : يضاف .

والمعارف لا تضاف . واللام في : « ذلك ، وتلك » زائدة ^(١) للتنبيه ، كـ « ها » في « هذا » ولهذا لا يحسن أن يقال ^(٢) : « هذلك » ولا « هاتلك » ، وأصل اللام أن تكون ساكنة . فإن قيل : فلم كسرت اللام في ذلك وحدها ؟ قيل : إنما كسرت « ذلك » ^(٣) : لوجهين :

٥ (أحدهما) أنها كسرت لالتقاء الساكنين ، لسكونها وسكون الألف قبلها .

(والثاني) أنها كسرت لئلا تلتبس بلام الملك ، ألا ترى أنك لو قلت « ذلك » بفتح اللام ، لالتبس وتوهم السامع أن المراد به أن هذا ^(٤) الشيء ملك لك ، فلمّا كان يوذي ١٠ إلى الالتباس كسرت اللام لإزالة هذا الالتباس ، وإِنما فتحت كاف الخطاب في المذكّر ، وكسرت في الموثث للفرق بينها ، والكاف في « تلكم » أيضاً للخطاب ، و « ما » التي بعدها ^(٥) علامة للتثنية ^(٦) ، وكذلك الكاف أيضاً في « أولئكم » للخطاب ،

(١) سقطت من (ظ) .

(٢) في (ظ) لا هذلك ولا ...

(٣) سقطت من (ق) و (ظ) .

(٤) سقطت من (ق) .

(٥) سقط من (ق) و (ظ) : التي بعدها .

(٦) في (ق) : للتأنيث وهو سهو .

والميم والواو المحذوفة علامة لجمع المذكر ، وكذلك الكاف أيضاً
في « أولئك » للخطاب ، والنون المشددة علامة لجمع المؤنث ؛
ومن العرب من يأتي بالكاف مفردة في التثنية والجمع على
خطاب الواحد إذا فهم المعنى ، قال الله سبحانه وتعالى « ذَلِكَ
بِمَا قَدَّمْتُمْ أُيُودِيَكُمْ ^(١) » ولم يقل « ذلكم » ، وقيل : إنما أفرد
لأنه أراد به الجمع ، [كأنه قال : إنها ^(٢) الجمع ^(٣)] والجمع
لفظه مفرد . فاعرفه تصب إن شاء الله تعالى .

(١) سورة آل عمران ، (الآية : ١٨٢) .
(٢) في (ق) : ذلك أيها الجمع وهو الصواب .
(٣) سقط من (ظ) ما بين القوسين .

الباب الحادي والستون

باب الألفات

إن قال قائل : على كم ضرباً الألفات التي تدخل أوائل
الكلمة ؟ قيل : على ضربين : همزة وصل ، وهمزة قطع ، وهمزة
الوصل هي التي يتصل ما قبلها بما بعدها في الوصل ولذلك سميت
همزة الوصل ، وهمزة القطع هي التي تقطع ما قبلها عن الاتصال
بما بعدها فلذلك ^(١) سميت همزة القطع .

فإن قيل : ففي ماذا تدخل همزة الوصل من الكلمة ؟ قيل :
في جميع أقسام الكلمة من الاسم والفعل والحرف ، أما الاسم
فتدخل منه على اسم ليس بمصدر ، وعلى اسم هو المصدر ^(٢) ،
فأما ما ليس بمصدر فـ « ابن ، وابنة ، واثنتان ، واثنتان ، واسم ،
واست ، وامرؤ ، وامرأة ، وايمين » فالهمزة ^(٣) دخلت في
أوائل هذه الكلمة عوضاً عن اللام المحذوفة منها ، ما عدا :
« امرؤ ، وامرأة ، وايمين » فأما « امرؤ ، وامرأة » فإنما
دخلت ^(٤) عليهما لأنها لما كان آخرها همزة ، والهمزة معدن

(١) في (ق) و (ظ) : ولذلك .

(٢) في (ق) و (ظ) : مصدر .

(٣) في (ق) و (ظ) : والهمزة .

(٤) في (ق) و (ظ) : أدخلت .

التغيير ، تنزلاً منزلة الاسم الذي قد حذف منه اللام ، فأدخلت
الهمزة عليهما كما أدخلت على ما حذف منه اللام . فأما « ايمن »
فهو جمع يمين ، إلا أنهم وصلوها لكثرة الاستعمال ، وقيل :
إنهم حذفوها حذفاً ، وزيدت الهمزة في أوله لئلا يبدأ بالساكن
وأما ما كان مصدراً فنحو : « انطلاق ، واقتطاع ، واحمرار ،
واحمرار ، واستخراج ، واغديدان ، واخرواط ، واسحنكك ^(١)
واسلنقاء ، واحرنجام ، واسبطار » وما أشبه ذلك . وأما الفعل
فتدخل همزة الوصل منه على أفعال هذه المصادر نحو :
« انطلق ، واقتطع ، واحمر ، واحمر ، واستخرج ، واغدودن ^(٢)
واخروط ^(٣) ، واسحنكك ^(٤) ، واسلنق ^(٥) ، واحرنجم ^(٦) ،
واسبطر ^(٧) » ونحو ذلك ^(٨) ، وإنما دخلت همزة الوصل في أوائل

(١) سقطت من (ظ) .

(٢) اغدودن النبت ، إذا اخضر حتى يضرب إلى السواد من شدة ريته .

(٣) اخروط بهم الطريق والسفر : امتد .

(٤) اسحنكك الليل : إذا اشتدت ظلمته .

(٥) في (ظ) : واستلقى . والاستلقاء على الفقا ، وكل شيء

كان فيه كالانبطاح ففيه استلقاء .

(٦) حرجت الإبل فأحرنجبت : إذا رددتها ، فارتدت بعضها على بعض ،
واجتمعت .

(٧) اسبطرت (الجمال) في سيرها : أسرع وامتدت .

(٨) في (ق) و (ظ) : وما أشبه ذلك .

هذه الأفعال ومصادرهما ، لثلاثاً يبتدأ بالساكن ، وكذلك أيضاً تدخل همزة الوصل على أمثلة الأمر من الفعل الذي يسكن فيه ما بعد حرف المضارعة ، نحو : « ادخل ، وأضرب ، وأسمع » لثلاثاً يبتدأ بالساكن . وأما الحرف فلا تدخل همزة الوصل منه إلا على حرف واحد ، وهي لام التعريف ، نحو : « الرجل ، والغلام » وما أشبه ذلك في قول سيبويه للعلّة التي ذكرناها . وأما الخليل فذهب إلى أن الألف واللام زيدتا معاً للتعريف ، إلا أنهم جعلوا الهمزة همزة وصل لكثرة الاستعمال ، [وقد ذكرناه مستوفى في كتاب « الألف واللام »]^(١) .

فإن قيل : فلمَ فتحت الهمزة مع لام التعريف ، وألف ١٥ « ائمن » ؟ قيل : أما الهمزة مع لام التعريف فتحت لثلاثة أوجه : (أحدها)^(٢) أن الهمزة لما دخلت على لام التعريف وهي حرف ، أرادوا أن يجعلوها مخالفةً للهمزة التي تدخل على الاسم والفعل .

(والوجه الثاني) [أن الحرف أثقل ، فاختراروا له الفتحة ١٥ لأنه أخف الحركات .

(والوجه الثالث)]^(٣) أن الهمزة مع لام التعريف يكثر

(١) سقط من (ق) و (ظ) ما بين القوسين .

(٢) في (ق) و (ظ) : الوجه الأول .

(٣) سقط من (ظ) ما بين القوسين .

دورها في الكلام ، فاختاروا لها أخف الحركات وهو الفتح .
وأما همزة « ايمن » فإنما بنيت على الفتح لوجهين :

(أحدهما) أن الأصل فيها أن تكون همزة قطع مفتوحة ،
فإذا وصلت لكثرة الاستعمال ، بقيت حركتها على ما كانت عليه .
(والثاني) أنها فتحت لأن هذا الاسم ناب^(١) عن حرف

القسم وهو « الواو » فلما ناب عن الحرف شبهه بالحرف وهو لام
التعريف ، فوجب أن تفتح همزته كما فتحت مع لام التعريف .

فإن قيل : فلمَ ضُمَّتْ همزة في نحو « أدخل » وكسرت
في نحو « اضرب » وما أشبه ذلك ؟ قيل : اختلف النحويون

في ذلك ، فذهب البصريون إلى أن الأصل في هذه الهمزة
الكسر ، وإنما ضُمَّتْ في نحو : « أدخل » وما أشبه ذلك ،

لأن الخروج من كسر إلى ضم مستثقل ، ولهذا ليس في كلام
العرب شيء على وزن « فَعُل » . وذهب الكوفيون إلى أن

همزة الوصل مبنية على ثالث المستقبل ، فإن كان مكسوراً
كسرت ، وإن كان مضموماً ضُمَّتْ . وما عدا ما ذكرناه في

همزة الوصل فهو همزة قطع ، لأن همزة القطع ليس لها أصل
يحصرها ، غير أننا نذكر بينهما فرقاً على جهة التقريب فنقول :

(١) في (ق) قد ثابت .

نفرق^(١) بين همزة الوصل وهمزة القطع في الأسماء بالتصغير ،
فإن ثبتت بالتصغير فهي همزة قطع ، وإن سقطت فهي همزة
وصل ، نحو همزة : « أب ، وابن » فالهمزة في « أب » همزة قطع ،
لأنها تثبت في التصغير ، لأنك تقول في تصغيره : « أبي » ،
والهمزة في « ابن » همزة وصل لأنها تسقط^(٢) في التصغير ،
لأنك تقول في تصغيره « بني » . ونفرق بين همزة الوصل
وهمزة القطع في الأفعال ، بأن يكون^(٣) ياء المضارعة^(٤) منه
مفتوحة ، أو مضمومة ، فإن كانت مفتوحة فهي همزة وصل ،
نحو ما قدّمناه ، وإن كانت مضمومة فهي همزة قطع نحو :
« أجمل ، وأحسن » وما أشبه ذلك ، لأنك تقول في المضارع^(٥)
« يُجمل ، ويُحسن » وما أشبه ذلك ، وهمزة مصدره أيضاً همزة
قطع كالفعل ، وإتما كسرت من « إجمال » ونحوه لثلا يلتبس^(٦)
بالجمع ، فإنهم لو قالوا : « أجمل أجالا » بفتح الهمزة في المصدر ،

(١) في (ق) : يفرق .

(٢) في (ظ) : سقطت .

(٣) في (ق) : تكون .

(٤) في (ق) و (ظ) : المضارع .

(٥) في (ق) و (ظ) : منه .

(٦) في (ق) : تلتبس .

لالتبس يجمع « جمل » فلمّا كان ذلك يؤدّي إلى اللبس ، كسروا
الهمزة لإزالة اللبس .

فإن قيل : فلم فتحو حرف المضارعة في ^(١) الثلاثي ، وضمّوه
من ^(٢) الرباعي ؟ قيل : لأن الثلاثي أكثر من الرباعي ، والفتحة
• أخفّ من الضمّة ، فأعطوا الأكثر الأخفّ ، والأقلّ الأثقل
ليعادلوا بينهما .

فإن قيل : فالخماسي والسداسي أقل من الرباعي فهلاّ وجب
ضمّه ؟ قيل : إنّما وجب فتحه لوجهين : النقل ^(٣) من ^(٤) الثلاثي
أكثر من الرباعي ، فلمّا وجب الحمل على أحدهما ، كان الحمل
١٠ على الأكثر أولى من الحمل على الأقلّ .

(والثاني) أن الخماسي والسداسي ثقلان لكثرة حروفهما ،
فلو بنوهما على الضمّ ، لأدّى ذلك إلى أن يجمعوا بين كثرة
الحروف ، وثقل الضمّ ، وذلك لا يجوز ، فأعطوها ^(٥) أخفّ

(١) في (ق) و (ظ) : من .

(٢) في (ظ) : في .

(٣) في (ق) و (ظ) : أحدهما أن النقل ...

(٤) في (ظ) : في .

(٥) في (ظ) : فأعطوه .

الحركات وهو الفتح ، وعلى^(١) أن بعض العرب يضم حروف^(٢)
المضارعة منها فيقول : « ينطلق ، ويستخرج » يضم حرف
المضارعة ، حملاً على الرباعي . فاعرفه تصب إن شاء الله تعالى .

(١) في (ق) و (ظ) : على .

(٢) في (ق) و (ظ) : حرف .

الباب الثاني والستون

باب الإمالة

إن قال قائل : ما الإمالة ؟ قيل : أن تنحو بالفتحة نحو الكسرة ، وبالألف نحو الياء .

٥ فإن قيل : فلم أدخلت^(١) الإمالة الكلام ؟ قيل : طلباً للتشاكل ، لئلا تختلف الأصوات فتتأخر ، وهي تختص بلغة أهل الحجاز ومن جاورهم من بني تميم وغيرهم ، وهي فرع على التفضيم ، والتفضيم هو الأصل ، بدليل أن الإمالة تفتقر إلى أسباب توجبها ، وليس التفضيم كذلك .

١٠ فإن قيل : فما الأسباب التي توجب الإمالة ؟ قيل : هي الكسرة في اللفظ ، أو كسرة تعرض للحرف في بعض المواضع ، [أو الياء الموجودة في اللفظ ، أو لأن الألف منقلبة عن الياء ، أو لأن الألف تنزل^(٢) منزلة المنقلبة عن الياء ، أو إمالة لإمالة ، فهذه ستة أسباب توجب الإمالة ، فأما الإمالة للكسرة في اللفظ فنحو قولهم في : « عالم : عالم » وفي « سالم : سالم » ،

(١) في (ق) : دخلت .

(٢) في (ق) : تنزل .

وأما الإيمالة للكسرة^(١) بشيء، يعرض للحرف في بعض المواضع [^(٢) فنحو قولهم في « خَاف : خِاف » فأمالوا لأن الخاء تكسر في « يَخْفَتُ » ، وأما الإيمالة للياء فنحو قولهم في « شَيْبَان : شَيْبَان » وفي « غِيلَان : غَيْلَان » ، وأما الإيمالة لأن الألف تنقلب^(٣) من الياء فنحو قولهم في « رَحَى : رَحَى » وفي « رَمَى : رَمَى » وأما الإيمالة لأن الألف تنزل^(٤) منزلة المنقلبة عن الياء فنحو قولهم^(٥) « حُبَارَى^(٦) : حُبَارَى » وفي « سَكَارَى : سَكَارَى » وأما الإيمالة للإيمالة فنحو « رأيت عميادا ، وقرأت كتابا » .

فإن قيل : فما يمنع من الإيمالة ؟ قيل : حروف الاستعلاء ١٠ والإطباق ، وهي « الصاد ، والضاد ، والطاء ، والظاء ، والغين ، والحاء ، والقاف » ، فهذه سبعة أحرف تمنع الإيمالة .
فإن قيل : فلمَ منعت هذه الأحرف الإيمالة ؟ قيل :

-
- (١) في (ق) : لكسرة تعرض للحرف .
 - (٢) سقط من (ظ) ما بين القوسين .
 - (٣) في (ق) و (ظ) : منقلبة .
 - (٤) في (ق) : تنزل .
 - (٥) في (ق) و (ظ) : في .
 - (٦) الحُبَارَى : طائر معروف وهو على شكل الاوزة والجمع : حباير وحُبَارِيَات .

لأن هذه الحروف^(١) تستعلي وتتصل بالحنك الأعلى فتجذب الألف إلى الفتح ، وتمنمه^(٢) من التسفل بالإمالة .

فإن قيل : فلمَ إذا وقعت بعد الألف مكسورةً منعت الإمالة ، وإذا وقعت مكسورة قبلها لم تمنع^(٣) ؟ قيل : إنما منعت من الإمالة إذا وقعت مكسورة بعد الألف لأنه يؤدي إلى التصعُّد بعد الانحدار ، لأن الإمالة تقتضي الانحدار ، وهذه الحروف تقتضي التصعُّد ، فلو أملت^(٤) وهنا لأدَّى ذلك إلى التصعُّد بعد الانحدار ، وذلك صعب ثقيل ، فلذلك^(٥) منعت من الإمالة ، بخلاف ما إذا وقعت مكسورة قبل الألف ، فإنه لا يؤدي إلى ذلك ، فإنك إذا أتيت بالمستعلي مكسوراً أضعفت استعلاؤه ، ثم إذا أملت انحدرت بعد تصعُّد ، والانحدار بعد التصعُّد سهل خفيف ، فبان الفرق بينها .

فإن قيل : فهلاً جازت الإمالة إذا وقعت قبل الألف مفتوحة في نحو : « صامت » وذلك انحدار بعد تصعُّد ؟ قيل : لأن الحرف المستعلي مفتوح ، والحرف المستعلي إذا كان مفتوحاً

(١) في (ق) و (ظ) : الأحرف .

(٢) في (ق) : وتمنمها .

(٣) في (ق) : الإمالة .

(٤) في (ق) و (ظ) : أميلت .

(٥) في (ق) و (ظ) : فلهذا .

زاد استعلاءً فامتنت الإمالة ، بخلاف ما إذا كان مكسوراً ،
لأن الكسرة تضعف استعلاءه ، فصارت سالماً إلى جواز الإمالة ،
ولم يكن جواز الإمالة هناك لأنه انحدار بعد تصعد فقط ،
وإنما كان كذلك ^(١) ، لأن الكسرة ضعفت استعلاءه ، لأنه ^(٢)
انحدار بعد تصعد ؛ فباعتبار هذين الوصفين جازت الإمالة ههنا ،
فإن ^(٣) وجد أحدهما ، وهو كونه انحداراً بعد تصعد ، فلم يوجد
الآخر وهو تضعيف حرف الاستعلاء بالكسرة ^(٤) التي هي سلم
إلى جواز الإمالة ، فالإمالة في ضرب المثال مع الكسرة ،
بمنزلة النزول من موضع عالٍ بدرجةٍ أو سلم ، والإمالة مع غير
الكسرة ، بمنزلة النزول من موضع عالٍ بغير درجة ^(٥) أو سلم ،
فبان الفرق بينهما .

فإن قيل : فلم إذا كانت الراء مفتوحة أو مضمومة منعت
من الإمالة ، وإذا كانت مكسورة وجبت ^(٦) الإمالة ؟ قيل :
لأن الراء حرف تكرير . فإذا كانت مفتوحة أو مضمومة

(١) سقطت من (ق) و (ظ) .

(٢) في (ق) و (ظ) : ولأنه .

(٣) في (ق) و (ظ) وإن .

(٤) في (ظ) : فالكسرة .

(٥) في (ق) و (ظ) : من غير .

(٦) في (ق) و (ظ) : أوجبت .

فكأنه^(١) اجتمع فيها فتحتان أو ضمّتان ، فذلك منعت الإمالة ،
وأما إذا كانت مكسورة ، فكأنه قد اجتمع فيها كسرتان
فلذلك أوجبت الإمالة .

فإن قيل : فلم غلبت الراء المكسورة حرف الاستعلاء
نحو^(٢) : « طارد » والراء المفتوحة نحو^(٣) : « دار القرار » وما
أشبه ذلك ؟ قيل : إنما غلبت الإمالة للراء المكسورة مع
الحرف المستعلي ، لأن الكسرة في الراء اكتسبت^(٤) تكريراً
فقويت ، لأن الحركة تقوى بقوة الحرف الذي يتحملها ،
فصارت الكسرة فيها بمنزلة كسرتين ، فغلبت بتسفلها تصعد
المستعلي ، وكما غلبت الراء المكسورة الحرف المستعلي ، فكذلك
الراء المفتوحة المشبهة به .

فإن قيل : فلم لم تدخل الإمالة في الحرف^(٤) ؟ قيل :
لأن الإمالة ضرب من التصرف ، أو لتدلّ الألف على أن
أصلها يا ، والحروف لا تتصرف ، ولا تكون ألفتها منقلبة
عن يا ولا واو .

(١) في (ق) و (ظ) : قد اجتمع .

(٢) في (ق) و (ظ) : في نحو .

(٣) في (ق) و (ظ) : اكتسبت .

(٤) في (ق) : الحروف .

فإن قيل : فلم جازت الإمالة في : « بلي ، ويا في النداء » ؟
قيل : أما « بلي » فإنما أميلت لأنها أغنت غناء الجملة ، وأما
« يا » في النداء فإنما أميلت لأنها قامت مقام الفعل ، فجازت
إمالتها كالفعل ، فأعرفه تصبب إن شاء الله تعالى .

الباب الثالث والستون

باب الوقف

- إن قال قائل: على كم وجهاً يكون الوقف؟ قيل: على خمسة أوجه:
- (السكون) وهو حذف الحركة والتنوين.
 - (والإشمام) وهو أن تضم شفتيك من غير^(١) صوت، وهذا يدركه البصير دون الضير.
 - (والروم) وهو^(٢) أن تشير إلى الحركة بصوت ضعيف، وهذا يدركه البصير والضير.
 - (والتشديد) وهو^(٣) أن تشدد الحرف الأخير نحو: «هذا ١٠ عمر»، وهذا خالد.
 - (والإتباع) وهو أن تحرك ما قبل الحرف الأخير إذا كان ساكناً حركة الحرف الأخير في الرفع والجر، نحو: «هذا بَكْرٌ ومردت بَيْكِرٌ».
- فإن قيل: فلم خصوا الوقف بهذه الوجوه الخمسة؟ قيل: أما
- ١٥ السكون فلأن راحة المتكلم ينبغي أن تكون عند الفراغ

(١) سقطت من (ظ)

(٢) في (ظ): هو

- من الكلمة ، والوقف عليها ، والراحة في السكون لا في الحركة ^(١) .
فإن قيل : فلمَ أبدلوا من التنوين ألفاً في حال النصب ،
ولم يبدلوا من التنوين واواً في حال ^(٢) الرفع ، ولا ياء في حال ^(٣)
الجرّ ؟ قيل : لوجهين :
- ٥ (أحدهما) إنّما أبدلوا من التنوين ألفاً في حال النصب .
لخفة الفتحة ، بخلاف الرفع والجرّ ، فإنّ الضمّة والكسرة ثقيلتان .
(والوجه الثاني) أنّهم لو أبدلوا من التنوين واواً في حالة
الرفع لكان ذلك يؤدّي إلى أن يكون اسم متمكّن في آخره
واو قبلها ضمة ، وليس في كلام العرب اسم متمكّن في آخره
واو قبلها ضمة . ولو أبدلوا من التنوين ياء في حالة الجرّ ،
١٠ لكان ذلك يؤدّي إلى أن تلتبس بياء المتكّم ، فلذلك لم يبدلوا منه
ياء . على أنه من العرب من يبدل في حالة الرفع واواً ، وفي
حالة الجرّ ياء ، ومنهم من لا يبدل في حالة النصب ألفاً ، كما
لا يبدل في حالة الرفع واواً ، ولا في حالة الجرّ ياء ، وهي
لغة ^(٤) قليلة ؛ وأجود اللغات الإبدال في حال ^(٤) النصب ، وترك
الإبدال في حال ^(٤) الرفع والجرّ على ما بيّنا . وأمّا (الإشمام) ^(٥)

(١) في (ق) و (ظ) : بالسكون لا بالحركة .

(٢) في (ق) : حالة .

(٣) في (ق) : لغية .

(٤) في (ق) و (ظ) : حالة .

(٥) في (ظ) : والإشمام .

فالمراد به أن تبين أن لهذه الكلمة أصل^(١) حركة في حال الوصل ، وكذلك « الروم والتشديد » .

فإن قيل : فلمَ لم يجز الإشمام في حال^(٢) الجرّ ؟ قيل : لأنه يؤدي الى تشويه الحلق^(٣) ، وأما الإبتاع فلأنه لما وجب التحريك لالتقاء الساكنين ، اختاروا لها^(٤) الضمّة في حالة الرفع ، لأنها الحركة التي كانت في حالة الوصل ، وكانت^(٥) أولى من غيرها ، قال الشاعر^(٦) :

« أنا ابن ماوية إذ جدّ التقرُّ »

(١) في (ق) و (ظ) : حال .

(٢) في (ق) و (ظ) : حالة .

(٣) في (ق) : الحلقة .

(٤) سقطت من (ق) و (ظ) .

(٥) في (ق) : فكانت .

(٦) هو عبد الله بن ماوية الطائي ، على قول ، وماوية : اسم أمته ، ونسبه الصاغاني لفدكي بن عبد الله المتقري ، وعزاه سيبويه لبعض السعديين ، وقام البيت :

« وجاءت الخيل أثابي زمر »

وهو من شواهد سيبويه ، قال الأعم : الشاهد فيه إلقاء حركة الراء على القاف للوقف ، والتقرُّ : صوت يسكن به الفرس عند احتماؤه وشدة حركته . أي : أنا الشجاع البطل إذا احتمت الخيل عند اشتداد الحرب و : أثابي : جماعات جمع أثية .

وكذلك حكم الكسرة في قول الآخر^(١) :
أرتني حجلاً على ساقها فهش فوادي لذاك الحجل
بكسر الحاء والجيم .

فإن قيل : فهلاً جاز ذلك في حالة النصب كما جاز في حالة
الرفع والجر ؟ قيل : لأن حرف الإعراب تلزمه الحركة إذا
كان منوناً في حالة النصب ، نحو^(٢) : « رأيت بكراً » ولا
تلزمه في حالة الرفع والجر .

فإن قيل : فهلاً جاز في ما لم يكن فيه تنوين نحو قولك :
« رأيت البكر » ؟ قيل : حملاً على ما فيه التنوين ، لأن
الأصل هو التنكير .

فإن قيل : فهلاً جاز أن يقال : « هذا عدل » بضم الدال ،
و « مررت بالبير » بكسر السين في الوقف ، كما جاز : « هذا
بكر » ، و « مررت ببكر » ؟ قيل : لأنهم لو قالوا : « هذا
عدل » بضم الدال لأدّى ذلك إلى إثبات ما لا نظير له في كلامهم ،
لأنه ليس في كلامهم شيء على وزن « فعل » فلهذا كان ذلك
يؤدي إلى إثبات ما لا نظير له في كلامهم عدلوا عن الضم إلى

(١) قال ابن رشيقي في العدة : وأنشد أبو العباس ثعلب : ارتني حجلاً
والحجل : الخلل . ولم أقف على قائله .

(٢) في (ق) و (ظ) : نحو قولك .

الكسر ، كما قالوا في جمع « حقو : أحق^(١) ، وجرو : أجر^(٢) ،
 وقلنسوة : قلنس^(٣) وقالوا^(٤) : « هذا عدلٌ » بكسر الـدال ،
 لأنَّ له نظيراً^(٥) في كلامهم ، نحو : « إبل ، وإِطل^(٦) » ، ولم
 يقولوا : « مررت بالـبُسر » بكسر الـسين^(٧) لأنَّه ليس في الأسماء
 شيء على وزن « فـعل » إلا « دُئِلَ » وهو^(٨) اسم دويبة ،
 و « رُئِمَ » اسم للسنَّة^(٩) ، وهما فعلان نقلا إلى الاسمية ، وحكى

(١) الحِقْو والحَقْو : الحصر ومشد الإزار من الجنب ، والجمع : أحقِّ ،
 وأحقاء ، وحقي ، وحقاء .

(٢) الجرو والجروة : الصغير من كل شيء حتى من الخنظل والبطيخ
 والقناء والجمع : أجر ، والجرو ، والجرو ، والجرو صغار
 الكلب والأسد والسباع والجمع : أجر ، وأجراء ، وجراء .

(٣) القلنسوة ، والقلنساء ، والقلنسوة من ملابس الرأس وجمعها :
 قلانس وقلاس وقلنس .

(٤) في (ق) و (ظ) : فقالوا .

(٥) في (ظ) : نظير ، وهو سهو .

(٦) الإِطل والإِطل : الخاصرة كلها ، وقيل منقطع الأضلاع من رأس
 الورك .

(٧) سقط من (ظ) : بكسر الـسين . والبُسر : الثمر قبل أن يوطب
 لغضاضته ، واحده : بُسرة .

(٨) سقطت من (ق) .

(٩) في (ق) و (ظ) : لسه . والرئِم ، والسنَّة ، والسنَّة : الاست .

بعضهم « وُعِل » ، فلمَّا كان ذلك يوؤدي إلى إثبات ما لا نظير له في كلامهم رفضوه وعدلوا عن الكسر إلى الضم ، فقالوا : « مررت بالبدسر^(١) » لأنَّ له نظيراً^(٢) في كلامهم نحو : « طُنُب^(٣) » ، وحرُض^(٤) . فاعرفه تصبب إن شاء الله تعالى .

-
- (١) في (ق) و (ظ) : بكسر السين .
(٢) في (ظ) : نظير ، وهو سهو .
(٣) الطنب (بضم النون وسكونها) جبل الحباء والسرادق ونحوهما .
(٤) في (ظ) زيادة قوله : للأسنان ، ولعله تصحيف فالحرُض من الحمض ، وقيل هو الأسنان تغسل به الأيدي .
م (٢٧)

الباب الرابع والستون

باب الإدغام

إن قال قائل : ما الإدغام ؟ قيل : أن تصل حرفاً بحرف مثله من غير أن تفصل بينهما بحركةٍ أو وقف فينبو اللسان عنها نبوةً واحدة .

فإن قيل : فعلى كم ضرباً الإدغام ؟ قيل : على ضربين : إدغام حرف في مثله من غير قلب ، وإدغام حرف في مقاربه بعد القلب . فأما إدغام الحرف في مثله فنحو : « شدّ ، وردّ » وكان ^(١) الأصل فيه « شدد ، وردد » إلا أنه لما اجتمع حرفان متحرّكان من جنس واحد ، سكنوا الأول منها ، وأدغموه في الثاني ، وحكم المضارع في الإدغام حكم الماضي ، نحو : « يشدّ ، ويردّ » وما أشبه ذلك . وأما إدغام الحرف في مقاربه فهو أن تبدل أحدهما من جنس الآخر ، وتدغمه في الثاني ^(٢) نحو : « الحق كندة ^(٣) ، وانهاك ^(٤) قطنا ، واسلخ غنمك ،

(١) في (ق) و (ظ) : والأصل .

(٢) في (ق) و (ظ) : فيه .

(٣) في (ق) و (ظ) : كلدة . وكندة : أبو قبيلة من العرب .

وكلدة (في ق و ظ) : الأرض الصلبة .

(٤) نَهَكَ الثوب : بالغ في غسله ، ولَبَسَهُ حتى حَلَقَ .

وادمغ^(١) خلفاً^(٢) » وما أشبه ذلك ، غير أنه لا طريق إلى معرفة تقارب الحروف إلا بعد معرفتها ومعرفتها ومخارجها وأقسامها ، وهي تسعة وعشرون حرفاً ، وهي معروفة ، وقد تبلغ خمسة وثلاثين حرفاً بحروف مستحسنة ، وهي النون الخفيفة ، وهمزة بين بين ، والألف الممالة ، وألف التفخيم وهي التي ينحى بها نحو الواو ،^٥ نحو : « الصلوة » ، والصاد كالزاء^(٣) ، والسين^(٤) كالجيم ، وتبلغ نيماً وأربعين حرفاً بحروف غير مستحسنة ، وهي القاف التي بين القاف والكاف ، والكاف التي بين الجيم والكاف ، والجيم التي كالكاف ، والجيم التي كالشين ، والصاد^(٥) التي كالسين ، والطاء التي كالتاء ، [والطاء التي كالتاء]^(٦) ، والباء^{١٠} التي كالفاء ، وحكى أبو بكر^(٧) بأن الضاد الضعيفة المبدلة من التاء^(٨) وحكى أن منهم من يقول في : « ائرد^(٩) : اضرده . ومخارجها ستة عشر مخرجاً :

-
- (١) دَمَغَه : أصاب دماغه ، ودمغته الشمس : آلت دماغه .
(٢) في (ق) : خلفاً والحلَف : نقيض قدام ، والحلَف : الظهر .
(٣) في (ق) و (ظ) : كالزاي .
(٤) في (ق) والشين .
(٥) في (ظ) : والصاد .
(٦) سقط من (ق) ما بين القوسين .
(٧) في (ق) : أبو بكر بن مبرمان الضاد . وفي (ظ) أبو بكر مبرمان الصاد .
(٨) في (ق) و (ظ) : التاء .
(٩) الترد : الفتة ، والتريد والتريدة : ماقت من الخبز .

(فالأول) للهمزة ، والألف ، والهاء ، وهو من أقصى
الحلق مما يلي الصدر .

(والثاني) للعين والحاء ، وهو من وسط الحلق .

(والثالث) للعين والحاء ، وهو من أدنى الحلق مما يلي الفم .

(والرابع) للقاف ، وهو من أقصى اللسان وما فوقه من الحنك .

(والخامس) للكاف ، وهو أسفل من ذلك وأقرب إلى

مقدم الفم .

(والسادس) للجيم ، والشين ، والياء ، وهو من وسط اللسان ،

بينه وبين الحنك الأعلى .

(والسابع) للضاد ، وهو من أول حافة اللسان وما يليها

من الأضراس ، وهي ^(١) من الجانب الأيسر أسهل .

(والثامن) للام ، وهو من أدنى حافة اللسان إلى منتهى طرفه .

(والتاسع) للنون ، وهو من فوق ذلك ، فويق الثنايا ^(٢) .

(والعاشر) للراء ، وهو من مخرج النون إلا أنّ الراء

١٥ أدخل بطرف اللسان في الفم ، ولها تكرير في مخرجها .

(١) سقطت من (ظ) .

(٢) الثنايا : جمع ثنّية ، وهي من الأضراس : أول ما في الفم ، وثنايا
الإنسان في فمه : الأربع التي في مقدّم فيه : ثنتان من فوق
وثنان من أسفل .

(والخادي عشر) للطاء ، والتاء ، والذال ^(١) ، وهو من بين طرف اللسان وأصول الثنايا العليا ^(٢) .

(والثاني عشر) للصاد ، والسين ، والزاء ^(٣) ، وهو من ^(٤) طرف اللسان وفويق الثنايا السفلى ، وتسمى هذه الحروف الثلاثة حروف الصفير .

(والثالث عشر) للثاء ، والذال ، والطاء ، وهو ^(٥) من بين طرف اللسان ، وأطراف الثنايا العليا ^(٢) .

(والرابع عشر) للفاء ، وهو من باطن الشفة السفلى وأطراف الثنايا العليا ^(٢) .

١٠ (والخامس عشر) للباء ، والميم ، والواو ، وهو من بين الشفتين .
(والسادس عشر) للنون الخفيفة ، وهو من الحياشيم ، ولا عمل للسان فيها ، فهذه مخارج الحروف ، وهي تنقسم إلى المهموسة والمجهورة ، والمذقة ^(٦) والمصمتة ، والشديدة والرخوة ، وما بين

(١) في (ظ) : والذال والتاء .

(٢) في (ق) و (ظ) : العلى .

(٣) في (ق) و (ظ) : الزاي .

(٤) في (ق) و (ظ) : من بين .

(٥) في (ظ) : وهي .

(٦) ذَلَّتْ كُلُّ شَيْءٍ وَذَوَلَّتْهُ : طَرَفُهُ . وَالْمُصَمِّتَةُ : أَيِ صُمَّتْ عَنْهَا أَنْ يُبْنَى مِنْهَا كَلِمَةٌ رُبَاعِيَّةٌ أَوْ خَماسِيَّةٌ مَعْرَاةٌ مِنْ حُرُوفِ الذَّلَاقَةِ السِّتَةِ الْمَذْكُورَةِ .

الشديدة والرخوة ، والمطبقة والمفتوحة ، والمستعملة والمنخفضة ،
والمعتلة . فالمهموسة ^(١) عشرة أحرف : الهاء ، والحاء ، والخاء ،
والكاف ، والسين ، والشين ، والصاد ، والتاء ، والثاء ، والفاء ،
ويجمعها قولك ^(٢) : « سَتَشْحُكُكَ ^(٣) خَصَفَهُ ^(٤) » ؛ والمجھورة ، ما عدا
هذه العشرة وهي تسعة عشر حرفاً ، ويجمعها : « مدّ غطاءً ^(٥)
وجعظ ^(٦) » وقل ندّ ضيزن ^(٧) . والمذلقة ستة أحرف : « اللام
والنون ، والراء ، والميم ، والباء ، والفاء ^(٨) » ويجمعها : « فرّ
من لبّ ^(٩) » والمصمتة ما عدا هذه الستة . والشديدة ثمانية
أحرف ، ويجمعها : « أَجَدَّتْ طَبَقَكَ » ، وكذلك ما بين

(١) في (ظ) : والمهموسة .

(٢) سقط من (ق) و (ظ) : قولك .

(٣) قال الليث : بلغنا أن منحياً كلمة سريانية . وفي الحديث : « هلمي

المدية فاشحنيها بججر » ، أي حدّثها وستّيتها ، ويقال بالذال .

(٤) الحَصَفَةُ : قطعة مما يُخَصَفُ به النعل .

(٥) في (ق) و (ظ) : غطاء جعظ .

(٦) الجعظري : التكبير الجافي عن الموعظة .

(٧) الضيّون : الشريك .

(٨) في (ظ) : والفاء .

(٩) لبّ كل شيء : نفسه وحقيقته .

- الشديدة والرخوة ثمانية أيضاً^(١) يجمعها قولك^(٢) : « نوري لامع » ،
والرخوة ما عداها . والمطبقة أربعة أحرف : الصاد ، والضاد ،
والطاء ، والظاء ، ، والمفتوحة ما عدا هذه الأربعة . والمستعلية
سبعة أحرف ، أربعة منها هي التي ذكرنا أنها مطبقة ، والثلاثة
الأخر : « القاف ، والغين ، والحاء » ، والمنخفضة ما عدا هذه
السبعة . والمعتلة^(٣) أربعة أحرف : « الهمزة ، وحروف المد واللين ،
وهي الألف ، والياء ، والواو » . ومعنى المهموسة أنها حروف
أضعف الاعتماد في موضعها^(٤) فجرى النفس معها فأخفاها ، والهمس
الصوت الخفي ، فلذلك سميت مهموسة . ومعنى المجهورة أنها
حروف أشبع الاعتماد في موضعها ، فنعت النفس أن يجري معها ،
فخرجت ظاهرة ، والجهر هو الإظهار ، ولذلك سميت مجهورة .
ومعنى المذلقة أنها حروف لها فضل اعتماد على ذلق اللسان وهو
طرفه ، ولذلك سميت مذلقة . ومعنى المصمتة أنها حروف ليس
لها ذلك الاعتماد على ذلق اللسان ، وأصممت بأن^(٥) تختص بالبناء
إذا كانت الكامة رباعية أو خماسية ، ولذلك سميت مصمتة . ١٥

(١) في (ق) و (ظ) : ثمانية أحرف أيضاً .

(٢) سقطت من : (ق) و (ظ) كلمة : قولك . وفي (ق) : ويجمعها .

(٣) في (ظ) : المعتلة .

(٤) في (ق) : عليها في موضعها ؛ وفي (ظ) : مواضعها .

(٥) في (ق) : أن .

ومعنى الشديدة أنها حروف صلبة لا يجري فيها الصوت ، فلذلك ^(١) سميت شديدة . ومعنى الرخوة أنها حروف ضعيفة يجري فيها الصوت فلذلك ^(١) سميت رخوة . ومعنى ما بين الشديدة والرخوة أنها حروف لا مفرطة في الصلابة ، ولا ظاهرة للضعف ^(٢) ، بل هي في اعتدال بينهما ، ولذلك كانت بين الشديدة والرخوة .
ومعنى المطبقة أنها حروف يرتفع بها اللسان إلى الحنك الأعلى فينطبق عليها ، فتصير محصورة ، ولذلك سميت مطبقة ، ومعنى المفتوحة أنها حروف لا يرتفع اللسان بها إلى الحنك الأعلى ، فينفتح عنها ، ولذلك سميت مفتوحة . ومعنى المستعلية أنها حروف ^(٣) تستعلي إلى الحنك الأعلى ، ولذلك سميت مستعلية .
ومعنى المنخفضة عكس ذلك . ومعنى المعتلة أنها حروف تتغير بانقلاب بعضها إلى بعض بالعلل الموجبة لذلك ^(٤) ، ولذلك سميت معتلة ، وسميت الألف ، والياء ، والواو ، حروف المد واللين ، أما المد فلأن الصوت يمتدُّ بها ، وأما اللين فلأنها لانت في مخرجها واتسعت ، وأوسعن مخرجاً الألف ، ويسمى ^(٥) « الهاوي » لهويته في الحلق .

فهذا ما أردنا أن نذكره من معرفة مخارج الحروف وأقسامها

(١) في (ق) و (ظ) : ولذلك .

(٢) في (ق) و (ظ) : الضعف .

(٣) سقطت من (ق) و (ظ) .

(٤) سقطت من (ق) و (ظ) .

(٥) في (ظ) : وتسمى .

التي تعرف ^(١) بها تقارب الحروف بعضها من بعض .
فإن قيل : فلمَ جاز أن تدغم الباء في الميم لتقاربهما ، ولا
يجوز أن تدغم الميم في الباء ؟ قيل : إنما لم يجوز أن تدغم الميم
في الباء ، نحو : « أكرم بكرأ » كما يجوز أن تدغم الباء في
الميم ^(٢) « اصحب مطراً » إلا أن ^(٣) الميم فيها زيادة صوت وهي
الغنة ، فلو أدغمت في الباء لذهبت الغنة التي فيها ، بخلاف
الباء فإنه ليس فيها غنة تذهب بالإدغام ، فكذلك ^(٤) أيضاً
لا يجوز أن تدغم الراء في اللام ، كما يجوز أن تدغم اللام في
الراء ، لأن في الراء زيادة صوت وهو التكرير ، فلو أدغمت
اللام ^(٥) لذهب التكرير الذي فيها بالإدغام ؛ بخلاف اللام فإنه ليس
فيها تكرير يذهب بالإدغام .
فأما ما روي عن أبي عمرو ^(٦) من إدغام الراء في اللام في قوله

(١) في (ق) و (ظ) : يُعرف .

(٢) في (ق) و (ظ) : نحو .

(٣) في (ق) و (ظ) : لأن .

(٤) في (ق) و (ظ) : وكذلك .

(٥) في (ق) و (ظ) : في اللام .

(٦) في (ق) و (ظ) : أبو عمرو بن العلاء . هو زبّان بن العلاء عمار

التيمي المازني البصري : مولده بمكة ، قال أبو عبيدة : كان أعلم

الناس بالأدب والعربية والقرآن والشعر ، وكانت عامة أخباره عن

أعراب أدركوا الجاهلية ، وفي اسمه واسم أبيه خلاف ، وقال

السيوطي في الزهر : هذا اصح ما قيل في أسمائه . (م سنة ١٥٤ هـ) .

عز وجل^(١) : « نغفر لكم^(٢) خطاياكم^(٣) » ، فالعلماء ينسبون الغلط في ذلك إلى الراوي لا إلى أبي عمرو ، ولعلّ أبا عمرو أخفى الراء ، فخفي على الراوي فتوهمه إدغاماً ، وكذلك كل حرف فيه زيادة صوت^(٤) ، لا يدغم في ما هو أنقص صوتاً منه ، وإِنَّمَا لم يجز إدغام الحرف في ما هو أنقص صوتاً منه ، لأنّه يؤدّي إلى الإجحاف به ، وإبطال ماله من الفضل على مقاربه .

فإن قيل : فلام التعريف في كم حرفاً يدغم^(٥) ؟ قيل : في ثلاثة عشر حرفاً وهي : « التاء ، والثاء ، والذال ، والذال ، والراء ، والزاء^(٦) ، والسين ، والشين ، والصاد ، والضاد ، والطاء ، والظاء ، والنون » نحو : « التائب ، والثابت ، والداعي ، والذاكر ، والراهب ، والزاهد ، والساھر ، والشاكر ، والصابر ، والضاھر^(٧) ، والطائع ، والظافر ، والناصر » فهي^(٨) أحد^(٩) عشر

(١) في (ق) و (ظ) : تعالى .

(٢) في (ق) : يغفر وهو سهو من الناسخ .

(٣) سورة البقرة (الآية : ٥٨) .

(٤) في (ق) : صوب .

(٥) في (ق) : تدغم .

(٦) في (ق) و (ظ) : والزاي .

(٧) سقطت من (ق) ، وقد جاء مابعدھا بترتيب مختلف .

(٨) سقطت من (ق) .

(٩) وردت في المطبوع : إحدى عشر وهو خطأ واضح .

حرفاً من حروف طرف اللسان ، وحرمان يخالطان^(١) طرف اللسان ،
وهما الضاد ، والشين ، وإِنَّمَا أدغم^(٢) لام التعريف في هذه
الحروف لوجهين :

(أحدهما) أن هذه الحروف مقاربة لها .

- (والثاني)^(٣) أن هذه اللام كثر دورها في الكلام ،
ولذلك^(٤) تدخل في سائر الأسماء ، سوى أسماء الأعلام ، والأسماء
غير المتمكنة ، ولما اجتمع فيها المقاربة لهذه الحروف ، وكثرة^(٥)
دورها في الكلام ، لزم فيها الإدغام ، وأما من أظهر اللام على
الأصل ، فمن الشاذ الذي لا يعتد به .

- فإن قيل : فما الأصل في : « ست » ، وبلعنبر ؟ قيل : أما ١٠
« ست » فأصلها سدس بدليل قولهم في تصغيره « سدس » ،
[وفي تكسيره : « أسداس »]^(٦) ، إلا أنهم أبدلوا من السين
تاء ، كما أبدلوا من التاء سيناً في « اتَّخذ » فقالوا : « استخذ »

(١) في (ظ) : مخالطان .

(٢) في (ق) و (ظ) : أدغمت .

(٣) في (ق) و (ظ) : والوجه الثاني .

(٤) في (ق) و (ظ) : ولهذا .

(٥) في (ق) : الأسماء .

(٦) في (ظ) : وكثر .

(٧) سقط من (ظ) ما بين القوسين .

فلمّا أبدلوها ههنا^(١) من السين تاء صار إلى « سدت » ، ثم أدغموا
الدال في التاء فصار^(٢) : « ست » وأما بلعنبر فأصله « بنو العنبر » ،
إلا أنّهم حذفوا الحرف المعتل لسكونه وسكون اللام ، [لم^(٣)
يمكنهم الإدغام لحركة النون وسكون اللام] ^(٤) ، فحذفوا
النون بدلاً من الإدغام ، ومن ذلك^(٥) قولهم « بلعم » يريدون
« بني العم » ، قال الشاعر :

إذا غاب غدو اعنك بلعم لم يكن^(٦) جليداً ولم تعطف عليك العواطف^(٧)
ومن ذلك قولهم : « علماء بنو فلان »^(٨) يريدون : « على
الماء » ، قال الشاعر :

(١) في (ق) و (ظ) : هنا .

(٢) في (ق) و (ظ) : فصار إلى .

(٣) في (ق) : ولم .

(٤) سقط من (ظ) ما بين القوسين .

(٥) في (ق) : وذلك .

(٦) في (ق) : تكن .

(٧) العَدُو : أصل الغد ، وهو اليوم الذي يأتي بعد يومك ، فحذفت

لامه من غير عوض ، ولا يأتي تاماً إلا في الشعر . والجليد :

الشديد الصبور من قولهم : جلد فهو جلد وجليد . ولم أقف

على قائل البيت .

(٨) في (ظ) : فلان العم .

غداة طفت^(١) علماء بكر بن وائل وعجنا صدور الخيل شطر^(٢) تميم^(٣)
يريد^(٤) : « على الماء » وهذا كآته ليس بمطرد في^(٥) القياس ،
وإنما دعاهم إلى ذلك كثرة الاستعمال ، وهو من الشاذ الذي
لا يقاس عليه . فاعرفه^(٦) تصب إن شاء الله تعالى^(٧) .

(١) في (ق) و (ظ) : طفت .

(٢) في (ق) و (ظ) : نحو .

(٣) بكر بن وائل قبيلة عظيمة من العدنانية تنسب إلى بكر بن وائل
وينتهي نسبها إلى أسد بن نزار بن معد بن عدنان . وكانت ديارها
من اليمامة إلى البحرين فأطراف سواد العراق ، وكانت قبيلة كبيرة
العدد ، كثيرة الحروب ، استعرت نيران القتال بينها وبين تميم ،
وكانت بينها أيام مشهورة في الجاهلية والإسلام . أما تميم فعدنانية
أيضاً وتنسب إلى تميم بن مرث . . . بن مضر بن نزار بن معد بن
عدنان وكانت منازلهم بأرض نجد حتى البصرة واليمامة والبحرين ،
ولهذه القبيلة تاريخ حربي عريق في الجاهلية والإسلام ، وأيامها مع
بكر بن وائل شهيرة كثيرة . ولم أقف على قائل البيت .

(٤) في (ق) و (ظ) : يريدون .

(٥) في (ظ) : على .

(٦) في (ظ) : فافهه .

(٧) في (ق) : الله وحده .

الفهارس

- ١ - فهرس الأعلام
- ٢ - فهرس القبائل
- ٣ - فهرس الأماكن
- ٤ - فهرس الآيات الكريمة
- ٥ - فهرس الأحاديث
- ٦ - فهرس الأشعار
- ٧ - فهرس الأرجاز
- ٨ - فهرس الأمثال
- ٩ - فهرس اللغة
- ١٠ - فهرس المراجع
- ١١ - فهرس الموضوعات
- ١٢ - جدول الخطأ والصواب

ملحق

يتضمن تراجم بعض الأعلام

- ١- إبراهيم بن السريّ الزجاج (٢٤١- ٣١١هـ) عالم بالنحو ، ولد ومات في بغداد ، علمه المبرّد النحو ، وأدّب ابن المعتضد ، وكانت له مناقشات مع ثعلب .
- ٢- إبراهيم بن سفيان الزياتي وينتهي نسبه إلى زياد بن أبيه ، كان نحويّاً لغويّاً راوية ، قرأ على سيويه ، وروى عن أبي عبيدة والأصمعي (م ٢٤٩هـ) .
- ٣- أحمد بن شعيب النسائي (٢٢٥- ٣٠٣هـ) القاضي الحافظ ، شيخ الإسلام ، أصله من خراسان ، ثم جال في البلاد ، واستوطن مصر ، ومات بمكة .
- ٤- أحمد بن يحيى ثعلب (٢٠٠- ٢٩١هـ) إمام الكوفيين في النحو واللغة ، كان مشهوراً بالحفظ وصدق اللهجة ، وكان ثقة حجة ، ولد ومات في بغداد .
- ٥- أنس بن مالك النجّاري الأنصاري (١٠ ق.هـ - ٩٣هـ) صاحب الرسول وخادمه ، روى عنه البخاري ومسلم ، ولد م (٢٨)

بالمدينة وتوفي بالبصرة ، وهو آخر من مات بالبصرة
من الصحابة .

٦- بكر بن محمد (أبو عثمان المازني) (٥٠٠ - ٢٤٩ هـ) أحد

الأئمة في النحو ، من أهل البصرة ، ووفاته فيها .

٧- جرير بن عبد العزى المتلمس (مات نحو عام ٥٠ ق هـ) شاعر

جاهلي من أهل البحرين ، وهو خال طرفة بن العبد ،

مات ببصرى من أعمال حوران .

٨- جمال الدين عبد الله بن يوسف (ابن هشام) : (٧٠٨ - ٧٦١ هـ)

من أئمة العربية ، مولده ووفاته بمصر ، قال ابن خلدون :

« ما زلنا ونحن بالمغرب نسمع أنه ظهر بمصر عالم بالعربية

يقال له ابن هشام أنحى من سيويه » .

٩- الحسن بن رشيق القيرواني (٣٩٠ - ٤٦٣ هـ) أديب نقاد

باحث ، تعلم الصياغة ، ثم مال إلى الأدب ، وقام برحلات

في سبيله .

١٠- الحسن بن عبد الله السيرافي (٢٨٤ - ٣٦٨ هـ) نحوي فارسي

الأصل ، سكن بغداد وتوفي فيها ، كان معتزلياً متعظفاً ،

لا يأكل إلا من كسب يده .

١١- الحسن بن محمد الصاغاني (٥٧٧ - ٦٥٠ هـ) أعلم أهل عصره

في اللغة ، وكان فقيهاً محدثاً ، ولد في الهند ونشأ في

السند ، ورحل إلى بغداد وغيرها ، وتوفي فيها .

١٢ - حماد بن سابور الراوية (٩٥ - ١٥٥ هـ) أول من لقب بالراوية ،

كان من أعلم الناس بأيام العرب وأشعارها وأخبارها وأنسابها
ولفاتها ، أصله من الديلم ، ولد في الكوفة ، وتوفي في بغداد .

١٣ - خدّاش بن بشر (البعيث المجاشعي) ، خطيب شاعر ، عاصر
جريراً والفرزدق ، وكان له مع جرير مهاجاة ، قال الجاحظ
فيه : أخطب أهل تميم إذا أخذ القناة .

١٤ - سحيم عبد بني الحسحاس (مات نحو عام ٤٠ هـ) شاعر

رقيق الشعر ، كان عبداً نوبيا ، فاشتراه بنو الحسحاس
فنشأ فيهم ، رآه النبي وكان يعجبه شعره ، قتله بنو
الحسحاس لتشبيهه بنسائهم .

١٥ - سليمان بن الأشعث (أبو داود السجستاني : ٢٠٢ - ٢٧٥ هـ)

إمام أهل الحديث في زمانه ، أصله من سجستان ، وله
رحلات كبيرة ، وتوفي بالبصرة .

١٦ - طرفة بن العبد (مات نحو عام ٦٠ ق . هـ) من بكر بن

وائل ، شاعر جاهلي من أصحاب المعلقات ، اتصل بعمر
ابن هند ، وقتل شاباً .

- ١٧ - عبد الرحمن بن أبي بكر (السيوطي : ٨٤٩ - ٩١١ هـ)
إمام بحاث حافظ مؤرخ أديب ، له نحو (٥٠٠) مصنف
بين كتاب كبير ورسالة صغيرة ، نشأ في القاهرة وخلا
بنفسه في روضة على النيل يزوره الناس ولا يزور أحداً .
- ١٨ - عبد الرحمن بن عبد الله (أعشى همدان : ٠٠٠ - ٨٣ هـ)
شاعر أهل اليمن بالكوفة وفارسهم ، من شعراء الدولة
الأموية ، كان فقيهاً قارئاً ، ولكنه عرف بالشعر .
- ١٩ - عبد القادر بن عمر البغدادي (١٠٣٠ - ١٠٩٣ هـ) عالم
بالأدب والتاريخ والأخبار ، ولد وتأدب في بغداد ، وأولع
بالأسفار ، وجمع مكتبة نفيسة ، وتوفي في القاهرة .
- ٢٠ - عبد الله بن بري (٤٩٩ - ٥٨٢ هـ) مقدسي الأصل ، ولد
وتوفي في مصر ، وكان من علماء العربية التابيين .
- ٢١ - عبد الله بن عباس بن عبد المطلب (٣ ق . هـ - ٦٨ هـ)
حبر الأمة وترجمان القرآن ، ولد بمكة ، ولازم رسول الله ،
وروى عنه الأحاديث الصحيحة ، وكف بصره في آخر
عمره فسكن الطائف ، وتوفي فيها ، كان يقصده الناس
للشعر والأنساب وأيام العرب والفقهاء والعلم .

٢٢- عبد الملك بن قريب الأصمعي (١٢٢ - ٢١٦ هـ) راوية العرب ، وأحد علماء اللغة والمصنفين فيها ، ولد وتوفي بالبصرة ، كان كثير التطواف في البوادي ، يقتبس علومها ، ويأخذ عن الأعراب فيها .

٢٣- عثمان بن جني (٣٩٢ - ٠٠٠ هـ) من أئمة النحو والعربية ، وله مؤلفات رائعة فيها ، ولد في الموصل وتوفي في بغداد .

٢٤- علي بن اسماعيل بن سيده (٣٩٨ - ٤٥٨ هـ) إمام في اللغة وآدابها ، أندلسي المولد والنشأة ، كان ضريراً ، واشتغل بنظم الشعر مدة ، ونبغ في آداب اللغة ومفرداتها .

٢٥- علي بن حمزة الكسائي (٢٠٦ - ٠٠٠ هـ) الأسدي الكوفي ، أحد القراء السبعة ، ومن أئمة النحو واللغة ، ولد بالكوفة وسكن بغداد ، وتوفي بالري ، وهو مؤدب الرشيد العباسي وابنه الأمين .

٢٦- علي بن المبارك اللحياني : أخذ عن الكسائي وأبي زيد وأبي عمرو الشيباني والأصمعي وأبي عبيدة .

٢٧- الليث بن سعد (٩٤ - ١٧٥ هـ) إمام أهل مصر في عصره حديثاً وفقها ، أصله من خراسان ، ووفاته في القاهرة ، قال الشافعي : الليث أفقه من مالك إلا أن أصحابه لم يقوموا به .

٢٨- محمد بن زياد (ابن الأعرابي : ١٥٠ - ٢٣١ هـ) راوية علامة باللغة ، من أهل الكوفة ، لزمه ثعلب اربع عشرة سنة ، فإ رأى بيده كتاباً قط ، غزير الرواية للشعر .

٢٩- محمد محمود بن أحمد التركي الشنقيطي (١٣٢٢ - ١٠٠٠ هـ) علامة عصره في اللغة والأدب ، شاعر ، وكان آية في الحفظ ، مغربي المولد ، وأقام بمصر ، ثم في الحجاز ، وتوفي بالقاهرة .

٣٠- محمد بن يزيد (ابن ماجه : ٢٠٩ - ٢٧٣ هـ) أحد الأئمة في الحديث ، رحالة في طلبه ، صنّف كتاب (سنن ابن ماجه) وهو أحد الكتب الستة .

٣١- محمود بن أحمد بدر الدين العيني (٧٦٢ - ٨٥٥ هـ) مؤرخ عالم من كبار المحدثين ، أصله من حلب ، ورحل الى مصر ودمشق والقدس ، وله كتب جليّة في الفقه والحديث والتاريخ والمصطلح .

٣٢- مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري (٢٠٤ - ٢٦١ هـ) من أئمة المحدثين . كثير الأسفار في طلب صحيح الحديث ، أشهر كتبه «صحيح مسلم» .

٣٣- المفضل بن محمد الضبي (١٦٨ - ١٠٠٠ هـ) راوية عالم بالأدب ،

من أهل الكوفة ، لزم المهدي ، وصنف له كتاب
« المفضليات » .

٣٤- هشام بن محمد الكلبي (٠٠٠ - ٢٠٦ هـ) مؤرخ علامة
بأنساب العرب وأيامهم ، من أهل الكوفة ، وتوفي فيها ،
له نيف ومائة وخمسون كتاباً .

٣٥- واثلة بن الأسقع (٢٢ ق . ٥ - ٨٣ هـ) ليثي كِنَافِي ، صحابي
من أهل الصفة ، شهد المغازي بدمشق بعد وفاة الرسول ،
وهو آخر الصحابة وفاةً فيها .

٣٦- يوسف بن سليمان (الأعلام الشنتمري : ٤١٠ - ٤٧٦ هـ)
ولد في شنتمرية الغرب ، ومات في اشبيلية ، كان عالماً
بالأدب ، وكان مشقوق الشفة العليا شقاً كبيراً فاشتهر
بالأعلم .

١ - فهرس الأعلام ^(١)

الأخفش الاوسط (سعيد بن مسعدة) :

٣١٠ ، ٢٩٥ ، ٧١ ، ٦٦ ، ٥١
 أبو اسحاق الزجاج (ابراهيم بن
 السري) : ١٨٣ ، ٢٠١ ، ٢٠٢ ،
 ٢٦٥

الأشعري (علي بن نور الدين) : ٩٧ ، ٢٨
 الأصمعي (عبد الملك بن قريب) :
 ١٢٧

ابن الأعرابي (محمد بن زياد) : ١٩٠
 الأعشى (ميسون بن قيس) :
 ٣١٩ ، ٢٥٨

أعشى حمدان (عبد الرحمن بن عبد الله) :
 ١٩٧

الأعلم الشنتمري (يوسف بن سليمان) :
 ٣٢ ، ١٥٥ ، ١٨٧ ، ٢٣٠ ،
 ٢٩٧ ، ٤١٤

امرؤ القيس : ١٤٢ ، ٢٦٧
 أمية بن أبي الصلت : ٢٣٢
 ابن الأنباري (عبد الرحمن بن محمد) :

١ ، ٦٨ ، ٢٢٩
 أنس بن مالك ^(٦) : ٢٨
 (٦) النظر الترجمة الخامسة ص : ٤٣٣

« حرف الألف »

إبراهيم بن سفيان (الزيادي) ^(٢) : ٥٢
 إبراهيم بن السري ^(٣) (الزجاج) :
 ١٨٣ ، ٢٠١ ، ٢٠٢ ، ٢٦٥

إبراهيم بن علي (ابن هرمة) : ٤٥
 أحمد بن حنبل : ١٨

أحمد بن شعيب (النسائي) ^(٤) : ١٨
 أحمد بن يحيى (ثعلب) ^(٥) : ٩ ،

٢٨ ، ٥٢ ، ٤١٥
 ابن أحرر : ١٣٧

الأحوص (عبد الله بن محمد الأنصاري) :
 ١٥٥

الأخطل (غياث بن غوث) : ١٠٨ ،
 ٢٥٥ ، ٢٦٧

(١) ذكرنا الأعلام في مواضعهم حسب

الأحرف الهجائية ، وأعدنا ذكرهم

بما اشتهروا به من الألقاب والكنى

تسليلاً للمراجعة ، وجعلنا الرقم

الكبير الدلالة على موضع الترجمة .

(٢) انظر الترجمة الثانية ص : ٤٣٣

(٣) انظر الترجمة الأولى ص : ٤٣٣

(٤) انظر الترجمة الثالثة ص : ٤٣٣

(٥) انظر الترجمة الرابعة ص : ٤٣٣

جرير بن عبد العزيز (الملمس) (٢): ٢٦٩

جرير بن عطية : ٢٣ ، ٢١ ، ٢٠

٢٨٧ ، ٢٦٧ ، ٢٤٠ ، ٢٠٥ ، ١٦٦

جعفر بن مالك الحنفي : ٤٨

جميل بن عبد الله بن معمر العذري :

٢٥٠

ابن جني (عثمان بن جني) : ٣١٢

« حرف الحاء »

حاتم الطائي : ١٨٧

الحارث بن خالد الخزومي : ١٠٦

حارثة بن بدار القداني : ٢٤١

حسان بن ثابت : ٣١٩ ، ٣٥٦

٣٥٨

عبد بن الحساس (محم) : ١٤٤

الحسن بن أحمد (أبو علي الفارسي) :

٢٠٣ ، ٢٠٤ ، ٣٠٠ ، ٣٥٨

الحسن بن رشيق القيرواني (٣) : ٤١٥

الحسن بن عبد الله (السيرافي) (٤) :

٤٢ ، ٣٤٦

الحسن بن محمد (الصاغاني) (٥) :

٢٥٠ ، ٣٥٥ ، ٤١٤

(٢) انظر الترجمة السابعة من : ٤٣٤

(٣) انظر الترجمة التاسعة من : ٤٣٤

(٤) انظر الترجمة العشرة من : ٤٣٤

(٥) انظر الترجمة الحادية عشرة من : ٤٣٤

أوس بن حنناء التيمي : ٢٤٢

« حرف الباء »

ابن بروي (عبد الله بن بروي) :

٢٨٧

بشر بن أبي خازم الأسدي : ١٥٤

البعيث الجعفي (خدش بن بشر) :

٢٣

البغدادي (عبد القادر بن عمر) :

٢٣٠ ، ٢٩٧

بكر بن محمد (المازني) (١) : ٤٢

١٩٦ ، ١٩٧ ، ٢٢٩ ، ٣٣٧

بلال بن أبي بردة : ٣٩٠

« حرف التاء »

ثعلب (أحمد بن يحيى) : ٢٨ ، ٩

٥٢ ، ٤١٥

الثماني (عمر بن ثابت) : ٣٠٣

٣١٢

« حرف الجيم »

جلير الشاعر : ٥

الجرمي (صالح بن اسحاق) : ٥٢

١٨٨ ، ١٨١

جرول بن أوس (الخطيئة) : ٣٤٩

(١) انظر الترجمة السادسة من : ٤٣٤

ابن رشتق (الحسن بن رشتق) :

٤١٥

الرماني (علي بن عيسى) : ٧٢

ذو الرمة (غيلان بن عقبة) : ١٤٢ ،

٢٩٧ ، ٣٥٢ ، ٣٩٠

رؤبة بن العجاج : ٩٢ ، ١٢٩ ،

٢٤٠ ، ٢٦٤ ، ٢٩٧

« حرف الزاي »

زبان بن العلاء (أبو عمرو) : ١٤٢ ،

٢٤٥ ، ٤٢٥ ، ٤٢٦

الزبرقان بن بدر : ٣٤٩

الزجاج (ابراهيم بن السري) : ١٨٣ ،

٢٠١ ، ٢٠٢ ، ٢٦٥

زهير بن أبي سلمى : ١٥٤ ، ٢٣٩ ،

٢٧٣ ، ٣١٧

زياد بن أبيه : ٢٤١

زياد بن معاوية (النابغة الذبياني) :

٢٠ ، ٢٠٨ ، ٢٦٠ ، ٣٥٦ ،

٣٥٨

الزيادي (ابراهيم بن سفيان) : ١٥٢

« حرف السين »

ساعدة بن جؤية : ١٨٠

صحيم عبد بني الحساس (٣) : ١٤٤

(٣) انظر الترجمة الرابعة عشرة ص : ٤٣٥

الخطيئة (جروول بن أوس) : ٣٤٩

حماد الراوية (حماد بن سابور) (١) :

٢٧٣

حميد بن مالك الأرقط : ١٦٩

« حرف الحاء »

ابن خالد القنائي (هبان بن خالد) : ٩

خالد بن الوليد : ٤٨

خداش بن بشر (البعيث) (٢) : ٢٣

خطام المجاشعي : ٢٥٧

الخليل بن أحمد الفراهيدي : ٩٢ ،

٢٦٩ ، ٣٢٨ ، ٣٢٩ ، ٣٤٢ ،

٣٤٤ ، ٣٨٣ ، ٤٠١

« حرف الدال »

أبو داود (سليمان بن الأشعث) : ١٨

دريد بن الصمة : ١٥٦

« حرف الراء »

الراعي النيبيري (عبيد بن حصين) :

١٦٦

الربيع بن زياد العبسي : ١٠٣

ربيعة بن مالك (الخليل السعدي) :

١٩٧

(١) انظر الترجمة الثانية عشرة ص : ٤٣٥

(٢) انظر الترجمة الثالثة عشرة ص : ٤٣٥

« حرف الشين »	ابن السراج (محمد بن السري) :
شمر بن الحارث الضبي : ٣٩٣	١٢٦ ، ١٧٦ ، ٣٢٣ ، ٣٤٥ ، ٤١٩
الشنقيطي (محمد محمود بن أحمد) :	
١٨٠ ، ١٢٩ ، ١٢٨ ، ٩٧ ، ٤٨	السيوافي (الحسن بن عبد الله) :
« حرف الصاد »	٣٤٦ ، ٤٢
الصاغاني (الحسن بن محمد) : ٢٥٠ ،	سعيد بن مسعدة (الأخفش الأوسط) :
٤١٤ ، ٣٥٥	٥١ ، ٦٦ ، ٧١ ، ٢٩٥ ، ٣١٠ ،
صالح بن اسحق (الجرمي) : ٥٢ ،	سليمان بن الأشعث (أبو داود) (١) :
١٨٨ ، ١٨١	١٨
صخر بن جعد الحضري : ١٥٨	سيبويه (عمرو بن عثمان) : ١٠ ،
« حرف الطاء »	٣٢ ، ٣٦ ، ٣٨ ، ٤٢ ، ٥١ ،
ابوطالب (عبد مناف بن عبد المطلب) :	٥٢ ، ٥٤ ، ٦٦ ، ٦٧ ، ٧٣ ،
٣١٩	٧٦ ، ١١٢ ، ١٣٥ ، ١٤٧ ،
طرقة بن العبد (٢) : ٢٦٩	١٥٣ ، ١٥٤ ، ١٥٥ ، ١٧٦ ،
« حرف العين »	١٨٧ ، ١٩٣ ، ١٩٦ ، ١٩٧ ،
عامر بن الطفيل : ١٨٠	٢٠٠ ، ٢٠٧ ، ٢١٢ ، ٢٣٠ ،
عبد الرحمن بن أبي بكر (السيوطي) (٣) :	٢٤١ ، ٢٥٠ ، ٢٩٥ ، ٣٢٨ ،
٩٧	٣٢٩ ، ٣٤٤ ، ٣٤٥ ، ٣٨٣ ،
عبد الرحمن بن عبد الله (أعشى	٣٩٤ ، ٤٠١ ، ٤١٤ ،
همدان) (٤) : ١٩٧	ابن سيده (علي بن اسماعيل) :
عبد الرحمن بن محمد (ابن الأنباري) :	١١٩ ، ١٩٠ ،
٢٣٩ ، ٦٨ ، ١	السيوطي (عبد الرحمن بن أبي بكر) :
(٢) انظر الترجمة السادسة عشرة ص : ٤٣٥	٩٧
(٣) انظر الترجمة السابعة عشرة ص : ٤٣٦	
(٤) انظر الترجمة الثامنة عشرة ص : ٤٣٦	(١) انظر الترجمة الخامسة عشرة ص : ٤٣٥

عبد القادر بن عمر (الجدادي) (١) :	عثمان بن جني (٥) : ٣١٣
٢٣٠ ، ٢٩٧	أبو عثمان المازني (بكر بن محمد) :
عبد الله بن بري (٢) : ٦	٤٢ ، ١٩٦ ، ١٩٧ ، ٢٢٩ ، ٣٣٧
عبد الله بن رؤبة (العجاج) :	العجاج (عبد الله بن رؤبة) : ١٨٧
٢٥٨ ، ٣٨٧	٢٥٨
عبد الله بن عباس (٣) : ١٨	العجير بن عبد الله السلوي : ١٣٥
عبد الله بن ماوية الطائي : ٤١٤	عضد الدولة بن بويه : ٣٠٣ ، ٣٠٤ ، ٣٠٤
عبد الله بن محمد (الأحوص) : ١٥٥	عضيدة بنت جرير (أم غيلان) : ٢٨٧
عبد الله بن مسعود : ١٦٤	علي بن أبي طالب : ٢٤١
عبد الله بن يوسف (ابن هشام) :	علي بن اسماعيل (ابن سيده) (٦) :
٢٨ ، ٢٣٩ ، ٢٩٧	١١٩ ، ١٩٠
عبد الملك بن قريب (الأصمعي) (٤) :	علي بن حمزة (الكسائي) (٧) : ٨
١٢٧	٢٨ ، ٢٩٠ ، ٦٨ ، ١٥٢ ، ٢٤٥ ، ٢٦٩
عبد الملك بن مروان : ١٠٦ ، ١٤٦	علي بن عيسى (الرماني) : ٧٢
عبد مناف بن عبد المطلب (أبو طالب) :	أبو علي الفارسي (الحسن بن أحمد) :
٣١٩	٢٠٣ ، ٢٠٤ ، ٣٠٠ ، ٣٥٨
عبيد بن حصين (الراعي النميري) :	علي بن المبارك (اللمحياني) (٨) : ١٥٨
١٦٦	علي نور الدين (الأشموني) : ٢٨ ، ٩٧
أبو عبيدة (معمربن المثنى) : ١٦٥	عمر بن ثابت (الثانيني) : ٣٠٣
١٩١	٣١٢
	عمر بن الخطاب : ٢٤١ ، ٣٤٩

- (١) انظر الترجمة التاسعة عشرة ص : ٤٣٦
 (٢) انظر الترجمة العشرين ص : ٤٢٦
 (٣) انظر الترجمة الحادية والعشرين ص : ٤٣٦
 (٤) انظر الترجمة الثانية والعشرين ص : ٤٣٧
 (٥) انظر الترجمة الثالثة والعشرين ص : ٤٣٧
 (٦) انظر الترجمة الرابعة والعشرين ص : ٤٣٧
 (٧) انظر الترجمة الخامسة والعشرين ص : ٤٣٧
 (٨) انظر الترجمة السادسة والعشرين ص : ٤٣٧

٢٩ ، ٥٢ ، ٦٨ ، ١٣٦ ،

١٥٢ ، ١٩٢ ، ٢٠١ ، ٢٠٤ ،

٢٣٣ ، ٢٤٥ ، ٢٦٥ ،

الفرزدق (همام بن غالب) :

٤٥ ، ١٣٦ ، ١٤٦ ، ١٤٧ ،

١٦٦ ، ٢٠٥ ، ٢٣٥ ، ٢٨٦ ،

٢٨٧

الفضل بن قدامة (أبو النجم العجلي)

٤٦ ، ٢٥٧

« حرف القاف »

القطامي^٢ (عمير بن شيم) : ٢٥٥

قطرب (محمد بن المستنير) : ٥٢ ، ١٠٣

قيس بن زهير : ١٠٣

قيس بن الملوّح : ١٩٠ ، ١٩٧

« حرف الكاف »

كثير بن عبد الرحمن (كثير عزّة)

٤١ ، ١٤٦ ، ١٨٠ ،

الكسائي (علي بن حمزة) : ٨ ،

٢٨ ، ٢٩ ، ٦٨ ، ١٥٢ ،

٢٤٥ ، ٢٦٩ ،

ابن الكلبي (هشام بن محمد) : ٢٥٠

الكميت بن زيد : ١٨

« حرف اللام »

لييد بن ربيعة العامري : ١٩٣ ،

٢١١ ، ٣٠٣ ،

عمر بن عبد العزيز : ١٤٦

عمرو بن عثمان (سيبويه) : ١٠ ،

٣٢ ، ٣٦ ، ٣٨ ، ٤٢ ، ٥١ ،

٥٢ ، ٥٤ ، ٦٦ ، ٦٧ ، ٧٣ ، ٧٦ ،

١١٢ ، ١٣٥ ، ١٤٧ ، ١٥٣ ،

١٥٤ ، ١٥٥ ، ١٧٦ ، ١٨٧ ،

١٩٣ ، ١٩٦ ، ١٩٧ ، ٢٠٠ ،

٢٠٧ ، ٢١٢ ، ٢٣٠ ، ٢٤٨ ،

٢٥٠ ، ٢٩٥ ، ٣٢٨ ، ٣٣٩ ،

٣٤٤ ، ٣٤٥ ، ٣٨٣ ، ٣٩٤ ،

٤٠١ ، ٤١٤

أبو عمرو بن العلاء (زبان بن العلاء) :

١٤٢ ، ٢٤٥ ، ٤٢٥ ، ٤٢٦ ،

عمر بن هند : ٢٦٩

عمير بن شيم (القطامي) : ٢٥٥

العيني^٢ (محمود بن أحمد) : ٩٧

« حرف العين »

غياث بن غوث (الأخطل) :

١٠٨ ، ٢٥٥ ، ٢٦٧ ،

غيلان بن عقبة (ذو الرمة) : ١٤٣ ،

٢٩٧ ، ٣٥٢ ، ٣٩٠ ،

« حرف الفاء »

فدكي^٢ بن عبد الله المقرئ : ٤١٤

الفراء (يحيى بن زياد) : ٢٨ ،

محمود بن أحمد (العيني) (٥) : ٩٧

المرار الأسدي : ١٨٨

مروان بن سعيد النحوي : ٢٦٩

مزاحم العقيلي : ٢٥٦

مسلم بن الحجاج (٦) : ١٨

معاوية بن أبي سفيان : ٢٤١

معمر بن المثنى (أبو عبيدة) : ١٦٥

١٩١

مسيون بن قيس (الأعتى) : ٢٥٨

٣١٩

المفضل بن محمد (الضبي) (٧) : ٢٧٣

المهلب بن أبي صفرة : ٢٦٩

مسيون بن قيس (الأعتى) : ٢٥٨

٣١٩

« حرف النون »

الناطقة الذيباني (زياد بن معاوية) :

٢٥ ، ٢٠٨ ، ٢٦٠ ، ٣٥٦

٣٥٨

أبو النجم العجلي (الفضل بن قدامة)

٢٥٧ ، ٤٦

النسائي (احمد بن شعيب) : ١٨

التعمان بن المنذر : ٢٦٠ ، ٣٠٠

(٥) انظر الترجمة الحادية والثلاثين ص : ٤٣٨

(٦) انظر الترجمة الثانية والثلاثين ص : ٤٣٨

(٧) انظر الترجمة الثالثة والثلاثين ص : ٤٣٨

الحيايني (علي بن المبارك) : ١٥٨

الليث بن سعد (١) : ٤٢٢

ليلى بنت سعد العامرية : ١٩٠

« حرف الميم »

ابن ماجه (محمد بن يزيد) : ١٨

ابن مالك (أنس بن مالك) : ٢٨

المبرد (محمد بن يزيد) : ٥١

١٢٦ ، ١٩٦ ، ١٩٧ ، ٢٠٨

٣٢١

المتمس (جريون عبد العزى) : ٢٦٩

المخبل السعدي (ربيعة بن مالك)

١٩٧

محمد بن زياد (ابن الأعرابي) (٢) : ١٩٠

محمد محمود بن أحمد (الشنقيطي) (٣)

٤٨ ، ٩٧ ، ١٢٨ ، ١٢٩ ، ١٨٠

محمد بن المستنير (قطرب) : ٥٢

١٠٢

محمد بن يزيد (ابن ماجه) (٤) : ١٨

محمد بن يزيد (المبرد) : ١٢٦ ، ٥١

١٩٦ ، ١٩٧ ، ٢٠٨ ، ٣٢١

(١) انظر الترجمة السابعة والعشرين ص : ٤٣٧

(٢) انظر الترجمة الثامنة والعشرين ص : ٤٣٨

(٣) انظر الترجمة التاسعة والعشرين ص : ٤٣٨

(٤) انظر الترجمة الثلاثين ص : ٤٣٨

« حرف الماء »

هارون الرشيد : ٢٧٣

هبان بن خالد الأسدي : ٩

هدبة بن خشرم : ١٢٨

هرم بن سنان : ٢٧٣

ابن هرمة (ابراهيم بن علي) : ٤٥

ابن هشام (عبدالله بن يوسف) : ٢٨

٢٩٧ ، ٢٣٩

هشام بن عبد الملك : ١٣٦

هشام بن محمد (ابن الكلبي) (١) : ٢٥٠

همام بن غالب (الفرزدق) : ٤٥

١٣٦ ، ١٤٦ ، ١٤٧

١٦٦ ، ٢٠٥ ، ٢٣٥ ، ٢٨٦

٢٨٧

هيثم الحادي : ٢٥٠

« حرف الواو »

وائلة بن الأسقع (٢) : ٤٨

الوليد بن عبد الملك : ١٨٧

« حرف الياء »

يحيى بن زياد (الفرّاء) : ٢٨

٢٩ ، ٥٢ ، ٦٨ ، ١٣٦

١٥٢ ، ١٩٢ ، ٢٠١ ، ٢٠٤

٢٣٣ ، ٢٤٥ ، ٢٦٥

يزيد بن الطارية : ٢٥٦

يوسف بن سليمان (الأعلم الشقيري) (٣) :

٣٢ ، ١٥٥ ، ١٨٧ ، ٢٣٠ ، ٢٩٧

٤١٤

يونس بن حبيب البصري : ٣٩

٢٤٥ ، ٣٨٣

(٢) انظر الترجمة الخامسة والثلاثين ص: ٤٣٩

(٣) انظر الترجمة السادسة والثلاثين ص: ٤٣٩

(١) انظر الترجمة الرابعة والثلاثين ص: ٤٣٩

٢- فهرس القبائل

٢٥٠ :	عذرة	٤٢٩ ، ٢٦٧ :	أسد
٤٢٨ :	بنو العنبر	١٤٥٤ ، ١٣٥٤ ، ٤٦٦ :	بكر بن وائل
٢٤٦ :	عدانة بن يربوع	٤٢٩	
٢٦٧ :	غطفان	٢٥٥ :	تغلب
٨ :	قضاة	٤٠٦ ، ٣٩١ ، ٣٨٥ :	تميم
٢٣٩ :	قيس عيلان	٤٢٩	
٤٢٨ :	كندة	٣٧٢ :	ثقيف
٢٥٧ ، ٢٣ :	مجاشع	١٠٦ :	الجعافرة
٣٨٥ :	مرة	٣٧٢ :	جبهنة
٤٢٩ :	مضر	١٣٥ :	ذهل بن شيبان
٤٢٩ :	معد	٣٧٢ :	ربيعة
٤٢٩ :	نزار	٤١٤ :	السعديون
٣٧٢ :	هذيل	٢٥٦ ، ١٨٠ ، ١٠٦ :	عامر بن صعصعة
٣٨٥ :	يربوع	٤٢٩ :	عدنان

٣ - فهرس الأماكن

١٨٠ :	عوارض	٣٧٠ ، ٣٢٠ ، ١٥٢ :	البصرة
٣٥٨ :	فارس	٤٢٨	
١٨٠ :	قنا	٣٥٨ :	بغداد
٣٧٠ ، ٦٨ :	الكوفة	٤٢٩ ، ٢٦٩ :	البحرين
٤٨ :	مرج الروم	٣١٢ :	ثمانين
٣٦٩ ، ١٠٦ ، ٥ :	مكة المكرمة	٤٠٦ ، ٣٩٢ ، ٣٩١ :	الحجاز
٤٢٥		٢٦٩ ، ١٠٦ :	الشام
٣١٢ :	الموصل	٢٨٦ :	الشرى
٤٢٩ ، ١٥٤ :	نجد	١٨٠ :	ضرغد
٤٢٩ :	اليامة	٤٢٩ :	العراق

٤ - فهرس الآيات الكريمة^(١)

	الصفحة
(حرف المنزة)	
« أَجِيبُ دَعْوَةَ الدَّاعِ إِذَا دَعَانِ »	٤٠
« إِذَا جَاءَكَ الْمُنَاقِقُونَ قَالُوا نَشْهَدُ إِنَّكَ لَرَسُولُ اللَّهِ ، وَاللَّهُ يَعْلَمُ إِنَّكَ لَرَسُولُهُ ، وَاللَّهُ يَشْهَدُ إِنَّ الْمُنَاقِقِينَ لَكَاذِبُونَ . »	١٤
« إِذَا السَّمَاءُ انشَقَّتْ »	٦٦
« اسْتَخَوَذَ عَلَيْهِمُ الشَّيْطَانُ »	١١٩
« أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْعِرْ »	١٢٤
« الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ »	٢٧٢
« أَلْقِيَا فِي جَهَنَّمَ كُلَّ جَبَّارٍ عَنِيدٍ »	٨٢
« إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً عَنْ تَرَاضٍ مِنْكُمْ »	١٣٤
« الَّذِينَ يَظُنُّونَ أَنَّهُمْ مُلَاقُوا رَبِّهِمْ ، وَأَنَّهُمْ إِلَيْهِ رَاجِعُونَ »	١٥٦
« أَلَمْ أَنْهَكُمَا عَنْ تِلْكَمَا الشَّجَرَةِ »	٣٩٦
« أَمْ لَهُ الْبَنَاتُ وَلَكُمُْ الْبَنُونَ »	٣٠٥
« أَنْ أَعْمَلَ سَابِغَاتٍ »	١٠٠

(١) رتبنا فهرس الآيات الكريمة حسب الحرف الأول بما استشهد به المؤلف .

- ١٩ « إِنَّ السَّاعَةَ آتِيَةٌ أَكَادُ أَخْفِيهَا »
- ١٥٢ « إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا ، وَالَّذِينَ هَادُوا ، وَالصَّابِثُونَ ،
- ١٥٣ وَالنَّصَارَى مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ »
- ٥٧ « إِنِّي رَأَيْتُ أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَبًا ، وَالشَّمْسَ وَالْقَمَرَ ،
رَأَيْتُهُمْ لِي سَاجِدِينَ »
- ٢٩٨ « أَهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ ، صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ »
- ٣٨١ « أَهَذَا الَّذِي بَعَثَ اللَّهُ رَسُولًا »
- ٤٢ « أَوْ أَجِدُ عَلَى النَّارِ هُدًى »
- ٣٨٢ « أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى الرَّحْمَنِ عِتِيًّا »
- (حرف التاء)
- ٣٨٢ « تَمَامًا عَلَى الَّذِي أَحْسَنَ »
- (حرف التاء)
- ٣٥٤ « ثَلَاثُ عَوْرَاتٍ لَكُمْ »
- ٢٢٣ « ثُمَّ نُخْرِجُكُمْ طِفْلًا »
- (حرف الحاء)
- ٢٠٨ « حَاشَ لِلَّهِ مَا عَلِمْنَا عَلَيْهِ مِنْ سُوءٍ »
- ٢٠٩

- « حَاشَ لِلَّهِ مَا هَذَا بَشَرًا » ٢٠٨ }
٢٠٩ }
٦٤ « حَتَّىٰ إِذَا كُنْتُمْ فِي الْفُلِكِ وَجَرَبَ بِرَبِّكُمْ »
١٦٦ « حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ وَبَنَاتُكُمْ وَأَخَوَاتُكُمْ »
٤١ « حُورٌ مَّقْصُورَاتٌ فِي الْخِيَامِ »
(حرف الذال)
٣٩٨ « ذَلِكَ بِمَا قَدَّمْتِ أَيْدِيَكُمْ »
(حرف الراء)
٢٠٩ « رَبِّمَا يُؤْذُ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْ كَانُوا مُسْلِمِينَ »
(حرف الزاي)
١٥٧ « زَعَمَ الَّذِينَ كَفَرُوا أَنْ لَنْ يُبْعَثُوا »
(حرف السين)
٢٦٥ « سَلَامٌ هِيَ حَتَّىٰ مَطَلَعِ الْفَجْرِ »
(حرف العين)
١٩ « عُرْبًا أَتْرَابًا »
٢١٠ « عَسَىٰ أَنْ يَكُونَ رِفْدًا لَكُمْ »
(حرف الفاء)
٢٥٩ « فَأَجْتَنَّبُوا الرَّجْسَ بَيْنَ الْأَوْثَانِ »

	الصفحة
« فَأَغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ ، وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ »	٢٦١
« فَإِنَّ رَجَمَكَ اللَّهُ إِلَى طَائِفَةٍ مِنْهُمْ »	١٩٤
« فَأَوْجَسَ فِي نَفْسِهِ خِيفَةً مُوسَى »	٧٠
	١٩٢
« فَبِذَلِكَ فَلْيَفْرَحُوا هُوَ خَيْرٌ مِمَّا يَجْمَعُونَ »	٣١٨
« فَبِمَا رَحْمَةٍ مِنَ اللَّهِ لَنْتَ لَهُمْ »	١٤
« فَسَجَدَ الْمَلَائِكَةُ كُلُّهُمْ »	٢٨٣
« فَظَنُّوا أَنَّهُمْ مُوَاقِعُوهَا »	١٥٦
« فَقَالَ لَهَا وَلِلْأَرْضِ أُنْتِ يَا طُوعًا أَوْ كَرْهًا ، قَالَتَا أَتَيْنَا طَائِعِينَ »	٥٧
« فَنَادَتْهُ الْمَلَائِكَةُ وَهُوَ قَائِمٌ يُصَلِّي فِي الْمِحْرَابِ »	٢٨٣
« قَهْلَ عَسَيْتُمْ إِنْ تَوَلَّيْتُمْ »	١٢٦
« فِي الْفُلْكِ الْمَشْحُونِ »	٦٤

(حرف القاف)

« قَالَ الْمَلَأُ الَّذِينَ أَتَوْكَ بِرُوا مِنْ قَوْمِهِ الَّذِينَ آسْتَضِعُوا لِنِ آَمَنَ مِنْهُمْ »	٣٠١
--	-----

- ٣٩٦ « قَاتَ فَذَلِكُنَّ الَّذِي لُمْتُنِنِي فِيهِ »
- ٢٧٨ « قَالُوا تَاللَّهِ تَفْتَأُ تَذَكُرُ يُوسُفَ حَتَّى تَكُونَ حَرَضًا ،
أَوْ تَكُونِ مِنَ الْهَالِكِينَ »
- ٢٦٠ « قُلْ لِلْمُؤْمِنِينَ يَغُضُّوا مِنْ أَبْصَارِهِمْ »
(حرف الكاف)
- ١٦٥ « كِتَابَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ »
- ٢٨٦ « كَلَّمَا الْجَنَّتَيْنِ آتَتْ أَكْلَهَا »
- ٤٠ « كَلَّا إِذَا بَلَغَتِ التَّرَاقِيَ »
- ١٣٤ } كَيْفَ نُكَلِّمُ مَنْ كَانَ فِي الْمَهْدِ صَبِيًّا «
- ١٣٧ }
- (حرف اللام)
- ١٥٧ « لَا تَعْلَمُهُمْ ، نَحْنُ نَعْلَمُهُمْ »
- ٣١ « لِلَّهِ الْأَمْرُ مِنْ قَبْلُ وَمِنْ بَعْدُ »
- ٢١٠ « لِلَّذِينَ هُمْ لِرَبِّهِمْ يَوَّهَبُونَ »
- ٢٧٢ } لَسَجِدُ اسْمَ عَلَى التَّقْوَى مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ أَحَقُّ أَنْ
- ٢٧٣ } تَقُومَ فِيهِ «
- ٢٦٣ « لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ »

(حرف الميم)

٣٩ « مَا عِنْدَكُمْ يَنْفَدُ ، وَمَا عِنْدَ اللَّهِ بَاقٍ »

٢٥٩ « مَا لَكُمْ مِنْ إِلَهٍ غَيْرُهُ »

١٤٣ « مَا هَذَا بَشَرًا »

٣٨٢ « مَثَلًا مَا بَعُوضَةٌ »

(حرف النون)

٤٢٦ « نَفَرْنَا لَكُمْ خَطَايَاكُمْ »

(حرف الهاء)

١٨٨ « هَذَا عَارِضٌ مُمْطِرُنَا »

٣٨٥ « هَلْ أَتَى عَلَى الْإِنْسَانِ حِينٌ مِنَ الدَّهْرِ »

(حرف الواو)

٣٠٢ « وَأَدْخُلُوا الْبَابَ سُجَّدًا وَقُولُوا حِطَّةً »

٢٦٣ « وَأَدْخِلْ يَدَكَ فِي جَيْبِكَ تَخْرُجْ بَيْضًا مِنْ غَيْرِ سُوءٍ ،

فِي تِسْعِ آيَاتٍ إِلَىٰ فِرْعَوْنَ وَقَوْمِهِ إِنَّهُمْ كَانُوا قَوْمًا

فَاسِقِينَ »

٢٣٤ « وَإِذْ قَالُوا اللَّهُمَّ إِنْ كَانَ هَذَا هُوَ الْحَقُّ مِنْ عِنْدِكَ ،

فَأَمْطِرْ عَلَيْنَا حِجَابًا مِنَ السَّمَاءِ أَوْ آتِنَا بِعَذَابٍ أَلِيمٍ »

- ٨٠ و٨١ «وَإِذْ وَعَدْنَا مُوسَىٰ أَرْبَعِينَ لَيْلَةً»
- ٨٠ «وَإِذْ يَقُولُ الْمُنَافِقُونَ ، وَالَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ مَرَضٌ ،
مَا وَعَدَنَا اللَّهُ وَرَسُولُهُ إِلَّا غُرُورًا»
- ٢٩٨ «وَارْزُقْ أَهْلَهُ مِنَ الشَّرَاتِ مَنْ آمَنَ مِنْهُمْ بِاللَّهِ
وَالْيَوْمِ الْآخِرِ»
- ٢٧٣ «وَأَسْأَلِ الْقَرْيَةَ الَّتِي كُنَّا فِيهَا ، وَالْعَيْرَ الَّتِي
أَقْبَلْنَا فِيهَا»
- ٦٤ «وَالذَّلْمُكَ الَّتِي تَجْرِي فِي الْبَحْرِ بِمَا يَنْفَعُ النَّاسَ»
- ١٣٤ «وَإِنْ تَكُ حَسَنَةً يَضَاعَفْهَا»
- ١٣٤ «وَإِنْ كَانَ ذُو عُسْرَةٍ فَنَظِرَةٌ إِلَىٰ مَيْدَرَةٍ»
- ٥٥ «وَإِنْهُمْ عِنْدَنَا لَمِنَ الْمُصْطَفِينَ الْآخِيَارِ»
- ١٦٦ «وَتَرَى الْجِبَالَ تَحْسَبُهَا جَامِدَةً وَهِيَ تَمْرٌ مُّسَرٌّ
السَّحَابِ صُنِعَ اللَّهُ»
- ١٥٩ «وَوَظَنُوا مَا لَهُمْ مِنْ حَاجِصٍ»
- ٣٠٣ «وَقَوَّأُوا حِطَّةً تَوَادَّخَلُوا الْجَبَابِ سُجَّدًا»
- ١٣٧ «وَكَانَ مِنَ الْكَافِرِينَ»

- ١٣٧ « فَكَانَ مِنَ الْمُنْرِقِينَ »
- ١٢٣ } « وَكَفَى بِاللَّهِ وَلِيًّا ، وَكَفَى بِاللَّهِ نَصِيرًا »
- ١٤٤ }
- ٥٦ « وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِي آدَمَ ، وَحَمَلْنَاهُمْ فِي الْجَبْرِ
وَالْبَحْرِ ، وَرَزَقْنَاهُمْ مِنَ الطَّيِّبَاتِ ، وَفَضَّلْنَاهُمْ عَلَى
كَثِيرٍ مِمَّنْ خَلَقْنَا تَفْضِيلًا »
- ٢٩٨ « وَاللَّهُ عَلَى النَّاسِ حَكِيمٌ عَلِيمٌ »
- سَبِيلًا
- ٣٠٠ « وَأَوَّلًا أَنْ يَكُونَ النَّاسُ أُمَّةً وَاحِدَةً لَجَعَلْنَا لِمَنْ
يَكْفُرُ بِالرَّحْمَنِ ، لِبُيُوتِهِمْ سُقْفًا مِنْ فِضَّةٍ »
- ١٥٧ « وَمَا هُوَ عَلَى الْغَيْبِ بِضَنِينٍ »
- ١٨٧ « وَمَثَلُ الَّذِينَ يُنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ آتِبَاءًا مَرَضَاتٍ اللَّهُ
وَتَنْبِيئًا مِنْ أَنْفُسِهِمْ »
- ١٠ « وَتَادُوا يَا مَالٍ لِيَقْضِ عَلَيْنَا رُبُكَ »
- ٣٥٧ « وَهُمْ فِي الْغُرُفَاتِ آمِنُونَ »

« وَيُكَفِّرُ عَنْكُمْ مِنْ سَيِّئَاتِكُمْ » ٢٦٠

(حرف الباء)

« يَا جِبَالُ أُوِّبِي مَعَهُ وَالطَّيْرَ » ٢٢٦

« يَسْأَلُونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ » ٢٩٩

٥ - فهرس الأحاديث

(حرف التاء)

الصفحة

« الثَّيِّبُ تعرب عن نفسها » ١٨

(حرف اللام)

« لتأخذوا مصافكم » ٣١٨

(حرف الميم)

« هلي المدينة فاشحنها » ٤٢٢

(حرف الواو)

« ومن لم يستطع منكم الباءة فعليه بالصوم ، فإنه له وجاء » ١٦٤

٦- فهرس الأشعار

(حرف الهزاة)

		الصفحة	البحر
إذا كان الشتاء فأدقثوني	فإن الشيخ يهدمه الشتاء	١٣٥	الوافر
فلو أن الأطباء كان حولي	وكان مع الأطباء الشفاء	٣١٧	الوافر

(حرف الباء)

فأما القتال لا قتال لديكم	ولكن سيراً في عراض المواكب	١٠٦	الطويل
كلاهما حين جدّ الجري بينهما	قد أقلعا وكلا أنفيها راب	٢٨٧	البيسط
سراة بني أبي بكرٍ تسامى	على كان المسوومة العراب	١٣٦	الوافر
ولا تكثر على ذي الضغن عتياً	ولا ذكر التجرم للذنوب	} ٣١٦	»
ولا تسأله عما سوف يبدي	ولا عن عيبه لك بالمغيب		
متى تك في عدو أو صديق	تخبرك العيون عن القلوب		
وجدنا لكم في آل حاميم آية	تأولها منا تقي ومعرب	١٨	الطويل
فدى لبني ذهل بن شيبان ناقي	إذا كان يوم ذوكواكب أشهب	» ١٣٥	
أتهجر سامى بالفراق حبيبها	وما كاد نفساً بالفراق تطيب	» ١٩٧	
أبا عرو لا تبعد فكل ابن حرّة	سيدعوه داعي ميته فيجيب	» ٢٢٩	
والصالحات عليها مغلقاً باب		١٤٧	البيسط

لكنه شاقه أن قيل ذا رجب	يا ليت عدة حول كاه رجب	} ٢٩٠	»
لذن بهز الكف يعسل مته	فيه كما غسل الطريق الثعلب	١٨٠	الكامل
عسى الهمم الذي أمسيت فيه	يكون وراءه فرج قريب	١٢٨	الوافر

(حرف الجيم)
 ٣٣٨ البسيط كأنما ضربت قدام أعينها قطعناً بمستحصد الأوتار مخلوج
 (حرف الحاء)

٤٥ الوافر وأنت من العوائل حين تومي ومن ذم الرجال بمنزاح
 ١٦٧ الطويل } دأبت إلى أن يثبت الظل بعد ما تقاصر حتى كاد في الآل يمحّص
 وجيف المطايا ثم قلت لصحبتني ولم ينزلوا أبردم فتروحووا
 ٣٥٥ » أخو بيضات رائح متأوب رفيق بمسح المنكبين سبوح
 (حرف الدال)

١٥٦ » فقلت لهم : ظنوا بالني مدّجج سراتهم في الفارسيّ المسرد
 ٢٠٨ البسيط ولا أرى فاعلاً في الناس بشبهه وما أحاسي من الأقوام من أحد
 ٢٦٠ » وقفت فيها أصيلاً نأسائلها عيّت جواباً وما بالربع من أحد
 ١٨٠ الكامل فلابغيتكم قنسا وعوارضا ولأقبلنّ الحيل لابة ضرغد
 ١٠٣ الوافر ألم يأتيك والأخبار تمي بما لاقت لبون بني زياد
 ١٥٨ » كلانا ردّ صاحبه بغيظٍ على ضيق ووجدان شديد

(حرف الراء)

١٤٢ الطويل حراجيج ما تنفكّ إلا مناخةً على الحسّف أو نرمي بها بلدأ قفرا
 ١٩١ الوافر متى ما تلقني فردين ترجف روائف إلبتيك وتستطارا^(١)
 ١١٥ البسيط يا ما أميلح غزلانا شدنّ لنا من هؤلئانكن الضال والسر
 ٢٧٣ الكامل لمن الديار بقنة الحجر أقوين من حجج ومن دهر
 ٤١ الطويل } وأنت التي حبّبت كلّ قصيرةٍ إليّ ولم تشعر بذاك القصائر
 عنيت قصيرات الحجال ولم أرد قصار الخطا شر النساء البحائر
 ٢٣٩ » خذوا حظكم يا آل عكرم واحفظوا أواصرنا والرحم بالغيّب تذكر

(١) البيت لعنترة بن شداد من قصيدة يتوعد فيها الربيع بن زياد العبسي .

الصفحة البحر

الله يعلم أنا في تلفتنا	} البسيط ٤٥
وأني حيثما يشن الهوى بصري	
يوم الفراق إلى أحبابنا صور	} ٣٤٩
من حيثما سلكوا أدنوا فأنظور	
زغب الحواصل لا ماء ولا شجر	}
ألقيت كأسهم في قعر مظلمة	
فاغفر عليك سلام الله يا عمر	

(حرف السين)

سل" المهوم بكل معطي رأسه	الكمال ١٨٨
فاجـ محالط صهبة متعيس	
(حرف الصاد)	

كلوا في بعض بطونكم تعفوا	الوافر ٢٢٣
فإن زمانكم زمن خميص	
(حرف العين)	

تعدون عقر النيب أفضل مجدكم	الطويل ٢٠٥
بني ضو طرى لولا الكمي المنعما	
أتت من علية تنفض الطل" بعدما	» ٢٥٦
رأت حاجب الشمس استوى فترفعا	
إذا مت كان الناس صنفان شامت	» ١٣٦
وآخر مثنى بالذي كنت أضنع	
أمنزلي مي" سلام عليكما	» ٣٥٢
هل الأزمن اللاتي مضين رواجع	

(حرف الفاء)

تتفي يداها الحصى في كل هاجرة	البسيط ٤٥
نفي الدراهم تتقاد الصياريف	
إذا غاب غدواً عنك بلعم" لم تكن	الطويل ٤٢٨
جليدا ولم تعطف عليك العواطف	

(حرف القاف)

وإلا فاعلموا أنا وأنتم	الوافر ١٥٤
بغاة ما بقينا في شقاق	
(حرف الكاف)	

فقلت اجعلي ضوء الفراقد كلها	الطويل ٢٥٤
بيننا وضوء النجم من عن شماك	
(حرف اللام)	

المتقارب أرتني حجلاً على ساقها	٤١٥
فهبش فؤادي لذاك الحجل	

	الصفحة	البحر
جد تقد نفسك كل نفس	٣١٩	الوافر
إذا ما خفت من أمرٍ تبلا	٣٢١	
سمعت الناس ينتجعون غيثا	٣٩٠	»
ولقد أغتدي وما صقع الديك	١٩٩	الخفيف
فقلت لصيدح انتجعي بلالا	١٠٣	الطويل
على عجل مني أطأطء شمالي	٢٥٦	»
تصلّ وعن قيص بزيزاء مجمل	٣٥٤	»
خفوقاً ورفضات الهوى في المفاصل	٢٥٥	الكامل
من عن يميني تارةً وشمالي	١٩٣	الوافر
ولم يشفق على نعص الدخال	١٠٣	منهوك المنسرح
أصبحت كالشنّ البالي ^(١)	١٠٨	الطويل
وحب بها مقتولة حين تقتل	٢١١	»
وكل نعيمٍ لا بحالة زائل	٢٦٧	»
بدجلة حتى ماء دجلة أشكل	٢٥٥	البسيط
من عن يمين احبيّاً نظرة قبّل	٢٥٦	»
كالطعن يهلك فيه الزيت والقتل	١٤٧	مجزوء الوافر
يلوح كأنّه خلل		لمية موحشاً طلل

(حرف الميم)

أخا قلة أو معدم المال مصرما	٩٧	الطويل
وأعرض عن شتم اللثيم تكوما	١٨٧	»
وأسيافنا يقطرون من نجدة دما	٣٥٦	»
وأضحت منك شاسعة أماما	٢٤٠	الوافر
فقالوا الجن ، قلت عموا ظلما	٣٩١	»
ألمت بنعم الجار يؤلف بيته		
وأغفر عوراء الكريم ادخاره		
لنا الجففات الغرّ يلمعن بالضحي		
ألا أضحت حبانلكم رماما		
أتوا ناري فقلت منون أنتم		

(١) هكذا ورد البيت في النسخ جميعاً ، ولعل الأصح أن يقرأ بسكون اللام في (بنيضان ، والبالي) حتى يصح فيه وزن منهوك المنسرح (فعولان - مفعولان) .

	<u>الصفحة</u>	<u>البحر</u>
على النايح العاوي أشد رجام	٢٣٥	الطويل
أسود الشرى من كل أغلب ضيفهم	»	٢٨٦
وعجنا صدور الخيل نحو تميم	»	٤٢٩
أهل رأينا بسفح القف ذي الأكم	٣٨٥	البيسط
وجيران لنا كانوا كرام	١٣٦	الوافر
ولم يبد للأتراب من ثديها حجم	} الطويل	١٩٠
إلى اليوم لم تكبر ولم تكبر البهم		
تقتضى لبانات وبسام سائم	»	٢٩٩
أو أمتدحه فإن الناس قد علوا	البيسط	٢٤١
أجب الظهر ليس له سنام	الوافر	٢٠٠

(حرف النون)

وحبذا ساكن الريان من كافا	البيسط	١١١
وحق الجياد ما يقدن بأرسان	الطويل	٢٦٧
وأنت بخيلة بالود عني	الوافر	٢٣٠
وشر خصال المرء كنت وعاجن	الطويل	٨٢

(حرف الماء)

ولكن أعجازاً شديداً صريرها	الطويل	١٠٦
قطا الحزن قد كانت فراخاً بيوضها	»	١٣٧
ولا ناعب إلا بين غرابها	»	١٥٥
والزاد حتى نعه ألقاها	الكامل	٢٦٩
أو جونة قدحت وفض ختامها	»	٣٠٣

(حرف الباء)

كفى الشيب والاسلام للمرء ناهيا	الطويل	١٤٤
ولا سابق شيئاً إذا كان جانيا	»	١٥٤

٧- فهرس الأرجاز

	الصفحة
(حرف الباء)	
والله ما ليلى بنام صاحبه ولا محالط اللبان جانبه	٩٩ } ١٠٠ }
(حرف التاء)	
ليت وهل ينفع شيئاً ليت ليت شباباً بوع فاستوتيت	٩٢
(حرف الجيم)	
متخذاً في ضَعَوَاتِ توجا أردى بني مجاشع وما نجا	٢٣
جرّت عليه كل ربحٍ سيهوج من عن بين الخط أو سماهيج	٢٥٥
(حرف الحاء)	
ربع عفاه الدهر طوراً فامضى قد كاد من طول البلى أن يصحا	٥
(حرف الدال)	
إذا القعود كره فيها حفدا يوماً جديداً كله مطرداً	٢٩٠
في كلت رجليها سلامى واحده كتاهما مقرونة بزائده	٢٨٨
(حرف الواو)	
صبحك الله بخير باكر بنعم طير وشباب فاخر	٩٧
أنا ابن ماوية إذ جدّ النقر وجاءت الخيل أثابي زمر	٤١٤
فيا الغلامان اللذان فرّا إياكما أن تكسباني شرا	٢٣٠
إني وأسطار سطرن سطرًا لقاتل يا نصر نصر نصرا	٢٩٧
يركب كل عاقر جمهور مخافة وزعل المحبور	١٨٧ } ١٨٩ }
والهول من تهول الهبور	

	الصفحة
(حرف الزاي)	
أما ترين اليوم أم حمز قاربت بين عنقي وجمزي	٢٤٠
(حرف السين)	
لقد رأيت عجباً مذ أمسا عجايزاً مثل السعالي قُعا	٣٢
يا أكلن ما في رحلمن همسا لا ترك الله لمن ضرسا	
(حرف العين)	
قد صرّت البكرة يوماً أجمعا حتى الضياء بالدجى تقنعا	٢٩١
(حرف الفاء)	
كأن بين خلفها والخلف كشة أفعى في يبيس قف	٤٨
(حرف القاف)	
لواحق الأقراب فيها كاللقق	٢٦٤
(حرف الكاف)	
إليك حتى بلغت إياكا	١٦٩
والله أمماك سمى مباركاً آثرك الله به إيثارك	٩
يا أيها المائح دلوي دونكا إني رأيت الناس يمدونكا	١٦٥
يشنون خيراً ويمجدونكا	
كأن بين فكها والفك فارة مسك ذبجت في سك	٤٧
ليت وليت في مجالٍ ضنك	٤٨
(حرف اللام)	
فهي تنوش الحوض نوشامن على نوشاً به تقطع أجواز الفلا	٢٥٧
كأن نسج العنكبوت الرمل	٣٣٨
(حرف الميم)	
إني إذا ما حدث ألما أقول يا اللهم يا اللهم	٢٣٢

	الصفحة
وما عليك أن تقولي كلما صليت أو سبعت يا اللهما اردد علينا شيخنا مساما	٢٣٣
بيض ثلاث كنعاج جم يضحكن عن كالبرد النهم باسم الذي في كل سورة سمه	٢٥٨ ٨
وعامنا أعجبنا مقدمه يدعى أبا السمع وقرضاب سمه (حرف النون)	٩
وصاليات ككها يؤثفان (حرف الهاء)	٢٥٧
إن أباه وأبا أباه قد بلغا في المجد غايتها (حرف الباء)	٤٦
لا هيتم الليلة في المطي ولا فتى مثل ابن خيربي	٢٥٠

٨ - فهرس الأمثال

من يسمع يخل : ١٥٩

٩- فهرس اللغة

١٢٨ :	بؤس : أبؤس	(حرف الألف)	١٦٧ :	آل
٣٥٥ :	بيض : البيضة	(حرف التاء)	٤١٤ :	أتب : أثبي
١٣٧ :	تاه : تيهاء		٢٥٧ :	أثف : أثفي
٣١٩ :	تبل : التبال		١٩٩ :	أجش
١٨٨ :	تعس : متعيس	(حرف التاء)	١٩٠ :	أصد : الأصداء والأصدة والمؤصد
٤١٩ :	ثرد : الأثرد		٢٣٩ :	أصر : أواصر
٣ :	ثفن : ثفنة		٤١٦ :	إطل
٤٢٠ :	الثنايا		٣٨٥ :	أكمة
٢٩٩ :	ثوى : الثواء	(حرف الجيم)	٣٥٥ :	أوب : أوب
٢٠٠ :	جب : أجب		١ :	أيد : الإيداء
٣٦٠ :	جرمق : الجرموق		(حرف الباء)	
٤١٦ :	الجرؤ		١٢٨ :	بأس : أبؤس
٤٢٢ :	الجعظري		٤١ :	بجتر : البعاطر
١٠٦ :	جعفر		١٦٨ :	برد : أبرد
٤٢٨ :	جلد : الجليد		٤١٦ :	البسر
٣٧٦، ٢٤٠ :	جمز : الجمزم		٣٧٦ :	بشكى
٢٥٨ :	جم : الجماء		٢٣٩ :	بعد
١٨٧ :	جمهر : الجمهور		٢٩١ :	بكر : البكرة
٣٠٣ :	الجون		١٢٩ :	بلي : البلي
			١٩٠ :	البهم

٦٥ :	دلص : دلاص	(حرف الحاء)	
٤١٩ :	دمع	حبر : الجبارى، المحبور : ١٨٧٤، ٤٠٧	
١٩٩ :	دمم : أدمم	٤١٥ :	الحجل
٤١٦ :	دتل	١٤٢ :	حرج : حراجيج
	(حرف الذال)	٣٢٠، ٣٣ :	حرجم : احرنجم
٤٢١ :	الذلق : الذولق	٤٠٠	
٢٠٠ :	ذنب : الذناب	٤١٧ :	حرض : الحُرُض
	(حرف الراء)	٣٣٨ :	حصد : مستحصد
١٦٧ :	راح : روتح وتروتح	٢٩٠ :	حفد : الحفد
١٢٩ :	ربيع : الربيع	٤١٦ :	الحقو
١٢١ :	رجل : الرجلة	٣٣٨ :	حلج : محلوج
٣٥٤ :	رفض : ارفض	٥ :	الحنو
٣٣٨ :	رمل : أرمل	١١٩ :	حوذ : استحوذ
٢٤٠ :	رمم : الرمام	١ :	حان : الحَيْن
١٩١ :	رتف : الرانفة		(حرف الحاء)
٤١٦ :	الرثم	٣٥٣ :	خدل : الخدلة
	(حرف الزاي)	٤٢٢ :	خصف : الخصفة
١٨٧ :	الزعل	٢٩١ :	خطف : الخطاف
٢٥٦ :	الزيزاء	٤١٩ :	الخلف
	(حرف السين)	١٤٧ :	الخلل
٣٠٣ :	سبأ : السباء		(حرف الدال)
٣٥٥ :	سبح : السبوح	١٩٣ :	دخل : الدخال
٤٠٠ :	سبطر : اسبطر	١٠٣ :	دف : دفوف
٤٠٠ :	سحنك : اسحنكك	٣٠٣ :	دكن : أدكن
١٣٦ :	السري		

١٨٨ :	صهب : الصهبة	٣٢ :	السعالي
٤٥ :	صور	٣٨٥ :	السفح
	(حرف الضاد)	٤٧ :	سك : السك
٢٥ :	ضارع : المضارعة	٢٨٨ :	السلامى
١١٥ :	الضال	١٣٦ :	سما : السمو
١٠٦ :	ضر : ضرير ، مضرور	١١٥ :	السر
٢٣ :	ضعا : الضعوات	١٣٦ :	سوتم : الموسومة
٢٨٦ :	ضغم : الضغم		(حرف الشين)
٢٠٥ :	ضوطرى	١٩ :	شكا : أشكى
٤٢٢ :	الضيزن	٤٢٢ :	شحت
	(حرف الطاء)	١١٥ :	شذن
٣١٧ :	الطب	٢٤٠ :	شسع : الشاسعة
٢٩٠ :	طرد ، مطرد	٣٥٨ :	الشسع
١٤٧ :	الطلل	٢٥٨ :	شطّ : الشطط
٤١٧،٩١ :	الطنب	٢٦٧ :	شكل : أشكل
١٩١ :	طير : استطار	١٠٣ :	شبل : الشملال
	(حرف الظاء)	١٠٣ :	شن : الشن
٢٥٦ :	الظمء		(حرف الصاد)
	(حرف العين)	٢٩١،١٠٦ :	صرد
٣٠٣ :	عتق : عاتق	٥١ :	صقب
٨٠ :	عجلط : عجّالط	١٩٩ :	صقع
١٩ :	عجم : أعجم	٢٥٦ :	صل :
٨٢ :	عجن : عاجن	٢٥٧ :	صلي : الصاليات
١٩٢،١٨ :	عرب : أعرب ، عروب ،	٤٢١ :	صمت : المصنة
١٣٦ :	عراب		

(حرف القاف)

٣٩٠ :	القت
١٠٨ :	قتل : قتل الحجر
٣٠٣ :	قدح
٢٦٤ :	قرب : أقراب
٩ :	قرضب : القرضاب
٤٠ :	قصر : القصر
١٣٧ :	القطا
٢٩٠ :	قعد : القعود
٢٩١ :	قعقع : القعقع
٣٢٠ :	قعنس : أقمنس
٣٨٥،٤٨ :	قف : القف
٩١٤،٦٤ :	قلب : القلب
٤١٦ :	قلنسوة
٢٠٥ :	قنع : القنع
٥ :	القنو
٢٥٦ :	القيض

(حرف الكاف)

٨٢ :	كان : كنتي
٤٨ :	كشكش : كشكشت
٤١٨ :	كلدة
٢٠٥ :	الكمي

(حرف اللام)

١٨٠ :	لابة
٢٩٩ :	لين : اللبانة

١٨٠ :	عسل
١٨٨ :	عطي : أعطى رأسه
١٨٧ :	عقر : عاقر
٨٠ :	عكلط
٣٧٧ :	علباء
٨٠ :	علبط وعلابط
٣٢٠ :	علو ط : اعلو ط
٢٤٠ :	العنتق
١٨٨ :	عيس : أعيس

(حرف العين)

١٢٧ :	غار : الغوير
٤٠٠ :	غدن : اغدودن
٤٢٨،١٩٩ :	غدو : اغتدى ، الغدو
٣٠٣ :	غرف : المغرفة
٢ :	غل : الغليل
١١٩ :	غيل : أغيلت

(حرف الفاء)

٤٧ :	فارة المسك
١٠٣ :	فتحاء
٢٥٤ :	فرقدان
٣٩٠ :	فصص : الفصصة
٣٥٤ :	فصل : المفصل
٣٠٣ :	فض الحتام
٤٧ :	فك

١٠٣ :	نضل وناضل	٢٦٤ :	لحق : اللواحق
٢٥٨ :	النعاج	١٠٣ :	لقوة
٩١ :	نعرّ	٤٠٠ :	لقي : اسلقتي
١٩٣ :	النّعص	٤٢٢ :	اللب
٤١٤ :	نقر : النقر	(حرف الميم)	
١٠٣ :	نمي : تمني	١٦٥ :	ماح : المائح
٤١٨ :	نمك	١٦٥ :	منح : المائح
٢٥٨ :	نهم : المنهم	١٢٩ :	مصح : أمصح
١١٩ :	نوق : استنوق	١٣٧ :	مطا : المطي
(حرف الهاء)		٢٦٤ :	المق
١٨٧ :	هبر : الهبور	٧٤ :	المناء والمناة
٦٥ :	هيجن : هيجان	(حرف النون)	
(حرف الواو)		٢٠٥ :	التاب
١٦٧ :	وجف : الوجيف	٣ :	نبقة
٢٣ :	وفر : قيقور	١٨٨ :	نجا : ناج
٢٣ :	ولج : تولج ودولج	٣٩٠ :	نجم : انتجع
(حرف الياء)		١ :	ندي : الإنداء
١٢١ :	اليد	٤٥ :	نوج : منتزج ومنتزاج
		٤٥ :	نزع : منتزاج

١٠ - فهرس المراجع

<u>المؤلف</u>	<u>اسم الكتاب</u>	
الزركلي	الأعلام	- ١
السيوطي	الافتراح في أصول النحو	- ٢
ابن مالك	الألفية	- ٣
الأشموني	الألفية (شرح)	- ٤
ابن عقيل	الألفية (شرح)	- ٥
ابن الأنباري	الإنصاف في مسائل الخلاف	- ٦
ابن هشام	أوضح المسالك	- ٧
ابن كثير	البداية والنهاية	- ٨
السيوطي	بغية الوعاة	- ٩
ابن مالك	التسهيل	- ١٠
الغلاييني	جامع الدروس العربية	- ١١
ابن دريد	جمهرة اللغة	- ١٢
الصبان	حاشية الصبان على الأشموني	- ١٣
الحضري	حاشية الحضري على ابن عقيل	- ١٤
ابن جني	الخصائص	- ١٥
البغدادي	خزانة الأدب	- ١٦
الشتقطي	الدرر اللوامع	- ١٧
	الدواوين والمجموعات الشعرية	- ١٨
	كتب السنن الأربعة	- ١٩

{ الترمذي ، النسائي ،
ابوداود ، ابن ماجه }

<u>المؤلف</u>	<u>اسم الكتاب</u>
ابن العماد	٢٠ - شذرات الذهب
ابن قتيبة	٢١ - الشعر والشعراء
البخاري	٢٢ - صحيح البخاري
مسلم	٢٣ - صحيح مسلم
السبكي	٢٤ - طبقات السبكي
العالمي	٢٥ - فتح الرحمن
الفيروزبادي	٢٦ - القاموس المحيط
الرضي	٢٧ - الكافية (شرح)
الملاجمي	٢٨ - الكافية
ابن الأثير	٢٩ - الكامل (في التاريخ)
سيبويه	٣٠ - الكتاب
السيرافي	٣١ - الكتاب (شرح)
الشتغمري	٣٢ - الكتاب (شرح الشواهد)
ابن منظور	٣٣ - لسان العرب
بركات	٣٤ - مجلة المجمع العلمي العربي
ابن حنبل	٣٥ - المرشد إلى آيات القرآن وكلماته
ياقوت	٣٦ - المسند
المرزباني	٣٧ - معجم الأدياء
البكري	٣٨ - معجم الشعراء
ابن هشام	٣٩ - معجم ما استعجم
الأمير ، الدسوقي	٤٠ - مغني اللبيب
الزنجشيري	٤١ - مغني اللبيب (شرح)
ابن يعيش	٤٢ - المفصل
	٤٣ - المفصل (شرح)

<u>المؤلف</u>	<u>اسم الكتاب</u>
المفضل الضبي	٤٤ - المفضليات
ابن خلدون	٤٥ - مقدمة ابن خلدون
النجار وعبد العزيز حسن	٤٦ - منار السالك إلى أوضح المسالك
الآمدي	٤٧ - المؤلف والمختلف
الكنفراوي ، والبيطار	٤٨ - الموفي في النحو الكوفي وشرحه
ابن الجزري	٤٩ - النشر في القراءات العشر
ابن الأثير	٥٠ - النهاية
السيوطي	٥١ - مع المرامع
الكتبي	٥٢ - الوافي بالوفيات
ابن خلكان	٥٣ - وفيات الأعيان

١١- فهرس الموضوعات

الباب والموضوع	الصفحة
المقدمة	٣ - ٢٠
الباب الأول : علم ما للكلم	٣ - ١٧
ما الكلم : ١ - لم سمي الاسم اسماً : ٤ - ما حد الاسم :	
٩ - علامات الاسم : ١٠ - لم سمي الفعل فعلاً : ١١ - حد	
الفعل : ١١ - لم سمي الحرف حرفاً : ١٢ - أقسام الحرف	
وحدته : ١٢ - « كيف » اسم أو فعل أو حرف : ١٤ -	
تقديم الاسم على الفعل ، والفعل على الحرف : ١٧ .	
الباب الثاني : باب الإعراب والبناء	١٨ - ٢١
لم سمي الإعراب إعراباً والبناء بناء : ١٨ - كم ألقاب	
الإعراب والبناء : ١٩ - لم كانت أربعة : ٢٠ - هل حركات	
الإعراب أصل لحركات البناء أم العكس : ٢٠ - هل الاعراب	
والبناء عبارة عن هذه الحركات أو عن غيرها : ٢٠ .	
الباب الثالث : باب المعرب والمبني	٢٢ - ٣٤
ما المعرب والمبني : ٢٢ - لم زيدت حروف « أيت » دون	
غيرها في أول المضارع : ٢٢ - هل المضارع محمول على الاسم	
في الإعراب أم هو أصل : ٢٤ - لم حمل المضارع على الاسم	
في الإعراب مادام الأصل أن يكون مبنيًا : ٢٥ - ماهو	
عامل الرفع في المضارع : ٢٨ - ماهي المبنيات : ٢٩ .	

٣٥ - ٤٦ الباب الرابع : باب إعراب الاسم المفرد
على كم ضرباً الاسم المفرد : ٣٥ - لم جعلوا التنوين علامة
للصرف دون غيره : ٣٥ - لماذا دخل التنوين الكلام : ٣٦ -
لم يدخل الجر مع الألف واللام والإضافة : ٣٧ - الاسم
المعتل : ٣٧ - لم أعربت الأسماء الستة بالحروف وهي أسماء
مفردة : ٤٣ .

٤٧ - ٥٩ الباب الخامس : باب التثنية والجمع
ما التثنية : ٤٧ - ما الجمع : ٤٨ - لم كان إعرابها بالحروف
دون الحركات : ٤٨ - لم خصوا التثنية بالألف والجمع بالواو
وأشركوا بينها في الجر والنصب : ٤٩ - هل النصب محمول
على الجر أم العكس : ٤٩ - لم يحمل النصب على الجر دون
الرفع : ٥٠ - ما حرف الإعراب في التثنية والجمع : ٥١ - لم
فتحوا ما قبل ياء التثنية دون ياء الجمع : ٥٣ - لم أدخلت
النون في التثنية والجمع : ٥٤ - لم كسروا نون التثنية
وفتحوا نون الجمع : ٥٥ - لماذا جمعت أرض وسنة على أرضين
وسنين : ٥٨ .

٦٠ - ٦٢ الباب السادس : باب جمع التأنيت
لم زادوا في آخره الألف والتاء : ٦٠ - لم تحذف التاء الأولى
من جمع المؤنث : ٦١ - لم يحذفوا الألف من جمع حبل
كما حذفوا التاء : ٦١ - لم قلبت الألف ياء : ٦١ - لم قلبوا
الهزة واوًا في جمع صحراء : ٦٢ - لم حمل النصب على الجر
في هذا الجمع : ٦٢ .

الباب والموضوع

الصفحة

- ٦٣ - ٦٥ : الباب السابع : باب جمع التكسير
لم سمي تكسيراً : ٦٣ - أضرب جمع التكسير : ٦٣ .
- ٦٦ - ٧١ : الباب الثامن : باب المبتدأ
ما المبتدأ : ٦٦ - بماذا يرتفع الاسم المبتدأ : ٦٧ - لم جعل
التعريفي عاملاً وهو عبارة عن عدم العوامل : ٦٨ - لم خص
المبتدأ بالرفع : ٦٩ - لم لا يكون في الأمر العام إلا معرفة :
٦٩ - هل يجوز تقديم الخبر عليه في مثل : قائم زيد : ٦٩ .
- ٧٢ - ٧٦ : الباب التاسع : باب خبر المبتدأ
على كم ضرباً ينقسم خبر المبتدأ : ٧٢ - كم ضرباً الخبر المفرد :
٧٢ - كم ضرباً الخبر الجملة : ٧٣ - الظرف والجار والمجرور
هل هما جعل أم مفردات : ٧٣ - لم إذا كان المبتدأ جثة
جاز أن يقع في خبره ظرف المكان دون ظرف الزمان : ٧٥ -
ما العامل في خبر المبتدأ : ٧٥ .
- ٧٧ - ٨٤ : الباب العاشر : باب الفاعل
ما الفاعل : ٧٧ - لم كان إعرابه الرفع : ٧٧ - بماذا يرتفع
الفاعل : ٧٩ - لم لا يجوز تقديمه على الفعل : ٧٩ - لم كان
قول القائل : زيد قام ، مرفوعاً بالابتداء لا بالفعل : ٨٣ -
لم استتر ضمير الواحد : زيد قام وظهر ضمير الثني والجمع : ٨٤ .
- ٨٥ - ٨٧ : الباب الحادي عشر : باب المفعول
ما المفعول : ٨٥ - ما العامل فيه : ٨٥ .

الباب الثاني عشر : باب ما لم يسم فاعله
لم لم يسم الفاعل : ٨٨ - لم كان مرفوعاً : ٨٨ - لم يجب
إقامة اسم مكان الفاعل إذا حذف : ٨٨ - كيف يقام المفعول
مقام الفاعل وهو ضده في المعنى : ٨٨ - لم وجب تغيير الفعل
إذا بني للمفعول : ٩١ - لم ضموا الأول وكسروا الثاني :
٩١ - لم كسروا أول المعتل ولم يضيوه كالصحيح : ٩٢ -
هل يجوز بناء اللازم للمفعول : ٩٣ - لم يخرج الظرف عن
الظرفية إذا أقيم مقام الفاعل : ٩٣ - هل ينقل المصدر إذا أقيم
مقام الفاعل : ٩٤ - إن اجتمع الظرف والجار والمجرور
والصدر فأياً يقوم مقام الفاعل : ٩٥ .

٨٨ - ٩٥

الباب الثالث عشر : باب نعم وبئس
هل نعم وبئس اسمان أو فعلان : ٩٦ - لم وجب أن يكون
فاعلها اسم جنس : ١٠٤ - لم جاز الاضمار فيها قبل الذكر :
١٠٤ - على ماذا تنتصب النكرة المفسرة للضير : ١٠٥ -
لم رفع زيد في قولهم : نعم الرجل زيد : ١٠٥ .

٩٦ - ١٠٦

الباب الرابع عشر : باب حينذا
ما الأصل في حينذا : ١٠٧ - لم كان الأصل حَبُّبٌ على
فَعْلٌ دون فَعَلٌ وفَعِلٌ : ١٠٧ - لم جعلوها بمنزلة كلمة
واحدة : ١٠٨ - لم ركبوه مع المفرد المذكور دون المؤنث
والثنى والمجموع : ١٠٨ - ما الغالب على حينذا الاسمية أو الفعلية :
١٠٩ - بماذا ترتفع المعرفة بعد حينذا : ١١٠ - على ماذا تنتصب
النكرة بعد حينذا : ١١٠ .

١٠٧ - ١١١

١١٢ - ١٢٥

الباب الخامس عشر : باب التعجب

لم زيدت « ما » في التعجب : ١١٢ - مامعناها : ١١٢ - هل
« أَحْسَنَ » فعل أو اسم : ١١٣ - لم نقل التعجب من الثلاثي
دون غيره : ١٢٠ - لم كانت الهزة أولى بالزيادة في
التعجب : ١٢٠ - لم ينتصب الاسم في قولهم : ما أحسن
زيداً : ١٢١ - لم لا يشتق فعل التعجب من الألوان
والخلق : ١٢١ - لم استعملوا لفظ الامر في التعجب ،
وما الدليل على أنه ليس بفعل أمر : ١٢٢ - ما موضع
الجار والمجرور في : أحسن يزيد : ١٢٣ - لم زيدت
الباء عليه : ١٢٤ .

١٢٦ - ١٣١

الباب السادس عشر : باب عسى

مامعنى من الكلام : ١٢٦ - لم لم يتصرف : ١٢٦ - ماذا
تفعل عسى : ١٢٧ - لم أدخلت في خبره أن : ١٢٧ - ما الدليل
على أن موضع « أن » وصلتها نصب : ١٢٧ - لم حذفوا
أن في خبرها في بعض أشعارهم : ١٢٨ - لم كان الاختيار
مع كاد حذف « أن » وهي كعسى في المقاربة : ١٢٩ -
ماموضع « أن » مع صلتها في نحو « عسى أن يخرج زيد »
وهل يجوز هنا أن تحذف : ١٣٠ -

١٣٢ - ١٤٢

الباب السابع عشر : باب كان وأخواتها

أي شيء كان وأخواتها من الكلم : ١٣٢ - على كم تنقسم
كان وأخواتها : ١٣٢ - لم عملت هذه الأفعال في شيئين :
١٣٨ - لم رفعت الاسم ونصبت الخبر : ١٣٨ - هل يجوز

تقديم أخبارها على أسمائها : ١٣٨ - هل يجوز تقديم أخبارها عليها أنفسها : ١٣٨ - لمَ لم يجز تقديم أسمائها عليها : ١٣٩ - لمَ لم يجز تقديم خبر ما في أوله « ما » عليه : ١٣٩ - هل يجوز تقديم خبر « ليس » عليها : ١٤٠ - لمَ جاز « ما كان زيد إلا قائماً » ولم يجز « ما زال زيد إلا قائماً » : ١٤١ .

الباب الثامن عشر : باب ما

١٤٣ - ١٤٧

لمَ عملت « ما » في لغة أهل الحجاز رفعت ونصبت : ١٤٣ - لمَ لم تعمل على لغة بني تميم : ١٤٤ - لمَ دخلت الباء في خبرها : ١٤٥ - لمَ بطل عملها في لغة الحجاز إذا فصل بين اسمها وخبرها بالأو بيان الحقيفة : ١٤٥ .

الباب التاسع عشر : باب إن وأخواتها

١٤٨ - ١٥٥

لمَ عملت هذه الأحرف : ١٤٨ - لمَ نصبت الاسم ورفعت الخبر : ١٤٩ - لمَ وجب تقديم المنصوب على المرفوع : ١٤٩ - لمَ جاز العطف على موضع « إن » ولكن « دون سائر أخواتها : ١٥١ - هل يجوز العطف على الموضع قبل ذكر الخبر : ١٥١ .

الباب العشرون : باب ظننت وأخواتها

١٥٦ - ١٦٢

على كم ضرباً تستعمل هذه الأفعال : ١٥٦ - لمَ عملت هذه الأفعال وليست مؤثرة في المفعول : ١٥٨ - لمَ تعدت إلى مفعولين : ١٥٩ - هل يجوز الاقتصار فيها على الفعل والفاعل : ١٥٩ - هل يجوز الاقتصار على أحد المفعولين : ١٦٠ - لمَ وجب إعمالها متقدمة ، وجاز إلغاؤها متوسطة ومتأخرة : ١٦٠ .

- ١٦٣ - ١٦٧ الباب الحادي والعشرون : باب الإغراء
لمَ اقيم بعض الظروف والحروف مقام الفعل : ١٦٣ - لمَ
خص به المخاطب دون الغائب والمتكلم : ١٦٣ - هل يجوز
تقديم معمولها عليها أو لا : ١٦٤ .
- ١٦٨ - ١٧٠ الباب الثاني والعشرون : باب التحذير
ماوجه التكرير في التحذير : ١٦٨ - أيّ الامسين أولى بأن
يقوم مقام الفعل : ١٦٨ - لمَ انتصب قولهم : إياك والشر :
١٦٨ - لمَ قدروا الفعل بعد «إياك» ولم يقدروه قبله : ١٦٩ -
لمَ لم يستعملوا لفظ الفعل مع «إياك» : ١٦٩ .
- ١٧١ - ١٧٦ الباب الثالث والعشرون : باب المصدر
لمَ كان المصدر منصوباً : ١٧١ - هل الفعل مشتق من المصدر
أو العكس : ١٧١ - لمَ كان قولهم : سرت أسدّ السيرة
منصوباً على المصدر : ١٧٥ - على ماذا ينتصب قولهم : قعد
القرفصاء : ١٧٥ .
- ١٧٧ - ١٨١ الباب الرابع والعشرون : باب المفعول فيه
ما المفعول فيه : ١٧٧ - لمَ سمي ظرفاً : ١٧٧ - لمَ لم يبنوا
الظروف لتضمنها معنى الحروف : ١٧٧ - لمَ تعدّى اللازم
إلى ظروف الزمان دون ظروف المكان : ١٧٨ - لمَ تعدّى
إلى الجهات الست ونحوها من ظروف المكان : ١٧٩ - كيف
قالوا : «زيد مني معقد الإزار ... و ... و ...» : ١٨٠ .

- ١٨٥ - ١٨٢ الباب الخامس والعشرون : باب المفعول معه
ما العامل للنصب في المفعول معه : ١٨٢ - لمَ حذفت « مع »
وأقيمت « الواو » مقامها : ١٨٤ - لمَ كانت الواو أولى من
غيرها : ١٨٤ - هل يجوز تقديم المنصوب هنا على الناصب : ١٨٥ .
- ١٨٩ - ١٨٦ الباب السادس والعشرون : باب المفعول له
ما العامل في المفعول له النصب : ١٨٦ - لمَ تعدى إليه اللازم
كالمتعدي : ١٨٦ - هل يجوز أن يكون معرفة ونكرة : ١٨٦ -
هل يجوز تقديم المنصوب هنا على الناصب : ١٨٩ .
- ١٩٥ - ١٩٠ الباب السابع والعشرون : باب الحال
ما الحال : ١٩٠ - هل تقع من الفاعل والمفعول معاً بلفظ واحد :
١٩٠ - ما العامل فيه النصب : ١٩١ - لمَ عمل الفعل اللازم
في الحال : ١٩٢ - لمَ وجب أن يكون الحال نكرة : ١٩٣ .
- ٢٠٠ - ١٩٦ الباب الثامن والعشرون : باب التمييز
ما التمييز : ١٩٦ - هل يجوز تقديمه على العامل فيه : ١٩٦ -
لمَ وجب أن يكون نكرة : ١٩٩ .
- ٢٠٦ - ٢٠١ الباب التاسع والعشرون : باب الاستثناء
ما الاستثناء : ٢٠١ - ما العامل في المستثنى من الموجب النصب :
٢٠١ - بماذا يرتفع المستثنى في النفي ولمَ كان البدل أولى :
٢٠٥ - لمَ جاز البدل في النفي ولم يجز في الإيجاب : ٢٠٦ .

٢٠٧ - ٢١١ الباب الثلاثون : باب مايجر به في الاستثناء
لم أعربت « غير » إعراب الاسم الواقع بعد « إلا » دون
« سوى وسواء » : ٢٠٧ - هل تعتبر « حاشا » حرف جر أو
فعلا : ٢٠٧ - « خلا » تكون فعلا وحرفا : ٢١٠

٢١٢ - ٢١٣ الباب الحادي والثلاثون : باب ماينصب به في الاستثناء
لم عملت « ماخلا ، وماعدا ، وليس ، ولا يكون » نصب :
٢١٢ - لم لزمتم « ليس ، ولا يكون » لفظاً واحداً : ٢١٣ -
لم لا يجوز أن يعطف عليها « بالواو ولا » : ٢١٣ .

٢١٤ - ٢١٧ الباب الثاني والثلاثون : باب كم
لم بنيت « كم » على السكون : ٢١٤ - لم وجب وقوعها
في صدر الكلام : ٢١٤ - لم كان مابعدا منصوباً في
الاستفهام ، مجروراً في الخبر : ٢١٥ - لم جاز النصب مع الفصل
في الخبر : ٢١٦ - لم لا تميز مع الاستفهام إلا بالمفرد النكرة ،
وتميز مع الخبر بالمفرد والجمع : ٢١٦ .

٢١٨ - ٢٢٣ الباب الثالث والثلاثون : باب العدد
لم أدخلت الماء من الثلاثة إلى العشرة في المذكر دون المؤنث
وهلا عكسوا : ٢١٨ - لم بني ميا زاد على العشرة من أحد
عشر إلى تسعة عشر : ٢١٩ - لم لم يبنوا : اثنين في « اثني عشر » :
٢٢٠ - لم حذفت الواو من أحد عشر إلى تسعة عشر وجعلا
اسماً واحداً : ٢٢٠ - هلا اشتقوا من لفظ الاثنين كما
اشتقوا من لفظ الثلاثة والأربعة : ٢٢١ - لم كسروا
العين من « عشرين » : ٢٢١ - لم وجب أن يكون

الباب والموضوع

ما بعد أحد عشر إلى تسعة وتسعين واحداً نكرة منصوبة :
٢٢١ - لمَ إذا بلغت إلى المائة أضيفت إلى الواحد : ٢٢٢ -
لمَ قالوا ثلاثمائة ولم يقولوا « ثلاث مئتين » : ٢٢٣ - لمَ أجري
الألف مجرى المائة في الإضافة إلى الواحد : ٢٢٣ - لمَ جمع
الألف مع الآحاد ولم يفرد كالمائة : ٢٢٣ .

٢٢٤ - ٢٣٥ الباب الرابع والثلاثون : باب النداء
لمَ بني المفرد المعرفة : ٢٢٤ - لمَ بني على حركة ولمَ كانت
الحركة ضمة : ٢٢٤ - لمَ جاز في وصفه الرفع والنصب ، وكيف
جاز حمل العرب على المبني : ٢٢٥ - لمَ جاز في العطف الرفع
والنصب : ٢٢٦ - لمَ كان المضاف والنكرة منصوبين :
٢٢٦ - ما العامل فيه النصب : ٢٢٦ - لمَ لمَ بين المضاف
والنكرة لوقوعها موقع اسماء الخطاب : ٢٢٧ - هل يجوز
حذف حرف النداء : ٢٢٨ هل يجوز في وصف « أي » الرفع
والنصب : ٢٢٨ - لمَ لمَ يجمعوا بين الألف واللام ويا : ٢٢٩ -
« يا زيد » هل تعرف بالنداء أو بالعلمية : ٢٢٩ - كيف جاز
الجمع بين « يا » والألف واللام في قولهم : يا الله : ٢٣١ - لمَ
ألحقت الميم المشددة في آخر هذا الاسم : ٢٣٢ .

٢٣٦ - ٢٤٢ الباب الخامس والثلاثون : باب الترخيم
ما الترخيم ، ولمَ خص في النداء : ٢٣٦ - هل يجوز ترخيم ما كان
على ثلاثة أحرف : ٢٣٦ - لمَ جاز ترخيم ما فيه تاء التأنيث :
٢٣٨ - هل يجوز ترخيم المضاف إليه : ٢٣٨ - هل يجوز ترخيم
الاسم المفرد الذي قبل آخره حرف ساكن بحذف آخره مع
الساكن : ٢٤١ - لمَ جاز بناء المرختم على الضم في أحد
القوانين : ٢٤٢ .

٢٤٣ — ٢٤٥ الباب السادس والثلاثون : باب الندبة
ما الندبة وما علامتها : ٢٤٣ - لمَ وجبت الندبة بأعرف
الأسماء : ٢٤٣ - لمَ لحقت ألف الندبة آخر المضاف إليه دون
الصفة : ٢٤٤ - لمَ جاز ندبة المضاف إلى المخاطب : ولم يميز
نداؤه : ٢٤٥ .

٢٤٦ — ٢٥٢ الباب السابع والثلاثون : باب لا
لمَ بنيت النكرة مع « لا » على الفتح : ٢٤٦ - لمَ جاز في
العطف على النكرة النصب والرفع ، والعطف على لفظ المبني
لا يجوز : ٢٤٨ - لمَ جاز في صفة النكرة البناء والنصب
والرفع : ٢٤٨ - لمَ جاز الرفع مع التكرار : ٢٤٩ - لمَ
بنيت « لا » مع النكرة دون المعرفة : ٢٤٩ - لمَ وجب
التكرير في المعرفة : ٢٥٠ - لمَ لا يبنى مع المضاف : ٢٥١ .

٢٥٣ — ٢٦٤ الباب الثامن والثلاثون : باب حروف الجر
لمَ عملت هذه الحروف الجر : ٢٥٣ - أقسام حروف الجر :
٢٥٣ - معاني حروف الجر : ٢٥٩ .

٢٦٥ — ٢٦٩ الباب التاسع والثلاثون : باب حتى
وجوه استعمال حتى : ٢٦٥ - لمَ حملت على الواو في العطف واشتراط
أن يكون ما بعدها من جنس ما قبلها : ٢٦٦ - حكم الجملة التي
بعدها : ٢٦٧ .

٢٧٠ — ٢٧٤ الباب الأربعون : باب مذ ومنذ
لمَ غلبت على « مذ » الاسمية وعلى « منذ » الحرفية : ٢٧٠ -

الباب والموضوع

لم يأتي ما بعدهما مرفوعاً إذا كانا اسمين : ٢٧١ - لم يفت
مذ ومنذ : ٢٧١ .

٢٧٨ - ٢٧٥ الباب الحادي والأربعون : باب القسم
لم حذف فعل القسم : ٢٧٥ - لم قلت إن الباء هي الأصل
في حروف القسم : ٢٧٥ - لم جعلوا الواو دون غيرها بدلاً
من الباء وخصوصها بالظهر : ٢٧٦ - لم جعلوا التاء بدلاً من
الواو وخصوصها باسم الله تعالى : ٢٧٧ - لم جعلوا جواب
القسم باللام وإن، وما، ولا : ٢٧٧ - لم جاز حذف « لا » : ٢٧٨ .

٢٨٢ - ٢٧٩ الباب الثاني والأربعون : باب الإضافة
ضروب الإضافة : ٢٧٩ - لم حذف التنوين من المضاف وجر
المضاف إليه : ٢٧٩ - « وجه زيد » بمعنى « اللام » أو بمعنى
« من » : ٢٧٩ - لم كانت الإضافة إلى بعض المشتقات غير
محضة : ٢٨٠ .

٢٨٣ - ٢٩٢ الباب الثالث والأربعون : باب التوكيد
فائدة التوكيد وأنواعه : ٢٨٣ - لم وجب تقديم : نفسه
وعليه ، على كلهم وأجمعين : ٢٨٤ - أجمع وجمعاء وجمع هل
هن معارف أم نكرات ولم كانت غير مصروقة : ٢٨٥ -
أحكام كلا وكلتا : ٢٨٦ - هل يجوز توكيد النكرة : ٢٨٩ .

٢٩٣ - ٢٩٥ الباب الرابع والأربعون : باب الوصف
ما الغرض في الوصف : ٢٩٣ - في كم حكماً تتبع الصفة
الموصوف : ٢٩٤ - لم لم توصف المعرفة بالنكرة ، والنكرة
بالمعرفة : ٢٩٤ - ما العامل في الصفة : ٢٩٤ .

٢٩٦ - ٢٩٧ الباب الخامس والأربعون : باب عطف البيان
ما العرض في عطف البيان : ٢٩٦ .

٢٩٨ - ٣٠١ الباب السادس والأربعون : باب البدل
ما العرض في البدل : ٢٩٨ - على كم ضرباً البدل : ٢٩٨ -
ما العامل في البدل : ٣٠٠ .

٣٠٢ - ٣٠٦ الباب السابع والأربعون : باب العطف
كم حروف العطف : ٣٠٢ - ما الدليل على أن الواو تقتضي
الجمع دون الترتيب : ٣٠٢ - لمَ جاز أن تستعمل « بل » بعد
النفي ، ولم يجوز أن تستعمل « لكن » بعد الإثبات : ٣٠٤ .

٣٠٧ - ٣١٤ الباب الثامن والأربعون : باب ما لا ينصرف
كم العلل التي تمنع الصرف : ٣٠٧ - من أين كانت هذه العلل
فروعاً : ٣٠٧ - لمَ كانت هذه العلل تمنع الصرف :
٣٠٨ - لمَ لمَ يمنع الصرف بعلة واحدة : ٣٠٨ - لمَ منع
ما لا ينصرف التثنية والجر : ٣٠٩ - لمَ تحمل الجرّ على
النصب في ما لا ينصرف : ٣٠٩ - أحكام ما لا ينصرف في
النكرة : ٣١٠ - لمَ دخل ما لا ينصرف الجرّ مع الألف
واللام أو الإضافة : ٣١٣ .

٣١٥ - ٣٢٧ الباب التاسع والأربعون : باب إعراب الأفعال وبنائها
لمَ كانت الأفعال ثلاثة : ٣١٥ - لمَ بني الفعل الماضي على
حركة ، ولمَ كانت الحركة فتحة : ٣١٥ - لمَ بني فعل الأمر
على الوقف : ٣١٧ - لمَ أعرب الفعل المضارع : ٣٢١ - لمَ
أثبتوا الواو والياء والألف ساكنة في الرفع ، وحذفوها في

حال الجزم ، وفتحوا الواو والياء في حالة النصب : ٣٢٢ -
لم أعربت الخمسة الأمثلة بثبوت النون في حالة الرفع ، وبجذفها
في حالتي النصب والجزم : ٣٢٤ - لم استوى النصب والجزم
في قوله : « أنتِ تفعلين » : ٣٢٥ - هلا كان « يفعلان ، ويقعلون »
تنثية لـ « يفعل » : ٣٢٦ - أليس الألف في « يفعلان » تدل
على التنثية ، والواو تدل على الجمع : ٣٢٧ .

٣٢٨ - ٣٣٢ الباب الخمسون : باب نواصب المضارع

لمَ وجب أن تعمل « أن ولن و .. » النصب : ٣٢٨ - استعمال
النواصب : ٣٢٩ - لمَ وجب تقدير « أن » بعد « كي » ،
والفاء ، والواو ، وأو ، واللام ، وحتى « دون أخواتها : ٣٣٢ .

٣٣٣ - ٣٣٥ الباب الحادي والخمسون : باب حروف الجزم
لمَ عملت : « لم ولما و .. » في المضارع الجزم : ٣٣٣ - لمَ
نقل الماضي إلى لفظ المضارع مع « لم » مع أن الأصل فيها
الدخول على الماضي : ٣٣٤ . هلا جاز دخولها على الماضي
والمستقبل : ٣٣٤ .

٣٣٦ - ٣٤٠ الباب الثاني والخمسون : باب الشرط والجزاء
لمَ عملت « إن » الجزم في الفعل المضارع : ٣٣٦ - ماالعامل
في جواب الشرط : ٣٣٦ .

٣٤١ - ٣٤٧ الباب الثالث والخمسون : باب المعرفة والنكرة
ماحد المعرفة والنكرة وأبها الأصل : ٣٤١ - بأي شيء تعتبر
النكرة من المعرفة : ٣٤١ - على كم نوعاً تكون المعرفة :

الباب والموضوع

٣٤١ - لمَ كان المرفوع والمنصوب ضميرين متصلًا ومنفصلاً ،
ولم يكن المجرور كذلك : ٣٤٣ - ما أعرف المعارف : ٣٤٥ -
لمَ بني الاسم المضمر والمبهم دون سائر المعارف : ٣٤٦ -
أين حرف الإشارة : ٣٤٦ .

٣٤٨ - ٣٦٠ الباب الرابع والخمسون : باب جمع التكسير

لمَ جمع : « فَعَّلَ » في القلة على : أفعلٌ وسائر الأوزان على
« أفعال » : ٣٤٨ - لمَ جمع « فَعَّلَ » إذا كانت عينه ياءً أو
واوًا على « أفعال » : ٣٥٠ - لمَ جمعوا بين « فعال ، وفُعول »
في جمع الكثرة : ٣٥١ - لمَ خصوا « فَعَّلَ » بفعال إذا كانت
عينه واوًا ، وبفُعُول إذا كانت عينه ياءً : ٣٥١ - كيف قالوا
في : زَمَنَ : أزمَنَ ، وأفعلٌ لا يكون إلا في جمع : فَعَّلَ :
٣٥١ - لمَ جمع : فُعُلٌ في الأغلب على فعلان : ٣٥٢ -
لمَ وجب تحريك العين من فَعَلَةٌ في الجمع في نحو : جَفَنَات ،
وسكنت في نحو : خَدَلَات ، ولمَ كان الاسم أولى
بالتحريك من الصفة ، ولمَ إذا كانت عين الاسم معتلةً أو
مضاعفةً سكنت كالصفة : ٣٥٣ - جمع فَعَلَهُ بضم
العين ، وفتحها ، وسكونها : ٣٥٥ - جمع فَعَلَةٌ بكسر العين
وفتحها وسكونها : ٣٥٥ - لمَ جاز أن يكتب بيناء القلة عن
بناء الكثرة والعكس أيضاً : ٣٥٨ - لمَ جمع الرباعي على
مثال واحد « فعالل » : ٣٥٩ - لمَ حذف آخر الخناسي في
الجمع : ٣٥٩ - سفاريح : لمَ عوض بالياء دون غيرها : ٣٥٩ -
لمَ حذفوا الزيادة إذا لم تقع رابعة وأبقوها إذا كانت رابعة :
٣٦٠ - لمَ قلبوا ألف مفتاح ، وواو جرموق في الجمع إلى
ياء : ٣٦٠ .

٣٦٨ - ٣٦١ الباب الخامس والخمسون : باب التصغير

لمَ ضم أول المصغر : ٣٦١ - لمَ كان التصغير بزيادة حرف
ولم يكن بنقصان حرف : ٣٦١ - لمَ كانت الزيادة ياء ساكنة
ثالثة : ٣٦٢ - لمَ حمل التصغير على التكسير : ٣٦٢ - لمَ
يحذف آخر الحامسي : ٣٦٣ - لمَ زادوا التاء في تصغير المؤنث
الثلاثي دون الرباعي : ٣٦٤ - لمَ خالفوا بين تصغير الأسماء
المبهمة والأسماء المتمكنة : ٣٦٧ - لمَ لم يمتنع وقوع الياء
فيها ثانية ، ولمَ زادوا الألف في آخرها علامةً للتصغير : ٣٦٨

٣٦٩ - ٣٧٨ الباب السادس والخمسون : باب النسب

لمَ زيدت الياء في النسب مشددةً مكسوراً ما قبلها : ٣٦٩ -
لمَ حذفوا التاء التانيث في النسب : ٣٦٩ - لمَ حذفت الياء من
باب « فَعِيلَةٌ وَفَعِيلَةٌ » دون باب « فَعِيلٌ وَفَعِيلٌ » : ٣٧١ - لمَ
قالوا « حَتَنِيَّ » بالفتح وإن كان الأصل هو الكسر : ٣٧٣ - لمَ
وجب قلب ألف رحي ، وعصا ، واوا : ٣٧٤ - لمَ قيل في
النسب إلى شج : شجوي : ٣٧٤ - لمَ قالوا في النسب إلى
مغزي وقاضي : مغزي ومغزوي : ٣٧٤ - لمَ وجب
حذف الألف والياء إذا كان الامم على خمسة أحرف : ٣٧٥ -
لمَ لزم الحذف في ما كان على أربعة أحرف : ٣٧٦ - لمَ وجب
حذف الياء المتحركة بما قبل آخره ياء مشددة : ٣٧٦ - لمَ
وجب قلب همزة التانيث واوا في حمراء ، ولم يجب في « كساء »
٣٧٧ - لمَ وجب النسب إلى الواحد في الجمع : ٣٧٨ .

٣٧٩ - ٣٨٤ الباب السابع والخمسون: باب أسماء الصلوات

لم سمي « الذي ، والتي . . . » أسماء الصلوات : ٣٧٩ - لم أدخلت الذي والتي في الكلام : ٣٨٠ - لم وجب العائد من الصلة إلى الموصول : ٣٨١ - هل يجوز أن تكون الأسماء المفردة صلوات : ٣٨١ - ضمة « آتهم » ضمة إعراب أو ضمة بناء : ٣٨٢ - لم بنيت أسماء الصلوات : ٣٨٣ - لم أعربت « أي » دون سائر أخواتها : ٣٨٤ .

٣٨٥ - ٣٨٩ الباب الثامن والخمسون : باب حروف الاستفهام

كم حروف الاستفهام ، وماهي معانيها : ٣٨٥ - لم أقامت العرب بعض الأسماء والظروف مقام حروف الاستفهام : ٣٨٦ - لم أقاموا هذه الكلم مقام حرف واحد وهم يجبون الإيجاز : ٣٨٧ - لم كانت مبنية ماعدا « آيا » : ٣٨٩ .

٣٩٠ - ٣٩٤ الباب التاسع والخمسون : باب الحكاية

لم دخلت الحكاية الكلام : ٣٩٠ - هل تجوز الحكاية في غير الاسم العلم والكنية : ٣٩٠ - لم خص أهل الحجاز الحكاية بها ، ورفعوا في حالتي العطف والوصف : ٣٩١ - الزيادات التي تلحق : من الاستفهامية هل هي إعراب أولا : ٣٩٢ .

٣٩٥ - ٣٩٨ الباب الستون : باب الخطاط

ماضبط هذا الباب : ٣٩٥ - لم قدم المشار إليه الغائب : ٣٩٦ - لم كسرت اللام في « ذلك » وحدها : ٣٩٧ .

٣٩٩ - ٤٠٥ الباب الحادي والستون : باب الألفات

على كم ضرباً الألفات التي تدخل أوائل الكلم : ٣٩٩ -

في ماذا تدخل همزة الوصل من الكلم : ٣٩٩ - لم فتححت
همزة لام التعريف وألف « ايمن » : ٤٠١ - لم ضمت همزة
في نحو (ادخل) وكسرت في نحو (اضرب) : ٤٠٢ - كيف
نفرقت بين همزتي الوصل والقطع : ٤٠٣ - لم فتحوا احرف
المضارعة في الثلاثي، وضموه من الرباعي، ولم لم يضموا اوله : ٤٠٤ .

٤٠٦ - ٤١١ الباب الثاني والستون : باب الإمالة

ما الإمالة ، لم أدخلت الكلام ، مأسابها : ٤٠٦ - ما يمنع
من الإمالة : ٤٠٧ - لم منعت حروف الاستعلاء والإطباق
الإمالة : ٤٠٧ - بعض أحكام الإمالة : ٤٠٨ - لم تدخل
الإمالة في الحرف : ٤١٠ - لم جازت الإمالة في « بلى ، ويا
في النداء » : ٤١١ .

٤١٢ - ٤١٧ الباب الثالث والستون : باب الوقف

على كم وجهاً يكون الوقف : ٤١٢ - لم خصوا الوقف
بهذه الوجوه : ٤١٢ - لم أبدلوا من التنوين ألفاً في حال
النصب : ٤١٣ - لم لم يميز الإشمام في حال الجر : ٤١٤ -
هلا جاز أن يقال : عدلٌ وبُسِرٌ كما قيل : بكرٌ وبَكِرٌ
في الوقف : ٤١٥ .

٤١٨ - ٤٢٩ الباب الرابع والستون : باب الإدغام

ما الإدغام ، على كم ضرباً الإدغام : ٤١٨ - أقسام الحروف :
٤١٩ - لم جاز أن تدغم الباء في الميم لتقاربها ولا يجوز
أن تدغم الميم في الباء : ٤٢٥ - في كم حرفاً تدغم لام التعريف :
٤٢٦ - ما الأصل في « ست ، وبلغنبر » : ٤٢٧ .

الفهرس

الصفحة

ملحق يتضمن تراجم بعض الأعلام	: ٤٣٩ - ٤٣٣
فهرس الأعلام	: ٤٤٧ - ٤٤٠
فهرس القبائل	: ٤٤٨
فهرس الأماكن	: ٤٤٩
فهرس الآيات الكريمة	: ٤٥٨ - ٤٥٠
فهرس الأحاديث	: ٤٥٩
فهرس الأشعار	: ٤٦٤ - ٤٦٠
فهرس الأرجاز	: ٤٦٧ - ٤٦٥
فهرس الأمثال	: ٤٦٧
فهرس اللغة	: ٤٧٢ - ٤٦٨
فهرس المراجع	: ٤٧٥ - ٤٧٣
فهرس الموضوعات	: ٤٩٣ - ٤٧٦
فهرس الخطأ والصواب	: ٤٩٦ - ٤٩٥

١٢ - جدول الخطأ والصواب

الصواب	الخطأ	السطر	الصفحة
سمي	سمي	١٥	٨
داود	داود	١٣	١٨
من أن .	من أن :	١٦	٣٠
و (ظ)	و (ط)	١٩	٣٠
الحركات .	الحركات ء	٦	٣٢
حملاً	عملاً	٥	٤٢
(ق) و (ظ)	(ق) ب (ظ)	١٦	٥١
علامتي	علامتي	١١	٦٠
خبر المبتدأ	خبراً لمبتدأ	١٠	٧٤
(٣)	(٧)	٣	١٠١
والشَّنّ	والشَّنّ	١٦	١٠٣
لَطَفَ	لَطَفَ	١	١٠٨
الاسمية	الاسمية	٦	١٠٩
موضعه	موضعه	١٣	١٣٥
زيد	يد	١	١٣٤
عمرأً أَضْرَبَ	عمرأً اضرب	١٦	١٣٩
وإذا	إذا	١٢	١٤٤
لعرو	لعروا	١	١٥٤
ملاقوا	ملاقوا	٦	١٥٦
وأضيفَ	وأضيفَ	١٣	١٦٦

<u>الصواب</u>	<u>الخطأ</u>	<u>السطر</u>	<u>الصفحة</u>
(م سنة ٥٩٠)	(م سنة ٥٩٩)	١٨	١٦٦
نصهم	نصهم	٩	١٨٢
تاج	تاج	٦	١٨٨
لم يذدها	لم يذدها	١٧	١٩٣
دخلت	دخلت ^(١)	٥	٢١٢
العشرة	العشرة	١٨	٢١٩
العداني	العداني	١٦	٢٤١
رجليها	رجليها	١	٢٨٨
اعز	اعز	٣	٣١٩
فُعلة .	فُعلة	١٢	٣٥٦